الإيضاح في علوم البلاغة

للخطيب القزويني

اعتنى به

محمد فاضلي



الإيضاح
في علوم البلاغة

الإيضاح
في علوم البلاغة

للشيخ الإمام الخطيب القزويني
(ت 739 هـ)

اعتنى به
محمد فاضلي



عنوان الكتاب: **الإيضاح في علوم البلاغة**

المؤلف: الشيخ الإمام الخطيب القزويني

الناشر:



الطبعة الأولى: 2007

الإيداع القانوني: 3201 ـ 2007

ISBN 978-9947-858-06-6

25 شارع مصطفى بن بو العيد ـ الجزائر

الهاتف: 744281 ـ 021

الفاكس: 748569 ـ 021

البريد الإلكتروني: abhaath@hotmail.com

تقديم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيّدنا محمّد وعلى آله وأصحابه المنتجبين.

المؤلف:

هو جلال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن عمر، الخطيب القزويني الشافعي، ولد عام 666هـ بالموصل، وسكن بلاد الروم مع أبيه وأخيه وكان أكثر أخذه من والده كما تتلمذ لشمس الدين الأيكي، والشيخ عز الدّين الفاروثي، ولي قضاء نيسكار من بلاد الروم أولاً، ثم قدم دمشق وناب عن أخيه في قضاء الشام إلى أن مات أخوه سنة 699هـ. ثم ولي خطابة دمشق فأقام بها مدّة طويلة إلى أن طلبه الملك الناصر إلى القاهرة سنة 724هـ، فولاّه قضاء الديار المصرية سنة 727هـ فعظم أمره جدّاً ونال جاهاً ومالاً كبيراً. ثم عاد إلى قضاء الشام ولكنّه لم يقم بها إلاّ قليلاً إذ أصيب بفالج مات منه منتصف جمادى الأولى سنة 739هـ، وشيّعه خلق كثير، ترك لنا من مصنّفاته كتاب «الإيضاح في علوم البلاغة» وهو كتابنا هذا، و«تلخيص المفتاح» أي مفتاح العلوم للسكاكي، كما ترك منتخبات من أشعار الأرجاني سمّاها «الشذر المرجاني من شعر الأرجّاني».

الكتاب:

وكتابه «الإيضاح» رتّبه على كتابه المختصر «تلخيص المفتاح» ولكنّه

توسّع فيه، مضيفاً له فوائد من «مفتاح العلوم» للسكاكي، و«أسرار البلاغة» و«دلائل الإعجاز» للجرجاني، فجاء فريداً في استيعابه لأغلب أبواب البلاغة بفروعها الثلاثة ـ المعاني، والبيان، والبديع ـ مع تقسيم جيّد، وتنظيم ظاهر، وأمثلة وافرة. وإذا كان كتابه «تلخيص المفتاح» أقرب إلى التنظير، فهو في إيضاحه كثير التطبيقات، وافر الشواهد، مما يجعل من كتابه خلاصة لما تقدّمه من البحث البلاغي، وشكّل مع كتب التفتازاني والسكاكي مرحلة التقسيم والتنظيم للآراء البلاغية المبثوثة في كتب الذين سبقوهم، ويبقى الكتاب رغم تداوله وطبعاته الكثيرة، مورداً عذباً كثير الزحام لكلٍّ طالب بغية من هذا الفنّ.

عملنا في الكتاب:

اعتمدت في الوصول إلى نصٍّ أقرب إلى الكمال من هذا الكتاب على عدّة نسخ مطبوعة، ذكرت منها اثنتين في مصادر التحقيق، وحاولت استنساب الأصحّ عند تعارضها، وخرّجت شواهد الكتاب غير المنسوبة مع استخراج بحرها، مستهدياً بطبعة خفاجي حين تعوزني الحيلة. كما خرّجت أحاديث الكتاب، وترجمت لأغلب الأعلام المذكورين فيه، وشرحت ما رجّحت استغلاقه على القارئ سواء كان في الشواهد أو المتن، كما أضفت بعض العناوين الفرعية، جعلتها بين حاصرتين، للمساعدة على سرعة الوصول إلى المبحث المطلوب.

وختاماً لا أزعم أنّي أتيت ببدع في اعتنائي بهذا السِّفر، سوى أنّني حاولت أن أقدّم «الإيضاح» في صورة سهلة التناول قريبة المأخذ، فإن وفّقت فمن الله، وإن كانت الأخرى فالحمد لله على كلّ حال.

تصدير

قال الشيخ الإمام، العالم العلامة، خطيب الخطباء، مفتي المسلمين، جلال الدين أبو عبدالله محمد، ابن قاضي القضاة سعد الدين أبي محمد عبد الرحمن، ابن إمام الدين أبي حفص عمر؛ القزويني الشافعي، متع الله المسلمين بمحيّاه، وأحسن عقباه:

الحمد لله رب العالمين، وصلاته على محمد وعلى آل محمد أجمعين.

أما بعد: فهذا كتاب في علم البلاغة وتوابعها؛ ترجمته[1] بـ«الإيضاح» وجعلته على ترتيب مختصري الذي سميته «تلخيص المفتاح». وبسطت فيه القول ليكون كالشرح له؛ فأوضحت مواضعه المشكلة، وفصّلت معانيه المجملة؛ وعمدت إلى ما خلا عنه المختصر، مما تضمنه «مفتاح العلوم»[2]، وإلى ما خلا عنه «المفتاح» من كلام الشيخ الإمام عبد القاهر الجرجاني[3] رحمه الله ـ في كتابيه: «دلائل الإعجاز»، و«أسرار البلاغة»، وإلى ما تيسر النظر فيه من كلام غيرهما؛ فاستخرجت زبدة ذلك كله،

---

(1) ترجمته: سمّيته.

(2) «مفتاح العلوم» لأبي يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي (ت 626هـ)، والكتاب مطبوع متداول.

(3) أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، من أئمة اللغة واضع أصول البلاغة (ت 471هـ).

وهذبتها ورتبتها؛ حتى استقر كل شيء منها في محله؛ وأضفت إلى ذلك ما أدى إليه فكري، ولم أجده لغيري.

فجاء بحمد الله جامعاً لأشتات هذا العلم. وإليه أرغب في أن يجعله نافعاً لمن نظر فيه من أولي الفهم. وهو حسبي ونعم الوكيل.

مقدمة

في الكشف عن معنى الفصاحة والبلاغة وانحصار علم البلاغة في المعاني والبيان

وللناس في تفسير الفصاحة والبلاغة أقوالٌ مختلفة، لم أجد ـ فيما بلغني منها ـ ما يَصلح لتعريفهما به، ولا ما يشير إلى الفرق بين كون الموصوف بهما الكلام وكون الموصوف بهما المتكلم؛ فالأولى أن نقتصر على تلخيص القول فيهما بالاعتبارين، فنقول:

كل واحدةٍ منهما تقع صفةً لمعنيين:

أحدهما: الكلام، كما في قولك: «قصيدةٌ فصيحة، أو بليغة» و«رسالة فصيحةٌ، أو بليغة».

والثاني: المتكلم، كما في قولك: «شاعر فصيحٌ، أو بليغٌ» و«كاتب فصيح، أو بليغ».

[الفصاحة]

والفصاحةُ خاصةً تقع صفةً للمفرد، فيقال: «كلمة فصيحة» ولا يقال: «كلمة بليغة».

[فصاحة المفرد]

أما فصاحة المفرد، فهي خلوصُه من تنافر الحروف، والغرابة، ومخالفة القياس اللغوي.

فالتنافر: منه ما تكون الكلمة بسببه متناهيةً في الثقل على اللسان، وعسر النطق بها، كما روي أن أعرابيّاً سئل عن ناقته؛ فقال: تركتها ترعى الهعخع[1]، ومنه ما هو دون ذلك كلفظ مستشزر[2] في قول امرىء القيس: [الطويل].

غَدائِرُهُ مُسْتَشْزِرَاتٌ إلى العُلا[3]

والغَرابة: أن تكون الكلمة وحشيَّةً، لا يظهر معناها، فيحتاج في معرفته إلى أن ينقِّر[4] عنها في كتب اللغة المبسوطة، كما روي عن عيسى بن عمر النحوي[5] أنه سقط عن حمار؛ فاجتمع عليه الناس؛ فقال: «ما لكم تكأكأتُم عليَّ تكأكؤكم على ذي جِنَّةٍ؟! افْرنقعوا عني» أي اجتمعتم تنحّوا.

أو يخرّج لها وجه بعيدٌ. كما في قول العجاج: [الرجز].

وَفَاحِماً وَمَرْسِناً مُسَرَّجَا[6]

فإنه لم يعرف ما أراد بقوله «مسرجا» حتى اختلف في تخريجه؛ فقيل: هو من قولهم للسيوف «سريجيَّة» منسوبة إلى قَينٍ يقال له سريجٍ، يريد أنه

(1) الهعخع: وردت في لسان العرب (مادة: خعع) الخعخع، وقيل إنها اسم لشجر أو ضرب من النبات، كما قيل إنها كلمة لمجرّد المعاياة لا أصل لها.

(2) المستشزر: المرتفع.

(3) البيت من معلقته، وهو في شرح المعلقات السبع للزوزني ص 33. وعجز البيت: تضل العقاص في مثنى ومرسل. والغدائر: جمع غديرة وهي الخصلة من الشعر.

(4) في بعض النسخ المطبوعة (ينقّب) وهما بمعنى واحد أي يفتش ويبحث.

(5) أبو سليمان عيسى بن عمر الثقفي ولاءً النحوي، من أئمة اللغة ومن شيوخ سيبويه والخليل (ت 766هـ).

(6) قبله: ومقلة وحاجباً مزجّجا، والفاحم: الشعر الأسود، والمرسن: الأنف.

في الاستواءِ والدِّقة كالسيف السريجي، وقيل: من السراج، يريد أنه في البريق كالسراج، وهذا يقرب من قولهم: «سرِج وجهه» ـ بكسر الراء ـ أي حسن، و«سرّج الله وجهه» أي بهّجه وحسّنه.

ومخالفة القياس: كما في قول الشاعر(7): [الرجز].

الـحَـمْـدُ لله الـعَـلِـيّ الأجْـلَـلِ(8)

فإن القياس «الأجل» بالإدغام.

وقيل هي: خلوصه مما ذكر، ومن الكراهة في السمع، بأن تُمجَّ الكلمةُ، ويتبرأ من سماعها، كما يتبرأ من سماع الأصوات المنكرة؛ فإن اللفظ من قبيل الأصوات، والأصوات منها ما تستلذُّ النفسُ سماعه. ومنها ما تكره سماعهُ. كلفظ «الجرشّى» في قول أبي الطيب: [المتقارب].

كـريـم الـجـرشـى شـريـف الـنـسـب(9)

أي كريم النفس، وفيه نظر.

ثم علامة كون الكلمة فصيحة أن يكون استعمالُ العرب الموثوق بعربيتهم لها كثيراً، أو أكثر من استعمالهم ما بمعناها.

[فصاحة الكلام]

وأما فصاحةُ الكلام فهي خُلُوصه من: ضعف التأليف، وتنافر الكلمات، والتعقيد، مع فصاحتها.

فالضعف: كما في قولنا: «ضرب غلامه زيداً» فإن رجوع الضمير إلى المفعول المتأخر لفظاً ممتنعٌ عند الجمهور، لئلا يلزم رجوعه إلى ما هو

(7) قائله: أبو النجم العجلي، والبيت من شواهد اللسان (مادة: جلل).
(8) بعده: أنت مليك الناس ربّاً فاَقبل.
(9) صدره: مبارك الاسم أغرّ اللقب.

متأخرٌ لفظاً ورتبة، وقيل: يجوز؛ لقول الشاعر[10]: [الطويل].

جَـزَى رَبُّـهُ عـنِّـي عَـدِيَّ بـنَ حَـاتِـمٍ ... جَزَاءَ الكِلاَبِ العَاوِيَاتِ، وَقَدْ فَعَلْ

وَأُجِيبَ عنه بأن الضميرَ لمصدرِ «جزى» أي ربُّ الجزاءِ، كما في قوله تعالى: ﴿ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰۖ﴾ [المائدة: 8] أي العدل.

والتنافُر: منه ما تكون الكلماتُ بسببه متناهيةً في الثقل على اللسان وعُسْر النطق بها متتابعةً، كما في البيت الذي أنشده الجاحظُ[11]: [السريع].

وَقَـبْـرُ حَـرْبٍ بِـمَـكَـانٍ قَـفْـرِ ... وَلَـيْـسَ قُـرْبَ قَـبْـرِ حَـرْبٍ قَـبْـر

ومنه ما دون ذلك. كما في قول أبي تمام: [الطويل].

كَرِيـمٌ مَتى أمْدَحْهُ أمْدَحْهُ وَالـوَرى ... مَعِي وَإِذَا مَا لُمْتُهُ لُمْتُه وَحْدِي

فإن في قوله: «أمدحه» ثقلاً ما؛ لما بين الحاء والهاء من تنافرٍ.

والتعقيد: أن لا يكون الكلامُ ظاهر الدلالة على المراد به، وله سببان:

أحدهما: ما يرجع إلى اللفظ، وهو أن يختل نظم الكلام، ولا يدري السامع كيف يتوصل منه إلى معناه، كقول الفرزدق: [الطويل].

وَمَا مِثْلُهُ فـي النَّاس إلاَّ مُمَلَّكاً ... أَبُـو أمِّـهِ حَـيٌّ أَبُـوهُ يُـقَـارِبُـهْ

كان حقه أن يقول: وما مثله في الناس حيٌّ يقاربه إلا مملكاً أبو أمه أبوه، فإنه مدح إبراهيم بن هشام بن إسماعيل المخزومي[12] خال هشام بن عبد الملك بن مروان[13]. فقال: وما مثله - يعني إبراهيم الممدوح - في الناس حيٌّ يقاربه، أي أحد يشبهه في الفضائل، إلا مملكاً، يعني هشاماً،

---

(10) قائله: النابغة الذبياني، رواية صدر البيت في ديوانه ص 214: جزى الله عبساً في المواطن كلّها.

(11) قائله: مجهول، وقد ذكره الجاحظ في البيان والتبيين 1/ 65، وفي الحيوان 6/ 207.

(12) إبراهيم بن هشام بن إسماعيل المخزومي، أمير المدينة المنورة (ت بعد 115هـ).

(13) هشام بن عبد الملك بن مروان، من الخلفاء الأمويين (ت 125هـ).

أبو أمِّه، أي أبو أم هشام أبوه، أي أبو الممدوح؛ فالضمير في «أمه» للمملك. وفي «أبوه» للممدوح، ففصل بين «أبو أمه» وهو مبتدأ و«أبوه» وهو خبره بـ«حيّ» وهو أجنبي، وكذا فصل بين «حي» و«يقاربه» وهو نعت حي بـ«أبوه» وهو أجنبي، وقدم المستثنى على المستثنى منه؛ فهو كما تراه في غاية التعقيد.

فالكلامُ الخالي من التعقيد اللفظي: ما سلم نظمه من الخلل، فلم يكن فيه ما يخالف الأصل ـ من تقديم، أو تأخير، أو إضمار، أو غير ذلك ـ إلا وقد قامت عليه قرينة ظاهرة ـ لفظية، أو معنوية ـ كما سيأتي تفصيل ذلك كله، وأمثلته اللائقة به.

والثاني: ما يرجع إلى المعنى، وهو: أن لا يكون انتقالُ الذهن من المعنى الأول إلى المعنى الثاني ـ الذي هو لازمُه والمرادُ به ـ ظاهراً، كقول العباس بن الأحنف[14]: [الطويل].

سَأَطْلُبُ بُعَدَ الدَّارِ عَنْكُمْ لِتَقْرُبُوا وَتَسْكُبُ عَيْنَايَ الدُّمُوعَ لِتَجْمُدَا

كَنى بسكب الدموع عما يوجبه الفراقُ من الحزن، وأصابَ لأن من شأن البكاء أن يكون كنايةً عنه، كقولهم: أبكاني، وأضحكني، أي أساءني وسرَّني، كما قال الحماسيُّ[15]: [السريع].

أبكانيَ الدهر ويَا رُبّما أضحكني الدَّهْرُ بما يُرْضي

ثم طرد ذلك في نقيضه، فأراد أن يكني عما يوجبه دوامُ التلاقي من السرور بالجمود، لظنه أن الجمود خلو العين من البكاء مطلقاً من غير اعتبار شيء آخر، وأخطأ، لأن الجمود خلو العين من البكاء في حال إرادة البكاء منها؛ فلا يكون كنايةً عن المسرة، وإنما يكون كنايةً عن البخل، كما قال

---

(14) أبو الفضل العباس بن الأحنف بن الأسود الحنفي، شاعر غزل رقيق (ت 192 ت).

(15) قائله: حطّان بن المعلّى الخارجي، أنظر شرح الحماسة للتبريزي 1/ 151.

الشاعر[16]: [الطويل].

أَلاَ إنَّ عَيْناً لَمْ تَجُدْ يَوْمَ وَاسِطٍ   عَلَيْكَ بِجَارِي دَمْعِهَا لَجَمُودُ[17]

ولو كان الجمود يصلح أن يراد به دمُ البكاء في حال المسرة لجاز أن يُدعى به للرجل، فيقال: لا زالت عينُكَ جامدةً، كما يقال: لا أبكى الله عينك، وذلك مما لا يُشك في بطلانه، وعلى ذلك قولُ أهل اللغة: «سنةٌ جماد» لا مطر فيها، و«ناقة جماد» لا لبن لها، فكما لا تجعل السنة والناقة جماداً إلا على معنى أن السنة بخيلة بالقطر، والناقة لا تسخو بالدَّرّ[18]، لا تجعل العين جموداً إلا وهناك ما يقتضى إرادة البكاء منها، وما يجعلها إذا بكت محسنةً موصوفة بأنها قد جادت. وإذا لم تبكِ مسيئة وموصوفة بأنها قد ضنَّت.

فالكلام الخالي عن التعقيد المعنوي: ما كان الانتقال من معناه الأول إلى معناه الثاني الذي هو المراد به ظاهراً، حتى يخيّل إلى السامع أنه فهمه من حاق[19] اللفظ. كما سيأتي من الأمثلة المختارة للاستعارة والكناية.

وقيل: فصاحة الكلام هي خلوصه مما ذكر، ومن كثرة التكرار، وتتابع الإضافات، كما في قول أبي الطيب: [الطويل]

سَبُوحٌ لَهَا مِنْهَا عَلَيْهَا شَوَاهِدُ[20]

وفي قول ابن بابك[21]: [الطويل]

---

(16) قائله: أفلح بن يسار المعروف بأبي عطاء السندي، أنظر أمالي القالي 1/ 268.

(17) واسط: مدينة قديمة في العراق بين البصرة والكوفة.

(18) الدّرّ: كثرة اللبن.

(19) في بعض النسخ المطبوعة (سياق)، ولعل المقصود إحاطة اللفظ بالمعنى، من حاق به بمعنى أحاط.

(20) صدره: وتسعدني في غمرة بعد غمرة. والسبوح: وصف للفرس إذا كانت حسنة الجري كأنها تسبح.

(21) أبو القاسم عبد الصمد بن منصور بن الحسن، ابن بابك، شاعر مجيد مكثر (ت 410هـ).

حَمَامَةَ جَرْعَا حَوْمَةِ الجَنْدَلِ اسْجَعِي[22]

وفيه نظر؛ لأن ذلك إن أفضى باللفظ إلى الثقل على اللسان فقد حصل الاحترازُ عنه بما تقدم، وإلا فلا تُخِلُّ بالفصاحة، وقد قال النبي ﷺ: «الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم: يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم»[23].

قال الشيخ عبد القاهر[24]: قال الصاحب[25]: إياك والإضافات المتداخلة فإنها لا تحسن. وذكر أنها تستعمل في الهجاء، كقول القائل: [الخفيف].

يا عَلِيُّ بْنَ حَمزَةَ بْنِ عِمارَهْ   أنْتَ ـ والله ـ ثَلْجَةٌ في خِيَارَهْ

ثم قال الشيخ: ولا شك في ثقل ذلك في الأكثر، لكنه إذا سلم من الاستكراه ملح ولطف.

ومما حسن فيه قول ابن المعتز[26] أيضاً: [الطويل].

وَظَلَّتْ تُدِيرُ الرَّاحَ أيْدِي جَآذِرٍ   عِتَاقِ دَنَانِيرِ الوُجُوهِ مِلاحِ[27]

ومما جاء فيه حسناً جميلاً قولُ الخالدي[28] يصف غلاماً له: [المنسرح].

---

(22) عجزه: فأنت بمرأى من سعاد ومسمع. والجرعا: مكان من الرمل لا ينبت شيئاً، وحومة الشيء: معظمه، والجندل: الحجارة.

(23) البخاري (3382)، أحمد 2/96، الترمذي (3116).

(24) أنظر دلائل الإعجاز 95.

(25) أبو القاسم إسماعيل بن عباد بن العباس الطالقاني، وزير غلب عليه الأدب له تصانيف مشهورة (ت 385هـ).

(26) أبو العبّاس عبد الله بن محمد المعتز بالله، شاعر عباسي تولّى الخلافة ليوم وليلة (ت 296هـ).

(27) الراح: الخمر، الجآذر: جمع جؤذر وهو ولد البقرة الوحشية، العتاق: الكريمات.

(28) أبو عثمان سعيد بن هاشم الخالدي، شاعر أديب صحب سيف الدولة الحمداني وله أخ شاعر (ت 371هـ).

وَيَـعْـرِفُ الـشِّـعـر مِـثْـلَ مَـعْـرِفَـتـي   وَهْـوَ عـلـى أنْ يَـزِيـدَ مُـجْـتَـهِـدُ
وَصَـيْـرَفِـيُّ الـقَـرِيـضِ وَزَّانُ ديـنـا   رِ الـمَـعَـانـي الـدِّقَـاقِ، مُـنْـتَـقِـدُ

[فصاحة المتكلم]

وأما فصاحة المتكلم فهي: ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح.

فالملكة: قسم من مقولة الكيف التي هي هيئة قارة لا تقتضي قسمةً ولا نسبة، وهو مختصٌّ بذوات الأنفس، راسخ في موضوعه.

وقيل: «ملكة» ولم يقل «صفة» ليشعر بأن الفصاحة من الهيئات الراسخة؛ حتى لا يكون المعبر عن مقصود بلفظٍ فصيح فصيحاً، إلا إذا كانت الصفة التي اقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح راسخةً فيه.

وقيل: «يقتدر بها» ولم يقل «يعبر بها» ليشمل حالتي النطق وعدمه.

وقيل: «بلفظ فصيح» ليعمّ المفرد والمركب.

[البلاغة]

[بلاغة الكلام]

وأما بلاغة الكلام فهي: مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته.

ومقتضى الحال مختلف؛ فإن مقامات الكلام متفاوتةٌ، فمقام التنكير يباين مقام التعريف، ومقام الإطلاق يباين مقام التقييد، ومقام التقديم يباينُ مقام التأخير، ومقام الذكر يباين مقام الحذف، ومقام القصر يباينُ مقام خلافه، ومقام الفصل يباينُ مقام الوصل، ومقام الإيجاز يباين مقام الإطناب والمساواة، وكذا خطاب الذكي يباين خطاب الغبي.

وكذا لكل كلمةٍ مع صاحبتها مقامٌ، إلى غير ذلك، كما سيأتي تفصيل الجميع.

وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب، وانحطاطه بعدم مطابقته له. فمقتضى الحال هو الاعتبارُ المناسبُ.

وهذا ـ أعني تطبيق الكلام على مقتضى الحال ـ هو الذي يسميه الشيخ عبد القاهر بالنظم حيث يقول: النظم تأخي[29] معاني النحو فيما بين الكلم على حسب الأغراض التي يصاغ لها الكلام.

فالبلاغة صفةٌ راجعةٌ إلى اللفظ باعتبار إفادته المعنى عند التركيب. وكثيراً ما يسمى ذلك، فصاحةً أيضاً، وهو مراد الشيخ عبد القاهر بما يكرره في «دلائل الإعجاز» من أن الفصاحة صفةٌ راجعةٌ إلى المعنى دون اللفظ، كقوله في أثناء فصل منه: علمت أن الفصاحة والبلاغة وسائر ما يجري في طريقهما أوصاف راجعة إلى المعاني، وإلى ما يُدل عليه بالألفاظ، دون الألفاظ أنفسها.

وإنما قلنا مراده ذلك؛ لأنه صرح في مواضع من «دلائل الإعجاز» بأن فضيلة الكلام للفظ، لا لمعناه، منها أنه حكى قول من ذهب إلى عكس ذلك فقال: فأنت تراه لا يقدمُ شعراً حتى يكون قد أودع حكمةً أو أدباً أو اشتمل على تشبيه غريب ومعنى نادر.

ثم قال: والأمر بالضد إذا جئنا إلى الحقائق وما عليه المحصلون لأنا لا نرى متقدماً في علم البلاغة مبرزاً في شأوها[30] إلا وهو ينكر هذا الرأي.

ثم نقل عن الجاحظ في ذلك كلاماً منه قوله[31]: والمعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربي والقروي والبدوي، وإنما الشأن في إقامة الوزن، وتخيّر اللفظ، وسهولة المخرج، وصحة الطبع، وكثرة الماء، وجودة السبك.

---

(29) تأخّى الشيء: تتبّعه.

(30) شأوها: غايتها.

(31) أنظر الحيوان 3/340.

ثم قال: ومعلومٌ أن سبيل الكلام سبيل التصوير والصياغة، وأن سبيل المعنى الذي يعبر عنه سبيل الشيء الذي يقع التصوير فيه، كالفضة والذهب يصاغ منهما خاتم أو سوار، فكما أنه محال ـ إذا أردت النظر في صوغ الخاتم وجودة العمل ورداءته ـ أن تنظر إلى الفضة الحاملة لتلك الصورة، أو الذهب الذي وقع فيه ذلك العمل؛ كذلك محال ـ إذا أردت أن تعرف مكان الفضل والمزيّة في الكلام ـ أن تنظر في مجرد معناه، وكما لو فَضّلْنا خاتماً على خاتم، بأن تكون فضة هذا أجود، أو فصُّه أنفس؛ لم يكن ذلك تفضيلاً له من حيث هو خاتم؛ كذلك ينبغي إذا فضلنا بيتاً على بيتٍ من أجل معناه، أن لا يكون ذلك تفضيلاً له من حيث هو شعر وكلام.

هذا لفظه، وهو صريحٌ في أن الكلام ـ من حيث هو كلامٌ ـ لا يوصف بالفضيلة باعتبار شرف معناه، ولا شك أن الفصاحة من صفاته الفاضلة؛ فلا تكون راجعةً إلى المعنى، وقد صرَّح فيما سبق بأنها راجعةٌ إلى المعنى دون اللفظ؛ فالجمع بينهما بما قدمناه، بحمل كلامه حيث نفى أنها من صفات اللفظ على أنها من صفات المفردات من غير اعتبار التركيب، وحيث أثبت أنها من صفاته على أنها من صفاتها باعتبار إفادته المعنى عند التركيب.

وللبلاغة طرفان: أعلى إليه تنتهي، وهو حدُّ الإعجاز وما يقرب منه. وأسفل منه تبتدىء، وهو ما إذا غُيرّ الكلام عنه إلى ما هو دونه التحق عند البلغاء بأصوات الحيوانات وإن كان صحيح الإعراب وبين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة.

وإذ قد عرفت معنى البلاغة في الكلام، وأقسامها، ومراتبها؛ فاعلم أنه يتبعها وجوه كثيرة ـ غير راجعة إلى مطابقة مقتضى الحال، ولا إلى الفصاحة ـ تورث الكلام حسناً وقبولاً.

[بلاغة المتكلم]

وأما بلاغة المتكلم فهي: ملكة يقتدر بها على تأليف كلامٍ بليغٍ وقد علم بما ذكرنا أمران:

أحدهما: أن كل بليغ ـ كلاماً كان أو متكلماً ـ فصيحٌ، وليس كلُّ فصيحٍ بليغاً.

الثاني: أن البلاغة في الكلام مرجعها إلى الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد، وإلى تمييز الكلام الفصيح من غيره، والثاني ـ يعني التمييز ـ منه ما يتبين في علم متن اللغة، أو التصريف، أو النحو، أو يدرك بالحس، وهو ما عدا التعقيد المعنوي.

وما يحترز به عن الأول ـ أعني الخطأ ـ هو علم المعاني.

وما يحترز به عن الثاني ـ أعني التعقيد المعنوي ـ هو علم البيان.

وما يُعرف به وجوه تحسين الكلام ـ بعد رعاية تطبيقه على مقتضى الحال وفصاحته ـ هو علم البديع.

وكثير من الناس يسمي الجميع «علم البيان»؛ وبعضهم يسمي الأول «علم المعاني»، والثاني والثالث «علم البيان»، والثلاثة «علم البديع».

القسم الأول

علم المعاني

[تعريف علم المعاني]

وهو علم يُعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال.

وقيل «يعرف» دون «يعلم» رعايةً لما اعتبره بعض الفضلاء من تخصيص العلم بالكليات والمعرفة بالجزئيات، كما قال صاحب «القانون»(1) في تعريف الطب: «الطبُّ علم يعرف به أحوال بدن الإنسان» وكما قال الشيخ أبو عمر(2) رحمه الله: «التصريف علمٌ بأصولٍ يعرف بها أحوال أبنية الكلم».

وقال السكاكي(3): «علم المعاني: هو تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة، وما يتصل بها من الاستحسان وغيره؛ ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما تقتضي الحال ذكره».

وفيه نظر؛ إذ التتبع ليس بعلم، ولا صادق عليه؛ فلا يصح تعريف شيء من العلوم به.

ثم قال: «وأعني بالتراكيب تراكيب البلغاء».

ولا شك أن معرفة البليغ من حيث هو بليغٌ متوقفةٌ على معرفة البلاغة.

وقد عرفها في كتابه بقوله: «البلاغةُ هي بلوغ المتكلم في تأدية المعنى حدّاً له اختصاص بتوفية خواصّ التراكيب حقّها، وإيراد أنواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها».

---

(1) هو أبو علي الحسين بن عبد الله، الشيخ الرئيس ابن سينا، أشهر أطباء المسلمين وحكمائهم (ت 428هـ) وكتابه «القانون في الطب» مطبوع متداول.

(2) أبو عمر عثمان بن عمر بن أبي بكر، جمال الدين بن الحاجب، فقيه وأصولي مالكي، له «الكافية» في النحو و«الشافية» في الصرف (ت 646هـ).

(3) مفتاح العلوم 247.

فإن أراد بالتراكيب في حد البلاغة تراكيب البلغاء ـ وهو الظاهر ـ فقد جاء الدور، وإن أراد غيرها فلم يبينه، على أن قوله «وغيره» مبهم لم يبين مراده به.

[أقسام علم المعاني]

ثم المقصود من علم المعاني منحصر في ثمانية أبواب:

أولها: أحوال الإسناد الخبري.

وثانيها: أحوال المسند إليه.

وثالثها: أحوال المسند.

ورابعها: أحوال متعلقات الفعل.

وخامسها: القصر.

وسادسها: الإنشاء.

وسابعها: الفصل والوصل.

وثامنها: الإيجاز والإطناب والمساواة.

ووجه الحصر: أن الكلام إما خبر أو إنشاء؛ لأنه إما أن يكون لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه، أو لا يكون لها خارج. الأول الخبر، والثاني الإنشاء، ثم الخبر لا بد له من إسناد ومسند إليه، وأحوال هذه الثلاثة هي الأبواب الثلاثة الأولى. ثم المسند قد يكون له متعلقات إذا كان فعلاً، أو متصلاً به، أو في معناه، كاسم الفاعل ونحوه، وهذا هو الباب الرابع. ثم الإسناد والتعلق كل واحدٍ منهما يكون إما بقصر، أو بغير قصر، وهذا هو الباب الخامس. والإنشاء هو الباب السادس، ثم الجملة إذا قرنت بأخرى فتكون الثانية إما معطوفةً على الأولى، أو غير معطوفةٍ، وهذا هو الباب السابع. ولفظ الكلام البليغ إما زائدٌ على أصل المراد لفائدةٍ، أو غير زائدٍ عليه، وهذا هو الباب الثامن.

تنبيه

اختلف الناس في انحصار الخبر في الصادق والكاذب:

فذهب الجمهور إلى أنه منحصر فيهما، ثم اختلفوا فقال الأكثر منهم: صدقه مطابقة حكمه للواقع، وكذبه عدم مطابقة حكمه له. هذا هو المشهور وعليه التعويل.

وقال بعض الناس[4]: صدقه مطابقة حكمه لاعتقاد المخبر صواباً كان أو خطأ، وكذبه عدم مطابقة حكمه له واحتج بوجهين:

أحدهما: أن من اعتقد أمراً فأخبر به ثم ظهر خبره بخلاف الواقع يقال: ما كذب، ولكنه أخطأ، كما روي عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ قالت فيمن شأنه كذلك: «ما كذب ولكنه وهم».

وردَّ بأن المنفي تعمد الكذب، لا الكذب، بدليل تكذيب الكافر ـ كاليهودي ـ إذا قال: الإسلام باطل، وتصديقه إذا قال: الإسلام حق، فقولها: «ما كذب» متأول بما كذب عمداً.

الثاني: قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ [المنافقون: 1] كذبهم في قولهم: ﴿إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ﴾ [المنافقون: 1] وإن كان مطابقاً للواقع؛ لأنهم لم يعتقدوه.

وأجيب عنه بوجوه:

---

(4) المراد به النظّام من أئمة المعتزلة (ت 231هـ)، أنظر تعليق د. خفاجي في شرحه للإيضاح 1/ 59.

أحدها: أن المعنى نشهد شهادةً واطأت فيها قلوبنا ألسنتنا، كما يترجم عنه «إنَّ»، واللام، وكون الجملة اسميةً في قولهم: ﴿إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ﴾ فالتكذيب في قولهم «نشهد» وادعائهم فيه المواطأة[5]، لا في قولهم: ﴿إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ﴾.

وثانيها: أن التكذيب في تسميتهم إخبارهم شهادةً؛ لأن الإخبار إذا خلا عن المواطأة لم يكن شهادة في الحقيقة.

وثالثها: أن المعنى لكاذبون في قولهم: ﴿إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ﴾ عند أنفسهم؛ لاعتقادهم أنه خبر على خلاف ما عليه حال المخبر عنه.

وأنكر الجاحظ انحصار الخبر في القسمين، وزعم أنه ثلاثة أقسام: صادق، وكاذب، وغير صادقٍ ولا كاذبٍ، لأن الحكم إما مطابق للواقع مع اعتقاد المخبر له أو عدمه. وإما غير مطابق مع الاعتقاد أو عدمه؛ فالأول ـ أي المطابق مع الاعتقاد ـ هو الصادق، والثالث أي غير المطابق مع الاعتقاد ـ هو الكاذب، والثاني، والرابع ـ أي المطابق مع عدم الاعتقاد، وغير المطابق مع عدم الاعتقاد ـ كل منهما ليس بصادق ولا كاذب.

فالصدق عنده: مطابقة الحكم للواقع مع اعتقاده. والكذب: عدم مطابقته مع اعتقاده، وغيرهما ضربان: مطابقته مع عدم اعتقاده، وعدم مطابقته مع عدم اعتقاده.

واحتج بقوله تعالى: ﴿أَفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَم بِهِۦ جِنَّةٌ﴾[6] [سبأ: 8] فإنهم حصروا دعوى النبي ﷺ الرسالة في الافتراء والإخبار حال الجنون، بمعنى امتناع الخلو، وليس إخباره حال الجنون كذباً؛ لجعلهم الافتراء في مقابلته، ولا صدقاً؛ لأنهم لم يعتقدوا صدقه. فثبت أن من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب.

(5) المواطأة: الموافقة.

(6) الجنّة: الجنون.

وأجيب عنه بأن الافتراء هو الكذبُ عن عمدٍ؛ فهو نوعٌ من الكذب؛ فلا يمتنع أن يكون الإخبار حال الجنون كذباً أيضاً؛ لجواز أن يكون نوعاً آخر من الكذب، وهو الكذب لا عن عمد؛ فيكون التقسيم للخبر الكاذب، لا للخبر مطلقاً، والمعنى افترى أم لم يفتر؟ وعبَّر عن الثاني بقوله: «أم به جنةٌ؟» لأن المجنون لا افتراء له.

تنبيه آخر

وهو مما يجب أن يكون على ذكر الطالب لهذا العلم.

قال السكاكي: ليس من الواجب في صناعة - وإن كان المرجع في أصولها وتفاريعها إلى مجرد العقل - أن يكون الدخيلُ فيها كالناشىء عليها في استفادة الذوق منها. فكيف إذا كانت الصناعةُ مستندةً إلى تحكُّماتٍ وضعية واعتباراتٍ إلفيّةٍ؟ فلا على الدخيل في صناعة علم المعاني أن يقلِّد صاحبه في بعض فتاواه إن فاته الذوق هناك، إلى أن يتكامل له على مهلٍ موجباتُ ذلك الذوق.

وكثيراً ما يشير الشيخ عبد القاهر في «دلائل الإعجاز» إلى هذا. كما ذكر في موضع ما تلخيصُه هذا:

اعلم أنه لا يُصادف القول في هذا الباب موقعاً من السامع، ولا يجدُ لديه قبولاً، حتى يكون من أهل الذوق والمعرفة، وحتى يكون ممن تحدِّثه نفسه بأنَّ لما نومىء إليه من الحُسن أصلاً، فيختلف الحال عليه عند تأمل الكلام؛ فيجد الأريحية(7) تارة ويعرى منها أخرى. وإذا عجَّبته تعجب، وإذا نبَّهته لموضع المزية انتبه. فأما من كانت الحالان عنده على سواء، وكان لا يتفقد من أمر النظم إلا الصحة المطلقة، وإلا اعراباً ظاهراً. فليكن عندك بمنزلة من عدم الطبع التي يدرك به وزن الشعر، ويميز به مزاحفه من سالمه، في أنك لا تتصدَّى لتعريفه؛ لعلمك أنه قد عدم الأداة التي بها يعرف.

واعلم أن هؤلاء وإن كانوا هم الآفة العظمى في هذا الباب، فإنَّ من

(7) الأريحية: الخفّة إلى الخلق الحسن والانبساط.

الآفة أيضاً من زعم أنه لا سبيل إلى معرفة العلة في شيء مما تعرف المزية فيه، ولا يعلم إلا أن موقعاً من النفس، وحظاً من القبول، فهذا بتوانيه[8] في حكم القائل الأول.

واعلم أنه ليس إذا لم يمكن معرفةُ الكل وجب تركُ النظر في الكل، ولأن تعرف العلة في بعض الصور، فتجعله شاهداً في غيره، أحرى من أن تسد باب المعرفة على نفسك، وتعوّدها الكسل والهوينا.

قال الجاحظ: وكلامٌ كثير جرى على ألسنة الناس، وله مضرة شديدة وثمرة مرةٌ، فمن أضر ذلك قولهم: «لم يدع الأول للآخر شيئاً» فلو أن علماء كل عصر ـ مذ جرت هذه الكلمة في أسماعهم ـ تركوا الاستنباط لما لم ينته إليهم عمن قبلهم لرأيت العلم مختلاً.

(8) التواني: الفتور والضعف.

القول في أحوال الإسناد الخبري

من المعلوم لكل عاقل أن قصد المخبر بخبره إفادة المخاطب إما نفس الحكم كقولك: «زيدٌ قائم» لمن لا يعلم أنه قائم، ويسمى هذا فائدة الخبر، وإما كون المخبر عالماً بالحكم، كقولك لمن زيد عنده، ولا يعلم أنك تعلم ذلك: «زيدٌ عندك»، ويسمى هذا لازم فائدة الخبر.

قال السكاكي[9]: والأولى بدون هذه تمتنع، وهذه بدون الأولى لا تمتنع، كما هو حكم اللازم المجهول المساواة، أي يمتنع أن لا يحصل العلم الثاني من الخبر نفسه عند حصول الأول منه، لامتناع حصول الثاني قبل حصول الأول، مع أن سماع الخبر من المخبرِ كافٍ في حصول الثاني منه، ولا يمتنع أن لا يحصل الأول من الخبر نفسه عند سماع الثاني منه؛ لجواز حصول الأول قبل الثاني، وامتناع حصول الحاصل.

وقد ينزل العالم بفائدة الخبر ولازم فائدته منزلة الجاهل لعدم جريه على موجب العلم؛ فيلقى إليه الخبر كما يلقى إلى الجاهل بأحدهما.

قال السكاكي: وإن شئت فعليك بكلام رب العزة: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا۟ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ مِنْ خَلَـٰقٍ ۚ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ ۚ لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ﴾[10] [البقرة: 102] كيف تجد صدره يصف أهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسمي. وآخره ينفيه عنهم؛ حيث لم يعملوا بعلمهم؟! ونظيره في النفي والإثبات: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ﴾ [الأنفال: 17] وقوله تعالى: ﴿وَإِن نَّكَثُوٓا۟ أَيْمَـٰنَهُم مِّنۢ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا۟ فِى دِينِكُمْ فَقَـٰتِلُوٓا۟ أَئِمَّةَ ٱلْكُفْرِ ۙ إِنَّهُمْ

(9) أنظر مفتاح العلوم 258 ـ 264.

(10) الخلاق: النصيب والحظمى الخير، شروا: باعوا.

﴿لاَ أَيْمَنَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنتَهُونَ﴾ [التوبة: 12].

هذا لفظه، وفيه إيهام أن الآية الأولى من أمثلة تنزيل العالم بفائدة الخبر ولازم فائدته منزلة الجاهل بهما. وليست منها. بل هي من أمثلة تنزيل العالم بالشيء منزلة الجاهل به؛ لعدم جريه على موجب العلم، والفرقُ بينهما ظاهر.

وإذا كان غرضُ المخبر بخبره إفادة المخاطب أحد الأمرين فينبغي أن يقتصر من التركيب على قدر الحاجة.

فإن كان المخاطب خالي الذهن من الحكم بأحد طرفي الخبر على الآخر. والتردد فيه؛ استغنى عن مؤكدات الحكم، كقولك: «جاء زيد، وعمرو ذاهب» فيتمكن في ذهنه لمصادفته إياه خالياً.

وإن كان متصوّر الطرفين، متردداً في إسناد أحدهما إلى الآخر، طالباً له؛ حسن تقويته بمؤكد، كقولك: «لزيد عارف» أو «إن زيداً عارف».

وإن كان حاكماً بخلافه وجب توكيدُه بحسب الإنكار؛ فتقول: «إني صادق» لمن ينكر صدقك، ولا يبالغ في إنكاره. و«إني لصادق» لمن يبالغ في إنكاره.

وعليه قوله تعالى: ﴿وَاضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوا إِنَّا إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ قَالُوا مَا أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَمَا أَنزَلَ الرَّحْمَٰنُ مِن شَيْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ قَالُوا رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ﴾ [يس: 13 ـ 16] حيث قال في المرة الأولى: ﴿إِنَّا إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ﴾ وفي الثانية: ﴿إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ﴾.

ويؤيد ما ذكرناه جوابُ أبي العباس[11] للكندي[12] عن قوله: إني أجد

---

(11) أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي، المبرّد، نحوي من أئمة الأدب واللغة (ت 285هـ).

(12) أبو يوسف يعقوب بن إسحاق بن الصباح الكندي، من فلاسفة العرب (ت 253هـ).

في كلام العرب حشوا، يقولون: «عبد الله قائم» و«إن عبد الله قائم» و«إن عبد الله لقائم» والمعنى واحد، بأن قال: بل المعاني مختلفة؛ فـ«عبد الله قائم» إخبار عن قيامه، و«إن عبد الله قائم» جواب عن سؤال سائل، و«إن عبد الله لقائم» جواب عن إنكار منكر.

ويُسمَّى النوع الأول من الخبر ابتدائياً، والثاني طلبيّاً، والثالث إنكاريّاً، وإخراج الكلام على هذه الوجوه إخراجاً على مقتضى الظاهر.

وكثيراً ما يخرج على خلافه، فينزل غير السائل منزلة السائل؛ إذا قدم إليه ما يُلوح له بحكم الخبر؛ فيستشرف له استشراف المتردد الطالب، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُخَاطِبْنِي فِي ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِنَّهُم مُّغْرَقُونَ﴾ [هود: 37] وقوله: ﴿وَمَآ أُبَرِّئُ نَفْسِيٓ إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةُۢ بِٱلسُّوٓءِ﴾ [يوسف: 53] وقول بعض العرب[13]: [الرجز].

فَغَنِّهَا وهْيَ لكَ الفِداءُ   إنّ غِنَاءَ الإبلِ الحُدَاءُ

وسلوك هذه الطريقة شعبة من البلاغة فيها دقة وغموض، وروي عن الأصمعيّ[14] أنه قال: كان أبو عمرو بن العلاء[15] وخلفٌ الأحمر[16] يأتيان بشّاراً[17]، فيسلّمان عليه بغاية الإعظام، ثم يقولان: يا أبا مُعاذٍ، ما أحدثت؟ فيخبرهما وينشدهما، ويكتبان عنه متواضعين له، حتى يأتي وقت الزوال، ثم ينصرفان، فأتياه يوماً، فقالا: ما هذه القصيدة التي أحدثتها في ابن قتيبة[18]؟

(13) ذكره الجرجاني في دلائل الإعجاز 212، والسكاكي في مفتاح العلوم 262 دون نسبة.
(14) أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الملك، الأصمعي، راوية لغوي من أعلم الناس بالشعر (ت 216هـ).
(15) أبو عمرو زبّان بن عمّار التميمي، ابن العلاء، إمام البصريين في القراءة والنحو (ت 154هـ).
(16) أبو محرز خلف بن حيّان المعروف بالأحمر، راوية شاعر بصري (ت 180هـ).
(17) المراد به بشار بن برد الشاعر العباسي المشهور (ت 169هـ).
(18) سلم بن قتيبة بن مسلم الباهلي، تولى الإمارة للأمويين والعباسيين (ت 149هـ).

قال: هي التي بلغتكما. قالا: بلغنا أنك أكثرت فيها من الغريب، قال: نعم، إن ابن قتيبة يتباصر[19] بالغريب، فأحببت أن أورد عليه ما لا يعرف، قالا: فأنشدناها يا أبا معاذ، فأنشدهما: [الخفيف].

بكّرا صاحِبَيَّ قبلَ الْهَجِير إنَّ ذاك النجاحَ في التبكير[20]

حتى فرغ منها، فقال له خلفٌ: لو قلت يا أبا معاذ مكان إن ذاك النجاح: بكّرا فالنجاح؛ كان أحسن. فقال بشار: إنما بنيتها أعرابيّةً وحشية، فقلتُ: إن ذاك النجاح، كما يقول الأعراب البدويون، ولو قلت: بكرا فالنجاح؛ كان هذا كلام المولّدين، ولا يشبه ذلك الكلام، ولا يدخل في معنى القصيدة، قال: فقام خلف، فقبّل بين عينيه.

فهل كان ما جرى بين خلف وبشار بمحضر من أبي عمرو بن العلاء - وهم من فحولة هذا الفن - إلا للطف المعنى في ذلك وخفائه؟.

وكذلك ينزَّل غير المنكر منزلة المنكر؛ إذا ظهر عليه شيء من أمارات الإنكار، كقوله[21]: [السريع].

جاء شقيقٌ عارضاً رمحَهُ إنّ بني عمِّك فيهم رِماح

فإن مجيئه هكذا، مُدلاً بشجاعته، قد وضع رمحه عارضاً؛ دليلٌ على إعجاب شديد منه، واعتقاد أنه لا يقوم إليه من بني عمه أحدٌ، كأنهم كلّهم عزلٌ ليس مع أحدٍ منهم رمح.

وكذلك ينزَّل المنكر منزلة غير المنكر، إذا كان معه ما إن تأمله ارتدع عن الإنكار، كما يقال لمنكر الإسلام: «الإسلام حق» وعليه قوله تعالى في حق القرآن: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: 2].

---

(19) يتباصر بالغريب: يظهر أنّه بصير به.

(20) الهجير: شدّة الحرّ من الظهيرة.

(21) قائله: حجل بن نضلة وهو شاعر جاهلي، والبيت ذكره الجاحظ في البيان والتبيين 1/ 72.

ومما يتفرع على هذين الاعتبارين قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّكُم بَعْدَ ذَٰلِكَ لَمَيِّتُونَ ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ تُبْعَثُونَ﴾ [المؤمنون: 15 ـ 16] أكد إثبات الموت تأكيدين ـ وإن كان مما لا ينكر ـ لتنزيل المخاطبين منزلة من يبالغ في إنكار الموت؛ لتماديهم في الغفلة، والإعراض عن العمل لما بعده، ولهذا قيل: «ميتون» دون «تموتون» كما سيأتي الفرق بينهما، وأكد إثبات البعث تأكيداً واحداً ـ وإن كان مما ينكر ـ لأنه لما كانت أدلته ظاهرةً كان جديراً بأن لا ينكر. بل إمّا أن يعترف به، أو يتردد فيه؛ فنزل المخاطبون منزلة المترددين؛ تنبيهاً لهم على ظهور أدلته، وحثاً على النظر فيها، ولهذا جاء «تبعثون» على الأصل.

هذا كله اعتبارات الإثبات، وقِس عليه اعتبارات النفي، كقولك:

«ليس زيد، أو ما زيد؛ منطلقاً، أو بمنطلق» و«والله ليس زيد، أو ما زيد، منطلقاً، أو بمنطلق» و«ما ينطلق، أو ما إنْ ينطلق؛ زيد» و«ما كان زيد ينطلق» و«ما كان زيد لينطلق» و«لا ينطلق زيد» و«لن ينطلق زيد» و«والله ما ينطلق، أو ما إن ينطلق؛ زيد».

فصل
[الحقيقة العقلية والمجاز العقلي]

الإسناد منه حقيقة عقلية، ومنه مجاز عقلي:

[الحقيقة العقلية]

أما الحقيقة: فهي إسناد الفعل، أو معناه، إلى ما هو له عند المتكلم في الظاهر والمراد بمعنى الفعل نحو المصدر، واسم الفاعل.

وقولنا: «في الظاهر» ليشمل ما لا يطابق اعتقاده مما يطابق الواقع، وما لا يطابقه، فهي أربعة أضرب:

أحدها: ما يُطابق الواقع واعتقاده، كقول المؤمن: «أنبت الله البقل[22]، وشفى الله المريض».

والثاني: ما يطابق الواقع دون اعتقاده، كقول المعتزليِّ لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه: «خالق الأفعال كلها هو الله تعالى».

والثالث: ما يطابق اعتقاده دون الواقع، كقول الجاهل: «شفى الطبيب المريض» معتقداً شفاء المريض من الطبيب، ومنه قوله تعالى حكايةً عن بعض الكفرة: ﴿وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ﴾ [الجاثية: 24] ولا يجوز أن يكون مجازاً والإنكارُ عليهم من جهة ظاهر اللفظ؛ لما فيه من إيهام الخطأ، بدليل قوله تعالى عقيبه: ﴿وَمَا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ ۖ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ [الجاثية: 24] والمتجوز المخطىء في العبارة لا يوصف بالظن، وإنما الظان من يعتقد أن الأمر على ما قاله.

والرابع: ما لا يطابق شيئاً منهما، كالأقوال الكاذبة التي يكون القائم عالماً بحالها دون المخاطب.

---

(22) البقل: النبات.

[المجاز العقلي]

وأما المجاز؛ فهو إسناد الفعل، أو معناه، إلى ملابس له، غير ما هو له، بتأوُّل.

وللفعل ملابسات شتى، يلابس الفاعل، والمفعول به، والمصدر، والزمان، والمكان، والسبب.

فإسناده إلى الفاعل ـ إذا كان مبنياً له ـ حقيقة كما مر، وكذا إلى المفعول إذا كان مبنياً له، وقولنا: «ما هو له» يشملهما، وإسناده إلى غيرهما ـ لمضاهاته لما هو له في ملابسة الفعل ـ مجاز، كقولهم في المفعول به: ﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [القارعة: 7] و﴿مَّآءٍ دَافِقٍ﴾ [الطارق: 6] وفي عكسه «سيلٌ مفعم» وفي المصدر «شعر شاعر» وفي الزمان «نهاره صائم» و«ليله قائم» وفي المكان «طريقٌ سائر» و«نهرٌ جارٍ» وفي السبب «بنى الأمير المدينة» وقال[23]: [الطويل].

إذا ردَّ عافي القدر من يستعيرها[24]

وقولنا: «بتأوّل» يخرج نحو قول الجاهل: «شفى الطبيب المريض»؛ فإن إسناده الشفاء إلى الطبيب ليس بتأوُّل.

ولهذا لم يحمل نحو قول الشاعر الحماسي[25]: [المتقارب].

أشابَ الصغيرَ وأفنَى الكَبيـ ـرَ كَرُّ الغَداةِ، ومَرُّ العشِيِّ

على المجاز، ما لم يعلم أو يظن أن قائله لم يرد ظاهره.

كما استدلّ على أن إسناد «ميز» إلى «جذب الليالي» في قول أبي

(23) قائله عوف بن الأحوص الكلابي، والبيت في المفضليات 216.

(24) صدر البيت: فلا تسأليني وأسألي عن خليقتي، وعافي القدر: ما يبقيه فيها المستعير من المرق.

(25) قائله: قثم بن خبية المعروف بالصلتان العبدي، والبيت من شواهد مفتاح العلوم 503.

النجم[26]: [الرجز].

قد أصبحتْ أمُّ الخِيارِ تَدَّعِي علَيَّ ذنباً كله لم أصنعِ

من أن رأت رأسِي كرأس الأصلع مَيَّز عنه قُنْزُعاً عن قُنْزُعِ[27]

جَذبُ الليالي: أبطئي، أو أسرعي[28]

مجازٌ بقوله عقيبهُ: [الرجز].

أفناه قِيلُ الله للشمس: اطلعي حتى إذا واراك أُفْقٌ فأرجعي

وسُمِّي الإسناد في هذين القسمين من الكلام عقلياً؛ لاستناده إلى العقل، دون الوضع؛ لأن إسناد الكلمة شيءٌ يحصل بقصد المتكلم، دون واضع اللغة، فلا يصير «ضرب» خبراً عن «زيد» بواضع اللغة، بل بمن قصد إثبات الضرب فعلاً له، وإنما الذي يعود إلى واضع اللغة أن «ضرب» لإثبات الضرب لا لإثبات الخروج، وأنه لإثباته في زمان ماض، وليس لإثباته في زمان مستقبل، فأما تعيينُ من ثبت له؛ فإنما يتعلق بمن أراد ذلك من المخبرين.

ولو كان لغوياً لكان حكمنا بأنه مجاز في مثل قولنا: «خطٌّ أحسنُ مما وشّى الربيع» من جهة أن الفعل لا يصح إلا من الحي القادر، حكماً بأن اللغة هي التي أوجبت أن يختص الفعل بالحي القادر، دون الجماد، وذلك مما لا يشك في بطلانه.

وقال السكاكي: «الحقيقة العقلية هي الكلام المفاد به ما عند المتكلم من الحكم فيه».

وقال: وإنما قلت: «ما عند المتكلم» دون أن أقول «ما عند العقل»

---

(26) أبو النجم الفضل بن قدامة العجلي، من الرجّاز المشهورين (ت 130هـ).

(27) القنزع: الشعر حوالي الرأس.

(28) مفتاح العلوم 510.

ليتناول كلام الجاهل إذا قال «شفى الطبيب المريض» رائياً شفاء المريض من الطبيب، حيث عُدَّ منه حقيقةً، مع أنه غير مفيد لما في العقل من الحكم فيه.

وفيه نظر؛ لأنه غير مطردٍ؛ لصدقه على ما لم يكن المسند فيه فعلاً، ولا متصلاً به، كقولنا: «الإنسان حيوان» مع أنه لا يسمى حقيقةً ولا مجازاً، ولا منعكسٍ؛ لخروج ما يطابق الواقع دون اعتقاد المتكلم، وما لا يطابق شيئاً منهما منه، مع كونهما حقيقتين عقليتين كما سبق.

وقال: «المجاز العقلي هو الكلام المفادُ به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التأول، إفادة للخلاف، لا بواسطة وضع، كقولك: أنبت الربيع البقل، وشفى الطبيب المريض، وكسا الخليفة الكعبة».

قال: وإنما قلتُ: خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه، دون أن أقول: خلاف ما عند العقل؛ لئلاً يمتنع طردُه بما إذا قال الدهري[29] ـ عن اعتقاد جهل ـ أو جاهلٌ غيره: أنبت الربيع البقل، رائياً إنباته من الربيع، فإنه لا يسمى كلامه مجازاً، وإن كان بخلاف العقل في نفس الأمر، واحتج ببيت الحماسة وقول أبي النجم على ما تقدم.

ثم قال: ولئلا يمتنع عكسه بمثل «كسا الخليفة الكعبة» و«هزم الأمير الجند» فليس في العقل امتناع أن يكسو الخليفة نفسه الكعبة، ولا أن يهزم الأمير وحده الجند، ولا يقدح ذلك في كونهما من المجاز العقلي.

وإنما قلتُ لضرب من التأول؛ ليحترز به عن الكذب؛ فإنه لا يسمى مجازاً، مع كونه كلاماً مفيداً خلاف ما عند المتكلم.

وإنما قلت: إفادة للخلاف لا بواسطة وضع؛ ليُحترز به عن المجاز اللغوي في صورة، وهي إذا ادعي أن «أنبت» موضوعٌ لاستعماله في القادر المختار، أو وضع لذلك.

---

(29) الدهري: من ينسب الأفعال إلى الدهر.

وفيه نظر؛ لأنا لا نسلم بطلان طرده بما ذكر؛ لخروجه بقوله: «الضرب من التأول» ولا بطلان عكسه بما ذكر؛ إذ المراد بخلاف ما عند العقل خلافُ ما في نفس الأمر.

وفي كلام الشيخ عبد القاهر إشارة إلى ذلك؛ حيث عرف الحقيقة العقلية بقوله: كل جملة وضعتها على أن الحكم المفاد بها على ما هو عليه في العقل واقع موقعه، فإن قوله: «واقع موقعه» معناه في نفس الأمر وهو بيان لما قبله.

وكذا في كلام الزمخشري[30] حيث عرّف المجاز العقلي بقوله: أن يسند الفعل إلى شيء يتلبس بالذي هو في الحقيقة له، فإن قوله: «في الحقيقة» معناه في نفس الأمر، ونحو: «كسا الخليفة الكعبة» ـ إذا كان الإسناد فيه مجازاً ـ كذلك.

ثم القول بأن الفعل موضوعٌ لاستعماله في القادر؛ ضعيف، وهو معترف بضعفه، وقد رده في كتابه بوجوه، منها أن وضع الفعل لاستعماله في القادر قيد لم ينقل عن واحد من رواة اللغة، وترك القيد دليل في العرف على الإطلاق، فقوله: «إفادةً للخلاف لا بوساطة وضع» لا حاجة إليه، وإن ذُكر فينبغي أن لا يذكر إلا بعد ذكر الحد على المذهب المختار، على أن تمثيله بقول الجاهل: «أنبت الربيع البقل» ينافي هذا الاحتراز.

تنبيه:

قد تبين بما ذكرناه أن المسمى بالحقيقة العقلية، والمجاز العقلي ـ على ما ذكره السكاكي ـ هو الكلام لا الإسناد، وهذا يوافق ظاهر كلام الشيخ عبد القاهر في مواضع من «دلائل الإعجاز».

---

(30) أبو القاسم محمود بن عمرو بن محمد، جار الله الزمخشري، مفسّر نحوي معتزلي (ت 538هـ).

وعلى ما ذكرناه هو الإسناد، لا الكلام، وهذا ظاهر ما نقله الشيخ أبو عمرو بن الحاجب ـ رحمه الله ـ عن الشيخ عبد القاهر، وهو قول الزمخشري في «الكشاف»[31]، وقول غيره، وإنما اخترناه لأن نسبة المسمى حقيقةً أو مجازاً إلى العقل على هذا لنفسه بلا وساطة شيء، وعلى الأول لاشتماله على ما ينتسب إلى العقل، أعني الإسناد.

[أقسام المجاز العقلي باعتبار طرفيه]

ثم المجاز العقلي باعتبار طرفيه ـ أعني المسند والمسند إليه ـ أربعة أقسام لا غير: لأنهما إما حقيقتان، كقولنا: «أنبت الربيع البقل» وعليه قوله[32]: [الرجز].

فَـنـام لَـيْـلـي وَتَـجَـلَّـى هَـمِّـي

وقوله[33]: [الطويل].

وَشَـيَّـبَ أيـامُ الـفِـرَاقِ مَـفَـارِقِـي[34]

وقوله[35]: [الطويل].

وَنِـمْـتُ وَمـا لَـيْـلُ الـمَـطِـيِّ بِـنَـائِـمِ[36]

وإما مجازان، كقولنا: «أحيا الأرض شباب الزمان».

وإما مختلفان، كقولنا: «أنبت البقل شبابُ الزمان» وكقولنا: «أحيا

---

(31) أي «الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل» وهو تفسير مطبوع متداول.

(32) قائله: رؤبة بن العجاج.

(33) قائله: جرير.

(34) المفارق: جمع مفرق وهو موضع انفراق الشعر، وعجز البيت: وأنشزن نفسي فوق حيث تكون.

(35) قائله: جرير.

(36) المطي: المطايا التي تركب، وصدر البيت: لقد لمتنا يا أمّ غيلان في السّرى.

الأرض الربيع» وعليه قول الرجل لصاحبه: «أحيتني رؤيتك» أي: آنستني وسرتني، فقد جعل الحاصل بالرؤية من الأنسِ والمسرَّة حياةً، ثم جعل الرؤية فاعلةً له، ومثله قول أبي الطيب: [الطويل].

وتُحْيِي له المال الصَّوَارِمُ والْقَنَا ويقْتُلُ ما تحيي التبسُّمُ وَالْجَدَا[37]

جعل الزيادة والوفور حياة للمال، وتفريقه في العطاء قتلاً له، ثم أثبتَ الإحياء فعلاً للصوارم، والقتل فعلاً للتبسُّم، مع أن الفعل لا يصح منهما، ونحوه قولهم: «أهلك الناس الدينارُ والدرهم» جُعلت الفتنة إهلاكاً. ثم أُثبت الإهلاكُ فعلاً للدينار والدرهم.

وهو في القرآن كثير، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [الأنفال: 2] نسبت الزيادة التي هي فعل الله إلى الآيات؛ لكونها سبباً فيها. وكذا قوله تعالى: ﴿وَذَٰلِكُمْ ظَنُّكُمُ ٱلَّذِى ظَنَنتُم بِرَبِّكُمْ أَرْدَىٰكُمْ﴾ [فصلت: 23].

ومن هذا الضرب قوله: ﴿يُذَبِّحُ أَبْنَآءَهُمْ﴾ [القصص: 4] فإن الفاعل غيره، ونسب الفعل إليه؛ لكونه الآمر به.

وكقوله: ﴿يَنزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا﴾ [الأعراف: 27] نسب النزع ـ الذي هو فعل الله تعالى ـ إلى إبليس؛ لأن سببه أكل الشجرة، وسبب أكلها وسوسته ومقاسمته إياهما إنه لهما لمن الناصحين.

وكذا قوله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ بَدَّلُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ كُفْرًا وَأَحَلُّوا۟ قَوْمَهُمْ دَارَ ٱلْبَوَارِ﴾ [إبراهيم: 28] نُسب الإحلال الذي هو فعل الله إلى أكابرهم، لأن سببه كفرهم، وسبب كفرهم أمر أكابرهم إياهم بالكفر.

وكقوله تعالى: ﴿يَوْمًا يَجْعَلُ ٱلْوِلْدَٰنَ شِيبًا﴾ [المزمل: 17] نُسب الفعل إلى الظرف؛ لوقوعه فيه، كقولهم: «نهاره صائم».

---

(37) الصوارم: السيوف، القنا: الرماح، الجدا: العطاء.

وكقوله تعالى: ﴿وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾ [الزلزلة: 2].

وهو غير مختص بالخبر، بل يجري في الإنشاء، كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَـٰهَـٰمَـٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا﴾ [غافر: 36] وقوله: ﴿فَأَوْقِدْ لِى يَـٰهَـٰمَـٰنُ عَلَى ٱلطِّينِ فَٱجْعَل لِّى صَرْحًا﴾ [القصص: 38] وقوله: ﴿فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ ٱلْجَنَّةِ فَتَشْقَىٰٓ﴾ [طه: 117].

ولا بُدَّ من قرينة إما لفظية، كما سبق في قول أبي النجم؛ أو غير لفظية، كاستحالة صدور المسند من المسند إليه المذكور، أو قيامه به عقلاً، كقولك: «محبتك جاءت بي إليك» أو عادةً، كقولك «هزم الأمير الجندَ» و«كسا الخليفةُ الكعبة» و«بنى الوزير القصر» وكصدور الكلام من الموحِّد في مثل قوله: «أشاب الصغير» البيت.

واعلم أنه ليس كل شيء يصلح لأن تتعاطى فيه المجاز العقلي بسهولة، بل تجدُك في كثير من الأمر تحتاج إلى أن تهيىء الشيء، وتصلحه له، بشيء تتوخاه في النظم، كقول من يصف جملاً: [الطويل].

تَجُوبُ له الظلماءَ عَيْنٌ كأنها زجاجة شَرْبٍ غَيْرُ ملأى ولا صِفْر[38]

يريد أنه يهتدي بنور عينه في الظلماء، ويمكنه بها أن يخرقها، ويمضي فيها، ولولاها لكانت الظلماء كالسد الذي لا يجد السائر شيئاً يفرجه به، ويجعل لنفسه فيه سبيلاً، فلولا أنه قال «تجوب له» فعلَّق «له» بـ «تجوب» لما تبين جهةُ التجوُّز في جعل الجوب فعلاً للعين كما ينبغي؛ لأنه لم يكن حينئذٍ في الكلام دليلٌ على أن اهتداء صاحبها في الظلمة ومضيهُ فيها بنورها، وكذلك لو قال: «تجوب له الظلماء عينُه» لم يكن له هذا الموقع، لانقطع السلك؛ من حيث كان يعييه حينئذٍ أن يصف العين بما وصفها به.

واعلم أن الفعل المبنيَّ للفاعل في المجاز العقلي واجبٌ أن يكون له

(38) تجوب: تقطع، الصفر: الفارغة.

فاعلٌ في التقدير، إذا أسند إليه صار الإسنادُ حقيقةً؛ لما يشعر بذلك تعريفُه كما سبق.

وذلك قد يكون ظاهراً، كما في قوله تعالى: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَـٰرَتُهُمْ﴾ [البقرة: 16] فما ربحوا في تجارتهم.

وقد يكون خفياً، لا يظهر إلا بعد نظرٍ وتأملٍ، كما في قولك: «سرتني رؤيتك» أي: سرني الله وقت رؤيتك، كما تقول: أصل الحكم في «أنبت الربيع البقل» أنبت الله البقل وقت الربيع، وفي «شفى الطبيب المريض» شفى الله المريض عند علاج الطبيب، وكما في قولك: «أقدمني بلدك حق لي على فلان» أي: أقدمتني نفسي بلدك لأجل حقٍّ لي على فلان، أي: قدمت لذلك، ونظيره «محبتك جاءت بي إليك» أي: جاءت بي نفسي إليك لمحبتك، أي: جئتك لمحبتك، وإنما قلنا: «إن الحكم فيهما مجاز» لأن الفعلين فيهما مسندان إلى الداعي، والداعي لا يكون فاعلاً، وكما في قول الشاعر[39]: [مجزوء الوافر].

وصـيَّـرنـي هـواك، وبـي ... لـحَـيْـنـي يُـضْـرَبُ الـمَـثَـلُ[40]

أي: وصيرني الله لهواك وحالي هذه، أي أهلكني الله ابتلاءً، بسبب هواك. وكما في قول الآخر وهو أبو نواس: [مجزوء الوافر].

يَـزيـدُكَ وَجْـهُـهُ حُـسْـنـاً ... إذا مـا زِدْتَـهُ نَـظَـرا

أي يزيدك وجهه حسناً في وجهه ـ لما أودعه من دقائق الجمال ـ متى تأملت ـ.

وأنكر السكاكي وجود المجاز العقلي في الكلام، وقال: الذي عندي نظمه في سلك الاستعارة بالكناية، بجعل الربيع استعارةً بالكناية عن الفاعل

(39) نسبه الجرجاني في دلائل الإعجاز 85 لابن البواب.
(40) الحين: الهلاك.

الحقيقي بواسطة المبالغة في التشبيه ـ على ما عليه مبنى الاستعارة، كما سيأتي ـ وجعل نسبة الإثبات إليه قرينة للاستعارة، ويجعل الأمير المدبر لأسباب هزيمة العدو استعارةً بالكناية عن الجند الهازم، وجعل نسبة الهزم إليه قرينةً للاستعارة.

وفيما ذهب إليه نظرٌ؛ لأنه يستلزم أن يكون المرادُ بـ«عيشة» في قوله تعالى: ﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [الحاقة: 21] صاحب العيشة، لا العيشة، وبـ«ماءٍ» في قوله تعالى: ﴿خُلِقَ مِن مَّآءٍ دَافِقٍ﴾ [الطارق: 6] فاعل الدفق، لا المنيَّ؛ لما سيأتي من تفسيره للاستعارة بالكناية.

وأن لا تصحَّ الإضافة في نحو قولهم: «فلانٌ نهاره صائمٌ وليله قائمٌ». لأن المراد بالنهار ـ على هذا ـ فلانٌ نفسه، وإضافة الشيء إلى نفسه لا تصح.

وأنْ لا يكون الأمر بالإيقاد على الطين في إحدى الآيتين ـ وبالبناء ـ فيهما ـ لهامان، مع أن النداء له.

وأن يتوقف جواز التركيب في نحو قولهم: «أنبت الربيع البقل، وسرتني رؤيتك» على إذن الشرعي؛ لأن أسماء الله تعالى توقيفيةٌ.

وكل ذلك منتفٍ ظاهر الانتفاء.

ثم ما ذكره منقوض بنحو قولهم: «فلان نهاره صائم» فإن الإسناد فيه مجاز، ولا يجوز أن يكون النهار استعارةً بالكناية عن فلان؛ لأن ذكر طرفي التشبيه يمنع من حمل الكلام على الاستعارة، ويوجب حمله على التشبيه، ولهذا عُدَّ نحو قولهم: «رأيت بفلان أسداً، ولقيني منه أسد» تشبيهاً لا استعارةً، كما صرح السكاكي أيضاً بذلك في كتابه.

تنبيه:

إنما لم نورد الكلام في الحقيقة والمجاز العقليين في علم البيان، كما فعل السكاكي ومن تبعه؛ لدخوله في تعريف علم المعاني، دون تعريف علم البيان.

القول في أحوال المسند إليه

[حذف المسند إليه]

أما حذفه: ـ فإما لمجرد الاختصار والاحتراز عن العبث بِناءً على الظاهر.

- وإما لذلك مع ضيق المقام.
- وإما لتخييل أنّ في تركه تعويلاً على شهادة العقل، وفي ذكره تعويلاً على شهادة اللفظ من حيث الظاهر، وكم بين الشهادتين!.
- وإما لاختبار تنبه السامع له عند القرينة، أو مقدار تنبهه.
- وإما لإيهام أن في تركه تطهيراً له عن لسانك، أو تطهيراً للسانك عنه.
- وإما ليكون لك سبيل إلى الإنكار إن مسَّت إليه حاجة.
- وإما لأن الخبر لا يصلح إلا له، حقيقةً، أو ادعاءً.
- وإما لاعتبار آخر مناسب، لا يهدي إلى مثله إلا العقل السليم، والطبع المستقيم كقول الشاعر[41]: [الخفيف].

قال لي: كَيْفَ أنت؟ قلتُ: عليلُ ... سهرٌ دائمٌ، وحُزْنٌ طَويلُ

وقوله[42]: [الطويل].

سأشكر عمراً إنْ تراخت مَنِيَّتي ... أيادِيَ لَمْ تُمْنَنْ وإنْ هِيَ جَلَّتِ[43]

(41) أورده الجرجاني في دلائل الإعجاز 184 دون نسبة.

(42) نسب البيتان لأبي الأسود الدؤلي، ولعبد الله بن الزبير الأسدي، ولابراهيم بن العباس الصولي سعيد الكاتب، أنظر الاغاني 14/223، ووفيات الأعيان 3/147، ودلائل الإعجاز 124 .

(43) تراخت: تأخرت، والأيادي: النّعم.

حتىّ غَيْرُ مَحْجوبِ الغنى عن صديقِه　　ولا مُظْهِرِ الشَّكْوَى إذا النعلُ زَلَّتِ

وقوله[44]: [الطويل].

أضاءت لهم أحسابُهم ووجوهُهم　　دُجَى اللَّيْل حتَّى نظَّم الجَزْعَ ثاقِبُهْ[45]

نُجومُ سماءٍ كلَّما انقضَّ كوكبٌ　　بَدَا كوكبٌ تَأوِي إليه كواكِبُهْ

وقول بعض العرب في ابن عم له مُوسِرٍ سأله فمنعه، وقال: كَمْ أُعطيك مالي، وأنت تنفقه فيما لا يعنيك؟! والله لا أعطيتك. فتركه حتى اجتمع القوم في ناديهم، وهو فيهم، فشكاه إلى القوم، وذمه، فوثب إليه ابن عمه، فلطمه، فأنشأ يقول[46]: [الطويل].

سريعٌ إلى ابن العمِّ يلطمُ وَجْهَهُ　　وليس إلى داعي الندا بِسَرِيعِ

ريصٌ على الدنيا، مُضِيعٌ لدينه　　وليس لما في بيته بمضيعِ

وعليه قوله تعالى: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ﴾ [البقرة: 18] وقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا هِيَهْ نَارٌ حَامِيَةٌ﴾ [القارعة: 10 ـ 11].

وقيام القرينة شرطٌ في الجميع.

[ذكر المسند إليه]

وأما ذكره: فإما لأنه الأصلُ ولا مقتضي للحذف.

- وإما للاحتياط لضعف التعويل على القرينة.
- وإما للتنبيه على غباوة السامع.
- وإما لزيادة الإيضاح والتقرير.

---

(44) ينسب البيتان لأبي الطمحان القيني، وللقيط بن زرارة، أنظر الحيوان 3/ 93، ديوان المعاني 23.

(45) الجزع: الخرز.

(46) قائلهما: الأقيشر المغيرة بن عبد الله.

- وإما لإظهار تعظيمه أو إهانته، كما في بعض الأسامي المحمودة، أو المذمومة.
- وإما للتبرك بذكره.
- وإما لاستلذاذه.
- وإما لبسط الكلام حيث الإصغاء مطلوبٌ، كقوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام: ﴿هِيَ عَصَايَ﴾ [طه: 18] ولهذا زاد على الجواب.

وإما لنحو ذلك.

قال السكاكي[47]: وإما لكون الخبر عام بالنسبة إلى كل مسند إليه، والمراد تخصيصه بمعين، كقولك: زيد جاء، وعمرو ذهب، وخالد في الدار، وقوله[48]: [الكامل].

الله أَنْجَحُ ما طلبتَ به ... والبِرُّ خيرُ حقيبةِ الرَّحْلِ

وقوله[49]: [الكامل].

النفسُ راغبةٌ إذا رغَّبْتَها ... وإذا تُرَدُّ إلى قليلٍ تَقْنع

وفيه نظر؛ لأنه إن قامت قرينة تدل عليه إن حذف، فعموم الخبر وإرادة تخصيصه بمعيّن وحدهما؛ لا يقتضيان ذكره، وإلا فيكون ذكره واجباً.

[تعريف المسند إليه]

وأما تعريفه فلتكون الفائدة أتم؛ لأن احتمال تحقق الحكم متى كان أبعد كانت الفائدة في الإعلام به أقوى، ومتى كان أقرب كانت أضعف،

---

(47) مفتاح العلوم 267.

(48) قائله امرؤ القيس وهو في ديوانه 238، وينسب لامرىء القيس بن عابس الكندي الصحابي.

(49) قائله أبو ذؤيب الهذلي من قصيدة مشهورة في رثاء بنيه، انظر شرح أشعار الهذليين 1/7 والأغاني 6/ 286.

وبعده بحسب تخصيص المسند إليه، والمسند كلما ازداد تخصيصاً ازداد الحكم بعداً، وكلما ازداد عموماً ازداد الحكم قرباً، وإن شئت فاعتبر حال الحكم في قولنا: «شيءٌ ما موجود» وفي قولنا: «فلان بن فلان يحفظ الكتاب»، والتخصيصُ كمالُه بالتعريف.

ثم التعريف مختلف:

فإن كان بالإضمار فإما لأن المقام مقام التكلم: كقول بشار: [البسيط].

أنا المرَعَّثُ، لا أخْفَى على أحد ذرَّتْ بيَ الشمسُ للقاصِي وللدَّاني[50]

وإما لأن المقام مقام الخِطاب، كقول الحماسيَّة[51]: [الطويل].

وأنتَ الذي أخْلَفْتَنِي ما وعدْتَني وأشْمَتَّ بي مَنْ كان فيكَ يلوم

وإما لأن المقام مقام الغيبة؛ لكون المسند إليه مذكوراً، أو في حكم المذكور لقرينة، كقوله[52]: [الوافر].

مِنَ البيضِ الوُجوه بني سنانٍ لَو أنَّكَ تستضيء بهم أضاءوا

هُمُ حَلُّوا منَ الشَّرَفِ المُعَلَّى ومِنْ حَسَبَ العَشِيرَةِ حَيْثُ شاءوا

وقوله تعالى: ﴿ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰۖ﴾ [المائدة: 8] أي العدل، وقوله تعالى: ﴿وَلِأَبَوَيۡهِ لِكُلِّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا ٱلسُّدُسُ﴾ [النساء: 11] أي ولأبوي الميت.

وأصل الخطاب أن يكون لمعين، وقد يترك إلى غير معين، كما تقول: «فلان لئيم، إن أكرمته أهانك، وإن أحسنت إليه أساء إليك» فلا تريد مخاطباً بعينه، بل تريد: إن أُكرم، وإن أُحسن إليه؛ فتخرجه في صورة الخطاب، ليفيد العموم، أي سوء معاملته غير مختص بواحد دون واحد.

---

(50) المرعّث: الذي يلبس القرط، ذرّت الشمس: طلعت.

(51) قائلته: أميمة امرأة ابن الدمينة، انظر الأغاني 17/ 53.

(52) قائلهما: أبو برج القاسم بن جبل الذبياني، انظر شرح الحماسة للمرزوقي 1658، معجم الشعراء 62.

وهو في القرآن كثير، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا۟ رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [السجدة: 12] أخرج في صورة الخطاب لما أُريد العموم؛ للقصد إلى تفظيع حالهم، وأنها تناهت في الظهور حتى امتنع خفاؤها، فلا تختص بها رؤية راءٍ مختص به، بل كلُّ من يتأتى منه رؤيةٌ داخلٌ في هذا الخطاب.

وإن كان بالعلميّة: ـ فإما لإحضاره بعينه في ذهن السامع ابتداء باسم يخصه كقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: 1] وقول الشاعر[53]: [المتقارب].

أبو مالِكٍ قاصرٌ فَقْرَهُ   على نفسه، وَمُشِيعٌ غِناه

وقوله[54]: [الكامل].

الله يعلم ما تركتُ قتالَهم   حتّى عَلَوْا فرسي بأشْقَرَ مُزْبِدِ[55]

- وإما لتعظيمه، أو لإهانته، كما في الكُنَى والألقاب المحمودة والمذمومة.
- وإما للكناية حيث الاسم صالح لها، ومما ورد صالحاً للكناية من غير باب المسند إليه قوله تعالى: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ﴾ [المسد: 1] أي جهنميّ.
- وإما لإيهام استلذاذه، أو التبرك به.
- وإما لاعتبار آخر مناسب.

وإن كان بالموصولية: ـ فإما لعدم علم المخاطب بالأحوال المختصة به سوى الصلة، كقولك: الذي كان معنا أمس رجل عالم.

- وإما لاستهجان التصريح بالاسم.
- وإما لزيادة التقرير، نحو قوله تعالى: ﴿وَرَٰوَدَتْهُ ٱلَّتِى هُوَ فِى بَيْتِهَا عَن

(53) قائله: المتنخل الهذلي، انظر الحماسة 552، ديوان الهذليين 3/277.
(54) قائله: الحارث بن هشام، انظر الأغاني 4/174.
(55) الأشقر المزبد: الدم المتخثر الذي علاه الزّبد.

نَّفۡسِهِۦ﴾ [يوسف: 23] فإنه مسوقٌ لتنزيه يوسف عليه السلام عن الفحشاء، والمذكور أدلُّ عليه من «امرأة العزيز» وغيره.

وإما للتفخيم كقوله تعالى: ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلۡيَمِّ مَا غَشِيَهُمۡ﴾ [طه: 78] وقول الشاعر[56]: [البسيط].

مضى بها ما مَضى مِنْ عَقْل شاربها وفي الزجاجة باقٍ يطلبُ الباقي

ومنه في غير هذا الباب قوله تعالى: ﴿فَغَشَّىٰهَا مَا غَشَّىٰ﴾ [النجم: 54]. وبيت الحماسة[57]: [الطويل].

صبَا ما صبَا حتى علا الشيبُ رأسَهُ فلما علاه قال للباطل: ابْعَدِ[58]

وقول أبي نواس: [الكامل].

ولقد نَهَزْتُ مع الغُواة بَدْلوِهم وأَسَمْتُ سَرْحَ اللَّحْظِ حيث أساموا[59]

وبلغت ما بلغ امرُؤٌ بشبابه فإذا عُصارة كلِّ ذاكَ أثَامُ

وإما لتنبه المخاطب على خطأ، كقول الآخر[60]: [الكامل].

إن الذين تَرَوْنَهُمْ إخوانَكم يشفي غليلَ صدورهم أن تُصْرَعوا

إما للإيماءِ إلى وجه بناء الخبر، نحو: ﴿سَيَدۡخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾[61] [غافر: 60].

ثم إنه ربما جعل ذريعة إلى التعريض بالتعظيم لشأن الخبر، كقوله[62]: [الكامل].

---

(56) ينسب لأبي نواس وليس في ديوانه.
(57) قائله: دريد بن الصمّة، أنظر الأغاني 10/10.
(58) صبا: مال إلى جهلة الشباب.
(59) نهز مع الغواة: شاركهم في ضلالهم، أسام سرح اللحظ: أرسله وسرّحه.
(60) قائله: عبدة بن الطبيب، أنظر مفتاح العلوم 275.
(61) داخرين: ذليلين.
(62) قائله: الفرزدق، وهو في ديوانه 2/155.

إن الـذي سَـمَـكَ الـسـمـاء بَـنَـى لـنـا بـيـتـاً دعـائِـمُـهُ أعَـزُّ وأطْـوَلُ[63]

أو لـشـأن غـيـره، نـحـو: ﴿ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ شُعَيْبًا كَانُوا۟ هُمُ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [الأعراف: 92].

قال السكاكي[64]: وربما جُعل ذريعةً إلى تحقيق الخبر، كقوله[65]: [البسيط].

إن الـتـي ضَـرَبَـتْ بـيـتـاً مُـهـاجِـرةً بكوفَةِ الجُنْدِ غَالَتْ وُدَّها غُولُ[66]

وربما جُعل ذريعةً إلى التنبيه للمخاطب على خطأ، كقوله: «إن الذين ترونهم» البيت.

وفيه نظر؛ إذ لا يظهر بين الإيماء إلى وجه بناء الخبر وتحقيق الخبر فرقٌ، فكيف يُجعل الأول ذريعةً إلى الثاني؟! والمسند إليه في البيت الثاني ليس فيه إيماء إلى وجه بناء الخبر عليه، بل لا يبعد أن يكون فيه إيماء إلى بناء نقيضه عليه.

وإن كان بالإشارة فإما لتمييزه أكمل تمييز؛ لصحة إحضاره في ذهن السامع بواسطة الإشارة حساً، كقوله[67]: [البسيط].

هذا أبو الصَّقْرِ فرداً في محاسِنِه[68]

وقوله[69]: [الطويل].

أولـئـك قـومٌ إن بَـنَـوْا أحـسـنـوا الـبـنـا وإن عـاهَـدُوا أوْفـوا وإن عَـقَـدُوا شَـدُّوا

---

(63) سمك: رفع.

(64) مفتاح العلوم 275.

(65) قائله: عبدة بن الطبيب، أنظر الأغاني 21/ 30.

(66) ضربت البيت: أقامته. الغول: الأمر المهلك.

(67) ينسب لابن الرومي، أنظر ديوانه 5/ 67.

(68) عجزه: من نسل شيبان بين الضال والسّلم. وأبو الصقر الشيباني وزير المعتمد الخليفة العباسي.

(69) قائله: الحطيئة، أنظر لسان العرب (مادة: عقد).

وقوله[70]: [الكامل].

وإذا تـأمَّـل شـخـصَ ضَـيْـفٍ مُـقْـبـل مُـتَـسَـرْبِـلٍ سِـرْبـالَ لـيـلٍ أغْـبَـرِ[71]

أوْمـا إلـى الـكَـوْمـاءِ: هـذا طـارقٌ نَـحَـرَتـنِـيَ الأعـداءُ إنْ لَـمْ تُـنْـحَـرِي[72]

وقوله[73]: [البسيط].

ولا يُـقِـيـم عـلـى ضَـيْـم يُـراد بـه إلا الأذلاَّنِ عَـيْـرُ الـحـيِّ والـوتـدُ[74]

هـذا عـلـى الـخَـسْـفِ مربـوط بـرُمَّـتِـه وذا يُـشَـجُّ فـلا يَـرْثـي لـه أحـدُ[75]

وإما للقصد إلى أن السامع غبي لا يتميز الشيء عنده إلاّ بالحسّ، كقول الفرزدق: [الطويل].

أولـئـك آبـائـي، فَـجِـئـنـي بـمـثـلِـهـم إذا جـمـعـتـنـا يـا جـريـرُ الـمـجـامـعُ

وإما لبيان حالِهِ في القرب، أو البعد، أو التوسط، كقولك: هذا زيد، وذلك عَمْرو، وذاك بشر.

وربما جعل القرب ذريعةً إلى التحقير، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَءَاكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا أَهَٰذَا ٱلَّذِى يَذْكُرُ ءَالِهَتَكُمْ﴾ [الأنبياء: 36] وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْكَ إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: 41] وقوله تعالى: ﴿وَمَا هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا لَهْوٌ وَلَعِبٌ﴾ [العنكبوت: 64] وعليه من غير هذا الباب قوله تعالى: ﴿مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا﴾ [البقرة: 26] وقوله عائشة ـ رضي الله عنها ـ لعبد الله بن عمرو بن العاص: «يا عجباً لابن عَمروٍ هذا» وقول الشاعر[76]: [الطويل].

---

(70) ينسبان لابن المولى من شعراء الخلافتين الأموية والعباسية، أنظر الأمالي للقالي 1/ 43.

(71) المتسربل: الذي يلبس القميص.

(72) الكوماء: الناقة الضخمة، والطارق: الزائر ليلاً.

(73) قائلهما: المتلمس خال طرفة بن العبد، أنظر الأغاني 4/ 181.

(74) الضيم: الظلم، والعَير: الحمار.

(75) الخسف: الذلّ.

(76) قائله: هذلول بن كعب العنبري، أنظر شرح الحماسة 696.

تـقـولُ ودقَّـتْ نَـحْـرَهـا بـيـمـيـنـهـا: أبـعـلـيَ هـذا بـالـرَّحـا الـمُـتـقـاعِـسُ[77]

وربما جُعِل البعدُ ذريعةً إلى التعظيم، كقوله تعالى: ﴿الٓمٓ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: 1 ـ 2] ذهاباً إلى بعد درجته، ونحوه: ﴿وَتِلۡكَ ٱلۡجَنَّةُ ٱلَّتِيٓ أُورِثۡتُمُوهَا﴾ [الزخرف: 72] ولذا قالت: ﴿فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِي لُمۡتُنَّنِي فِيهِۖ﴾ [يوسف: 32] لم تقل: «فهذا» وهو حاضر؛ رفعا لمنزلته في الحسن، وتمهيداً للعذر في الافتتان به.

وقد يُجعل ذريعة إلى التحقير، كما يقال: ذلك اللعين فعل كذا، وإما للتنبيه إذا ذُكر قبل المسند إليه مذكورٌ، وعقب بأوصاف؛ على أن يرد بعد اسم الإشارة فالمذكور جديرٌ باكتسابه؛ من أجل تلك الأوصاف، كقول حاتم الطائيّ[78]: [الطويل].

ولِـلَّـهِ صـعْـلُـوكٌ يُـسـاوِر هَـمَّـه   ويمضي على الأحداث والدَّهْرِ مُقْدِما[79]

فَتى طَلِبات، لا يرى الخمْصَ تَرْحَةً   ولا شبْعةً، إن نالها عَدَّ مَغْنما[80]

إذا ما رأى يوماً مكارمَ أعرضَتْ   تيمَمَ كُبْرَاهُنَّ، ثُمتَ صَمَّما[81]

تـرى رُمْـحَـهُ، ونَـبْـلَـهُ، ومِـجَـنَّـهُ   وذا شُطبٍ عَضْبَ الضَّريبة مِخْذما[82]

وأحْـنـاءَ سَـرْج قـاتِـرٍ، ولِـجـامَـهُ   عتادَ أخي هيجا، وطِرْفاً مُسَوَّما[83]

فـذلـك إن يَـهْـلِـكْ فـحُـسْـنَـى ثَـنـاؤُهُ   وإن عاش لم يَقْعُد ضعيفاً مُذمَّما

---

(77) المتقاعس: الذي أبرز صدره.

(78) أبو عدي حاتم بن عبد الله بن سعد الطائي، فارس شاعر، يضرب المثل بجوده (ت 46 ق هـ).

(79) الصعلوك: الفقير، يساور: يغالب.

(80) الخمص: الجوع، والترحة: الحزن.

(81) أعرضت: ظهرت، تيمّم: قصد.

(82) المجن: الدروع، الشطب: خطوط في صفحة السيف، العضب: القاطع، والمخذم: القاطع أيضاً.

(83) الأحناء: جمع حنو وهو قربوس السرج، القاتر: الجيّد، الهيجا: الحرب، الطرف: الجواد الأصيل، والمسوّم: الموسوم بعلامة.

فعدَّد له كما ترى خصالاً فاضلة، من المَضاء على الأحداث مُقْدِما، والصبر على ألم الجوع، والأنفة من أن يعدَّ الشَّبْعَة مَغْنَما، وتيمُّم كُبرى المكْرمات، والتأهُّب للحرب بأدواتها. ثم عَقَّب بذلك بقوله: «فذلك» فأفاد أنه جديرٌ باتصافه بما ذكر بعده.

وكذا قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: 5] أفاد اسم الإشارة زيادة الدلالة على المقصود من اختصاص المذكورين قبله باستحقاق الهدى من ربهم والفلاح.

وإما لاعتبار آخَرَ مناسب.

وإن كان باللام فإما للإشارة إلى معهود بينك وبين مخاطبك، كما إذا قال لك قائل: جاءني رجل من قبيلة كذا. فتقول: ما فَعل الرجل؟ وعليه قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰۖ﴾[آل عمران: 36] أي وليس الذكر الذي طلبت، كالأنثى التي وهبت لها.

وإما لإرادة نفسِ الحقيقة، كقولك: الرجل خيرٌ من المرأة، والدينارُ خيرٌ من الدِّرهم، ومنه قول أبي العلاء المعري: [البسيط].

والْخِلُّ كالماء يُبْدِي لي ضمائرَهُ مع الصفاء ويُخْفيها معَ الكَدَر

وعليه من غير هذا الباب قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّۚ﴾ [الأنبياء: 30] أي جعلنا مبدأ كل شيء حي هذا الجنس الذي هو الماء، روى أنه تعالى خلق الملائكة من ريح خلقها من الماء، والجن من نار خلقها منه، وآدم من تراب خلقه منه، ونحوه: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَۚ﴾ [الأنعام: 89].

والمُعرفُ باللام قد يأتي لواحد باعتبار عهديته في الذهن، لمطابقته الحقيقة كقولك: أدخل السوق، وليس بينك وبين مخاطبك سوقٌ معهودٌ في الخارج، وعليه قولُ الشاعر(84): [الكامل].

(84) ينسب لعميرة بن جابر الحنفي، ولرجل من بني سلول، أنظر سيبويه 1/416، وخزانة الأدب 1/ 173.

ولقد أَمُرُّ على اللئيم يَسبُّني[85]

وهذا يقرب في المعنى من النكرة، ولذلك يُقدَّر «يسبني» وصفا للَّئيم، لا حالاً.

وقد يفيد الاستغراقَ، وذلك إذا امتنع حمله على غير الأفراد، وعلى بعضها دون بعض، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [العصر: 2 ـ 3].

والاستغراقُ ضربان:

حقيقي، كقوله تعالى: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾ [الرعد: 9]. أي كل غيب وشهادة.

وعُرْفي كقولنا: جمع الأميرُ الصَّاغَة. إذا جمع صاغة بلده أو أطرافِ مملكته فَحَسْبُ، لا صاغةَ الدنيا.

واستغراق المفرد أشمل من استغراق الجمع؛ بدليل أنه لا يصدق «لا رجل في الدار» في نفي الجنس، إذا كان فيها رجل أو رجلان، ويصدق «لا رجال في الدار».

ولا تنافي بين الاستغراق وأفراد اسم الجنس؛ لأن الحرف إنما يدخل عليه مجرداً على الدلالة على الوحدة والتعدد، ولأنه بمعنى كلّ الإفراديّ لا كلّ المجموعيّ أي معنى قولنا: «الرجل» كل فرد من أفراد الرجال لا مجموع الرجال، ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع، وللمحافظة على التشاكل بين الصفة والموصوف أيضاً.

فالحاصل أن المراد باسم الجنس المعرّف باللام؛ إما نفسُ الحقيقة، لا ما صدق عليه من الأفراد، وهو تعريف الجنس والحقيقة، ونحوه علم الجنس، كأسامة.

---

(85) عجزه: فمضيت ثمّة قلت لا يعنيني.

وإما فردٌ مُعيَّنٌ، وهو العهد الخارجيُّ، ونحوُه العلم الخاص، كزيد.

وإما فردٌ غير معيَّن، وهو العهد الذهني، ونحوه النكرة، كرجل.

وإما كلُّ الأفراد، وهو الاستغراق، ونحوه لفظ كل مضافاً إلى النكرة، كقولنا: كل رجل.

وقد شكّك السكاكي على تعريف الحقيقة والاستغراق بما خرج الجوابُ عنه مما ذكرنا، ثم اختار ـ بناءً على ما حكاه عن بعض أئمة أصول الفقه من كون اللام موضوعة لتعريف العهد لا غير ـ أن المراد بتعريف الحقيقة تنزيلُها منزلة المعهود بوجه من الوجوه الخطابية؛ إما لكون الشيء حاضراً في الذهن؛ لكونه محتاجاً إليه على طريق التحقيق أو التهكم، أو لأنه عظيم الخطر معقود به الهمم على أحد الطريقين، وإما لأنه لا يغيب عن الحسن على أحد الطريقين لو كان معهوداً.

وقال: الحقيقة من حيث هي هي لا واحدة ولا متعددة؛ لتحققها مع الوحدة تارةً ومع التعدد أخرى، وإن كانت لا تنفك في الوجود عن أحدهما، فهي صالحة للتوحد والتكثر، فكون الحكم استغراقاً أو غير استغراق؛ إلى مقتضى المقام، فإذا كان خطابياً مثل «المؤمن غرٌّ كريم والفاجر خبٌّ[86] لئيم»[87] حُمل المعرف باللام ـ مفرداً كان أو جمعاً ـ على الاستغراق، بعلة إيهام أن القصد إلى فرد دون آخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيحٌ لأحد المتساويينِ وإذا كان استدلالياً حُمِل على أقل ما يحتمل، وهو الواحد في المفرد، والثلاثة في الجمع.

وإن كان بالإضافة فإمّا لأنه ليس للمتكلم إلى إحضاره في ذهن السامع طريقٌ أخصرُ منها، كقوله[88]: [الطويل].

---

(86) الخبّ: المخادع.

(87) رواه أبو داود (4790)، الترمذي (1964)، وفيهما (المنافق) بدل (الفاجر).

(88) قائله: جعفر بن علبة الحارثي، أنظر الأغاني 13/ 57.

هَـوَايَ مَـع الـركْـبِ الـيَـمـانِـيـنَ مُـصْـعِـدٌ   جَـنِـيـبٌ، وجُـثْـمـانـي بِـمَـكَّـةَ مُـوثَـقُ[89]

وإما لإغنائها عن تفصيل متعذرٍ أو مرجوح لجهة، كقوله[90]: [الطويل].

بَـنُـو مـطَـرٍ يـومَ الـلِّـقـاء كـأنـهـم   أسودٌ لـهـا فـي غِـيـل خفَّان أشْـبُـلُ[91]

وقوله[92]: [الكامل].

قـومـي هُـمُ قـتـلـوا أُمَـيْـمَ أخـي   فـإذا رَمـيْـتُ يُـصِـيـبُـنـي سَـهْـمِـي

وإما لتضمُّنها تعظيماً لشأن المضاف إليه، كقولك: عبدي حضر، فتعظِّم شأنك، أو لشأن المضاف، كقولك: عبد الخليفة ركب، فتعظم شأن العبد، أو لشأن غيرهما كقولك: عبد السلطان عند فلان، فتعظم شأن فلان، أو تحقيراً نحو: ولد الحجَّام حضر.

وإما لاعتبار آخر مناسب.

[تنكير المسند إليه]

وأما تنكيره فللإفراد كقوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ يَسْعَىٰ﴾[القصص: 20] أي فرد من أشخاص الرجال، أو للنوعية كقوله تعالى: ﴿وَعَلَىٰٓ أَبْصَـٰرِهِمْ غِشَـٰوَةٌ﴾ [البقرة: 7] أي نوع من الأغطية غير ما يتعارفه الناس، وهو غطاء التعامي عن آيات الله.

ومن تنكير غير المسند إليه للإفراد قوله تعالى: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَآءُ مُتَشَـٰكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ﴾[93] [الزمر: 29].

---

(89) المصعد: المبعد في الأرض، الجنيب: المنحّى جانباً.
(90) قائله: مروان بن أبي حفصة، أنظر مفتاح العلوم 270.
(91) غيل خفّان: مكان قرب الكوفة به أسود كثيرة.
(92) قائله: الحارث بن وعلة، أنظر شرح الحماسة 304، ومغني اللبيب 1/ 163.
(93) المتشاكسون: المتنازعون، والسَّلم: الخالص.

وللنوعية قوله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾ [البقرة: 96] أي نوعٍ من الحياة مخصوص، وهو الحياةُ الزائدة كأنه قيل: ولتجدنَّهم أحرصَ الناس وإن عاشوا ما عاشوا على أن يزدادوا إلى حياتهم في الماضي والحاضر حياةً في المستقبل، فإن الإنسان لا يوصف بالحرص على شيء إلا إذا لم يكن ذلك الشيء موجوداً له حال وصفه بالحرص عليه، وقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ﴾ [النور: 45] يحتمل الإفرادَ والنوعيَّةَ أي: خلق كلَّ فرد من أفراد الدواب من نطفةٍ معينة. أو كلَّ نوع من أنواع الدواب من نوع من أنواع المياه.

أو للتعظيم والتهويل أو للتحقير، أي ارتفاع شأنه أو انحطاطه إلى حدٍّ لا يمكن معه أن يُعرف، كقول ابن أبي السمط[94]: [الطويل].

له حاجبٌ عن كل أمر يشينُهُ   وليس له عن طالب العرفِ حاجبُ

أي له حاجب أيُّ حاجب، وليس له حاجب ما.

أو للتكثير، كقولهم: إن له لإبلاً، وإن له لغَنَماً، يريدون الكثرة.

وحمل الزمخشري التنكير في قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ لِفِرْعَوْنَ أَئِنَّ لَنَا لَأَجْرًا﴾ [الشعراء: 41] عليه.

أو للتقليل، كقوله تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا وَمَسَٰكِنَ طَيِّبَةً فِى جَنَّٰتِ عَدْنٍ وَرِضْوَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [التوبة: 72] أي وشيءٌ من رضوانه أكبر من ذلك كله؛ لأن رضاه سببُ كلِّ سعادةٍ وفلاح، من النعم، وإنما تهنأ له برضاه، كما إذا علم بسخطه تنغصت عليه، ولم يجدْ لها لذةً وإن عظمت.

وقد جاء التعظيم، والتكثير جميعاً، كقوله تعالى: ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾ [فاطر: 4] أي رسلٌ ذوُو عددٍ كثيرٍ، وآيات عظامٍ، وأعمارٍ طويلةٍ، ونحو ذلك.

---

(94) هو حفيد مروان بن أبي حفصة الشاعر.

والسكاكيُّ لم يفرق بين التعظيم والتكثير، ولا بين التحقير والتقليل؛ ثم جعل التنكير في قولهم: «شرٌّ أهرّ ذا ناب»[95] للتعظيم، وفي قوله تعالى: ﴿وَلَئِن مَّسَّتْهُمْ نَفْحَةٌ مِّنْ عَذَابِ رَبِّكَ﴾ [الأنبياء: 46] لخلافه، وفي كليهما نظر، أما الأول فلما سيأتي، وأما الثاني فلأن خلاف التعظيم مستفاد من البناء للمرة ومن نفس الكلمة؛ لأنها إما من قولهم: نفحت الريح، إذا هبّت، أي هبةً، أو من قولهم: نفح الطيب، إذا فاح، أي فوحةً كما يقال: شمة واستعماله بهذا المعنى في الشر استعارة؛ إذ أصله أن يستعمل في الخير، يقال: له نفحة طيبة، أي هبّةٌ من الخير.

وذهب أيضاً إلى أن قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَبَتِ إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِّنَ ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ [مريم: 45] بالتنكير ـ دون «عذاب الرحمن» بالإضافة ـ إما للتهويل، أو لخلافه، والظاهر أنه لخلافه، وإليه ميلُ الزمخشري، فإنه ذكر أن إبراهيم ـ ﷺ ـ لم يُخل هذا الكلام من حسن الأدب مع أبيه، حيث لم يصرح فيه أن العذاب لاحِقٌ له لاصق به، ولكنه قال: ﴿إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِّنَ ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ فذكر الخوف، والمسّ، ونكّر العذاب.

وأما التنكير في قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ [البقرة: 179] فيحتمل النوعية والتعظيم، أي لكم في هذا الجنس من الحكم ـ الذي هو القصاص ـ حياةٌ عظيمة؛ لمنعه عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد متى اقتدروا، أو نوعٌ من الحياة، وهو الحاصلُ للمقتول والقاتل بالارتداع عن القتل للعلم بالاقتصاص، فإن الإنسان إذا همَّ بالقتل تذكَّر الاقتصاص فارتدع، فسلم صاحبه من القتل وهو من القود[96]؛ فتسبب لحياة نفسين.

ومن تنكير غير المسند إليه للنوعية ﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِم مَّطَرًا﴾[النمل: 58]

---

(95) أهرّ: جعله يصدر هريرا، والهرير: صوت الكلب من برد أو نحوه، والمثل في مجمع الأمثال 1/ 384.

(96) القود: القصاص.

أي وأرسلنا عليهم نوعاً من المطر عجيباً، يعني الحجارة ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿فَسَآءَ مَطَرُ ٱلْمُنذَرِينَ﴾ [النمل: 58] وللتحقير ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ [الجاثية: 32].

[وصف المسند إليه]

وأما وصفه فلكون الوصف تفسيراً له كاشفاً عن معناه، كقولك: الجسم الطويل العريض العميق محتاجٌ إلى فراغ يشغله، ونحوه في الكشفِ قولُ أوْسٍ[97]: [المنسرح].

الألمعِيُّ الذي يَظُنُّ بكَ الظنَّ   كأنْ قد رأى وَقَد سمِعا[98]

حُكي أن الأصمعي سئل عن الألمعي، فأنشده ولم يزد، وكذا قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ خُلِقَ هَلُوعًا إِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ جَزُوعًا وَإِذَا مَسَّهُ ٱلْخَيْرُ مَنُوعًا﴾ [المعارج: 19 ـ 21] قال الزمخشري: الهلع، سرعةُ الجزع عند مس المكروه، وسرعةُ المنع عن مس الخير، ومن قولهم: ناقةٌ هلوعٌ، سريعة السير، وعن أحمد بن يحيى[99]: قال لي محمد بن عبدالله بن طاهرٍ[100]: ما الهلع؟ قلت: قد فسّره الله تعالى. انتهى كلام الزمخشري؛ أو لكونه مخصصاً له نحو: زيد التاجر عندنا. أو لكونه مدحاً له، كقولنا: جاء زيدٌ العالم، حيث يتعين فيه «زيد» قبل ذكر «العالم» ونحوه من غيره قوله تعالى: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ وقوله تعالى: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ﴾ [الحشر: 24].

---

(97) أوس بن حجر بن مالك شاعر جاهلي (ت 2 ق هـ)، والبيت من شواهد اللسان (مادة: لمع).

(98) الألمعي: المتوقّد الذكاء.

(99) أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد الشيباني، المعروف بثعلب، إمام الكوفيين في النحو واللغة (ت 291هـ).

(100) أبو العباس محمد بن عبد الله بن طاهر الخزاعي، أمير شجاع أحد القوّاد العبّاسيين (ت 253هـ).

أو لكونه ذماً له، كقولنا: ذهب زيد الفاسق؛ حيث يتعين فيه «زيدٌ» قبل ذكر «الفاسق»، ونحوه من غيره قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾ [النحل: 98].

أو لكونه تأكيداً له، كقولك: أمسِ الدابر وكان يوماً عظيماً.

أو لكونه بياناً له، كقوله تعالى: ﴿لَا تَتَّخِذُوٓا۟ إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ ۖ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ﴾[النحل: 51].

قال الزمخشري: الاسم الحامل لمعنى الإفراد والتثنية دالٌ على شيئين: على الجنسية، والعدد المخصوص، فإذا أريد الدلالة على أن المعنيَّ به منهما، والذي يُساق له الحديث؛ هو العدد؛ شفع بما يؤكِّده، فدُلَّ به على القصد إليه، والعناية به، ألا ترى أنك لو قلت: «إنما هو إله» ولم تؤكده بواحدٍ، لم يحسن، وخيِّل أنك تثبت الإلهية لا الوحدانية؟.

وأما قوله تعالى: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ [الأنعام: 38] فقال السكاكي[(101)]: شفع دابة بـ«في الأرض» وطائراً بـ«يطير بجناحيه» لبيان أن القصد بهما إلى الجنسين، وقال الزمخشري: معنى ذلك زيادة التعميم والإحاطة، كأنه قيل: وما من دابة قطُّ في جميع الأرضين السبع، وما من طائر قطُّ في جو السماء من جميع ما يطير بجناحيه.

واعلم أن الجملة قد تقع صفة للنكرة، وشرطُها أن تكون خبرية؛ لأنها في المعنى حكم على صاحبها كالخبر؛ فلم يستقم أن تكون إنشائيةً مثله، وقال السكاكي: لأنه يجب أن يكون المتكلم يعلمُ تحقُّقَ الوصف للموصوف، لأن الوصف إنما يُؤتى به ليُميز الموصوف مما عداه، وتميز المتكلم شيئاً من شيء بما لا يعرفه له محالٌ، فما لا يكون عنده محققاً للموصوف يمتنع أن يجعله وصفاً له، بحكم عكس النقيض، ومضمون

(101) مفتاح العلوم 285.

الجمل الطلبية كذلك؛ لأن الطلب يقتضي مطلوباً غير متحقق لامتناع طلب الحاصل؛ فلا يقع شيء منها صفة لشيء.

والتعليلُ الأول أعمُّ؛ لأن الجملة الإنشائية قد لا تكون طلبية، كقولنا: نِعْمَ الرجل زيد، وبئس الصاحب عمرو، وربما يقوم بكر، وكم غلام ملكت؟ وعسى أن يجيء بشر، وما أحسن خالداً، وصيغ العقود، نحو: بعت واشتريت، فإن هذه كلّها إنشائية وليس شيء منها بطلبي.

ولامتناع وقوع الإنشائية صفةً أو خبراً قيل في قوله(102): [الرجز].

جـاءوا بِـمَـذْقٍ هَـلْ رَأيْـتَ الـذِّئْـبَ قَـطّ(103)

تقديره: جاءوا بمذْقٍ مقولٍ عنده هذا القولُ، أي بمذق يحمل رائيهُ أن يقول لمن يريد وصفه له: هل رأيت الذئب قطُّ؟ فهو مثله في اللون؛ لإيراده في خيال الرائي لون الذائب لزرقته، وفي مثل قولنا: زيدُ اضربه، أو لا تضربه، تقديره: مقولٌ في حقّه: اضربه، أو لا تضربه.

[توكيد المسند إليه]

وأما توكيده: فللتقرير، كما سيأتي في باب تقديم الفعل وتأخيره.

أو لدفع توهم التجوز، أو السهو، كقولك: عرفت أنا، وعرفت أنت، وعرف زيدٌ زيدٌ، أو عدم الشمول، كقولك: عرفني الرجلان كلاهما، أو الرجال كلهم.

قال السكاكي: ومنه «كل رجلٍ عارفٌ»، و «كل إنسان حيوانٌ».

وفيه نظر؛ لأن كلمة «كلّ» تارةً تقع تأسيساً، وذلك إذا أفادت الشمولَ من أصله، حتى لولا مكانها لما عقل، وتارةً تقع تأكيداً، وذلك إذا لم تفده

(102) قائله: العجاج، أنظر خزانة الأدب 2/ 109.

(103) قبله: حتى إذا جنّ الظّلام وآختلط. والمذق: اللبن الممزوج بالماء.

من أصله، بل تمنع أن يكون اللفظُ المقتضى له مستعملاً في غيره.

أما الأول فهو أن تكون مضافة إلى نكرة، كقوله تعالى: ﴿كُلُّ حِزْبِۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [المؤمنون: 53] وقوله: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ فَصَّلْنَٰهُ تَفْصِيلًا﴾ [الإسراء: 12] وقوله: ﴿وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٍ يَنسِلُونَ﴾[104] [الأنبياء: 96].

وأما الثاني فما عدا لك، كقوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ﴾[الحجر: 30].

وهي في قوله: «كل رجل عارفٌ»، و «كل إنسان حيوانٌ» من الأول لا الثاني؛ لأنها لو حُذِفت منهما لم يفهم الشمول أصلاً.

[بيان المسند إليه]

وأما بيانه وتفسيره فلإيضاحه باسم مختص به، كقولك قدم صديقك خالدٌ.

وأما الإبدال منه فلزيادة التقرير والإيضاح، نحو: جاءني زيد أخوك، وجاء القومُ أكثرهم؛ وسلب عمرٌ ثوبه، ومنه في غيره قوله تعالى: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: 6 ـ 7].

وأما العطف فلتفصيل المسند إليه مع اختصار، نحو: «جاء زيدٌ، وعمروٌ، وخالدٌ» أو لتفصيل المسند مع اختصار، نحو: «جاء زيدٌ فعمرو، أو ثمَّ عمرو، أو جاء القوم حتى خالد»، ولا بد في «حتى» من تدريج كما ينبيء عنه قوله[105]: [الطويل].

وكُنْتُ فَتىً مِنْ جُنْدِ إبليسَ فارتَمَى ... بيَ الحالُ حتى صار إبليسُ من جُنْدي

(104) الحدب: المرتفع من الأرض، ينسلون: يسرعون.

(105) قائله: أبو نواس، أنظر ديوانه 163.

أو لرد السامع عن الخطأ في الحكم إلى الصواب، كقولك: «جاءني زيد لا عمرو» لمن اعتقد أن عمراً جاءك دون زيد، أو إنهما جاءاك جميعاً، وقولك: «ما جاءني زيد لكن عمرو» لمن اعتقد أن زيداً جاءك دون عمرو.

أو لصرف الحكم عن محكوم له إلى آخر، نحو «جاءني زيد بل عمرو، وما جاءني زيد بل عمرو».

أو للشك فيه، أو للتشكيك، نحو: «جاءني زيد أو عمرو»، أو «إما زيد وإما عمرو»، أو «إما زيد أو عمرو».

أو للإبهام، كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: 24].

أو للإباحة أو التخيير، وهو أن يفيد ثبوت الحكم لأحد الشيئين أو الأشياء فحسب، مثالُهما قولك: ليدخل الدار زيدٌ أو عمرو، والفرق بينهما واضح؛ فإن الإباحة لا تمنع من الإتيان بهما، أو بها جميعاً.

وأما توسط الفصل بينه وبين المسند فلتخصصه به، كقولك: زيد هو المنطلق، أو هو أفضل من عمرو أو هو خير منه، أو هو يذهب.

[تقديم المسند إليه]

وأما تقديمه فلكون ذكره أهم، إما لأنه الأصلُ، ولا مقتضى للعدول عنه، وإما ليتمكن الخبر في ذهن السامع، لأن في المبتدأ تشويقاً إليه، كقوله[106]: [الخفيف].

والذي حارت البَرِيَّةُ فيه   حَيَوَانٌ مُسْتَحْدَثٌ من جماد[107]

وهذا أولى من جعله شاهداً لكون المسند إليه موصولاً كما فعل السكاكي.

---

(106) قائله: أبو العلاء المعرّي، أنظر سقط الزند 2/ 1004.

(107) البريّة: الخلق.

وإما لتعجيل المسرَّةِ، أو المساءة: لكونه صالحاً للتفاؤل أو التطير، نحو: سعدٌ في دارك، والسفاح في دار صديقك.

وإما لايهام أنه لا يزول عن الخاطر، أو أنه يستلذُّ، فهو إلى الذكر أقرب.

وإما لنحو ذلك.

قال السكاكي[108]: وإما لأن كونه متصفاً بالخبر يكون هو المطلوب، لا نفس الخبر، كما إذا قيل لك: كيف الزاهد؟ فتقول: الزاهد يشرب، ويطرب؛ وإما لأنه يفيد زيادة تخصيصٍ، كقوله[109]: [الوافر].

متى تَهْزُزْ بني قَطَنٍ تَجِدْهُمْ سيوفاً في عَواتِقِهم سيوفُ[110]

جُلوسٌ في مجالسهم رِزَانٌ وإن ضيفٌ ألَمَّ فهم خُفُوف

والمراد: هم خفوف.

وفيه نظر؛ لأن قوله «لا نفس الخبر» يشعر بتجويز أن يكون المطلوب بالجملة الخبرية نفس الخبر، وهو باطل؛ لأن نفس الخبر تصور لا تصديق، والمطلوب بها إنما يكون تصديقاً، وإن أراد بذلك وقوع الخبر مطلقاً فغير صحيح أيضاً؛ لما سيأتي: أن العبارة عن مثله لا يتعرض فيها إلى ما هو مسندٌ إليه، كقولك: وقع القيام.

ثم في مطابقة الشاهد الذي أنشده للتخصيص نظر؛ لما سيأتي: أن ذلك مشروطٌ بكون الخبر فعلياً، وقوله: «والمراد هم خفوف» تفسيرٌ للشيء بإعادة لفظه.

قال عبد القاهر: وقد يقدم المسند إليه ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي إن

---

(108) مفتاح العلوم 292.

(109) ينسبان إلى النابغة الذبياني وليسا في ديوانه، أنظر ديوان المعاني 34.

(110) العواتق: جمع عاتق وهو موضع حمالة السيف من الكتف.

ولي حرف النفي، كقولك: «ما أنا قلت هذا» أي لم أقله مع أنه مقولٌ: فأفاد نفي الفعل عنك وثبوته لغيرك، فلا تقول ذلك إلا في شيء ثبت أنه مقول وأنت تريد نفي كونك قائلاً له، ومنه قول الشاعر[111]: [المتقارب].

وما أنا أسقَمْتُ جِسْمي به ولا أنا أضْرَمْتُ في القلب ناراً

إذ المعنى أن هذا السقم الموجود والضرم الثابت؛ ما أنا جالبٌ لهما، فالقصد إلى نفي كونه فاعلاً لهما لا إلى نفيهما، ولهذا لا يُقال: «ما أنا قلتُ، ولا أحدٌ غيري» لمناقضة منطوق الثاني مفهوم الأول، بل يقال: «ما قلتُ أنا ولا أحدٌ غيري» ولا يقال: «ما أنا رأيت أحداً من الناس» ولا «ما أنا ضربت إلا زيداً» بل يقال: «ما رأيت» أو «ما رأيت أنا أحداً من الناس» و «ما ضربت» أو «ما ضربت أنا إلا زيداً» لأن المنفي في الأول الرؤية الواقعة على كلِّ واحد من الناس، وفي الثاني الضرب الواقع على كل واحد منهم سوى زيد، وقد سبق أن ما يفيد لتقديم ثبوته لغير المذكور، هو ما نفي عن المذكور، فيكون الأول مقتضياً لأن إنساناً غير المتكلم قد رأى كل الناس، والثاني مقتضياً لأن إنساناً غير المتكلم قد ضرب من عدا زيداً منهم، وكلاهما محال.

وعلل الشيخ عبد القاهر والسكاكي امتناع الثاني بأن نقض النفي بـ«إلاّ» يقتضي أن يكون القائل له قد ضرب زيداً، وإيلاء الضمير حرف النفي يقتضي أن لا يكون ضربه، وذلك تناقض.

وفيه نظر: لأنا لا نسلم إيلاء الضمير حرف النفي يقتضي ذلك.

فإن قيل: الاستثناء الذي فيه مفرغٌ، وذلك يقتضي أن لا يكون ضرب أحداً من الناس، وذلك يستلزم أن لا يكون ضرب زيداً.

قلنا: إن لزم ذلك فليس للتقديم؛ لجريانه في غير صورة التقديم أيضاً، كقولنا: ما ضربت إلا زيداً.

---

(111) قائله: المتنبي، والبيت في الديوان 285.

هذا إذا ولي المسند إليه حرف النفي، وإلا فإن كان معرفة كقولك: «أنا فعلت» كان القاصد إلى الفاعل، وينقسم قسمين:

أحدهما: ما يفيد تخصيصه بالمسند؛ للرد على من زعم انفراد غيره به، أو مشاركته فيه، كقولك: أنا كتبت في معنى فلان، وأنا سعيت في حاجته، ولذلك إذا أردت التأكيد قلت للزاعم في الوجه الأول: أنا كتبت في معنى فلان لا غيري، ونحن ذلك، وفي الوجه الثاني: أنا كتبتُ في معنى فلان وحدي، ونحو ذلك.

فإن قلت: «أنا فعلت كذا وحدي» في قوة «أنا فعلته لا غيري» فلم اختص كل منهما بوجه من التأكيد دون وجه؟.

قلت: لأن جدوى التأكيد لما كانت إماطة شبهةٍ خالجت قلب السامع، وكانت في الأول أن الفعل صدر من غيرك، وفي الثاني أنه صدر منك؛ بشركة الغير؛ أكدت وأمطت الشبهة في الأول بقولك: «غيري» وفي الثاني بقولك: «وحدي» لأنه محزّه، ولو عكست أحلت، ومن البين في ذلك المثل: «أتعلمني بضب أنا حرشته[112]؟» وعليه قوله تعالى: ﴿وَمِنْ أَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ مَرَدُوا۟ عَلَى ٱلنِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ﴾[113] [التوبة: 101] أي لا يعلمهم إلا نحن، ولا يطلع على أسرارهم غيرنا؛ لإبطانهم الكفر في سويداوات قلوبهم.

الثاني: ما لا يفيد إلا تقوي الحكم وتقرره في ذهن السامع وتمكنه، كقولك «هو يعطي الجزيل» لا تريد أن غيره لا يعطي الجزيل، ولا أن تعرّض بإنسان، ولكن تريد أن تقرر في ذهن السامع وتحقق أنه يفعل إعطاء الجزيل.

---

(112) حرش الضبّ: اصطاده.

(113) مردوا: تعوّدوا.

وسبب تقويه هو أن المبتدأ يستدعي أن يستند إليه شيء، فإذا جاء بعده ما يصلح أن يستند إليه صرفه إلى نفسه، فينعقد بينهما حكم، سواء كان خلياً عن ضميره نحو «زيد غلامك» أو متضمناً نحو «أنا عرفتُ، وأنت عرفت، وهو عرف أو زيدٌ عرف» ثم إذا كان متضمناً لضميره صرفه ذلك الضمير إليه ثانياً؛ فيكتسي الحكم قوةً.

ومما يدل على أن التقديم يفيد التأكيد أن هذا الضرب من الكلام يجيء فيما سبق فيه إنكار من منكر، نحو أن يقول الرجل: «ليس لي علم بالذي تقول» فتقول: «أنت تعلم أن الأمر على ما أقول» وعليه قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: 75] لأن الكاذب ـ لا سيما في الدين ـ لا يعترف بأنه كاذب، فيمتنع أن يعترف بالعلم بأنه كاذب.

وفيما اعترض فيه شكٌ، نحو أن تقول للرجل: «كأنك لا تعلم ما صنع فلان» فيقول: «أنا أعلم».

وفي تكذيب مدّعٍ، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَآءُوكُمْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَقَد دَّخَلُواْ بِٱلْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُواْ بِهِۦ﴾ [المائدة: 61] فإن قولهم «آمنا» دعوى منهم أنهم لم يخرجوا بالكفر كما دخلوا به.

وفيما يقتضي الدليلُ أن لا يكون، كقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ [النحل: 20] فإن مقتضى الدليل أن لا يكون ما يتخذ إلهاً مخلوقاً.

وفيما يستغرب كقولك: «ألا تعجب من فلان؟ يدعي العظيم وهو يعيا باليسير».

وفي الوعد والضمان، كقولك للرجل: «أنا أكفيك، أنا أقوم بهذا الأمر» لأن من شأن من تعدُه وتضمن له أن يعترضه الشك في إنجاز الوعد والوفاء بالضمان؛ فهو من أحوج شيء إلى التأكيد.

وفي المدح والافتخار؛ لأن من شأن المادح أن يمنع السامعين من

الشك فيما يمدح فيه، ويبعدهم عن الشبهة، وكذلك المفتخر.

أما المدح فكقول الحماسي[114]: [الطويل].

هُمُ يفرشون اللِّبْدَ كلَّ طِمِرَّة[115]

وقول الحماسية[116]: [الطويل].

هما يَلْبَسان المجدَ أحسن لِبْسَةٍ[117]

وقول الحماسي[118]: [الطويل].

فهم يضربون الكبشَ يبرقُ بَيْضُهُ[119]

وأما الافتخار فكقول طرفة: [الرمل].

نحن في المَشْتاةِ ندعو الجفَلى[120]

ومما لا يستقيم المعنى فيه إلا على ما جاء عليه من بناء الفعل على الاسم قوله تعالى: ﴿إِنَّ وَلِيِّـۧىَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْكِتَـٰبَ ۖ وَهُوَ يَتَوَلَّى ٱلصَّـٰلِحِينَ﴾ [الأعراف: 196]. وقوله تعالى: ﴿وَقَالُوٓاْ أَسَـٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ٱكْتَتَبَهَا فَهِىَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الفرقان: 5] وقوله تعالى: ﴿وَحُشِرَ لِسُلَيْمَـٰنَ جُنُودُهُۥ مِنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ وَٱلطَّيْرِ فَهُمْ يُوزَعُونَ﴾[121] [النمل: 17] فإنه لا يخفى على من له

(114) قائله: المعذّل بن عبد الله الليثي، شاعر إسلامي، اُنظر دلائل الإعجاز 111.

(115) عجزه: وأجرد سبّاح يبذ المغاليا. واللبد: بساط من صوف، والطمرّة: الفرس الكريمة.

(116) قائلته: عمرة الخثعمية، شاعرة جاهلية، اُنظر شرح الحماسة 2/ 727.

(117) عجزه: شحيحان ما اُسطاعا عليه كلاهما.

(118) قائله: الأخنس بن شهاب الثعلبي، الملقب بفارس العصا وهو شاعر جاهلي، اُنظر شرح الحماسة 2/ 727 .

(119) عجزه: على وجهه من الدماء سبائب، والكبش: سيد قومه، والبيض: جمع بيضة وهي الخوذة.

(120) عجزه: لا ترى الآدب فينا ينتقر. والمشتاة: وقت الشتاء، والجفلى: الدعوة إذا كانت عامّة.

(121) يوزعون: يجمعون ثم يساقون.

ذوق أنّه لو جيء في ذلك بالفعل غير مبنيّ على الاسم؛ لوجد اللفظُ قد نبا عن المعنى، والمعنى قد زال عن الحال التي ينبغي أن يكون عليها.

وكذا إذا كان الفعل منفياً، كقولك: «أنت لا تكذب» فإنه أشدُّ لنفي الكذب عنه من قولك: «لا تكذب» وكذا من قولك: «لا تكذب أنت» لأنّه لتأكيد المحكوم عليه، لا الحكم، وعليه قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ هُم بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ﴾ [المؤمنون: 59] فإنه يفيد من التأكيد في نفي الإشراك عنهم ما لا يفيده قولنا: والذين لا يشركون بربهم، ولا قولنا: والذين بربهم لا يشركون، وكذا قوله تعالى: ﴿لَقَدْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ عَلَىٰٓ أَكْثَرِهِمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [يس: 7] وقوله تعالى: ﴿فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَنۢبَآءُ يَوْمَئِذٍ فَهُمْ لَا يَتَسَآءَلُونَ﴾ [القصص: 66] وقوله تعالى: ﴿إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ عِندَ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنفال: 55].

هذا كله إذا بُني على معرف، فإن بني على منكر أفاد ذلك تخصيص الجنس أو الواحد بالفعل، كقولك: «رجل جاءني» أي لا امرأة، أو لا رجلان.

وذلك لأن أصل النكرة أن تكون للواحد من الجنس، فيقع القصد بها تارة إلى الجنس فقط، كما إذا كان المخاطب بهذا الكلام قد عرف أن قد أتاك آتٍ، ولم يدر جنسه: أرجلٌ هو أو امرأة؟ أو اعتقد أنه امرأة، وتارة إلى الوحدة فقط، كما إذا عرف أن قد أتاك من هو جنس الرجال، ولم يدر؛ أرجل هو أم رجلان، أو اعتقد أنه رجلان.

واشترط السكاكي في إفادة التقديم الاختصاص أمرين:

أحدهما: أن يجوز تقدير كونه في الأصل مؤخراً، بأن يكون فاعلاً في المعنى فقط، كقولك «أنا قمت» فإنه يجوز أن تقدر أصله «قمت أنا» على أن «أنا» تأكيد للفعل الذي هو التاء في «قمت» فقُدِّم «أنا» وجُعِلَ مبتدأ.

وثانيهما: أن يقدر كونه كذلك.

فإن انتفى الثاني دون الأول، كالمثال المذكور إذا أجري على الظاهر ـ وهو أن يقدر الكلام من الأصل مبنياً على المبتدأ والخبر، ولم يقدر تقديمٌ وتأخير ـ أو انتفى الأول، بأن يكون المبتدأ اسماً ظاهراً؛ فإنه لا يفيد إلا تقوّي الحكم.

واستثنى المنكر، كما في نحو «رجل جاءني» بأن قدر أصله «جاءني رجل» لا على أن «رجل» فاعل «جاءني» بل على أنه بدل الفاعل الذي هو الضمير المستتر في «جاءني» كما قيل في قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [الأنبياء: 3] إن «الذين ظلموا» بدل من الواو في «أسرّوا» وفرّق بينه وبين المعرّف بأنه لو لم يقدر ذلك فيه انتفى تخصيصه؛ إذ لا سبب لتخصيصه «سواه» ولو انتفى تخصيصه لم يقع مبتدأ، بخلاف المعرَّف؛ لوجود شرط الابتداء فيه، وهو التعريف.

ثم قال: وشرطه أن لا يمنع من التخصيص مانع: كقولنا: «رجل جاءني» أي لا امرأة، أو لا رجلان، دون قولهم: «شرّ أهرَّ ذا ناب» أما على التقدير الأول فلامتناع أن يراد المُهِرُّ شر لا خير، وأما على الثاني فلكونه نابياً عن مكان استعماله؛ وإذ قد صرح الأئمةُ بتخصيصه، حيث تأولوه بـ«ما أهرَّ ذا نابٍ إلا شر» فالوجه تفظيعُ شأن الشر بتنكيره كما سبق.

هذا كلامه، وهو مخالف لما ذكره الشيخ عبد القاهر؛ لأن ظاهر كلام الشيخ فيما يليه حرفُ النفي؛ القطعُ بأنه يفيد التخصيص مضمراً كان أو مظهراً، معرفاً أو منكراً، من غير شرط، لكنه لم يمثّل إلا بالمضمر.

وكلام السكاكي صريح في أنه لا يفيده إلا إذا كان مضمراً، أو منكراً بشرط تقدير التأخير في الأصل.

فنحو «ما زيد قام» يفيد التخصيص على إطلاق قول الشيخ، ولا يفيده على قول السكاكي.

ونحو «ما أنا قمت» يفيده على قول الشيخ مطلقاً، وعلى قول السكاكي بشرط.

وظاهر كلام الشيخ أن المعرّف إذا لم يقع بعد النفي وخبره مثبت أو منفي؛ قد يفيد الاختصاص، مضمراً كان أو مظهراً، لكنه لم يمثل إلا بالمضمر.

وكلام السكاكي صريح في أنه لا يفيده إلا المضمر.

فنحو «زيد قام» قد يفيد الاختصاص على إطلاق قول الشيخ، ولا يفيده عند السكاكي.

ثم فيما احتج به لما ذهب إليه نظر؛ إذ الفاعل وتأكيده سواء في امتناع التقديم، ما دام الفاعل فاعلاً والتأكيد تأكيداً، فتجويز تقديم التأكيد دون الفاعل تحكّم ظاهر.

ثم لا نسلّم انتفاء التخصيص في صورة المنكر لولا تقدير أنه كان في الأصل مؤخَّراً فقدِّم؛ لجواز حصول التخصيص فيها بالتهويل ـ كما ذكر ـ وغير التهويل.

ثم لا نسلّم امتناع أن يراد: المُهِرُّ شرٌّ لا خير؛ قال الشيخ عبد القاهر: إنما قدم «شرٌّ» لأن المراد أن يعلم أن الذي أهر ذا ناب هو من جنس الشرّ لا من جنس الخير، فجرى مجرى أن تقول: رجل جاءني، تريد أنه رجل لا امرأة وقول العلماء: إنه إنما صلح لأنه بمعنى «ما أهر ذا ناب إلا شرٌّ» بيان ذلك، وهذا صريح في خلاف ما ذكره.

ثم قال السكاكي: ويقرب من قبيل «هو عرف» في اعتبار تقوّي الحكم «زيد عارف» وإنما قلت: «يقرب» دون أن أقول: نظيره، لأنه لما لم يتفاوت في التكلم والخطاب والغيبة في «أنا عارف» و «أنت عارف» و «هو عارف» أشبه الخالي عن الضمير، ولذلك لم يحكم على «عارف» بأنه جملة، ولا عومل معاملتها في البناء، حيث أُعرب في نحو: «رجلٌ عارفٌ، ورجلاً عارفاً، ورجل عارفٍ» وأُتبعهُ في حكم الإفراد نحو: «زيد عارف أبوه» يعني أُتبع «عارف» «عرف» في الإفراد إذا أسند إلى الظاهر، مفرداً كان، أو مثنى، أو مجموعاً.

ثم قال: ومما يفيد التخصيص ما يحكيه علت كلمته عن قوم شعيبٍ عليه السلام: ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيۡنَا بِعَزِيزٖ﴾ [هود: 91] أي العزيز علينا يا شعيب رهطك لا أنت لكونهم من أهل ديننا، ولذلك قال عليه السلام في جوابهم: ﴿أَرَهۡطِيٓ أَعَزُّ عَلَيۡكُم مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [هود: 92] أي من نبي الله، ولو كان معناه معنى «ما عززت علينا» لم يكن مطابقاً.

وفيه نظر؛ لأن ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيۡنَا بِعَزِيزٖ﴾ من باب «أنا عارف» لا من باب «أنا عرفت» والتمسُك بالجواب ليس بشيء، لجواز أن يكون عليه السلام فهم كون رهطه أعز عليهم من قولهم ﴿وَلَوۡلَا رَهۡطُكَ لَرَجَمۡنَٰكَۖ﴾ [هود: 91].

وقال الزمخشري: دل إيلاءُ ضميره حرف النفي على أن الكلام في الفاعل لا في الفعل؛ كأنه قيل: «وما أنت علينا بعزيز، بل رهطك هم الأعزة علينا».

وفيه نظر؛ لأنا لا نسلم أن إيلاء الضمير حرف النفي إذا لم يكن الخبر فعلياً يفيد الحصر.

فإن قيل: الكلام واقع فيه وأنهم الأعزة عليهم دونه، فكيف صح قوله: ﴿أَرَهۡطِيٓ أَعَزُّ عَلَيۡكُم مِّنَ ٱللَّهِ﴾

قلنا: قال السكاكي: معناه من نبي الله، فهو على حذف المضاف، وأجود منه ما قال الزمخشري، وهو أن تهاونهم به وهو نبي الله تهاونٌ بالله، فحين عزَّ عليهم رهطه دونه كان رهطه أعز عليهم من الله، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَۖ﴾ [النساء: 80] ويجوز أن يقال: لا شك أن همزة الاستفهام هنا ليست على بابها، بل هي للإنكار، للتوبيخ، فيكون معنى قوله: ﴿أَرَهۡطِيٓ أَعَزُّ عَلَيۡكُم مِّنَ ٱللَّهِ﴾ إنكار أن يكون مانعهم من رجمه رهطه، لانتسابه إليهم دون الله تعالى مع انتسابه إليه أيضاً، أي أرهطي أعز عليكم من الله حتى كان امتناعكم من رجمي بسبب انتسابي إليهم بأنهم رهطي ولم يكن بسبب انتسابي إلى الله تعالى بأني رسوله، والله أعلم.

ومما يرى تقديمه كاللازم لفظ «مثل» إذا استعمل كنايةً من غير تعريض كما في قولنا: «مثلك لا يبخل» ونحوه مما لا يراد بلفظ «مثل» غير ما أضيف إليه ولكن أُريد أن من كان على الصفة التي هو عليها كان من مقتضى القياس وموجب العرف أن يفعل ما ذكر، أو أن لا يفعل، ولكون المعنى هذا قال الشاعر[122]: [السريع].

ولم أقل مثلك أعني به سواك يا فرداً بلا مشبه

وعليه قوله[123]: [السريع].

مثلك يثني المزن عن صوبه ويسترد الدمع عن غربه[124]

وكذا قول القبعثري[125] للحجّاج لما توعده بقوله: «لأحملنك على الأدهم[126]»: «مثل الأمير حمل على الأدهم[127] والأشهب» أي من كان على هذه الصفة من السلطان وبسطة اليد، ولم يقصد أن يجعل أحداً مثله.

وكذلك حكم «غير» إذا سُلك به هذا المسلك: فقيل: غيري يفعل ذاك، على معنى أني لا أفعله فقط، من غير إرادة التعريض بإنسان، وعليه قوله[128]: [البسيط].

غَيْرِي بأكثر هذا الناسِ يَنْخَدِعُ[129]

فإنه معلوم أنه لم يرد أن يعرض بواحد هناك، فيصفه بأنه ينخدع، بل أراد أنه ليس ممن يخدع، وكذا قول أبي تمام: [الوافر].

---

(122) قائله: المتنبي، وهو في ديوانه 447.
(123) البيت للمتنبي أنظر التخريج السابق.
(124) المزن: السحاب، الصوب: الانحدار، وغرب الدمع: مجراه من العين.
(125) ابن القبعثري من فرسان الخوارج الذين حاربهم الحجاج بن يوسف.
(126) الأدهم: القيد، لغلبة سواده على بياضه.
(127) الأدهم: قصد به الفرس الذي يغلب سواده بياضه.
(128) قائله: المتنبي، وهو في ديوانه 255.
(129) عجزه: إن قاتلوا جبنوا أو حدّثوا شجعوا.

وغيري يأكل المعروف سُحتاً ... ويَشْحُب عنده بِيضُ الأيادي[130]

فإنه لم يرد أن يعرض بشاعر سواه، فيزعم أن الذي قُرِفَ به عند الممدوح من أنه هجاء؛ كان من ذلك الشاعر لا منه، بل أراد أن ينفي عن نفسه أن يكون ممن يكفر النعمة ويلؤم لا غير.

واستعمال «مثل» و «غير» هكذا مركوزٌ في الطباع، وإذا تصفحت الكلام وجدتهما يقدمان أبداً على الفعل إذا نُحي بهما نحو ما ذكرناه، ولا يستقيم المعنى فيهما إذا لم يقدما.

والسر في ذلك أن تقديمهما يفيد تقوي الحكم كما سبق تقريره، وسيأتي أن المطلوب بالكناية في مثل قولنا: «مثلك لا يبخل» و «غيرك لا يجود» هو الحكم، وأن الكناية أبلغ من التصريح فيما قُصِد بها، فكان تقديمهما أعون للمعنى الذي جُلبا لأجله.

قيل: وقد يقدم لأنه دال على العموم، كما تقول: «كل إنسان لم يقم» فيقدم ليفيد في نفي القيام عن كل واحد من الناس؛ لأن الموجبة المعدولة المهملة في قوة السالبة الجزئية المستلزمة نفي الحكم عن جملة الأفراد، دون كل واحد منها، فإذا سُورت بـ«كل» وجب أن تكون لإفادة العموم، لا لتأكيد نفي الحكم عن جملة الأفراد، لأن التأسيس خير من التأكيد، ولو لم تقدم فقلت: «لم يقم كل إنسان» كان نفياً للقيام عن جملة الأفراد، دون كل واحد منها؛ لأن السالبة المهملة في قوة السالبة الكلية المقتضية سلب الحكم عن كل فرد؛ لورود موضوعها في سياق النفي، فإذا سورت بـ«كل» وجب أن تكون لإفادة نفي الحكم عن جملة الأفراد؛ لئلا يلزم ترجيحُ التأكيد على التأسيس.

وفيه نظر؛ لأن النفي عن جملة الأفراد في الصورة الأولى، أعني الموجبة المعدولة المهملة، كقولنا: «إنسانٌ لم يقم» وعن كل فرد في الصورة

(130) السحت: المال الحرام.

الثانية، أعني السالبة المهملة، كقولنا: «لم يقم إنسان» إنما أفاده الإسناد إلى «إنسان» فإذا أضيف «كل» إلى «إنسان» وحول الإسناد إليه، فأفاد في الصورة الأولى نفي الحكم عن جملة الأفراد، وفي الثانية نفيه عن كل فرد منها؛ كان «كل» تأسيساً لا تأكيداً؛ لأن التأكيد لفظٌ يفيد تقوية ما يفيده لفظ آخر، وما نحن فيه ليس كذلك.

ولئن سلّمنا أنه يسمى تأكيداً كقولنا: «لم يقم إنسان» إذا كان مفيداً للنفي عن كل فرد؛ كان مفيداً للنفي عن جملة الأفراد لا محالة، فيكون «كل» في «لم يقم كل إنسان» إذا جعل مفيداً للنفي عن جملة الأفراد تأكيداً لا تأسيساً كما قال في «كل إنسان لم يقم»؛ فلا يلزم من جعله للنفي عن كل فرد ترجيح التأكيد على التأسيس.

ثم جعله قولنا: «لم يقم إنسان» سالبةً مهملةً في قوة سالبة كلية ـ مع القول بعموم موضوعها لورودها نكرة في سياق النفي ـ خطأ؛ لأن النكرة في سياق النفي إذا كانت للعموم كانت للقضية التي جعلت هي موضوعاً لها سالبةً كليةً، فكيف تكون سالبة مهملة.

ولو قال: «لم يكن الكلام المشتمل على كلمة «كل» مفيداً لخلاف ما يفيده الخالي عنها؛ لم يكن في الإتيان بها فائدة» لثبت مطلوبه في الصورة الثانية دون الأولى؟ لجواز أن يقال: إن فائدته فيها الدلالة على نفي الحكم عن جملة الأفراد بالمطابقة.

واعلم أن ما ذكره هذا القائل من كون «كل» في النفي مفيدة للعموم تارة وغير مفيدة أخرى؛ مشهور، وقد تعرض له الشيخ عبد القاهر وغيره.

قال الشيخ[131]: كلمة «كل» في النفي إن أُدخلت في حيزه بأن قدم عليها لفظاً، كقول أبي الطيب: [البسيط].

ما كلُّ ما يتمنى المرءُ يُدركُه[132]

---

(131) دلائل الإعجاز 219.

(132) عجزه: تجري الرياح بما لا تشتهي السفن.

وقول الآخر[133]: [البسيط].

ما كلُّ رأيِ الفتى يدعو إلى رَشَدِ[134]

وقولنا: «ما جاء القوم كلهم» و «ما جاء كل القوم» و «لم آخذ الدراهم كلها» و «لم آخذ كلَّ الدراهم» أو تقديراً، بأن قدمت على الفعل المنفي وأُعمل فيها؛ لأن للعامل رتبته التقدم على المعمول، كقولك: «كل الدراهم لم آخذ»؛ توجه النفي إلى الشمول خاصة دون أصل الفعل، وأفاد الكلام ثبوته لبعض، أو تعلقه ببعض، وإن أخرجت من حيزه، بأن قدمت عليه لفظاً، ولم تكن معمولة لفعل المنفي، توجه النفي إلى أصل الفعل، وعم ما أضيف إليه «كل» كقول النبي - ﷺ - لما قال له ذو اليدين[135]: أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله: «كل ذلك لم يكن»[136] أي لم يكن واحد منهما، لا القصر، ولا النسيان، وقول أبي النجم: [الرجز].

قد أصبحتْ أمُّ الخيار تَدَّعِي عَلَيّ ذنبا كُلُّهُ لم أصنع

ثم قال: وعلة ذلك أنك إذا بدأت بـ«كل» كنت قد بنيت النفي عليه وسلطت الكلية على النفي، وأعملتها فيه، وإعمال معنى الكلية في النفي يقتضي أن لا يشذ شيء عن النفي، فاعرفه. هذا لفظه، وفيه نظر.

وقيل: إنما كان التقديم مفيداً للعموم دون التأخير لأن صورة التقديم تفهم سلب لحوق المحمول للموضوع، وصورة التأخير تفهم سلب الحكم من غير تعرض للمحمول بسلب أو إثبات. وفيه نظر أيضاً؛ لاقتضائه أن لا تكون «ليس» في نحو قولنا: «ليس كل إنسان كاتباً» مفيدة لنفي كاتب.

هذا إن حمل كلامه على ظاهره، وإن تؤول بأن مراده أن التقديم يفيد

---

(133) قائله: أبو العتاهية، وهو في ديوانه 142.

(134) عجزه: إذا بدا لك رأي مشكل فقفِ.

(135) هو الخرباق بن عمرو الخزاعي، سمي بذي اليدين لطول فيهما، صحابي.

(136) أبو داود (1015)، المستدرك 3/626.

سلب لحوق المحمول عن كل فرد والتأخير يفيد سلب لحوقه لكل فرد اندفع هذا الاعتراض، لكن كان مصادرة على المطلوب.

واعلم أن المعتمد في المطلوب الحديث وشعر أبي النجم، وما نقلناه عن الشيخ عبد القاهر وغيره لبيان السبب، وثبوت المطلوب لا يتوقف عليه.

والاحتجاج بالخبر من وجهين: أحدهما أن السؤال بـ«أم» عن أحد الأمرين لطلب التعيين بعد ثبوت أحدهما عند المتكلم على الإبهام؛ فجوابه إما بالتعيين، أو بنفي كل واحد منهما، وثانيهما ما روي بأنه لما قال رسول الله ﷺ: «كل ذلك لم يكن» قال له ذو اليدين: بعض ذلك قد كان، والإيجاب الجزئي نقيضه السلب الكلي.

وبقول أبي النجم ما أشار إليه الشيخ عبد القاهر، وهو أن الشاعر فصيح والفصيح الشائع في مثل قوله نصب «كل» وليس فيه ما يكسر له وزناً، وسياق كلامه أنه لم يأت بشيء مما ادعت عليه هذه المرأة؛ فلو كان النصب مفيداً لذلك والرفع غير مفيد لم يعدل عن النصب إلى الرفع من غير ضرورة.

ومما يجب التنبه له في فصل التقديم أصل، وهو أن تقديم الشيء على الشيء ضربان:

1 ـ تقديم على نية التأخير، وذلك في شيء أقر مع التقديم على حكمه الذي كان عليه، كتقديم الخبر على المبتدأ، والمفعول على الفاعل كقولك: «قائم زيد» و «ضرب عمراً زيد.»؛ فإن «قائم» و «عمراً» لم يخرجا بالتقديم عما كانا عليه، من كون هذا مسنداً ومرفوعاً بذلك، وكون هذا مفعولاً ومنصوباً من أجله.

2 ـ وتقديم لا على نية التأخير، ولكن أن ينقل الشيء عن حكم إلى حكم، ويجعل له إعرابٌ غير إعرابه، ما في اسمين يحتمل كل منهما أن يجعل مبتدأ والآخر خبراً له، فيقدم تارة هذا على هذا، وأخرى ذاك على هذا،

كقولنا: «زيد المنطلق» و «المنطلق زيد» فإن «المنطلق» لم يقدم على أن يكون متروكاً على حكمه الذي كان عليه مع التأخير، فيكون خبر مبتدأ كما كان، بل على أن ينقل عن كونه خبراً إلى كونه مبتدأ، وهكذا القول في تأخير «زيد».

[تأخير المسند إليه]

وأما تأخيره فلاقتضاء المقام تقديم المسند.

هذا كله مقتضى الظاهر، وقد يخرج المسند إليه على خلافه:

فيوضع المضمر موضع المظهر، كقولهم ابتداءً من غير جري ذكرٍ لفظاً أو قرينة حال: «نعم رجلاً زيدٌ، وبئس رجلاً عمروٌ» مكان: «نعم الرجل، وبئس الرجل» على قول من لا يرى الأصل «زيد نعم رجلاً، وعمرو بئس رجلاً» وقولهم: «هو زيد عالم، وهي عمرو شجاع» مكان: الشأن زيدٌ عالمٌ، والقصة عمرو شجاع؛ ليتمكن في ذهن السامع ما يعقبه؛ فإن السامع متى لم يفهم من الضمير معنى بقي منتظراً لعقبى الكلام كيف تكون، فيتمكن المسموع بعده في ذهنه فضل تمكن، وهو السر في التزام تقديم ضمير الشأن أو القصة، قال الله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: 1] وقال: ﴿إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المؤمنون: 117] وقال: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الحج: 46].

وقد يعكس فيوضع المظهر موضع المضمر؛ فإن كان المظهر اسم إشارة؛ فذلك إما لكمال العناية بتمييزه؛ لاختصاصه بحكم بديع، كقوله[137]: [البسيط].

كَمْ عاقلٍ عاقلٍ أعْيَتْ مذاهبُه ... وجاهلٍ جاهلٍ تلقاه مَرْزوقا

هذا الذي ترك الأوهام حائرةً ... وصيَّر العالمَ النحرير زِنْديقا[138]

(137) قائلهما: أحمد بن يحيى المعروف بأبن الراوندي، أنظر مفتاح العلوم 294.

(138) النحرير: الفطن المجرّب.

وإما للتهكم بالسامع، كما إذا كان فاقد البصر، أو لم يكن ثم مشارٌ إليه أصلاً.

وإما للنداء على كمال بلادته بأنه لا يدرك غير المحسوس بالبصر. أو على كمال فطانته، بأن غير المحسوس بالبصر عنده كالمحسوس عند غيره.

وإما لادعاء أنه كمل ظهوره، حتى كأنه محسوس بالبصر، ومنه في غير باب المسند إليه قوله[139]: [الطويل].

تَعالَلْتِ كي أشْجى، وما بكِ عِلَّةٌ تريدين قَتْلي، قد ظَفِرْتِ بذلكِ[140]

وإنا لنحو ذلك.

وإن كان المظهر غير اسم إشارة؛ فالعدول إليه من المضمر إما لزيادة التمكين كقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ [الإخلاص: 1 - 2] ونظيره من غيره قوله: ﴿وَبِٱلْحَقِّ أَنزَلْنَٰهُ وَبِٱلْحَقِّ نَزَلَ﴾ [الإسراء: 105] وقوله: ﴿فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ قَوْلًا غَيْرَ ٱلَّذِى قِيلَ لَهُمْ فَأَنزَلْنَا عَلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [البقرة: 59] وقول الشاعر[141]: [البسيط]

إن تسألوا الحقَّ نُعْطِ الحقَّ سائلَهُ[142]

بدل نعطكم إياه، وإما لإدخال الروع في ضمير السامع، وتربية المهابة.

وإما لتقوية داعي المأمور، مثالهما قول الخلفاء: أمير المؤمنين يأمرك بكذا، وعليه من غيره ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: 159].

وإما للاستعطاف، كقوله[143]: [الوافر].

---

(139) قائله: ابن الدمينة، أنظر معاهد التنصيص 1/ 159.

(140) تعاللت: أدّعيت المرض، أشجى: أحزن.

(141) قائله: عبد الله بن عنمة الضبي، شاعر مخضرم، أنظر المفضليات 748.

(142) عجزه: والدرع محقبة والسيف مقروب.

(143) قائله: ابراهيم بن أدهم، أنظر معاهد التنصيص 1/ 170.

إلَـهـي عـبْـدُكَ الـعـاصِـي أتـاكـا[144]

وإما لنحو ذلك.

قال السكاكي[145]: هذا غير مختص بالمسند إليه، ولا بهذا القدر، بل التكلم والخطاب والغيبة مطلقاً ينقل كل واحد منها إلى الآخر، ويسمى هذا النقل التفاتاً عند علماء المعاني، كقول ربيعة بن مقروم[146]: [البسيط].

بَانَتْ سُعادُ فأمسى القلبُ مَعْمودا — وأخْلَفَتْكَ ابنةُ الحُرِّ المواعيدا[147]

فالتفت كما ترى حيث لم يقل: وأخلفتني، وقوله[148]: [الطويل].

تذكَّرْتَ والذكرى تَهِيجُكَ زَيْنَبا — وأصبح باقي وَصْلِها قد تَقَضَّبا[149]

وحَلَّ بِفَلْجٍ بالأبَاتِرِ أهْلُنا — وشطَّتْ فحلَّتْ غَمْرةَ فَمُثَقَّبا[150]

فالتفت في البيتين.

والمشهور عند الجمهور أن الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة بعد التعبير عنه بطريق آخر منها.

وهذا أخص من تفسير السكاكي؛ لأنه أراد بالنقل أن يعبر بطريق من هذه الطرق عما عبر عنه بغيره، أو كان مقتضى الظاهر أن يعبر عنه بغيره منها.

فكل التفات عندهم التفات عنده، من غير عكس.

مثال الالتفات من التكلم إلى الخطاب قوله تعالى: ﴿فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ

(144) عجزه: مقرّاً بالذنوب وقد دعاكا.

(145) مفتاح العلوم 296.

(146) ربيعة من مقروم الضبيّ، شاعر مخضرم شهد القادسية (ت بعد 16هـ).

(147) بانت: بعدت، معمود: موجع.

(148) قائلهما ربيعة بن مقروم أيضاً، أنظر مفتاح العلوم 297.

(149) تقضّب: تقطّع.

(150) شطّت: بعدت، وفلج والأباتر وغمرة والمثقّب: أسماء أماكن.

تُرْجَعُونَ﴾ [يس: 22] ومن التكلم إلى الغيبة، قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ﴾ [الكوثر: 1 ـ 2]. ومن الخطاب إلى التكلم قول علقمة بن عبدة[151]: [الطويل].

طَحَا بكَ قلبٌ في الحسان طَرُوب بُعَيْدَ الشَّبابِ عَصْرَ حانَ مَشِيب[152]

يُكلِّفُني لَيْلى وقد شَطَّ وَلْيُهَا وعادَتْ عَوَادٍ بَيْنَنا وخُطوبُ[153]

ومن الخطاب إلى الغيبة قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم﴾[يونس: 22].

ومن الغيبة إلى التكلم قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَيَبْسُطُهُۥ﴾ [الروم: 48] ومن الغيبة إلى الخطاب قوله تعالى: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: 4] وقول عبد الله بن عنمة: [البسيط].

ما إن ترى السِّيدُ زيداً في نُفوسِهِمُ كما يراه بَنُو كَوزٍ ومَرْهوبُ[154]

إنْ تسألوا الحقَّ نُعْطِ الحقَّ سائلَهُ والدِّرع مُحْقَبةٌ، والسَّيْفُ مَقْرُوبُ[155]

وأما قول امرىء القيس: [المتقارب].

تطاولَ ليلُكَ بالأثمدِ ونامَ الخَلِيُّ ولم تَرْقُدِ[156]

وبَاتَ، وباتَتْ لهُ لَيْلةٌ كليلةِ ذي العائرِ الأرْمَدِ[157]

وذلكَ من نَبَإٍ جاءني وخُبِّرْتُهُ عَنْ أبي الأسْوَدِ

فقال الزمخشري: فيه ثلاث التفاتاتٍ، وهذا ظاهر على تفسير

(151) علقمة الفحل بن عبدة التميمي، شاعر جاهلي (ت نحو 20 ق هـ).
(152) طحا بك: ذهب بك، الطروب: المهتز فرحاً أو حزناً.
(153) شطّ وليها: بَعُد قربها، عوادي الدهر: خطوبه ومصائبه.
(154) السيد وبنوكوز ومرهوب: أحياء من ضبّة.
(155) محقبة: موضوع خلفنا على الركاب، والمقروب من السيوف: الموضوع في قِرابه.
(156) الأثمد: اسم مكان.
(157) العائر: القذى في العين.

السكاكي؛ لأن على تفسيره في كل بيت التفاتةً.

لا يقال: الالتفات عنده من خلاف مقتضى الظاهر؛ فلا يكون في البيت الثالث التفاتٌ، لوروده على مقتضى الظاهر، لأنا نمنع انحصار الالتفات عنده في خلاف المقتضى لما تقدم.

وأما على المشهور فلا التفات في البيت الأول، وفي الثاني التفاتة واحدة، فيتعين أن يكون في الثالث التفاتتان فقيل: هما في قوله: «جاءني» إحداهما باعتبار الانتقال من الخطاب في البيت الأول، والأخرى باعتبار الانتقال من الغيبة في الثاني، وفيه نظر؛ لأن الانتقال إنما يكون من شيء حاصل ملتبسٍ به، وإذ قد حصل الانتقال من الخطاب في البيت الأول إلى الغيبة في الثاني لم يبق الخطاب حاصلاً ملتبساً به، فيكون الانتقال إلى التكلم في الثالث من الغيبة وحدها، لا منها ومن الخطاب جميعاً، فلم يكن في البيت الثالث إلا التفاتة واحدة وقيل: إحداهما في قوله «وذلك» لأنه التفات من الغيبة إلى الخطاب، والثانية في قوله «جاءني» لأنه التفات من الخطاب إلى التكلم، وهذا أقربُ.

واعلم أن الالتفات من محاسن الكلام، ووجه حسنه ـ على ما ذكر الزمخشري ـ هو أن الكلام إذا نقل من أسلوب إلى أسلوب؛ كان ذلك أحسن تطريةً[158] لنشاط السامع، وأكثر إيقاظاً للإصغاء إليه من إجرائه على أسلوب واحد.

وقد تختص مواقعه بلطائف كما في سورة الفاتحة؛ فإن العبد إذا افتتح حمد مولاه الحقيق بالحمد عن قلب حاضر، ونفس ذاكرة لما هو فيه، بقوله: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: 2] الدال على اختصاصه بالحمد، وأنه حقيق به؛ وجد من نفسه لا محالة محركاً للإقبال عليه، فإذا انتقل على نحو الافتتاح إلى قوله: ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: 2] الدال على أنّه مالكٌ

---

(158) تطرية: تجديد.

للعالمين، لا يخرج منهم شيء عن ملكوته وربوبيته، قوي ذلك المحرك، ثم إذا انتقل إلى قوله: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: 3] الدال على أنه منعم بأنواع النعم جلائلها ودقائقها؛ تضاعفت قوة ذلك المحرك، ثم إذا انتقل إلى خاتمة هذه الصفات العظام، وهي قوله: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾[الفاتحة: 4] الدال على أنه مالكٌ للأمر كله يوم الجزاء؛ تناهت قوّته، وأوجب الإقبال عليه وخطابه بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات.

وكما في قوله تعالى: ﴿وَلَوۡ أَنَّهُمۡ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ جَآءُوكَ فَٱسۡتَغۡفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسۡتَغۡفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ﴾ [النساء: 64] لم يقل واستغفرت لهم، وعدل عنه إلى طريق الالتفات تفخيماً لشأن رسول الله ﷺ، وتعظيماً لاستغفاره، وتنبيهاً على أن شفاعة من اسمه الرسول من الله بمكان.

وذكر السكاكي(159) لالتفات امرىء القيس في الأبيات الثلاثة على تفسيره وجوهاً:

أحدها: أن يكون قصد تهويل الخطب واستفظاعه؛ فنبَّه في التفاته الأول على أن نفسه وقت ورود ذلك النبأ عليها ولهت وله الثكلى، فأقامها مقام المصاب الذي لا يتسلى بعض التسلي إلا بتفجع الملوك له، وتحزنهم عليه، وخاطبها بـ«تطاول ليلك» تسليةً أو على أنها لفظاعة شأن النبأ أبدت قلقاً شديداً، ولم تتصبر ـ فعل الملوك ـ فشك في أنها نفسه، فأقامها مقام مكروبٍ وخاطبها بذلك تسليةً، وفي الثاني على أنه صادق في التحزُّن ـ خاطب أو لا ـ وفي الثالث على أنه يريد نفسه.

أو نبَّه في الأول على أن النبأ لشدته تركه حائراً، فما فطن معه لمقتضى الحال فجرى على لسانه ما كان ألفه من الخطاب الدائر في مجاري أمور الكبار أمراً ونهياً، وفي الثاني على أنه بعد الصدمة الأولى أفاق شيئاً، فلم يجد النفس معه، فبنى الكلام على الغيبة، وفي الثالث على ما سبق.

---

(159) مفتاح العلوم 302.

أو نبه في الأول على أنها حين لم تثبت، ولم تتبصر غاظه ذلك فأقامها مقام المستحق للعتاب، فخاطبها على سبيل التوبيخ والتعيير بذلك، وفي الثاني على أن الحامل على الخطاب والعتاب لما كان هو الغيظ والغضب، وسكن عنه الغضب بالعتاب الأول، ولى عنها الوجه وهو يدمدم قائلاً: «وبات وباتت له» وفي الثالث على ما سبق.

هذا كلامه، ولا يخفى على المنصف ما فيه من التعسف.

ومن خلاف المقتضى ما سماه السكاكي الأسلوب الحكيم، وهو تلقي المخاطب بغير ما يترقب، بحمل كلامه على خلاف مراده، تنبيهاً على أنه الأولى بالقصد، أو السائل بغير ما يتطلب، بتنزيل سؤاله منزلة غيره، تنبيهاً على أنه الأولى بحاله أو المهم له.

أما الأول فكقول القبعثري للحجاج ـ لما قال له متوعداً بالقيد: «لأحملنك على الأدهم» ـ: «مثل الأمير يحمل على الأدهم والأشهب» فإنه أبرز وعيده في معرض الوعد وأراه بألطف وجه أن من كان على صفته في السلطان وبسطة اليد فجديرٌ بأن يُصْفِدَ[160]، لا أن يَصْفِدَ[161]. وكذا قوله له في الثانية: «إنه حديدٌ» ـ: «لأن يكون حديداً[162] خير من أن يكون بليداً».

وعن سلوك هذه الطريقة في جواب المخاطب عبَّر من قال مفتخراً[163]: [الطويل].

أتَتْ تشتكي عندي مُزَاوَلَةَ القِرَى	وقد رَأتِ الضيفانَ يَنْحُون مَنْزلي[164]
فقلتُ كأنّي ما سمعتُ كلامَها:	هُمُ الضيْفُ جِدّي في قراهُمْ وعَجِّلي

وسماه الشيخ عبد القاهر مغالطة.

(160) أصفد: أعطى.

(161) صفد: قيّد بالحديد.

(162) الحديد: شديد النشاط.

(163) قائلهما: حاتم الطائي، وليسا في ديوانه.

(164) القرى: إطعام الضيف، وينحون: يقصدون.

وأما الثاني فكقوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ ۖ قُلْ هِىَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ﴾ [البقرة: 189]. قالوا: ما بالُ الهلال يبدو دقيقاً مثل الخيط ثم يتزايد قليلاً قليلاً حتى يمتلىء ويستوي، ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدا، وكقوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ ۖ قُلْ مَآ أَنفَقْتُم مِّنْ خَيْرٍ فَلِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ ۗ﴾ [البقرة: 215]. سألوا عن بيان ما ينفقون، فأجيبوا ببيان الصرف.

ومنه التعبير عن المستقبل بلفظ المضي تنبيهاً على تحقق وقوعه، وأن ما هو للوقوع كالواقع، كقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنفَخُ فِى ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ ۚ﴾ [النمل: 87]. وقوله: ﴿وَيَوْمَ نُسَيِّرُ ٱلْجِبَالَ وَتَرَى ٱلْأَرْضَ بَارِزَةً وَحَشَرْنَٰهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾ [الكهف: 47] وقوله تعالى: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ﴾ [الأعراف: 50] وقوله تعالى: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلْأَعْرَافِ﴾ [الأعراف: 48] جعل المتوقع الذي لا بد من وقوعه بمنزلة الواقع، وعن حسان[165] أن ابنه عبد الرحمن لسعه زنبور، وهو طفل، فجاء إليه يبكي، فقال له: يا بني ما لك؟ قال: لسعني طويرٌ كأنه ملتف في بُردَيْ حبرة[166]، فضمه إلى صدره، وقال: يا بني قد قلت الشعر.

ومثله التعبير عنه باسم الفاعل كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ ٱلدِّينَ لَوَٰقِعٌ﴾ [الذاريات: 6] وكذا اسم المفعول، كقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ ٱلنَّاسُ وَذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّشْهُودٌ﴾ [هود: 103].

ومنه القلب، كقول العرب: عرضت الناقة على الحوض، ورده مطلقاً قومٌ، وقبله مطلقاً قومٌ منهم السكاكي، والحق أنه إن تضمن اعتباراً لطيفاً قُبل، وإلاّ رُدَّ.

---

(165) حسان بن ثابت الأنصاري شاعر الرسول ﷺ.

(166) برد حبرة: ثوب من اليمن يكون مخطّطا.

أما الأول فكقول رؤبة: [الرجز].

ومَهْمَهٍ مُغْبَرَّةٍ أرجاؤُهُ كأنَّ لَوْنَ أرْضِهِ سَماؤُهُ[167]

أي كأن لون سمائه لغبرتها لون أرضه، فعكس التشبيه للمبالغة ونحوه قول أبي تمام يصف قلم الممدوح: [الطويل].

لُعَابُ الأفاعي القاتلات لُعابُهُ وأرْيُ الجَنى اشْتارَتْه أيْدٍ عواسِلُ[168]

وأما الثاني فكقول القطامي[169]: [الوافر].

كما طيَّنْتَ بالفَدَنِ السِّيَاعا[170]

وقول حسان: [الوافر].

يكون مِزَاجَها عسلٌ وماءُ[171]

وقول عروة بن الورد[172]: [الوافر].

فَدَيْتُ بنفسِه نفسي ومالي[173]

وقول الآخر[174]: [الوافر].

ولا يك موقف منك الوداعا[175]

وقد ظهر من هذا أن قوله تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا﴾

(167) المهمه: الأرض المقفرة.
(168) الأري: العسل، الجنى: ما يجنى من الشيء، اشتارته: جمعته، العواسل: الذين يجمعون العسل.
(169) عمير بن شييم القطامي، شاعر أموي كان نصرانياً (ت 130هـ).
(170) صدره: فلمّا أن جرى سمى عليها، الفدن: القصر، السياعا: الطين المخلوط بالتبن.
(171) صدره: كأن سبيئة من بيت رأس.
(172) عروة بن الورد من الشعراء الصعاليك الجاهليين.
(173) عجزه: وما آلوك إلا ما أطيق.
(174) قائله: القطامي، أنظر الأغاني 24/ 44.
(175) صدره: قفي قبل التفرّق يا ضباعا.

[الأعراف: 4] ليس وارداً على القلب؛ إذ ليس في تقدير القلب فيه اعتبار لطيف، وكذا قوله تعالى: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ﴾ [النجم: 8] وكذا قوله تعالى: ﴿ٱذْهَب بِّكِتَٰبِى هَٰذَا فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَٱنظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ﴾ [النمل: 28] فأصل الأول: أردنا إهلاكها، فجاءها بأسنا، أي إهلاكنا، وأصل الثاني: ثم أراد الدنو من محمد ﷺ فتدلّى فتعلق عليه في الهواء، ومعنى الثالث: تنح عنهم إلى مكان قريب تتوارى فيه؛ ليكون ما يقولونه بمسمع منك فانظر ماذا يرجعون، فيقال: إنه دخل عليهم من كوَّةٍ، فألقى الكتاب إليها، وتوارى في الكوة.

وأما قول خداشٍ[176]: [الطويل].

وتَشْقَى الرِّماحُ بالضَّياطِرَةِ الحُمْرِ[177]

فقد ذُكر له سوى القلب وجهان:

أحدهما: أن يجعل شقاء الرماح بهم استعارة عن كسرها بطعنهم بها.

والثاني: أن يجعل نفس طعنهم شقاء لها؛ تحقيراً لشأنهم، وأنهم ليسوا أهلاً لأن يطعنوا بها، كما يقال: شقي الخزُّ بجسم فلان، إذا لم يكن أهلاً للبسه. وقيل في قول قطري بن الفجاءة[178]: [الكامل].

ثم انصرفْتُ وقد أصَبْتُ ولم أُصَبْ   جَذَعَ البَصِيرة قَارِحَ الإقدام[179]

إنه من باب القلب على أن «لم أصَبْ» بمعنى لم أجرح أي قارح البصيرة جذع الإقدام، كما يقال: إقدام غرٌّ ورأيُ مجرب، وأجيب عنه بأن «لم أصب» بمعنى لم أُلف، أي أُلف بهذه الصفة، بل وجدت بخلافها جذع الإقدام قارح البصيرة، على أن قوله: «جذع البصيرة قارح الإقدام» حال من

(176) هو خداش بن زهير، والبيت من شواهد اللسان (مادة: ضطر).

(177) صدره: وتركب خيلا لا هوادة بينها. والضياطرة: جمع ضيطر وهو اللئيم العظيم الاست.

(178) قطري بن فجاءة من شعراء الخوارج وأبطالهم (ت 79هـ).

(179) الجذع: الحدث صغير السن، القارح: المتقدم في السن.

الضمير المستتر في «لم أصب» فيكون متعلقاً بأقرب مذكور، ويؤيد هذا الوجه قوله قبله: [الكامل].

لاَ يَـرْكَـنَـنْ أحَـدٌ إلـى الإحـجـام   يـومَ الـوغَـى مُـتَـخَـوِّفـاً لِـحـمَـامِ[180]

فـلـقـد أرانـي لـلـرِّمـاح دَرِيـئَـةً   مـنْ عَـنْ يـمـيـنـي مـرةً وأمَـامـي[181]

حتى خَضَبْتُ بما تحدَّرَ مِنْ دَمِي   أكْنافَ سَرْجِي أو عِنَانَ لجَامِي[182]

فإن الخضاب بما تحدر من دمه دليل على أنه جُرح، وأيضاً فحوى كلامه أن مراده أن يدل على أنه جرح ولم يمت، إعلاماً أن الإقدام غير علَّةٍ للحمام، وحثّاً على الشجاعة وبغض الفرار.

(180) الوغى: الحرب، الحِمام: الموت.

(181) الدريئة: الهدف الذي يرمى.

(182) أكناف السرج: جوانبه، والعنان: السَّير.

القول في أحوال المسند

[حذف المسند]

أما تركه فلنحو ما سبق في باب المسند إليه، من تخييل العدول إلى أقوى الدليلين، ومن اختبار تنبه السامع عند قيام القرينة، أو مقدار تنبهه، ومن الاختصار والاحتراز عن العبث بناءً على الظاهر، إما مع ضيق المقام كقوله[183]: [الطويل].

فـإنـي وقَـيَّـارٌ بـهـا لَـغـريـبُ[184]

أي وقيارٌ كذلك، وقوله[185]: [المنسرح].

نـحـن بـمـا عـنـدنـا وأنـت بـمـا   عـنـدك راضٍ والـرأي مـخـتـلـف

أي نحن بما عندنا راضون، وكقول أبي الطيب: [الكامل].

قالَت وقد رأتِ اصْفِراريَ: مَنْ بِهِ؟   وتـنـهَّـدَتْ، فـأجَـبْـتُـهـا: الـمُـتَـنَـهِّـدُ

أي المتنهد هو المطالب به، دون المطالب به هو المتنهد، إن فسر بمن المطالب به؛ لأن مطلوب السائلة ـ على هذا ـ الحكم على شخص معين بأنه المطالب به؟ ليتعين عندها، لا الحكم على المطالب به بالتعيين، وقيل: معناه من فعل به؟ فيكون التقدير «فعل به المتنهد».

وإما بدون الضيق، كقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرۡضُوهُ﴾ [التوبة: 62] على وجهٍ، أي والله أحق أن يرضوه، ورسوله كذلك؛ ويجوز أن

---

(183) قائله: ضابىء بن الحارث البرجمي، وهو من شواهد سيبويه 1/ 38.

(184) صدره: ومن يك أمسى بالمدينة رحله.

يكون جملةً واحدةً وتوحيد الضمير لأنه لا تفاوت بين رضا الله ورضا رسوله، فكانا في حكم مرضيٍّ واحد، كقولنا: «إحسان زيدٍ وإجماله نعشني وجبر مني». وكقولك: «زيدٌ منطلق، وعمرو» أي «عمرو كذلك» وعليه قوله تعالى: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ مِنَ ٱلۡمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمۡ إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشۡهُرٖ وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَۚ﴾ [الطلاق: 4] أي واللائي لم يحضن مثلهن، وقولك: خرجت فإذا زيدٌ، وقولك لمن قال: «هل لك أحد؟ إن الناس إلبٌ[186] عليك»: إنّ زيداً وإنّ عمراً، أي إنّ لي زيداً، وإن لي عمراً، وعليه قوله[187]: [المنسرح].

إنّ محلاً، وإنَّ مُرْتَحَلا[188]

أي إنّ لنا محلاً في الدنيا، وإن لنا مرتحلاً عنها إلى الآخرة، وقوله تعالى: ﴿قُل لَّوۡ أَنتُمۡ تَمۡلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحۡمَةِ رَبِّيٓ﴾ [الإسراء: 100] تقديره: لو تملكون تملكون مكرراً لفائدة التأكيد، فأضمر تملك الأول إضماراً على شريطة التفسير، وأبدل من الضمير المتصل الذي هو الواو ضميرٌ منفصلٌ وهو أنتم؛ لسقوط ما يتصل به من اللفظ، فـ«أنتم» فاعل الفعل المضمر، وتملكون تفسيره. قال الزمخشري: هذا ما يقتضيه علم الإعراب، فأما ما يقتضيه علم البيان فهو أن «أنتم تملكون» فيه دلالة على الاختصاص، وأن الناس هم المختصون بالشحِّ المتبالغ، ونحوه قول حاتم: لَوْ ذاتُ سِوارٍ لَطَمَتْني[189]. وقول المتلمِّس: [الطويل].

وَلَو غَيْر إخْواني أرادوا نَقِيصَتي[190]

---

(185) ينسب لعمرو بن امرىء القيس الخزرجي ولقيس بن الخطيم ولقيس بن المظفر أبي يزيد، أنظر الأغاني 3/19، وسيبويه 1/37.

(186) إلبٌ عليك: مجتمعون عليك.

(187) قائله: الأعشى، وهو في ديوانه 170.

(188) صدره: وإن في السّفر ما مضى مهلا.

(189) مثل قاله حاتم حين لطمته أمة وهو أسير، ويضرب عند تمنّي أمر أفضل مما حصل.

(190) عجزه: جعلت لهم فوق العرانين ميسما.

وذلك لأن الفعل الأول لمّا سقط لأجل المفسر برز الكلام في صورة المبتدأ والخبر، وكقوله تعالى: ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًاۖ﴾ [فاطر: 8] أي كمن لم يزين له سوء عمله. والمعنى: أفمن زين له سوء عمله من الفريقين اللذين تقدم ذكرهما: الذين كفروا، والذين آمنوا، كمن لم يزين له سوء عمله؛ ثم كأن رسول الله ﷺ لما قيل له ذلك؛ قال: لا، فقيل ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُۖ فَلَا تَذۡهَبۡ نَفۡسُكَ عَلَيۡهِمۡ حَسَرَٰتٍۚ﴾ [فاطر: 8] وقيل: «المعنى: أفمن زين له سوء عمله ذهبت نفسك عليهم حسراتٍ؛ فحذف الجواب لدلالة ﴿فَلَا تَذۡهَبۡ نَفۡسُكَ عَلَيۡهِمۡ حَسَرَٰتٍۚ﴾ أو: أفمن زين له سوء عمله كمن هداه الله؛ فحذف لدلالة ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُۖ﴾ [فاطر: 8].

وأما قوله تعالى: ﴿بَلۡ سَوَّلَتۡ لَكُمۡ أَنفُسُكُمۡ أَمۡرٗاۖ فَصَبۡرٞ جَمِيلٞۖ﴾ [يوسف: 18] وقوله تعالى: ﴿سُورَةٌ أَنزَلۡنَٰهَا﴾ [النور: 1] وقوله: ﴿وَأَقۡسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهۡدَ أَيۡمَٰنِهِمۡ لَئِنۡ أَمَرۡتَهُمۡ لَيَخۡرُجُنَّۖ قُل لَّا تُقۡسِمُواْۖ طَاعَةٞ مَّعۡرُوفَةٌۚ﴾ [النور: 53] فكل منها يحتمل الأمرين؛ حذف المسند إليه وحذف المسند، أي: فأمري صبرٌ جميل، أو فصبرٌ جميل أجمل، وهذه سورة أنزلناها، أو فيما أوحينا إليك سورةٌ أنزلناها، وأمركم أو الذي يطلب منكم طاعةٌ معروفة معلومة، لا شك فيها، ولا يرتاب كطاعة الخلّص من المؤمنين الذين طابق باطن أمرهم ظاهره، لا أيمانٌ تقسمون بها بأفواهكم، وقلوبكم على خلافها، أو طاعتكم طاعةٌ معروفة، أي بأنها بالقول دون الفعل، أو طاعة معروفة أمثل وأولى بكم من هذه الأيمان الكاذبة.

ومما يحتمل الوجهين قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَا تَقُولُواْ ثَلَٰثَةٌۚ﴾ [النساء: 171] قيل: التقدير ولا تقولوا: آلهتنا ثلاثة، ورد بأنه تقريرٌ لثبوت آلهةٍ، لأن النفي إنما يكون للمعنى المستفاد من الخبر دون معنى المبتدأ، كما تقول: ليس أمراؤنا ثلاثةً فإنك تنفي به أن تكون عدة الأمراء ثلاثة دون أن تكون لكم أمراء، وذلك إشراك، مع أن قوله تعالى بعده: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ﴾ [النساء: 171] يناقضه.

والوجه أن «ثلاثة» صفة مبتدأ محذوف، أي يكون مبتدأ محذوفاً مميزه لا خبر مبتدأ، والتقدير «ولا تقولوا: لنا - أو في الوجود - آلهة ثلاثة أو ثلاثة آلهة» ثم حذف الخبر كما حذف من «لا إله إلا الله» و«ما من إله إلا الله» ثم حذف الموصوف أو المميز كما يحذفان في غير هذا الموضع؛ فيكون النهي عن إثبات الوجود لآلهة، وهذا ليس فيه تقرير لثبوت إلهين، مع أن ما بعده - أعني قوله: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النساء: 171] ينفي ذلك، فيحصل النهي عن الإشراك، والتوحيد من غير تناقض؛ ولهذا يصح أن يتبع نفي الاثنين فيقال: «ولا تقولوا لنا آلهة ثلاثة ولا إلهان» لأنه كقولنا: ليس لنا آلهة ثلاثة ولا إلهان، وهذا صحيح، ولا يصلح أن يقال عن التقدير الأول: ولا تقولوا آلهتُنا ثلاثةٌ ولا اثنان؛ لأنه كقولنا: ليست آلهتنا ثلاثة ولا اثنين، وهذا فاسد، ويجوز أن يقدر: ولا تقولوا: الله والمسيح وأمه ثلاثةٌ، أي لا تعبدوهما كما تعبدونه لقوله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾ [المائدة: 73] فيكون: المعنى ثلاثةٌ مستوون في الصفة والرتبة؛ فإنه قد استقر في العرف أنه إذا أُريد إلحاقُ اثنين بواحد في وصفٍ وأنهما شبيهان له؛ أن يقال: هم ثلاثةٌ، كما يقال - إذا أريد إلحاق واحد بأخر وجعله في معناه -، هما اثنان.

واعلم أن الحذف لا بد له من قرينة، كوقوع الكلام جواباً عن سؤال: إما محقق، كقوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [لقمان: 25] وقوله: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّن نَّزَّلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [العنكبوت: 63] وإما مقدرٍ نحو(191): [الطويل].

لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ(192)

(191) ينسب للحارث بن نهيك وللبيد بن ربيعة، ولمزرّد بن ضرار وللحارث بن ضرار ولنهشل بن حري، أنظر سيبويه 1/ 145، ومفتاح العلوم 331.

(192) عجزه: ومختبط ممّا تطيح الطوائح، والضارع: الذليل.

وقراءة من قرأ ﴿يُسَبَّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ﴾ [النور: 36 ـ 37] وقوله: ﴿كَذَٰلِكَ يُوحَىٰٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ ٱللَّهُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [الشورى: 3] ببناء الفعل للمفعول.

وفضلُ هذا التركيب على خلافه ـ أعني نحو «ليبك يزيد ضارعٌ» ببناء الفعل للفاعل، ونصب «يزيد» من وجوه:

أحدها: أن هذا التركيب يفيد إسناد الفعل إلى الفاعل مرتين: إجمالاً، ثم تفصيلاً.

الثاني: أن نحو «يزيد» فيه ركن الجملة لا فضلة.

الثالث: أن أوله غير مطمع للسامع في ذكر الفاعل؛ فيكون عند ورود ذكره كمن تيسرت له غنيمةٌ من حيث لا يحتسب، وخلافه بخلاف ذلك.

ومن هذا الباب ـ أعني الحذف الذي قرينته وقوع الكلام جواباً عن سؤالٍ مقدرٍ ـ قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ﴾ [الأنعام: 100] على وجه؛ فإن لله شركاء إن جعلا مفعولين لـ«جعلوا» فـ«الجن» يحتمل وجهين:

أحدهما: ما ذكره الشيخ عبد القاهر من أن يكون منصوباً بمحذوف دل عليه سؤالٌ مقدّر، كأنه قيل: من جعلوا لله شركاء؟ فقيل: الجن، فيفيد الكلام إنكار الشرك مطلقاً، فيدخل اتخاذ الشريك من غير الجن في الإنكار، دخول اتخاذه من الجن.

والثاني: ما ذكره الزمخشري، وهو أن ينتصب «الجن» بدلاً من «شركاء» فيفيد إنكار الشريك مطلقاً أيضاً كما مر، وإن جعل «لله» لغواً كان «شركاء الجن» مفعولين قدم ثانيهما على الأول، وفائدة التقديم استعظام أن يتخذ لله شريكٌ ـ ملكاً كان، أو جنياً، أو غيرهما ـ ولذلك قدم اسم الله على الشركاء، ولو لم يبن الكلام على التقديم، وقيل: وجعلوا الجن شركاء لله؛ لم يفد إلا إنكار جعل الجن شركاء، والله أعلم.

ومنه ارتفاع المخصوص في باب «نعم وبئس» على أحد القولين.

[ذكر المسند]

وأما ذكره؛ فإما لنحو ما مرَّ في باب المسند إليه، من زيادة التقرير، والتعريض بغباوة السامع، والاستلذاذ، والتعظيم، والإهانة وبسط الكلام، وإما ليتعين كونه اسماً؛ فيستفاد منه الثبوت، أو كونه فعلاً، فيستفاد منه التجدُّد أو كونه ظرفاً، فيورث احتمال الثبوت والتجدد، وإما لنحو ذلك.

قال السكاكي: وإما للتعجب من المسند إليه بذكره، كما إذا قلت: «زيد يقاوم الأسد» مع دلالة قرائن الأحوال، وفيه نظر؛ لحصول التعجب بدون الذكر إذا قامت القرينة.

وأما إفراده فلكونه غير سببي، مع عدم إفادة تقوي الحكم، كقولك: زيدٌ منطلق، وقام عمرو، والمراد بالسببي نحو: زيد أبوه منطلق.

قال السكاكي: وأما الحالة المقتضية لإفراده فهي إذا كان فعلياً ولم يكن المقصود من نفس التركيب تقوي الحكم، وأعني بالمسند الفعلي ما يكون مفهومه محكوماً به بالثبوت للمسند إليه أو بالانتفاء عنه، كقولك: أبو زيد منطلق والكرُّ من البرِّ[193] بستين، وضرب أخو عمروٍ، ويشكرك بكر إن تعطه، وفي الدار خالدٌ، إذ تقديره: استقر أو حصل في الدار على أقوى الاحتمالين؛ لتمام الصلة بالظرف، كقولك: الذي في الدار أخوك.

وفيه نظر من وجهين:

أحدهما: أن ما ذكره في تفسير المسند الفعلي يجب أن يكون تفسيراً للمسند مطلقاً، والظاهر أنه إنما قصد به الاحتراز عن المسند السببي؛ إذ فسَّر المسند السببي بعد هذا بما يقابل تفسير المسند الفعلي ومثله بقولنا:

(193) البُرّ: القمح.

«زيدٌ أبوه منطلقٌ أو انطلق، والبُرُّ الكُرُّ منه بستين» فجعل - كما ترى - أمثلة السببي مقابلة لأمثلة الفعلي مع الاشتراك في أصل المعنى.

والثاني: أن الظرف الواقع خبراً، إذا كان مقدراً بجملة كما اختاره؛ كان قولنا «الكر من البر بستين» تقديره: الكر من البر استقر بستين، فيكون المسند جملة، ويحصل تقوي الحكم كما مرّ، وكذا إذا كان «في الدار خالد» تقديره: «استقر في الدار خالد» كان المسند جملةً أيضاً، لكون «استقر» مسنداً إلى ضمير «خالدٍ» لا إلى «خالد» على الأصح؛ لعدم اعتماد الظرف على شيء.

وأما كونه فعلاً فللتقييد بأحد الأزمنة الثلاثة على أخصر ما يمكن مع إفادة التجدد.

وأما كونه اسماً فلإفادة عدم التقييد والتجدد، ومن البين فيهما قول الشاعر[194]: [البسيط].

لا يأنف الدِّرْهَمُ المضروبُ صُرَّتَنا   لكِنْ يمُرُّ علَيها وَهوَ مُنْطَلِقُ[195]

وقوله[196]: [الكامل].

أو كُلَّما ورَدَتْ عُكاظَ قَبيلَةٌ   بعثوا إليَّ عَريفَهُم يتوَسَّمُ؟[197]

إذ معنى الأول على انطلاق ثابت للدرهم مطلقاً من غير اعتبار تجدده وحدوثه، ومعنى الثاني على توسمٍ وتأملٍ ونظرٍ يتجدد من العريف هناك.

وأما تقييدُ الفعل بمفعول ونحوه، فلتربية الفائدة، كقولك: ضربت ضرباً شديداً، وضربت زيداً، وضربت يوم الجمعة، وضربت أمامك، وضربت تأديباً، وضربت بالسوط، وجلست والسارية، وجاء زيدٌ راكباً،

---

(194) قائله: جؤية بن النضر، أنظر دلائل الإعجاز 141، شرح الحماسة 4/ 1735.

(195) المضروب: المسكوك.

(196) قائله: طريف بن تميم العنبري، شاعر جاهلي، أنظر دلائل الإعجاز 142.

(197) يتوسّم: يتأمّل ويتفرّس.

وطاب زيدٌ نفساً، وما ضرب إلا زيدٌ، وما ضربت إلا زيداً.

والمقيّد في نحو «كان زيد قائماً» هو «قائماً» لا كان.

وأما ترك تقييده فلمانع من تربية الفائدة.

وأما تقييده بالشرط فلاعتبارات لا تعرف إلا بمعرفة ما بين أدواته من التفصيل، وقد بين ذلك في علم النحو، ولكن لا بد من النظر ههنا في «إنْ» و«إذا» و«لو».

أما «إن» و«إذا» فهما للشرط في الاستقبال، لكنهما يفترقان في شيءٍ، وهو أن الأصل في «إن» أن لا يكون الشرطُ فيها مقطوعاً بوقوعه، كما تقول لصاحبك: «إن تكرمني أكرمك» وأنت لا تقطع بأنه يكرمك، والأصل في «إذا» أن يكون الشرط فيها مقطوعاً بوقوعه، كما تقول: «إذا زالت الشمس آتيك».

ولذلك كان الحكم النادر موقعاً لـ«إن» لأن النادر غير مقطوع به في غالب الأمر، وغلب لفظ الماضي مع «إذا» لكونه أقرب إلى القطع بالوقوع: نظراً إلى اللفظ.

قال الله تعالى: ﴿فَإِذَا جَآءَتۡهُمُ ٱلۡحَسَنَةُ قَالُواْ لَنَا هَٰذِهِۦۖ وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةٞ يَطَّيَّرُواْ بِمُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُۥٓۗ﴾ [الأعراف: 131] أتى في جانب الحسنة بلفظ «إذا»لأن المراد بالحسنة الحسنة المطلقة التي حصولها مقطوعٌ به؛ ولذلك عرفت تعريف الجنس، وجوّز السكاكي[198] أن يكون تعريفها للعهد، وقال: وهذا أقضى لحق البلاغة، وفيه نظر. وأتى في جانب السيئة بلفظ «إن» لأن السيئة نادرةٌ بالنسبة إلى الحسنة المطلقة؛ ولذلك نكِّرت.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذَآ أَذَقۡنَا ٱلنَّاسَ رَحۡمَةٗ فَرِحُواْ بِهَاۖ وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةُۢ بِمَا قَدَّمَتۡ أَيۡدِيهِمۡ إِذَا هُمۡ يَقۡنَطُونَ﴾ [الروم: 36] أتى بـ«إذا» في جانب الرحمة، وأما

(198) مفتاح العلوم 347.

تنكيرها فجعله السكاكي للنوعية؛ نظراً إلى لفظ الإذاقة، وجعله للتقليل - نظراً إلى لفظ الإذاقة كما قال - أقرب.

وأما قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّ ٱلنَّاسَ ضُرٌّ﴾ [الروم: 33] بلفظ «إذا» مع الضر؛ فللنظر إلى لفظ المس، وإلى تنكير الضر المفيد في المقام التوبيخي القصد إلى اليسير من الضر، وإلى الناس المستحقين أن يلحقهم كل ضرٌ، وللتنبيه على أنّ مساس قدرٍ يسير من الضر لأمثال هؤلاء حقه أن يكون في حكم المقطوع به.

وأما قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ فَذُو دُعَآءٍ عَرِيضٍ﴾ [فصلت: 51] بعد قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَإِذَآ أَنْعَمْنَا عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ أَعْرَضَ وَنَـَٔا بِجَانِبِهِۦ﴾ [فصلت: 51]. أي أعرض عن شكر الله، وذهب بنفسه وتكبّر وتعظّم، فالذي تقتضيه البلاغة أن يكون الضمير في مسّه للمعرض المتكبّر، ويكون لفظ «إذا» للتنبيه على أنّ مثله يحقّ أن يكون ابتلاؤه بالشرّ مقطوعاً به.

قال الزمخشري: وللجهل بموقع «إن» و«إذا» يزيغ كثيرٌ من الخاصة عن الصواب، فيغلطون، ألا ترى إلى عبد الرحمن بن حسان[199] كيف أخطأ بهما الموقع في قوله يخاطب بعض الولاة، وقد سأله حاجةً فلم يقضها، ثم شفع له فيها فقضاها: [الطويل].

ذُممْتَ ولم تُحمَدْ، وأدركْتُ حاجتي تولّى سِواكُم أجرَها واصطناعها[200]

أبى لكَ كَسْبَ الحمدِ رأيٌ مُقصِّرٌ ونَفْسٌ أضاقَ الله بالخيْرِ باعَها[201]

إذا هي حثَّتْه على الخير مَرَّةً عَصاها، وإنْ هَمَّتْ بِشَرٍّ أطاعَها

فلو عكس لأصاب.

---

(199) عبد الرحمن بن حسان بن ثابت الأنصاري الخزرجي، شاعر ابن شاعر (ت 104هـ).
(200) اصطناعها: اتّخاذها معروفاً.
(201) الباع: مقدار مدّ اليدين.

وقد تستعمل «إن» في مقام القطع بوقوع الشرط لنكتة. كالتجاهل: لاستدعاء المقام إيَّاه. وكعدم جزم المخاطب، كقولك لمن يكذبك فيم تخبر: إن صدقت فقل لي ماذا تفعل؟. وكتنزيله منزلة الجاهل؛ لعدم جريه على موجب العلم، كما تقول لمن يؤذي أباه: إن كان أباك فلا تؤذه.

وكالتوبيخ على الشرط، وتصوير أن المقام ـ لاشتماله على ما يقلعه عن أصله ـ لا يصحُّ إلا لفرضه كما يفرض الحال لغرض، كقوله تعالى: ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ﴾ [الزخرف: 5]. فيمن قرأ «إن» بالكسر؛ لقصد التوبيخ، والتجهيل في ارتكاب الإسراف، وتصوير أن الإسراف من العاقل في هذا المقام واجب الانتفاء؛ حقيقٌ أن لا يكون ثبوته له إلا على مجرد الفرض.

وكتغليب غير المتصف بالشرط على المتصف به، ومجيءُ قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾ [البقرة: 23] بـ«إن» يحتمل أن يكون لتغليب غير المرتابين منهم؛ فإنه كان فيهم من يعرف الحق، وإنما ينكر عناداً، وكذلك قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّنَ ٱلْبَعْثِ﴾ [الحج: 5].

والتغليب بابٌ واسعٌ يجري في فنون كثيرة، كقوله تعالى: ﴿لَنُخْرِجَنَّكَ يَٰشُعَيْبُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَكَ مِن قَرْيَتِنَآ أَوْ لَتَعُودُنَّ فِى مِلَّتِنَا﴾ [الأعراف: 88] أُدخل شعيبٌ عليه السلام في «لتعودن في ملتنا» بحكم التغليب؛ إذ لم يكن شعيبٌ في ملتهم أصلاً، ومثله تعالى: ﴿إِنْ عُدْنَا فِى مِلَّتِكُم﴾ [الأعراف: 89] وكقوله تعالى: ﴿وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَٰنِتِينَ﴾ [التحريم: 12] عدت الأنثى من الذكور بحكم التغليب وكقوله تعالى: ﴿فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ﴾ [البقرة: 34] عُدَّ إبليس من الملائكة بحكم التغليب، وكقوله تعالى: ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ [النمل: 55] بتاء الخطاب، غلب جانب «أنتم» على جانب «قوم».

ومثله: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [النمل: 93] فيمن قرأ بالتاء، وكذا قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: 21] غُلِّب المخاطبون في قوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ على

الغائبين في اللفظ، والمعنى على إرادتهما جميعاً؛ لأن «لعل» متعلقة بـ«خلقكم» لا بـ«اعبدوا» وهذا من غوامض التغليب، وكقوله تعالى: ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ﴾ [الشورى: 11] فإن الخطاب فيه شاملٌ للعقلاء والأنعام، فغلب فيه المخاطبون على الغيب، والعقلاء على الأنعام، وقوله تعالى: ﴿يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ﴾ [الشورى: 11] أي يبثكم، ويكثركم في هذا التدبير، وهو أن جعل للناس والأنعام أزواجاً، حتى كان بين ذكورهم وإناثهم التوالد والتناسل، فجعل هذا التدبير كالمنبع والمعدن للبثّ والتكثير، ولذلك قيل: ﴿يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ﴾ [الشورى: 11] ولم يقل «به» كما في قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: 179].

واعلم أنه لما كانت هاتان الكلمتان لتعليق أمر بغيره ـ أعني الجزاء بالشرط ـ في الاستقبال؛ امتنع في كل واحدة من جملتيهما الثبوت، وفي أفعالهما المضيُ، أعني أن يكون كلتا الجملتين أو إحداهما اسميَّة أو كلا الفعلين أو أحدهما ماضياً.

ولا يخالف ذلك لفظاً ـ نحو: إن أكرمتني أكرمتك، وإن أكرمتني أكرمك، وإن تكرمني أكرمتك، وإن تكرمني فأنت مكرمٌ، وإن أكرمتني الآن فقد أكرمتك أمس ـ إلا لنكتةٍ ما، مثل إبراز غير الحاصل في صورة الحاصل، إما لقوة الأسباب المتآخذة في وقوعه، كقولك: «إن اشترينا كذا» حال انعقادِ الأسباب في ذلك، وإما لأن ما هو للواقع كالواقع، كقولك: «إن مت كان كذا وكذا» كما سبق، وإما للتفاؤل، وإما لأظهار الرغبة في وقوعه، نحو: إن ظفرت بحسن العاقبة فهو المرام؛ فإن الطالب إذا تبالغت رغبته في حصول أمر، يكثر تصوره إياه، فربما يخيل إليه حاصلاً، وعليه قوله تعالى: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾ [النور: 33] وقد يقوى هذا التخيل عند الطالب، حتى إذا وجد حكم الحس بخلاف حكمه غلطه تارةً، واستخرج له محملاً أخرى، وعليه قول أبي العلاء المعري: [البسيط].

ما سِرْتُ إلاَّ وطَيْفٌ منكِ يَصْحَبُني سُرىً أمَامي، وتأويباً على أثَرِي[202]

يقول: لكثرة ما ناجيت نفسي بك انتقشت في خيالي، فأعدّك بين يدي مغلطاً للبصر بعلة الظلام إذا لم يدركك ليلاً أمامي، وأعدّك خلفي إذا لم يتيسر لي تغليطه حين لا يدركك بين يدي نهاراً، وإما لنحو ذلك.

قال السكاكي[203]: أو للتعريض كما في قوله تعالى: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: 65] وقوله تعالى: ﴿وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُم مِّنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذًا لَّمِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: 145] وقوله تعالى: ﴿فَإِن زَلَلْتُم مِّنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْكُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾ [البقرة: 209].

ونظيره في التعريض بقوله تعالى: ﴿تُرْجَعُونَ﴾[الحج: 22] المراد: وما لكم لا تعبدون الذي فطركم؟ والمنبه عليه «ترجعون» وقوله تعالى: ﴿ءَأَتَّخِذُ مِن دُونِهِ ءَالِهَةً إِن يُرِدْنِ الرَّحْمَٰنُ بِضُرٍّ لَّا تُغْنِ عَنِّي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا وَلَا يُنقِذُونِ إِنِّي إِذًا لَّفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [يس: 23 - 24] إذ المراد أتتخذون من دون آلهة إن يردكم الرحمن بضر لا تغن عنكم شفاعتهم شيئاً ولا ينقذوكم؟! إنكم إذاً لفي ضلال مبين، ولذلك قيل: ﴿ءَامَنتُ بِرَبِّكُمْ﴾ [الزمر: 25] دون «بربي» وأتبعه ﴿فَاسْمَعُونِ﴾ [الزمر: 25] ووجه حسنه تطلب إسماع المخاطبين الذين هم أعداءُ المسمع الحق على وجه لا يورثهم مزيد غضب، وهو ترك التصريح بنسبتهم إلى الباطل ومواجهتهم بذلك، ويعين على قبوله؛ لكونه أدخل في إمحاض النصح لهم، حيث لا يريد لهم إلا ما يريد لنفسه.

ومن هذا القبيل قوله تعالى: ﴿قُل لَّا تُسْأَلُونَ عَمَّا أَجْرَمْنَا وَلَا نُسْأَلُ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [سبأ: 25] فإن حق النسق من حيث الظاهر: «قل لا تسألون عما عملنا ولا نسأل عما تجرمون» وكذا ما قبله: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [النور: 24].

(202) السّرى: سير الليل، والتأويب: سير النهار.
(203) مفتاح العلوم 352.

قال السكاكي[204] رحمه الله: وهذا النوع من الكلام يسمى المنصف.

ومما يتصل بما ذكرناه أن الزمخشري قدر قوله تعالى: ﴿وَوَدُّواْ لَوْ تَكْفُرُونَ﴾ [الممتحنة: 2] عطفاً على جواب الشرط في قوله تعالى: ﴿إِن يَثْقَفُوكُمْ يَكُونُواْ لَكُمْ أَعْدَآءً وَيَبْسُطُوٓاْ إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ وَأَلْسِنَتَهُم بِالسُّوٓءِ وَوَدُّواْ لَوْ تَكْفُرُونَ﴾[205] [الممتحنة: 2] وقال: الماضي وإن كان يجري في باب الشرط مجرى المضارع في علم الإعراب فإن فيه نكتةً، كأنه قيل: وودوا قبل كل شيء كفركم وارتدادكم، يعني أنهم يريدون أن يلحقوا بكم مضارّ الدنيا والدين جميعاً: من قتل الأنفس، وتمزيق الأعراض، وردّكم كفاراً، وردّكم كفاراً أسبق المضار عندهم وأولها؛ لعلمهم أن الدين أعزُّ عليكم من أرواحكم؛ لأنكم بذّالون لها دونه، والعدو أهم شيء عنده أن يقصد أعز شيء عند صاحبه.

هذا كلامه، وهو حسنٌ دقيقٌ، لكن في جعل ﴿وَوَدُّواْ لَوْ تَكْفُرُونَ﴾ [الممتحنة: 2] عطفاً على جواب الشرط نظرٌ، لأن ودادتهم أن يرتدّوا كفاراً حاصلةٌ وإن لم يظفروا بهم، فلا يكون في تقييدها بالشرط فائدةٌ. فالأولى أن يجعل قوله: ﴿وَوَدُّواْ لَوْ تَكْفُرُونَ﴾ عطفاً على الجملة الشرطية: كقوله تعالى: ﴿وَإِن يُقَٰتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ ٱلْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ﴾ [آل عمران: 111].

وأما «لو» فهي للشرط في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط، فيلزم انتفاء الجزاء، كانتفاء الإكرام في قولك: «لو جئتني لأكرمتك» ولذلك قيل: هي امتناع الشيء لامتناع غيره.

ويلزم كون جملتيها فعليتين، وكون الفعل ماضياً؛ فدخولها على المضارع في نحو قوله تعالى: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِى كَثِيرٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾[206] [الحجرات: 7] لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتاً فوقتاً، كما في قوله

(204) المصدر السابق 353.

(205) يثقفوكم: يجدوكم ويظفروا بكم.

(206) عنتم: وقعتم في الشدة.

تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: 15] بعد قوله ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ [البقرة: 14] وفي قوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا يَكْسِبُونَ﴾ [البقرة: 79] ودخولها عليه في نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا۟ رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [السجدة: 12] وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [سبأ: 31] لتنزيله منزلة الماضي؛ لصدوره عمن لا خلاف في إخباره، كما نزل «يود» منزلة «ود» في قوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [الحجر: 2].

ويجوز أن يرد الغرض من لفظ «ترى» و «يود» إلى استحضار صورة رؤية المجرمين ناكسي الرؤوس قائلين لما يقولون، وصورة رؤية الظالمين موقوفين عند ربهم متقاولين بتلك المقالات، وصورة ودادة الكافرين لو أسلموا، كما في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَٰهُ إِلَىٰ بَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [فاطر: 9] إذ قال: ﴿فَتُثِيرُ سَحَابًا﴾ [فاطر: 9] استحضاراً لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة من إثارة السحاب مُسخَّراً بين السماء والأرض، تبدو في الأول كأنها قطع قطن مندوف، ثم تتضام متقلبةً بين أطوار حتى يعدن ركاماً، وكقول تأبط شرّاً[207]: [الوافر].

ألا مَـنْ مـبـلـغ فِـتـيـان فَـهْـم	بـمـا لاقَـيْـتُ عـنـدَ رَحـا بِـطـانِ[208]
بـأنِّـي قـد لَـقـيـتُ الـغُـولَ تَـهْـوِي	بِسهْبٍ كالصحيفة صَحْصَحَانِ[209]
قـلـتُ لـهـا: كـلانـا نِـضْـوُ أرض	أخو سفر، فَخَلِّي لي مَكاني[210]
فـشـدَّتْ شـدَّة نـحـوي، فـأهْـوتْ	لـهـا كَـفِّـي بِـمَـصْـقُـول يَـمـانـي[211]

(207) أبو زهير ثابت بن جابر بن سفيان الفهمي، تأبّط شرّاً، شاعر جاهلي عدّاء (ت 80 ق هـ).
(208) رحا بطان: اسم مكان.
(209) تهوي: تسرع، السهب والصحصحان: المستوي من الأرض.
(210) النضو: المهزول.
(211) المصقول اليماني: السيف المجلوّ المصنوع في اليمن.

فـأضـرِبُـهـا بــلا دَهَـشٍ، فَـخَـرَّتْ   صَـريـعـاً لِـلْـيـدَيْـن ولِـلْـجِـرَانِ[212]

إذ قال: «فأضربها» ليصور لقومه الحالة التي تشجع فيها على ضرب الغول، كأنه يبصرهم أياها، ويتطلب منهم مشاهدتها؛ تعجيباً من جراءته على كل هولٍ، وثباته عند كل شدةٍ، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [آل عـمـران: 59] إذ قـال: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: 59] دون «كن فكان» وكذا قوله تعالى: ﴿وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَتَخْطَفُهُ ٱلطَّيْرُ أَوْ تَهْوِى بِهِ ٱلرِّيحُ فِى مَكَانٍ سَحِيقٍ﴾ [الحج: 31].

[تنكير المسند]

وأما تنكيره فإما لإرادة عدم الحصر والعهد، كقولك: زيدٌ كاتبٌ، وعمروٌ شاعرٌ. وإما للتنبيه على ارتفاع شأنه أو انحطاطه على ما مر في المسند إليه، كقوله تعالى: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: 2] أي هدىً لا يكتنه كنهه.

وأما تخصيصه بالإضافة أو الوصف فلتكون الفائدة أتمَّ.

وأما ترك تخصيصه بهما فظاهر مما سبق.

[تعريف المسند]

وأما تعريفه فلإفادة السامع إما حكماً على أمر معلوم له بطريق من طرق التعريف بأمر آخر له كذلك، وإما لازم حكم بين أمرين كذلك.

تفسير هذا أنه قد يكون للشيء صفتان من صفات التعريف، ويكون السامع عالماً باتصافه بإحداهما دون الأخرى، فإذا أردت أن تخبره بأنه متصف بالأخرى؛ تعمد إلى اللفظ الدال على الأول، وتجعله مبتدأ، وتعمد

---

(212) الجران: مقدّم العنق من الناقة.

إلى اللفظ الدال على الثانية، وتجعله خبراً، فتفيد السامع ما كان يجهله من اتصافه للثانية، كما إذا كان للسامع أخٌ يسمى زيداً، وهو يعرف بعينه واسمه، ولكن لا يعرف أنه أخوه، وأردت أن تعرفه أنه أخوه، فتقول له: «زيد أخوك» سواء عرف أن له أخاً ولم يعرف زيداً أخوه، أو لم يعرف أن له أخاً أصلاً.

وإن عرف أن له أخاً في الجملة، وأردت أن تعينه عنده؛ قلت: «أخوك زيد».

أما إذا لم يعرف أن له أخاً أصلاً؛ فلا يقال ذلك؛ لامتناع الحكم بالتعيين على من لا يعرفه المخاطب أصلاً؛ فظهر الفرق بين قولنا: «زيد أخوك»، وقولنا: «أخوك زيد».

وكذا إذا عرف السامع إنساناً يسمى زيداً بعينه واسمه، وعرف أنه كان من إنسانٍ انطلاقٌ، ولم يعرف أنه كان من زيد أو غيره، فأردت أن تعرفه أن زيداً هو ذلك المنطلق، فتقول: «زيد المنطلق» وإن أردت أن تعرفه أن ذلك المنطلق هو زيدٌ قلت: «المنطلق زيد».

وكذا إذا عرف السامع إنساناً يسمَّى زيداً بعينه واسمه، وهو يعرف معنى جنسِ المنطلق، وأردت أن تعرفه أن زيداً متصف به؛ فتقول: «زيدٌ المنطلق» وإن أردت أن تعين عنده جنس المنطلق قلت: «المنطلق زيد».

لا يقال: زيد دالٌّ على الذات؛ فهو متعينٌ للابتداء تقدم أو تأخر، والمنطلق دال على أمر نسبي، فهو متعينٌ للخبرية تقدم أو تأخر.

لأنا نقول: «المنطلق» لا يجعل مبتدأ إلا بمعنى الشخص الذي له الانطلاق وإنه بهذا المعنى لا يجب أن يكون خبراً، و «زيد» لا يجعل خبراً إلا بمعنى صاحب اسم «زيد» وإنه بهذا المعنى لا يجب أن يكون مبتدأ.

ثم التعريف بلام الجنس قد لا يفيد قصر المعرّف على ما حكم عليه به، كقول الخنساء[213]: [الوافر].

إذا قَبُحَ البُكاءُ عَلى قَتِيلٍ رَأَيْتُ بُكاءَكَ الحَسَنَ الجَمِيلاَ

وقد يفيده قصره؛ إما تحقيقاً، كقولك: «زيد الأمير» إذا لم يكن أميرٌ سواه، وإما مبالغةً لكمال معناه في المحكوم عليه، كقولك: «عمروٌ الشجاع» أي الكامل في الشجاعة، فتخرج الكلام في صورة توهم أن الشجاعة لم توجد إلاّ فيه؛ لعدم الاعتداد بشجاعة غيره؛ لقصورها عن رتبة الكمال.

ثم المقصور قد يكون نفس الجنس مطلقاً أي من غير اعتبار تقييده بشيءٍ كما مر، وقد يكون الجنس باعتبار تقييده بظرفٍ أو غيره كقولك: هو الوفي حين لا تظن نفس بنفس خيراً؛ فإن المقصور هو الوفاء في هذا الوقت، لا الوفاء مطلقاً، وكقول الأعشى: [المتقارب].

هوَ الواهبُ المائةَ المُصْطَفا ةَ إمّا مخاضاً، وإمّا عِشارا[214]

فإنه قصر هبة المائة من الإبل في إحدى الحالتين، لا هبتها مطلقاً، ولا الهبة مطلقاً.

وهذه الوجوه الثلاثة ـ أعني العهد، والجنس للقصر تحقيقاً ـ والجنس للقصر مبالغةً ـ تمنع جواز العطف بالفاء ونحوها على ما حُكِم عليه بالمعرف، بخلاف المنكر؛ فلا يقال: «زيدٌ المنطلق وعمرو»، ولا «زيد الأمير وعمرو» ولا «زيدٌ الشجاعُ وعمرو».

وأما كونه جملةً فإما لإرادة تقوي الحكم بنفس التركيب كما سبق، وإما لكونه سبباً، وقد تقدم بيان ذلك.

وفعليتها لإفادة التجدد، واسميتها لإفادة الثبوت؛ فإن من شأن الفعلية أن تدل على التجدد، ومن شأن الاسمية أن تدل على الثبوت.

---

(213) تماضر بنت عمرو بن الشريد، شاعرة اشتهرت برثاء أخيها صخر، مخضرمة.

(214) المخاض: النوق الحوامل، والعشار: النوق التي ولدت.

عليهما قول رب العزة: ﴿وَإِذَا لَقُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا۟ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓا۟ إِنَّا مَعَكُمْ﴾ [البقرة: 14].

وقوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ سَلَٰمًا ۖ قَالَ سَلَٰمٌ ۖ﴾ [هود: 69] إذ أصل الأول: نسلم عليك سلاماً، وتقدير الثاني سلامٌ عليكم، كأن إبراهيم عليه السلام قصد أن يحييهم بأحسن ما حيّوه به؛ أخذاً بأدب الله تعالى في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا۟ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ﴾ [النساء: 86].

وقد ذكر له وجهٌ آخر فيه دقة، غير أنه بأصول الفلاسفة أشبه، وهو أن التسليم دعاءٌ للمسلَّم عليه بالسلامة من كل نقص، ولهذا أطلق، وكمال الملائكة لا يتصور فيه التجدد؛ لأن حصوله بالفعل مقارنٌ لوجودهم، فناسب أن يحيوا بما يدل على الثبوت دون التجدد وكمال الإنسان متجددٌ؛ لأنه بالقوة، وخروجه إلى الفعل بالتدريج، فناسب أن يحيا بما يدل على التجدُّد دون الثبوت، وفيه نظر.

وقوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ﴾ [الأعراف: 193] أي أحدثتم دعاءهم، أم استمر صمتكم عنه؛ فإنه كانت حالهم المستمرة أن يكونوا صامتين عن دعائهم، فقيل: لم يفترق الحال بين إحداثكم دعاءهم وما أنتم عليه من عادة صمتكم عن دعائهم.

وقوله تعالى: ﴿قَالُوٓا۟ أَجِئْتَنَا بِٱلْحَقِّ أَمْ أَنتَ مِنَ ٱللَّٰعِبِينَ﴾ [الأنبياء: 55] أي أحدثت عندنا تعاطي الحق فيما نسمعه منك أم اللعب أي أحوال الصبا بعد مستمرة عليك.

وأما قوله تعالى: ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: 8] في جواب ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾ [البقرة: 8] فلإخراج ذواتهم من جنس المؤمنين؛ مبالغةً في تكذيبهم؛ ولهذا أطلق قوله: «مؤمنين» وأكّد نفيه بالباء. ونحوه: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَخْرُجُوا۟ مِنَ ٱلنَّارِ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنْهَا ۖ﴾ [المائدة: 37].

وشرطيتها لما مر.

وظرفيتها لاختصار الفعلية؛ إذ هي مقدرة بالفعل على الأصحّ.

[تأخير المسند وتقديمه]

وأما تأخيره فلأن ذكر المسند أهم كما سبق.

وأما تقديمه فإما لتخصيصه بالمسند إليه، كقوله تعالى: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ [الكافرون: 6] وقولك: «قائم هو» لمن يقول: ومنه قولهم: تميميٌّ أنا. وعليه قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾[215] [الصافات: 47] أي بخلاف خمور الدنيا فإنها تغتال العقول؛ ولهذا لم يقدم الظرف في قوله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهَا﴾ [البقرة: 2] لئلا يفيد ثبوت الريب في سائر كتب الله تعالى.

وإما للتنبيه من أول الأمر على أنه خبرٌ لا نعتٌ كقوله[216]: [الطويل].

لَهُ هِمَمٌ لا مُنْتَهى لِكِبارِها … وهِمَّتُهُ الصُّغْرى أجلُّ من الدَّهْرِ

وقوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ﴾ [البقرة: 36].

وإما للتفاؤل، وإمّا للتشويق إلى ذكر المسند إليه كقوله[217] [البسيط].

ثلاثةٌ تُشْرِقُ الدنيا بِبَهْجَتِهَا … شمسُ الضُّحى وأبو إسحاق والقمرُ[218]

وقوله[219]: [الوافر].

وكالنّارِ الحياةُ؛ فَمِنْ رَمادٍ … أواخِرُها، وأوَّلُها دُخَانُ

---

(215) الغول: ذهاب الخمر بالعقل.

(216) قائله: بكر بن النطّاح، أنظر الأغاني 19/ 113. وينسب لحسان بن ثابت.

(217) قائله: محمد بن وهيب الحميري، أنظر الأغاني 19/ 81.

(218) أبو إسحاق، المراد به محمد المعتصم بن هارون الرشيد.

(219) قائله: أبو العلاء المعرّي، أنظر الإشارات للجرجاني 78.

قال السكاكي[220] رحمه الله: وحقُّ هذا الاعتبار تطويل الكلام في المسند، وإلا لم يحسن ذلك الحسن.

تنبيه:

كثير مما في هذا الباب والذي قبله غير مختص بالمسند إليه والمسند، كالذكر، والحذف، وغيرهما مما تقدمت أمثلته، والفطن إذا أتقن اعتبار ذلك فيهما لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما.

---

(220) مفتاح العلوم 324.

القول في أحوال متعلقات الفعل

حالُ الفعلِ مع المفعول كحاله مع الفاعل، فكما أنك إذا أسندت الفعل إلى الفاعل؛ كان غرضك أن تفيد وقوعه منه، لا أن تفيد وجوده في نفسه فقط؛ كذلك إذا عديته إلى المفعول؛ كان غرضك أن تفيد وقوعه عليه، لا أن تفيد وجوده في نفسه فقط، فقد اجتمع الفاعل والمفعول في أن عمل الفعل فيهما إنما كان ليعلم التباسه بهما، فعمل الرفع في الفاعل ليعلم التباسه به من جهة وقوعه منه والنصب في المفعول ليعلم التباسه به من جهة وقوعه عليه.

أما إذا أُريد الإخبار بوقوعه في نفسه من غير إرادة أن يعلم ممن وقع في نفسه، أو على من وقع؛ فالعبارة عنه أن يقال: كان ضربٌ أو وقع ضربٌ؛ أو وجد، أو نحو ذلك من ألفاظ تفيد الوجود المجرد.

وإذا تقرر هذا فنقول: الفعل المتعدي إذا أسند إلى فاعله ولم يذكر له مفعول فهو على ضربين:

الأول: أن يكون الغرض إثبات المعنى في نفسه للفاعل على الإطلاق أو نفيه عنه كذلك، وقولنا: «على الإطلاق» أي من غير اعتبار عمومه وخصوصه، ولا اعتبار تعلقه بمن وقع عليه؛ فيكون المتعدي حينئذٍ بمنزلة اللازم، فلا يذكر له مفعول؛ لئلا يتوهم السامع أن الغرض الإخبار به باعتبار تعلقه بالمفعول، ولا يقدر أيضاً؛ لأن المقدر في حكم المذكور.

وهذا الضرب قسمان؛ لأنه إما أن يجعل الفعل مطلقاً كنايةً عن الفعل متعلقاً بمفعول مخصوص دلت عليه قرينةٌ أوْ لاَ.

الثاني: كقوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَۗ﴾

[الزمر: 9] أي من يحدث له معنى العلم ومن لا يحدث.

قال السكاكي: ثم إذا كان المقام خطابياً لا استدلالياً؛ أفاد العموم في أفراد الفعل، بعلة إيهام أن القصد إلى فرد دون فرد آخر مع تحقق الحقيقة فيهما نحكم، ثم جعل قولهم في المبالغة «فلانٌ يعطي ويمنع، ويصل ويقطع» محتملاً لذلك ولتعميم المفعول كما سيأتي.

وعده الشيخ عبد القاهر مما يفيد أصل المعنى على الإطلاق من غير إشهارٍ بشيء من ذلك.

والأول: كقول البحتري يمدح المعتز بالله، ويعرّض بالمستعين بالله: [الخفيف].

شَجْوُ حُسَّادِهِ وغَيْظُ عِداه ... أنْ يَرَى مُبْصِر، وَيَسْمَع وَاعِي[221]

أي أن يكون ذو رؤيةٍ وذو سمع، يقول: محاسن الممدوح وآثارُه لم تخف على من له بصر؛ لكثرتها واشتهارها، ويكفي في معرفة أنها سبب لاستحقاقه الإمامة دون غيره أن يقع عليها بصر ويعيها سمعٌ؛ لظهور دلالتها على ذلك لكل أحدٍ، فحساده وأعداؤه يتمنون أن لا يكون في الدنيا من له عينٌ يبصر بها وأُذنٌ يسمع بها، كي يخفى استحقاقه للإمامة، فيجدوا بذلك سبيلاً إلى منازعته إياها، فجعل كما ترى مطلق الرؤية كنايةً عن رؤية محاسنه وآثاره، ومطلق السماع كنايةً عن سماع أخباره وكقول عمرو بن معد يكرب[222]: [الطويل].

فلو أن قومي أنطقتني رماحُهم ... نطقت، ولكن الرماح أجَرَّتِ[223]

لأن غرضه أن يثبت أنه كان من الرماح إجرارٌ وحبسٌ للألسن عن النطق بمدحهم والافتخار بهم، حتى يلزم منه بطريق الكناية مطلوبه وهو أنها

(221) الشجو: الحزن.

(222) عمرو بن معديكرب بن ربيعة الزبيدي، شاعر فارس مخضرم (ت 21هـ).

(223) أجرّت: شقّت اللسان.

أجرّته، وكقول طفيل الغنوي[224] لبني جعفر بن كلاب: [الطويل].

جزَى اللّهُ عنّا جَعْفَراً حِينَ أُزْلِقَتْ بنا نَعْلُنا في الواطئين، فَزَلّتِ[225]

أبَـوْا أن يَـمَـلُّـونـا، ولَـوْ أن أمـنـا تُـلاقـي الـذي لاقَـوْهُ مِـنّـا لَـمَـلّـتِ

هُـمُ خـلـطـونـا بـالـنـفـوس، وألـجـأوا إلـى حُـجـراتٍ أدْفـأت وأظـلّـتِ

فإن الأصل: لملّتنا، وأدفأتنا، وأظلتنا، إلا أنه حذف المفعول من هذه المواضع ليدل على مطلوبه بطريق الكناية.

فإن قلت: لا شك أن قوله ألجأوا أصله ألجأونا فلأيٍّ معنىً حذف المفعول منه؟.

قلت: الظاهر أن حذفه لمجرد الاختصار؛ لأن حكمه حكم ما عطف عليه وهو قوله: «خلطونا».

الضرب الثاني: أن يكون الغرض إفادة تعلقه بمفعولٍ، فيجب تقديره بحسب القرائن، ثم حذفه من اللفظ.

إما للبيان بعد الإبهام، كما في فعل المشيئة إذا لم يكن في تعلقه بمفعوله غرابة، كقولك: لو شئت جئت أو لم أجىء، أي لو شئت المجيء أو عدم المجيء؛ فإنك متى قلت: «لو شئت» علم السامع أنك علقت المشيئة بشيء، فيقع في نفسه أن هنا شيئاً تعلقت به مشيئتك بأن يكون أو لا يكون، فإذا قلت: «جئت» أو «لم أجىء» عرف ذلك الشيء، ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنعام: 149] وقوله تعالى: ﴿فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ يَخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾ [الشورى: 24] وقوله تعالى: ﴿مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضْلِلْهُ﴾ [الأنعام: 39].

وقول طرفة: [الطويل].

---

(224) طفيل بن عوف بن كعب الغنوي، شاعر جاهلي فحل (ت نحو 13 ق هـ).

(225) أزلقت: دُفعت إلى الزلل.

فإنْ شِئْتُ لم تُرْقِلْ وإن شئتُ أرْقَلَتْ   مَخافَةَ مَلْوِيٍّ مِنَ القِدِّ مُحْصَدِ[226]

وقول البحتري: [الكامل].

لـو شِئـتَ عـذتَ بـلادَ نَجْـدٍ عَـوْدَةً   فَحَلَلْـتَ بَيْـنَ عَقِيـقِهِ وَزَرودِهِ[227]

وقوله[228]: [الكامل].

لو شئتَ لم تُفْسِدْ سماحةَ حاتِمٍ   كَرَماً، ولـم تَـهْـدِمْ مَـآثـرَ خَـالِـدِ

فإن كان في تعليق الفعل به غرابةٌ ذكرت المفعول؛ لتقرره في نفس السامع وتؤنسه به، يقول الرجل يخبر عن عزه: لو شئت أن أردَّ على الأمير رددت، وإن شئت أن ألقى الخليفة كل يوم لقيته، وعليه قول الشاعر[229]: [الطويل].

ولـو شـئـت أن أبـكـي دماً لـبـكـيـتـه   عـلـيـه، ولـكـن سـاحـة الـصـبـر أوسـع

فأما قول أبي الحسين علي بن أحمد الجوهري أحد شعراء الصاحب بن عبادٍ: [الطويل].

فلـم يُبْقِ منِّي الشوقُ غيرَ تَفَكُّري   فلَوْ شئتُ أنْ أبكِي بكيتُ تفَكُّرا

فليس منه؛ لأنه لم يُرد أن يقول: فلو شئت أن أبكي تفكراً بكيت تفكراً، ولكنه أراد أن يقول: أفناني النحول، فلم يبق مني وفيٍّ غير خواطر تجول، حتى لو شئت البكا، فمريت جفوني، وعصرت عيني ليسيل منها دمعٌ لم أجده، ولخرج منها بدل الدمع التفكر، فالمراد بالبكاء في الأول الحقيقي، وفي الثاني غير الحقيقي، فالثاني لا يصح لأن يكون تفسيراً للأول.

وإما لدفع أن يتوهم السامع في أول الأمر إرادة شيءٍ غير المراد، كقول

---

(226) أرقل: أسرع، القدّ: السّير المقدود من الجلد، المحصد: محكم الفتل.

(227) العقيق والزرود: أسماء أماكن.

(228) البيت للبحتري، وهو في ديوانه 2/ 74.

(229) قائله أبو يعقوب إسحاق بن حسان السغدي الخريمي (ت 214هـ)، أنظر دلائل الإعجاز 134.

البحتري: [الطويل].

وَكَمْ ذُدْتَ عَنِّي مِنْ تحامُلِ حادثٍ وَسَوْرَةِ أيّامٍ حَزَزْنَ إلى العظْمِ[230]

إذ لو قال: «حززن اللحم» لجاز أن يتوهم السامع قبل ذكر ما بعده أن الحزّ كان في بعض اللحم، ولم ينته إلى العظم، فترك ذكر اللحم؛ ليبرىء السامع من هذا الوهم، ويصور في نفسه من أول الأمر أن الحز مضى في اللحم حتى لم يردّه إلا العظم.

وإما لأنه أريد ذكره ثانياً على وجه يتضمن إيقاع الفعل على صريح لفظه؛ إظهاراً لكمال العناية بوقوعه عليه، كقول البحتري أيضاً: [الخفيف].

قدْ طَلَبْنَا فلم نجِدْ لكَ في السُّؤ دَدِ والمجدِ والمَكَارِمِ مِثلا

أي قد طلبنا لك مثلاً في السؤدد والمجد والمكارم، فحذف المثل؛ إذ كان غرضه أن يوقع نفي الوجود على صريح لفظ المثل، ولأجل هذا المعنى بعينه عكس ذو الرمة في قوله: [الوافر].

ولم أمْدَحْ لأرضِيَهُ بِشعرِي لَئيماً أنْ يكونَ أصابَ مَالا

فإنه أعمل الفعل الأول الذي هو «أمدح» في صريح لفظِ «اللئيم» والثاني الذي هو «أرضي» في ضميره؛ إذ كان غرضه إيقاع نفي المدح على اللئيم صريحاً دون الإرضاء، ويجوز أن يكون سبب الحذف في بيت البحتري قصد المبالغة في التأدّب مع الممدوح، بترك مواجهته بالتصريح بما يدل على تجويز أن يكون له مثلٌ؛ فإن العاقل لا يطلب إلا ما يجوز وجوده.

وإما للقصد إلى التعميم في المفعول، والامتناع عن أن يقصره السامع على ما يذكر معه دون غيره، مع الاختصار، كما تقول: «قد كان منك ما يؤلم» أي ما الشرط في مثله أن يؤلم كل أحد وكل إنسان، وعليه قوله تعالى: ﴿دَارِ ٱلسَّلَٰمِ﴾[يونس: 25] أي يدعو كل أحد.

---

(230) ذدت: دفعت، سورة الأيّام: شدّتها، حززن: قطعن.

وإما للرعاية على الفاصلة، كقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَٱلضُّحَىٰ وَٱلَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾[231] [الضحى: 1 ـ 3] أي وما قلاك.

وإما لاستهجان ذكره، كما روي عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: «ما رأيت منه ولا رأى مني» تعني العورة.

وإما لمجرد الاختصار، كقولك: «وأصغيت إليه» أي أُذُني، و «أغضيت عليه» أي بصري. ومنه قوله تعالى: ﴿أَرِنِىٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: 143] أي ذاتك، وقوله تعالى ﴿أَهَـٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: 41] أي بعثه الله، وقوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: 22] أي أنه لا يماثل، أو ما بينه وبينها من التفاوت، أو أنها لا تفعل كفعله، كقوله تعالى: ﴿هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَفْعَلُ مِن ذَٰلِكُم مِّن شَىْءٍ﴾ [الروم: 40] ويحتمل أن يكون المقصود نفس الفعل من غير تعميم، أي: وأنتم من أهل العلم والمعرفة، ثم ما أنتم عليه في أمر ديانتكم ـ من جعل الأصنام لله أنداداً ـ غاية الجهل.

ومما عدّ السكاكي الحذف فيه لمجرد الاختصار قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ ٱلنَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ ۖ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا ۖ قَالَتَا لَا نَسْقِى حَتَّىٰ يُصْدِرَ ٱلرِّعَآءُ ۖ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ فَسَقَىٰ لَهُمَا﴾ [القصص: 23 ـ 24] والأولى أن يجعل لإثبات المعنى في نفسه للشيء على الاطلاق كما مرّ، وهو ظاهر قول الزمخشري؛ فإنه قال: ترك المفعول لأن الغرض هو الفعل لا المفعول، ألا ترى أنه إنّما رحمهما لأنهما كانتا على الذياد وهم على السّقي، ولم يرحمهما لأن مذودهما غنم ومسقيّهم إبل مثلاً؟ وكذلك قولهما: ﴿لَا نَسْقِى حَتَّىٰ يُصْدِرَ ٱلرِّعَآءُ﴾ منه السّقي لا المسقي.

واعلم أنه قد يشتبه الحال في أمر الحذف وعدمه لعدم تحصيل معنى

---

(231) سجى الليل: غطّى بظلامه، قلى: هجر.

والفعل، كما في قوله تعالى: ﴿ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: 110]؛ فإنه يظن أن الدعاء فيه بمعنى النداء؛ فلا يقدر في الكلام محذوفٌ.

وليس بمعناه؛ لأن لو كان بمعناه لزم: إما الإشراك، أو عطف الشيء على نفسه؛ لأنه إن كان مسمى الآخر لزم الأول، وإن كان مسماهما واحد لزم الثاني، وكلاهما باطل، تعالى كلام الله عز وجل على ذلك.

فالدعاء في الآية بمعنى التسمية التي تتعدى إلى مفعولين أي: سمُّوه الله، أوالرحمن، أيّاً ما تسمّوه فله الأسماء الحسنى، كما يقال: «فلان يدعى الأمير» أي: يسمى الأمير.

وكما في قراءة من قرأ ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: 30] بغير تنوين، على القول بأن سقوط التنوين لكون الابن صفةً واقعة بين علمين، كما في قولنا: زيد بن عمرو قائم؛ فإنه قد يظن أن فعل القول فيه لحكاية الجملة، كما هو أصله، فقيل: تقدير الكلام: عزير بن الله معبودنا. وهذا باطل، لأن التصديق والتكذيب إنما ينصرفان إلى الإسناد، لا إلى وصف ما يقع في الكلام موصوفاً بصفة، كما إذا حكيت عن إنسان أنه قال: زيدٌ بن عمرو سيدٌ، ثم كذبته فيه؛ لم يكن تكذيبك أن يكون زيدٌ ابن عمرو، لكن أن يكون زيدٌ سيداً، فلو كان التقدير ما ذُكر لكان الإنكار راجعاً إلى أن معبودهم، وفيه تقدير أن عزير ابن الله ـ تعالى الله عن ذلك ـ فالقول في الآية بمعنى الذكر؛ لأن الغرض الدلالةُ على أن اليهود قد بلغوا في الرسوخ في الجهل والشرك إلى أنهم كانوا يذكرون عزير هذا الذكر، كما تقول في قوم تريد أن تصفهم بالغلوّ في أمر صاحبهم وتعظيمه: إني أراهم قد اعتقدوا أمراً عظيماً؛ فهم يقولون أبداً: زيدٌ الأمير، تريد أنه كذلك يكون ذكرهم له إذا ذكروه.

واعلم أن لحذف التنوين من عُزير في الآية وجهين:

أحدهما: أن يكون لمنعه من الصرف لعجمته وتعريفه، كعازر.

والثاني: أن يكون لالتقاء الساكنين، كقراءة من قرأ: ﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ [الإخلاص: 1 ـ 2] بحذف التنوين من «أحد» وكما حكي عن عمارة بن عقيل[232] أنه قرأ: ﴿وَلَا ٱلَّيْلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارَ﴾ [يس: 40] بحذف التنوين من «سابق» ونصب «النهار» فقيل له: وما تريد؟ فقال: سابقٌ النهارَ.

فالمعنى على هذين الوجهين كالمعنى على إثبات التنوين؛ فـ«عزير» مبتدأ و «ابن الله» خبره، و «قال» على أصله، والله أعلم.

[تقديم المفعول]

وأما تقديم مفعوله ونحوه عليه فلرد الخطأ في التعيين، كقولك: «زيداً عرفت» لمن اعتقد أنك عرفت إنساناً وأنه غير زيد، وأصاب في الأول دون الثاني، وتقول لتأكيده وتقريره: «زيداً عرفت لا غيره» ولذلك لا يصح أن يقال: «ما زيداً ضربت ولا أحداً من الناس» لتناقض دلالتي الأول والثاني، ولا أن تعقب الفعل المنفي بإثبات ضده، كقولك: «ما زيداً ضربت ولكن أكرمته» لأن مبنى الكلام ليس على الخطأ في الضرب، فترده إلى الصواب في الإكرام، وإنما هو على الخطأ في المضروب حين اعتقد أنه زيدٌ، فردّه إلى الصواب أن تقول: «ولكن عمراً».

وأما نحو قولك: «زيداً عرفته» فإن قدّر المفسر المحذوف قبل المنصوب أي: عرفت زيداً عرفته؛ فهو من باب التوكيد، أعني تكرير اللفظ، وإن قدّر بعده، أي: زيداً عرفت عرفته؛ أفاد التخصيص.

وأما نحو قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾ [فصلت: 17] فيمن قرأ بالنصب فلا يفيد إلا التخصيص؛ لامتناع تقدير: أمّا فهدينا ثمود.

وكذلك إذا قلت: «بزيد مررت» أفاد أن سامعك كان يعتقد مرورك بغير زيدٍ، فأزلت عنه الخطأ مخصصاً مرورك بزيدٍ دون غيره.

---

(232) عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير الشاعر الكلبي التميمي، شاعر فصيح (ت 239هـ).

والتخصيص في غالب الأمر لازمٌ للتقديم، ولذلك يقال في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: 5] معناه نخصّك بالعبادة، لا نعبد غيرك ونخصك بالاستعانة، لا نستعين غيرك.

وفي قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ [البقرة: 172] معناه: إن كنتم تخصونه بالعبادة.

وفي قوله تعالى: ﴿لِّتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: 143] أُخرت صلة الشهادة في الأول، وقدمت في الثاني؛ لأن الغرض في الأول إثبات شهادتهم على الأمم، وفي الثاني اختصاصهم بكون الرسول شهيداً عليهم.

وفي قوله تعالى: ﴿لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾ [آل عمران: 158] معناه: إليه لا إلى غيره.

وفي قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النساء: 79] معناه: لجميع الناس من العرب والعجم ـ على أن التعريف للاستغراق ـ لا لبعضهم المعين ـ على أنه للعهد ـ أي للعرب، ولا لمسمّى الناس ـ على أنه للجنس ـ لئلا يلزم من الأول اختصاصه بالعرب دون العجم؛ لانحصار الناس في الصنفين، ومن الثاني اختصاصه بالإنس دون الجن؛ لانحصار من يتصور الإرسال إليهم من أهل الأرض فيهما وعلى تقدير الاستغراق لا يلزم شيءٌ من ذلك؛ لأن التقديم لما كان مفيداً لثبوت الحكم للمقدم، ونفيه عما يقابله؛ كان تقديم «للناس» على «رسولاً» مفيداً لنفي كونه رسولاً لبعضهم خاصةً؛ لأنه هو المقابل لجميع الناس، لا لبعضهم مطلقاً، ولا غير جنس الناس.

وكذلك يذهب في معنى قوله تعالى: ﴿وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: 4] إلى أنه تعريضٌ بأن الآخرة التي عليها أهل الكتاب ـ فيما يقولون: إنه لا يدخل الجنة إلا من كان هوداً أو نصارى، وإنه لا تمسّهم النار فيها إلا أيّاماً معدودات، وإن أهل الجنة فيها لا يتلذذون في الجنة إلا بالنسيم والأرواح

العبقة والسماع اللذيذ ـ ليست بالآخرة، وإيقانهم بمثلها ليس من الإيقان بالتي هي الآخرة عند الله في شيء، أي: بالآخرة يوقنون، لا بغيرها كأهل الكتاب.

ويفيد التقديم في جميع ذلك وراء التخصيص اهتماماً بشأن المقدم، ولهذا قدر المحذوف في قوله: ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ [الفاتحة: 1] مؤخراً وأورد قوله تعالى: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ [العلق: 1] فإن الفعل فيه مقدمٌ، وأجيب بأن تقديم الفعل هناك أهمُّ؛ لأنها أول سورةٍ نزلت، وأجاب السكاكي بأن ﴿بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ متعلقٌ بـ«اقرأ» الثاني، ومعنى الأول: افعل القراءة وأوجدها، على نحو ما تقدم في قولهم «فلانٌ يعطي ويمنع» يعني إذا لم يحمل على العموم، وهو بعيد.

وأما تقديم بعض معمولاته على بعض، فهو إما لأن أصله التقديم ولا مقتضى للعدول عنه، كتقديم الفاعل على المفعول، نحو: «ضرب زيد عمراً» وتقديم المفعول الأول على الثاني، نحو: «أعطيت زيداً درهماً».

وإما لأن ذكره أهمُّ، والعناية به أتم، فيقدّم المفعول على الفاعل إذا كان الغرض معرفة وقوع الفعل على من وقع عليه، ولا وقوعه ممن وقع منه، كما إذا خرج رجلٌ على السلطان، وعاث في البلاد، وكثر منه الأذى، فقتل، وأردت أن تخبر بقتله، فتقول: «قتل الخارجي فلانٌ» بتقديم «الخارجي»؛ إذ ليس للناس فائدةٌ في أن يعرفوا قاتله، وإنما الذي يريدون علمه؛ هو وقوع القتل به، ليخلصوا من شره.

[تقديم الفاعل]

ويقدم الفاعل على المفعول إذا كان الغرض معرفة وقوع الفعل ممن وقع منه لا وقوعه على من وقع عليه، كما إذا كان رجلٌ ليس له بأسٌ، ولا يقدر فيه أن يقتل، فقتل رجلاً، وأردت أن تخبر بذلك، فتقول «قتل فلانٌ رجلاً» بتقديم القاتل؛ لأن الذي يعني الناس من شأن هذا القتل ندوره وبعده

من الظن، ومعلومٌ أنه لم يكن نادراً ولا بعيداً من حيث كان واقعاً على من وقع عليه، بل من حيث كان واقعاً ممن وقع منه.

وعليه قوله تعالى: ﴿وَإِيَّاهُمْ﴾ [الأنعام: 151] وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ﴾[233] [الإسراء: 31] قدم المخاطبين في الأولى دون الثانية؛ لأن الخطاب في الأولى للفقراء؛ بدليل قوله تعالى: «من إملاق» فكان رزقهم أهمّ عندهم من رزق أولادهم؛ فقدم الوعد برزقهم على الوعد برزق أولادهم، والخطاب في الثانية للأغنياء؛ بدليل قوله: «خشية إملاقٍ» فإن الخشية إنما تكون مما لم يقع، فكان رزق أولادهم هو المطلوب دون رزقهم؛ لأنه حاصل؛ فكان أهم؛ فقدم الوعد برزق أولادهم على الوعد برزقهم.

وإما لأن في التأخير إخلالاً ببيان المعنى، كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَٰنَهُۥٓ﴾ [غافر: 28] فإنه لو أُخر ﴿مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾ عن ﴿يَكْتُمُ إِيمَٰنَهُۥٓ﴾ لتوهم أن «من» متعلقةٌ بـ«يكتم» فلم يفهم أن الرجل من آل فرعون.

أو بالتناسب، كرعاية الفاصلة، نحو: ﴿فَأَوْجَسَ فِى نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ﴾[234] [طه: 67]. وإما لاعتبار آخر مناسبٍ.

وقسم السكاكي[235] التقديم للعناية ـ مطلقاً ـ قسمين:

أحدهما: أن يكون أصل ما قدم في الكلام هو التقديم ولا مقتضى للعدول عنه، كالمبتدأ المعرف؛ فإن أصله التقديم على الخبر، نحو: «زيدٌ عارفٌ» وكذي الحال المعرف، فإن أصله التقديم على الحال، نحو: «جاء زيدٌ راكباً» وكالعامل فإن أصله التقديم على معموله، نحو: «عرف زيدٌ

(233) الأملاق: الفقر.

(234) أوجس: شعر.

(235) مفتاح العلوم 342.

عمراً، وكان زيدٌ عارفاً، وإن زيداً عارفٌ» وكالفاعل، فإن أصله التقديم على المفعولات وما يشبهها من الحال والتمييز، نحو: «ضرب زيدٌ الجاني بالسوط، يوم الجمعة أمام بكر ضرباً شديداً، تأديباً له، ممتلئاً من الغضب». «وامتلأ الإناء ماءً» وكالذي يكون في حكم المبتدأ من مفعولي باب «علمت» نحو: «علمت زيداً منطلقاً» أو في حكم الفاعل من مفعولي باب «أعطيت» و«كسوت» نحو: «أعطيت زيداً درهماً، وكسوت عمراً جبّة» وكالمفعول المتعدي إليه بغير واسطة فإن أصله التقديم على المتعدي إليه بواسطة، نحو: «ضربتُ الجاني بالسوط» وكالتوابع، فإن أصلها أن تذكر بعد المتبوعات.

وثانيهما: أن تكون العناية بتقديمه، والاعتناءُ بشأنه؛ لكونه في نفسه نصب عينك، والتفات خاطرك إليه في التزايد، كما تجدك قد منيت بهجر حبيبك، وقيل لك: ما تتمنى؟ تقول: وجه الحبيب أتمنى، وعليه قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ﴾ [الأنعام: 100] أي على القول بأن «لله شركاء» مفعولاً «جعلوا».

أو لعارض يورثه ذلك، كما إذا توهمت أن مخاطبك ملتفت الخاطر إليه، ينتظر أن تذكره، فيبرز في معرض أمرٍ يتجدد في شأنه التقاضي ساعةً فساعةً، فمتى تجد له مجالاً للذكر صالحاً أوردته، نحو قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ مِنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَىٰ﴾ [يس: 20] قدم فيه المجرور لاشتمال ما قبله على سوء معاملة أهل القرية الرسل من إصرارهم على تكذيبهم، فكان مظنة أن يلعن السامع ـ على مجرى العادة ـ تلك القرية، ويبقى مجيلاً في فكره: أكانت كلها كذلك أم كان فيها قطرٌ ـ دانٍ أم قاصٍ ـ منبت خير؟ منتظراً لإلمام الحديث به، بخلاف ما في سورة القصص.

أو كما إذا وعدت ما تبعد وقوعه من جهتين، إحداهما أدخل في تبعيده من الأخرى، فإنك ـ حال التفات خاطرك إلى وقوعه باعتبارهما ـ تجد تفاوتاً في إنكارك إيّاه قوةً وضعفاً بالنسبة؛ ولامتناع إنكاره بدون القصد إليه يستتبع تفاوته ذلك تفاوتاً في القصد إليه والاعتناء بذكره، فالبلاغة توجب أنك ـ إذا

أنكرت ـ تقول في الأول: شيءٌ حاله في البعد عن الوقوع هذه؛ أنى يكون؟! لقد وعدت هذا أنا وأبي وجدي، فتقدم المنكر على المرفوع، وفي الثاني: لقد وعدت أنا وأبي وجدي هذا، فتؤخر.

وعليه قوله تعالى في سورة النمل: ﴿لَقَدْ وُعِدْنَا هَٰذَا نَحْنُ وَءَابَآؤُنَا﴾ [النمل: 68] وقوله تعالى في سورة المؤمنين: ﴿لَقَدْ وُعِدْنَا نَحْنُ وَءَابَآؤُنَا هَٰذَا﴾ [المؤمنون: 83] فإن ما قبل الأولى: ﴿أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا وَءَابَآؤُنَآ أَئِنَّا لَمُخْرَجُونَ﴾ [النمل: 67] وما قبل الثانية: ﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾ [المؤمنون: 82] فالجهة المنظور فيها هناك كونهم أنفسهم وآباؤهم تراباً، والجهة المنظور فيها هنا كونهم تراباً وعظاماً، ولا شبهة أن الأولى أدخل عندهم في تبعيد البعث.

أو كما إذا عرفت في التأخير مانعاً، كما في قوله تعالى في سورة المؤمنين: ﴿وَقَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَكَذَّبُوا۟ بِلِقَآءِ ٱلْءَاخِرَةِ وَأَتْرَفْنَٰهُمْ﴾ [المؤمنون: 33] بتقديم المجرور على الوصف؛ لأنه لو أُخِّر عنه ـ وأنت تعلم أن تمام الوصف بتمام ما يدخل في صلة الموصول، وتمامه: ﴿وَأَتْرَفْنَٰهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [المؤمنون: 33] لاحتمل أن يكون من صلة «الدنيا» واشتبه الأمر في القائلين؛ أنهم من قومه أم لا، بخلاف قوله تعالى في موضع آخر منها: ﴿فَقَالَ ٱلْمَلَؤُا۟ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ﴾ [المؤمنون: 24] فإنه جاء على الأصل بعدم المانع، وكما في قوله تعالى في سورة طه: ﴿ءَامَنَّا بِرَبِّ هَٰرُونَ وَمُوسَىٰ﴾ [طه: 70] للمحافظة على الفاصلة، بخلاف قوله تعالى في سورة الشعراء: ﴿رَبِّ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ﴾ [الشعراء: 48].

وفيما ذكره نظرٌ من وجوه:

أحدها: أنه جعل تقديم «الله» على «شركاء» للعناية والاهتمام، وليس كذلك؛ فإن الآية مسوقةٌ للإنكار التوبيخي؛ فيمتنع أن يكون تعلق «جعلوا» بـ«الله» منكراً من غير اعتبار تعلقه بـ«شركاء» إذ لا ينكر أن يكون جعل ما متعلقاً به، فيتعين أن يكون إنكار تعلقه به باعتبار تعلقه بـ«شركاء» وتعلقه

بـ«شركاء» كذلك منكرٌ باعتبار تعلقه بـ«الله» فلم يبق فرقٌ بين التلاوة وعكسها.

وقد علم بهذا أن كل فعل متعدٍّ إلى مفعولين، لم يكن الاعتناءُ بذكر أحدهما إلا باعتبار تعلقه بالآخر؛ إذا قدم أحدهما على الآخر؛ لم يصح تعليل تقديمه بالعناية.

وثانيها: أنه جعل التقديم للاحتراز عن الإخلال ببيان المعنى والتقديم للرعاية على الفاصلة من القسم الثاني، وليسا منه.

وثالثها: أن تعلق «من قومه» بـ«الدنيا» على تقدير تأخره غير معقول المعنى إلا على وجهٍ بعيد .

القول في القصر

[أنواع القصر]

القصر حقيقيٌّ وغير حقيقيٍّ، وكل واحد منهما ضربان: قصر الموصوف على الصفة، وقصر الصفة على الموصوف، والمراد الصفة المعنوية لا النعت.

والأول من الحقيقي كقولك: «ما زيدٌ إلا كاتبٌ» إذا أردت أنه لا يتصف بصفة غير الكتابة، وهذا لا يكاد يوجد في الكلام؛ لأنه ما من متصورٍ إلا وتكون له صفات تتعذر الإحاطة بها أو تتعسر.

والثاني منه كثيرٌ، كقولنا: «ما في الدار إلا زيدٌ».

والفرق بينهما ظاهر، فإن الموصوف في الأول لا يمتنع أن يشاركه غيره في الصفة المذكورة، وفي الثاني يمتنع.

وقد يقصد به المبالغة؛ لعدم الاعتداد بغير المذكور، فينزل منزلة المعدوم.

والأول من غير الحقيقي: تخصيص أمر بصفة دون أخرى، أو مكان أخرى.

والثاني منه: تخصيص صفة بأمر دون آخر أو مكان آخر، فكل واحد منهما ضربان.

والمخاطب بالأول من ضربي كل ـ أعني تخصيص أمرٍ بصفة دون أخرى، وتخصيص صفة بأمر دون آخر ـ من يعتقد الشركة، أي اتصاف ذلك

الأمر بتلك الصفة وغيرها جميعاً في الأول، واتصاف ذلك الأمر وغيره جميعاً بتلك الصفة في الثاني.

فالمخاطب بقولنا: «ما زيدٌ إلا كاتب» من يعتقد أن زيداً كاتبٌ وشاعرٌ، وبقولنا: «ما شاعرٌ إلا زيد» من يعتقد أن زيداً شاعرٌ، لكن يدعي أن عمراً أيضاً شاعرٌ، وهذا يسمى قصر إفراد؛ لقطعه الشركة بين الصفتين في الثبوت للموصوف، أو بين الموصوف وغيره في الاتصاف بالصفة.

والمخاطب بالثاني من ضربي كلّ ـ أعني تخصيص أمرٍ بصفةٍ مكان أخرى وتخصيص صفةٍ بأمرٍ مكان آخر ـ إمّا من يعتقد العكس، أي اتصاف ذلك الأمر بغير تلك الصفة عوضاً عنها في الأول، واتصاف غير ذلك الأمر بتلك الصفة عوضاً عنه في الثاني، وهذا يسمى قصر قلبٍ؛ لقلبه حكم السامع.

وأما من تساوى الأمران عنده، أي اتصاف ذلك الأمر بتلك الصفة واتصافه بغيرها في الأول، واتصافه بها واتصاف غيره بها في الثاني، وهذا يسمى تعيين.

فالمخاطب بقولنا: «ما زيدٌ إلا قائمٌ» من يعتقد أن زيداً قاعدٌ لا قائمٌ، أو يعلم أنه إما قاعدٌ أو قائمٌ ولا يعلم أنه بماذا يتصف منهما بعينه؟ وبقولنا: «ما قائمٌ إلا زيدٌ» من يعتقد أن عمراً قائمٌ لا زيداً، أو يعلم أن القائم أحدهما دون كل واحد منهما، لكن لا يعلم من هو منهما بعينه؟.

وشرط قصر الموصوف على الصفة إفراداً عدم تنافي الصفتين؛ حتى تكون المنفية في قولنا: «ما زيد إلا شاعر» كونه كاتباً، أو منجماً، أو نحو ذلك، لا كونه مفحماً لا يقول الشعر؛ ليتصور اعتقاد المخاطب اجتماعهما.

وشرط قصره قلباً تحقق تنافيهما؛ حتى تكون المنفية في قولنا: «ما زيد إلا قائم» كونه قاعداً، أو جالساً، أو نحو ذلك، لا كونه أسود، أو أبيض، أو نحو ذلك؛ ليكون إثباتها مشعراً بانتفاء غيرها.

وقصر التعيين أعمُّ، لأن اعتقاد كون الشيء موصوفاً بأحد أمرين معينين على الإطلاق؛ لا يقتضي جواز اتصافه بهما معاً، ولا امتناعه.

وبهذا علم أن كل ما يصلح أن يكون مثالاً لقصر الإفراد، أو قصر القلب يصلح أن يكون مثالاً لقصر التعيين، من غير عكس.

وقد أهمل السكاكي القصر الحقيقي، وأدخل قصر التعيين في قصر الإفراد، فلم يشترط في قصر الموصوف إفراداً عدم تنافي الصفتين، ولا في قصره قلباً تحقق تنافيهما.

[طرق القصر]

وللقصر طرقٌ:

منها: العطف، كقولك في قصر الموصوف على الصفة إفراداً: «زيدٌ شاعرٌ لا كاتبٌ» أو «ما زيدٌ كاتباً بل شاعرٌ» وقلباً: «زيدٌ قائمٌ لا قاعدٌ» أو «ما زيد قاعداً بل قائم» وفي قصر الصفة على الموصوف إفراداً أو قلباً بحسب المقام: «زيد قام لا عمرو» أو «ما عمرو قائماً بل زيد».

ومنها: النفي والاستثناء، كقولك في قصر الموصوف على الصفة إفراداً «ما زيد إلا شاعر» وقلباً: «ما زيد إلا قائم» وتعييناً كقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنزَلَ ٱلرَّحۡمَٰنُ مِن شَيۡءٍ إِنۡ أَنتُمۡ إِلَّا تَكۡذِبُونَ﴾ [يس: 15] أي لستم في دعواكم للرسالة عندنا بين الصدق والكذب كما يكون ظاهر حال المدَّعي إذا ادّعى، بل أنتم عندنا كاذبون فيها، وفي قصر الصفة على الموصوف بالاعتبارين: «ما قائم - أو ما من قائم، أو لا قائم - إلا زيد».

وتحقيق وجه القصر في الأول أنه متى قيل: «ما زيدٌ» توجه النفي إلى صفته لا ذاته؛ لأن أنفس الذوات يمتنع نفيها، وإنما تنفى صفاتها كما بين ذلك في غير هذا العلم، وحيث لا نزاع في طوله وقصره وما شاكل ذلك، وإنما النزاع في كونه شاعراً أو كاتباً؛ تناولهما النفي، فإذا قيل: «إلا شاعرٌ» جاء القصرُ.

وفي الثاني أنه متى قيل: «ما شاعرٌ» فأُدخل النفي على الوصف المسلَّم ثبوته ـ أعني الشعر ـ لغير من الكلام فيهما، كزيدٍ وعمرٍ مثلاً؛ توجه النفي إليهما، فإذا قيل: «إلا زيدٌ» جاء القصر.

ومنها: «إنما» كقولك في قصر الموصوف على الصفة إفراداً: «إنما زيدٌ كاتبٌ» وقلباً «إنما زيدٌ قائمٌ» وفي قصر الصفة على الموصوف بالاعتبارين: «إنما قائمٌ زيدٌ».

والدليلُ على أنها تفيد القصر كونها متضمنةً معنى «ما» و«إلاَّ».

لقول المفسرين في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ﴾ [البقرة: 173] بالنصب: معناه «ما حرم عليكم إلا الميتة» وهو المطابق لقراءة الرفع؛ لما مر في باب «المنطلق زيد».

ولقول النحاة: «إنما» لإثبات ما يذكر بعدها ونفي ما سواه.

ولصحة انفصال الضمير معها، كقولك: «إنما يضرب أنا» كما تقول: «ما يضرب إلا أنا».

قال الفرزدق: [الطويل].

أنا الذَّائِدُ الحامي الذِّمَارَ، وإنّما يُدافعُ عن أحْسابهم أنا أوْ مِثْلي[236]

وقال عمرو بن معد يكرب: [السريع].

قد عَلِمَتْ سَلْمَى وجاراتُها ما قَطَّرَ الفارسَ إلا أنا[237]

قال السكاكي: ويذكر لذلك وجهٌ لطيفٌ يسند إلى علي بن عيسى الربعي[238]، وهو أنه لما كانت كلمة «إن» لتأكيد إثبات المسند للمسند إليه، ثم اتصلت بها «ما» المؤكدة ـ لا النافية كما يظنه من لا وقوف له على علم

(236) الذّائد: المدافع، الذمّار: ما يجب على الانسان حمايته.

(237) قطره: ألقاه على جانبه أو صرعه.

(238) أبو الحسن علي بن عيسى بن الفرج الرّبعي، عالم بالعربية (ت 420هـ).

النحو ـ ناسب أن يضمّن معنى القصر؛ لأن القصر ليس إلا تأكيداً على تأكيد؛ فإن قولك: «زيدٌ جاء لا عمرو» ـ لمن يردد المجيء الواقع بينهما ـ يفيد إثباته لزيد في الابتداء صريحاً، وفي الآخر ضمناً.

ومنها: التقديم، كقولك في قصر الموصوف على الصفة إفراداً «شاعر هو» لمن يعتقده شاعراً وكاتباً، وقلباً «قائم هو» لمن يعتقده قاعداً، وفي قصر الصفة على الموصوف إفراداً «أنا كفيت مهمك» ـ بمعنى وحدي ـ لمن يعتقد أنك وغيرك كفيتما مُهِمَّه، وقلباً: «أنا كفيت مهمك» ـ بمعنى لا غيري ـ لمن يعتقد أن غيرك كفى مُهِمَّه دونك، كما تقدم.

وهذه الطرق تختلف من وجوه:

الأول: أن دلالة الثلاثة الأولى بالوضع دون الرابع.

الثاني: أن الأصل في الأول أن يدل على المثبت والمنفي جميعاً بالنص؛ فلا يترك ذلك إلا كراهة الإطناب في مقام الاختصار، كما إذا قيل: «زيد يعلم النحو، والتصريف، والعروض، والقوافي» أو «زيد يعلم النحو، وعمرو، وبكرٌ، وخالدٌ» فتقول فيهما «زيد يعلم النحو لا غير» وفي معناه «ليس إلا» أي لا غير النحو، ولا غير زيدٍ، وأما الثلاثة الباقية فتدل بالنص على المثبت دون المنفي.

الثالث: أن النفي لا يجامع الثاني؛ لأن شرط المنفي بـ«لا» أن لا يكون منفيّاً قبلها بغيرها، ويجامع الآخرين؛ فيقال: «إنما زيد كاتب لا شاعر» و«هو يأتيني لا عمرو» ولأن النفي فيهما غير مصرَّحٍ به، كما يقال: «امتنع زيدٌ عن المجيء لا عمرو».

قال السكاكي[239]: شرط مجامعته للثالث أن لا يكون الوصف مختصاً بالموصوف كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ يَسْمَعُونَ﴾ [الأنعام: 36] فإن كل

(239) مفتاح العلوم 405.

عاقل يعلم أن الاستجابة لا تكون إلا ممن يسمع، وكذا قولهم: «إنما يعجل من يخشى الفوت».

قال الشيخ عبد القاهر: لا تحسن مجامعته له في المختص كما تحسن في غير المختص، وهذا أقرب.

قيل: ومجامعته له إما مع التقديم، كقوله تعالى: ﴿فَذَكِّرْ إِنَّمَآ أَنتَ مُذَكِّرٌ لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ﴾ [الغاشية: 21 ـ 22]، وإما مع التأخير كقولك: «ما جاءني زيدٌ وإنما جاءني عمروٌ» وفي كون نحو هذين مما نحن فيه نظر.

الرابع: أن أصل الثاني أن يكون ما استعمل له مما يجهله المخاطب وينكره، كقولك لصاحبٍ وقد رأيت شبحاً من بعيد: «ما هو إلا زيد» إذا وجدته يعتقده غير زيد، ويصرّ على الإنكار، وعليه قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: 62].

وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب؛ فيستعمل له الثاني.

إفراداً نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾ [آل عمران: 144] أي أنه ﷺ مقصورٌ على الرسالة لا يتعداها إلى التبري من الهلاك، نزل استعظامهم هلاكه منزلة إنكارهم إياه، ونحوه ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾ [آل عمران: 144] أي أنه ﷺ مقصورٌ على الرسالة لا يتعداها إلى التبري من الهلاك، نزل استعظامهم هلاكه منزلة إنكارهم إياه، ونحوه: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ إِنَّ اللَّهَ يُسْمِعُ مَن يَشَاءُ وَمَا أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِي الْقُبُورِ إِنْ أَنتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾ [فاطر: 22 ـ 23] فإنه ﷺ كان لشدة حرصه على هداية الناس؛ يكرر دعوة الممتنعين عن الإيمان، ولا يرجع عنها، فكان في معرض من ظن أنه يملك مع صفة الإنذار إيجاد الشيء فيما يمتنع قبوله إياه.

أو قلباً؛ كقوله تعالى حكايةً عن بعض الكفار: ﴿إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾ [إبراهيم: 10] أي أنتم بشر لا رسل، نزّلوا المخاطبين منزلة من ينكر أنه بشر؛ لاعتقاد القائلين أن الرسول لا يكون بشراً مع إصرار المخاطبين

على دعوى الرسالة وأما قوله تعالى حكاية عن الرسل: ﴿إِن نَّحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَمُنُّ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ﴾ [إبراهيم: 11] فمن مجاراة الخصم للتبكيت[240] والإلزام والإفحام؛ فإن من عادة من ادعى عليه خصمه الخلاف في أمرٍ هو لا يخالف فيه؛ أن يعيد كلامه على وجهه، كما إذا قال لك من يناظرك: «أنت من شأنك كيت وكيت» فتقول: «نعم أنا من شأني كيت وكيت، ولكن لا يلزمني من أجل ذلك ما ظننت أنه يلزم» فالرسل عليهم السلام كأنهم قالوا: إن ما قلتم من أنَّا بشر مثلكم هو كما قلتم لا ننكره، ولكن ذلك لا يمنع أن يكون الله تعالى قد منَّ علينا بالرسالة.

وأصل الثالث أن يكون ما استعمل له مما يعلمه المخاطب ولا ينكره، على عكس الثاني، كقولك: «إنما هو أخوك» و«إنما هو صاحبك القديم» لمن يعلم ذلك ويقرُّ به، وتريد أن ترقِّقه عليه، وتنبهه لما يجب عليه من حق الأخ وحرمة الصاحب، وعليه قول أبي الطيب: [الخفيف].

إنما أنت والدٌ، والأب القا طعُ أحنى من واصِل الأولاد

لم يرد أن يعلم كافوراً أنه بمنزلة الوالد، ولا ذاك مما يحتاج كافورٌ فيه إلى الإعلام. ولكنه أراد أن يذكره منه بالأمر المعلوم؛ ليبني عليه استدعاء ما يوجبه.

وقد ينزل المجهول منزلةَ المعلوم؛ لادعاء المتكلم ظهوره؛ فيستعمل له الثالث، نحو: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [البقرة: 11] ادعوا أن كونهم مصلحين ظاهرٌ جليٌّ، ولذلك جاء: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ﴾ [البقرة: 12] للرد عليهم مؤكداً بما ترى: من جعل الجملة اسميةً، وتعريف الخبر باللام، وتوسيط الفصل، والتصدير بحرف التنبيه، ثم بـ«إن» ومثله قول الشاعر[241]: [الخفيف].

---

(240) التبكيت: التقريع.

(241) قائله عبيد الله بن قيس الرقيّات، أنظر خزانة الأدب 3/ 259.

إنَّمَا مُصْعَبٌ شِهَابٌ مِنَ اللهِ   تجلَّت عن وجهه الظَّلماءُ[242]

ادَّعى أن كون مصعبٍ كما ذكر جليٌّ معلوم لكل أحد، على عادة الشعراء إذا مدحوا أن يدعوا في كل ما يصفون به ممدوحيهم الجلاء، وأنهم قد شهروا به حتى إنه لا يدفعه أحد، كما قال الآخر[243]: [الطويل].

وتَغْذِلُني أفْناءُ سَعْدٍ علَيْهِمُ   وما قلتُ إلاّ بالتي علمتْ سعدُ[244]

وكما قال البحتري: [الكامل].

لا أدَّعي لأبي العَلاءِ فَضيلةً   حتَّى يُسلِّمَها إليه عِداهُ

واعلم أن لطريق «إنما» مزيةً على طريق العطف، وهي أنه يعقل منها إثباتُ الفعل لشيء ونفيه عن غيره دفعةً واحدةً، بخلاف العطف، وإذا استقريت وجدتها أحسن ما تكون موقعاً إذا كان الغرضُ بها التعريض بأمر هو مقتضى معنى الكلام بعدها، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُوا الأَلْبَابِ﴾ [الرعد: 19] فإنه تعريض بذم الكفار، وأنهم من فرط العناد وغلبة الهوى عليهم في حكم من ليس بذي عقل، فأنتم في طمعكم منهم أن ينظروا ويتذكروا؛ كمن طمع في ذلك من غير أُولي الألباب، وكذا قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخْشَاهَا﴾ [النازعات: 45] وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا تُنذِرُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِالْغَيْبِ﴾ [فاطر: 18] المعنى على أن من لم تكن له هذه الخشية فكأنه ليس له أُذنٌ تسمع، وقلبٌ يعقل، فالإنذار معه كلا إنذار.

قال الشيخ عبد القاهر[245]: ومثال ذلك من الشعر قوله[246]: [المديد].

أنا لم أُرزَقْ مَحَبَّتَها   إنَّما للعبد ما رزِقا

---

(242) المراد به مصعب بن الزبير بن العوام.

(243) قائله: الحطيئة، أنظر دلائل الإعجاز 255.

(244) الأفناء: الجماعات.

(245) دلائل الإعجاز 269.

(246) قائله: العباس بن الأحنف، ديوانه 217.

فإنه تعريض بأنه قد علم أنه لا مطمع له في وصلها، فيئس من أن يكون منها إسعاف به، وقوله[247]: [البسيط].

وإنما يعذر العشاقَ مَنْ عَشِقَا

يقول: ينبغي للعاشق أن لا ينكر لوم من يلومه؛ فإنه لا يعلم كنه بلوى العاشق، ولو كان قد ابتلى بالعشق مثله لعرف ما هو فيه؛ فعذره، وقوله[248]: [الكامل].

ما أنتَ بالسبَّبِ الضعيفِ، وإنما نُجْحُ الأمورِ بقُوَّةِ الأسبابِ

فاليومَ حاجَتُنَا إليك، وإنما يُدعى الطبيبُ لساعة الأوصاب[249]

يقول في البيت الأول: إنه ينبغي أن أنجح في أمري حين جعلتك السبب إلهي، وفي الثاني: إنا قد طلبنا الأمر من جهته حين استعنّا بك فيما عرض لنا من الحاجة، وعوّلنا على فضلك، كما أن من عوّل على الطبيب فيما يعرض له من السقم؛ كان قد أصاب في فعله.

ثم القصر كما يقع بين المبتدأ والخبر كما ذكرنا يقع بين الفعل والفاعل وغيرهما؛ ففي طريق النفي والاستثناء يؤخر المقصور عليه مع حرف الاستثناء، كقولك في قصر الفاعل على المفعول إفراداً أو قلباً بحسب المقام: «ما ضرب زيدٌ عمراً» وعلى الثاني لا الأول قوله تعالى: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ﴾ [المائدة: 117] لأنه ليس المعنى «إني لم أزد على ما أمرتني به شيئاً» إذ ليس الكلام في أنه زاد شيئاً على ذلك أو نقص منه، ولكن المعنى «إني لم أترك ما أمرتني به أن أقوله لهم إلى خلافه» لأنه قال في مقام اشتمل على معنى «إنك يا عيسى تركت ما أمرتُك أن تقوله إلى ما لم آمرك أن تقوله؛ فإني أمرتك أن تدعو الناس إلى

---

(247) ينسب للعباس بن الأحنف، ولم أجده في ديوانه.

(248) قائله علي بن الحسن الباخرزي (ت 467)، انظر معجم الأدباء 13/36.

(249) الأوصاب: الأمراض.

أن يعبدوني، ثم إنك دعوتهم إلى أن يعبدوا غيري». بدليل قوله تعالى: ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [المائدة: 116].

وفي قصر المفعول على الفاعل: «ما ضرب عمراً إلا زيد» وفي قصر المفعول الأول على الثاني في نحو: «كسوت» و«ظننت»: «ما كسوت زيداً إلا جبة، وما ظننت زيداً إلا منطلقاً» وفي قصر الثاني على الأول: «ما كسوت جبة إلا زيداً، وما ظننت منطلقاً إلا زيداً» وفي قصر ذي الحال على الحال «ما جاء زيدٌ إلا راكباً» وفي قصر الحال على ذي الحال «ما جاء راكباً إلا زيدٌ».

والوجه في جميع ذلك أن النفي في الكلام الناقص ـ أعني الاستثناء المفرغ ـ يتوجه إلى مقدّر هو مستثنى منه عام مناسبٌ للمستثنى في جنسه وصفته.

أما توجهه إلى مقدر هو مستثنىً منه فليكون «إلا» للإخراج، واستدعاء الإخراج مخرجاً منه.

وأما عمومه فليتحقق الإخراج منه، ولذلك قيل: تأنيث المضمر في «كانت» على قراءة أبي جعفر المدني[250]: ﴿إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾ [يس: 29] بالرفع وفي «ترى» مبنياً للمفعول في قراءة الحسن: ﴿فَأَصْبَحُواْ لَا يُرَىٰ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمْ﴾ [الأحقاف: 25] برفع «مساكنهم» وفي «بقيت» في بيت ذي الرمة: [الطويل].

فما بَقِيَتْ إلاَّ الضُّلوعُ الجرَاشِعُ[251]

للنظر إلى اللفظ، والأصل التذكير؛ لاقتضاء المقام معنى شيء من الأشياء.

---

(250) أبو جعفر يزيد بن القعقاع المخزومي ولاءً المدني، أحد القراء العشرة من التابعين (ت 132هـ).

(251) صدره: طوى النخز والأجراز ما في غروضها. والجراشع: الضخمة.

وأما مناسبته في جنسه وصفته فظاهرة؛ لأن المراد بجنسه أن يكون في نحو: «ما ضرب زيدٌ إلا عمراً» «أحداً» وفي نحو قولنا: «ما كسوت زيداً إلا جبة» «لباساً» وفي نحو: «ما جاء زيد إلا راكباً» «كائناً على حال من الأحوال» وفي نحو: «ما اخترت رفيقاً إلا منكم» «من جماعة من الجماعات» ومنه قول السيد الحميري(252): [السريع].

لَوْ خُيِّرَ المِنْبَرُ فُرْسانَه ... ما اخْتارَ إلاّ مِنكُمُ فارِساً

لما سيأتي إن شاء الله تعالى أن أصله «ما اختار فارساً إلا منكم».

والمراد بصفته كونه فاعلاً أو مفعولاً، أو ذا حالٍ، أو حالاً، وعلى هذا القياس. إذا كان النفي متوجهاً إلى ما وصفناه فإذا أُوجب منه شيءٌ جاء القصر.

ويجوز تقديم المقصور عليه من حرف الاستثناء بحالهما على المقصور، كقولك: «ما ضرب إلا عمراً زيدٌ، وما ضرب إلا زيدٌ عمراً، وما كسوت إلا جبة زيداً، وما ظننت إلا زيداً منطلقاً، وما جاء إلا راكباً زيدٌ، وما جاء راكباً».

وقولنا: «بحالهما» احتراز من إزالة حرف الاستثناء عن مكانه بتأخيره عن المقصور عليه، كقولك في الأول: «ما ضرب عمراً إلا زيدٌ» فإنه يختل المعنى؛ فالضابط أن الاختصاص إنما يقع في الذي يلي «إلا».

ولكن استعمال هذا النوع ـ أعني تقديمها ـ قليلٌ؛ لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها، كالضرب الصادر من زيدٍ في: «ما ضرب زيدٌ إلا عمراً» والضرب الواقع على عمرو في: «ما ضرب عمراً إلا زيدٌ».

وقيل: إذ أُخّر المقصور عليه والمقصور عن «إلا» وقدم المرفوع، كقولنا: «ما ضرب إلا عمرو زيداً» فهو على كلامين، و«زيداً» منصوبٌ بفعل

(252) أبو هاشم اسماعيل بن محمد بن يزيد، السيد الحميري، شاعر إمامي متقدم (ت 173هـ).

مضمرٍ، فكأنه قيل: «ما ضرب إلا عمرو» أي ما وقع ضرب إلا منه، ثم قيل: «من ضرب؟» فقيل: «زيداً» أي ضرب زيداً.

وفيه نظر؛ لاقتضائه الحصر في الفاعل والمفعول جميعاً.

وأما في «إنما» فيؤخر المقصور عليه، تقول: «إنما زيد قائم» و«إنما ضرب زيد» و«إنما ضرب زيدٌ عمراً» و«إنما ضرب زيد عمراً يوم الجمعة» و«إنما ضرب زيدٌ عمراً يوم الجمعة في السوق» أي: ما زيدٌ إلا قائم، وما ضرب إلا زيدٌ، وما ضرب زيدٌ إلا عمراً، وما ضرب زيدٌ عمراً إلا يوم الجمعة، وما ضرب زيدٌ عمراً يوم الجمعة إلا في السوق، فالواقع أخيراً هو المقصور عليه أبداً؛ ولذلك تقول: «إنما هذا لك، وإنما لك هذا» أي: ما هذا إلا لك، وما لك إلاَّ هذا، حتى إذا أردت الجمع بين «إنما» والعطف فقل «إنما هذا لك، لا لغيرك» و«إنما لك هذا، لا ذاك» و«إنما أخذ زيدٌ، لا عمرو» و«إنما زيدٌ يأخذ، لا يعطي» ومن هذا تعثر على الفرق بين قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾ [فاطر: 28] وقولنا: «إنما يخشى العلماء من عباد الله الله» فإن الأول يقتضي قصر خشية الله على العلماء، والثاني يقتضي قصر خشية العلماء على الله.

واعلم أن حكم «غير» حكم «إلا» في إفادة القصرين ـ أي قصر الموصوف على الصفة، وقصر الصفة على الموصوف ـ وفي امتناع مجامعة «لا» العاطفة، تقول في قصر الموصوف إفراداً: «ما زيدٌ غير شاعرٍ» وقلباً: «ما زيدٌ غير قائم» وفي قصر الصفة بالاعتبارين بحسب المقام «لا شاعر غير زيدٍ» ولا تقول «ما زيد غير شاعر لا كاتب» ولا «لا شاعر غير زيد لا عمرو».

القول في الإنشاء

[أنواع الإنشاء]

الإنشاء ضربان: طلبٌ، وغير طلب.

والطلب يستدعي مطلوباً غير حاصل وقت الطلب؛ لامتناع تحصيل الحاصل، وهو المقصود بالنظر ههنا.

وأنواعه كثيرة، منها التمني، واللفظ الموضوع له «ليت». ولا يشترط في التمني الإمكان، تقول: ليت زيداً يجيءُ، وليت الشباب يعود، قال الشاعر(253): [الرجز].

يــا لَـيــتَ أيــام الــصِّــبــا رَوَاجِــعــا

وقد يتمنى بـ«هل» كقول القائل: «هل لي من شفيع؟» في مكان يعلم أنه لا شفيع له؛ لإبراز المتمنى ـ لكمال العناية به ـ في صورة الممكن، وعلى قوله حكايةً عن الكفار: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُواْ لَنَآ﴾ [الأعراف: 53].

وقد يتمنى بـ«لو» كقولك: «لو تأتيني فتحدثني» بالنصب.

قال السكاكي(254): وكأن حروف التنديم والتحضيض ـ وهي: «هلاَّ» و«ألاَّ» بقلب الهاء همزةً و«لولا» و«لوما» ـ مأخوذةٌ منهما مركبتين مع «لا» و«ما» المزيدتين؛ لتضمينهما معنى التمني؛ ليتولد منه في الماضي التنديم نحو «هلا أكرمت زيداً» وفي المضارع التحضيض، نحو «هلاَّ تقوم».

---

(253) قائله: العجّاج.

(254) مفتاح العلوم 418.

وقد يتمنى بـ«لعل» فتعطى حكم «ليت» نحو «لعلي أحج فأزورك» بالنصب، لبعد المرجو عن الحصول، وعليه قراءة عاصم في رواية حفص: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾ [غافر: 36 ـ 37] بالنصب.

ومنها الاستفهام، والألفاظ الموضوعة له: الهمزة، و«هل» و«ما»، و«من» و«أي» و«كم»، و«كيف»، و«أين»، و«أنى»، و«متى»، و«أيان».

فالهمزة لطلب التصديق، كقولك: «أقام زيدٌ؟» و«أزيدٌ قائمٌ» أو التصور، كقولك: «أدبسٌ في الإناء أم عسلٌ؟» و«أفي الخابية دبسك أم في الزق» ولهذا لم يقبح «أزيدٌ قائم؟» و«أعمراً عرفت؟».

والمسؤول عنه بها هو ما يليها؛ فتقول: «أضربت زيداً؟» إذا كان الشك في الفعل نفسه، وأردت بالاستفهام أن تعلم وجوده، وتقول: «أأنت ضربت زيداً؟» إذا كان الشك في الفاعل: من هو؟ وتقول: «أزيداً ضربت؟» إذا كان الشك في المفعول: من هو؟.

و«هل» لطلب التصديق فحسب، كقولك: «هل قام زيدٌ؟» و«هل عمرو قاعدٌ؟» ولهذا امتنع: «هل زيدٌ قام أو عمرو؟» وقبح: «هل زيداً ضربت؟» لما سبق أن التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل، والشك فيما قدم عليه، ولم يقبح: «هل زيداً ضربته؟» لجواز تقدير المحذوف المفسر مقدماً كما مر.

وجعل السكاكي قبح نحو «هل رجلٌ عرف؟» لذلك، أي لما قبح له «هل زيداً ضربت؟» ويلزمه أن لا يقبح نحو «هل زيدٌ عرف؟» لامتناع تقدير التقديم والتأخير فيه عنده على ما سبق.

وعلل غيره القبح فيهما بأن أصل «هل» أن تكون بمعنى «قد» إلا أنهم تركوا الهمزة قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام.

و«هل» تخصص المضارع بالاستقبال، فلا يصح أن يقال: «هل تضرب زيداً وهو أخوك» كما تقول: «أتضرب زيداً وهو أخوك؟» ولهذين ـ أعني اختصاصها بالتصديق، وتخصيصها المضارع بالاستقبال ـ كان لها مزيد اختصاصٍ بما كونه زمانياً أظهر، كالفعل.

أما الثاني فظاهرٌ، وأما الأول فلأن الفعل لا يكون إلا صفةً والتصديق حكم بالثبوت أو الانتفاء، والنفي والإثبات إنما يتوجهان إلى الصفات لا الذوات؛ ولهذا كان قوله تعالى: ﴿فَهَلْ أَنتُمْ شَـٰكِرُونَ﴾ [الأنبياء: 80] أدل على طلب الشكر من قولنا: «فهل تشكرون؟» وقولنا: «فهل أنتم تشكرون» لأن إبراز ما سيتجدد في معرض الثابت أدلُّ على كمال العناية بحصوله من إبقائه على أصله، وكذا من قولنا: «أفأنتم شاكرون؟» وإن كان صيغته للثبوت؛ لأن «هل» أدعى للفعل من الهمزة، فتركه معه أدل على كمال العناية بحصوله، ولهذا لا يحسن «هل زيدٌ منطلقٌ؟» إلا من البليغ.

وهي قسمان: بسيطةٌ وهي التي يطلب بها وجود الشيء، كقولنا: «هل الحركة موجودةٌ؟» ومركبة وهي التي يطلب بها وجود شيء لشيءٍ كقولنا: «هل الحركة دائمةٌ؟».

والألفاظ الباقية لطلب التصور فقط...

أما «ما» فقيل يطلب به إما شرح الاسم، كقولنا: «ما العنقاءُ[255]؟» وإما ماهية المسمى، كقولنا «ما الحركة؟» والقسم الأول يتقدم على قسمي «هل» جميعاً، والثاني يتقدم على «هل» المركبة دون البسيطة؛ فالبسيطة في الترتيب واقعة بين قسمي «ما».

وقال السكاكي[256]: يُسأل بـ«ما» عن الجنس، تقول: «ما عندك؟» أي: أي أجناس الأشياء عندك؟ وجوابه: إنسانٌ، أو فرسٌ، أو كتابٌ، أو نحو

(255) العنقاء: اسم لطائر خرافي.

(256) مفتاح العلوم 420.

ذلك، وكذلك تقول: «ما الكلمة؟ وما الكلام؟» وفي التنزيل: ﴿فَمَا خَطْبُكُمْ﴾ [الحجر: 57] أي أي أجناس الخطوب خطبكم وفيه: ﴿مَا تَعْبُدُونَ مِنْ بَعْدِى﴾ [البقرة: 133] أي: أي من في الوجود تؤثرونه للعبادة؟.

أو عن الوصف تقول «ما زيدٌ؟ وما عمرو؟» وجوابه: الكريم، أو الفاضل، ونحوهما.

وسؤال فرعون: ﴿وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء: 23] إما عن الجنس؛ لاعتقاده ـ لجهله بالله تعالى ـ أن لا موجود مستقلاً بنفسه سوى الأجسام، كأنه قال: أي أجناس الأجسام هو؟، وعلى هذا جواب موسى عليه السلام بالوصف؛ للتنبيه على النظر المؤدي إلى معرفته، لكن لما لم يطابق السؤال عند فرعون؛ عجب الجهلة الذين حوله من قول موسى بقوله لهم: ﴿أَلَا تَسْتَمِعُونَ﴾ [الشعراء: 25] ثم لما وجده مصرّاً على الجواب بالوصف إذ قال في المرة الثانية: ﴿رَبُّكُمْ وَرَبُّ ءَابَآئِكُمُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الشعراء: 26]؛ استهزأ به وجننه، بقوله: ﴿إِنَّ رَسُولَكُمُ ٱلَّذِىٓ أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ﴾ [الشعراء: 27] وحين رآهم موسى عليه السلام لم يفطنوا لذلك في المرتين غلظ عليهم في الثالثة بقوله ﴿إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الشعراء: 28].

وإما عن الوصف طمعاً في أن يسلك موسى عليه السلام في الجواب معه مسلك الحاضرين لو كانوا هم المسؤولين مكانه؛ لشهرته بينهم برب العالمين، إلى درجة دعت السحرة إذ عرفوا الحق أن أعقبوا قولهم: ﴿ءَامَنَّا بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء: 47] قولهم: ﴿رَبِّ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ﴾ [الشعراء: 48] نفياً لاتهامهم أن عنوه، جهله بحال موسى إذ لم يكن جمعهما قبل ذلك مجلسٌ، بدليل (أنه) قال: ﴿قَالَ أَوَلَوْ جِئْتُكَ بِشَىْءٍ مُّبِينٍ قَالَ فَأْتِ بِهِۦٓ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [الشعراء: 30 ـ 31] فحين سمع الجواب تعداه وتعجب واستهزأ، وجنن، وتفيهق[257] بما تفيهق من قوله: ﴿لَئِنِ ٱتَّخَذْتَ إِلَٰهًا غَيْرِى لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ ٱلْمَسْجُونِينَ﴾ [الشعراء: 29].

---

(257) تفيهق في كلامه: تنطّع وتوسّع كأنه ملأ به فمه.

وأما «من» فقال السكاكي[258]: هو للسؤال عن الجنس من ذوي العلم، تقول: من جبريل؟ بمعنى: أبشرٌ هو أم ملك أم جنيٌّ، وكذا: من إبليس؟ ومن فلانٌ؟ ومنه قوله تعالى حكايةً عن فرعون: ﴿فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ﴾ [طه: 49] أي: أملك هو أم بشرٌ أم جنيّ؟ منكراً لأن يكون لهما ربٌّ سواه؛ لادعائه الربوبية لنفسه، ذاهباً في سؤاله هذا إلى معنى: ألكما ربٌّ سواي؟ فأجاب موسى عليه السلام بقوله: ﴿رَبُّنَا ٱلَّذِىٓ أَعْطَىٰ كُلَّ شَىْءٍ خَلْقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ﴾ [طه: 50] كأنه قال: نعم لنا ربٌّ سواك، هو الصانع الذي إذا سلكت الطريق الذي بيّن بإيجاده لما أوجد، وتقديره إيّاه على ما قدر، واتبعت فيه الخرّيت[259] الماهر، وهو العقل الهادي عن الضلال؛ لزمك الاعتراف بكونه ربّاً، وأن لا رب سواه، وأن العبادة له مني ومنك ومن الخلق أجمع حقٌّ لا مدفع له.

وقيل: هو للسؤال عن العارض المشخص لذي العلم، وهذا أظهر؛ لأنه إذا قيل: من فلانٌ؟ يُجاب بـ«زيدٌ» ونحوه مما يفيد التشخيص، ولا نسلِّم صحة الجواب بنحو «بشرٌ» أو «جنيٌّ» كما زعم السكاكي.

أما «أي» فللسؤال عما يميز أحد المتشاركين في أمرٍ يعمهما، يقول القائل: عندي ثيابٌ، فتقول: أي الثياب هي؟ فتطلب منه وصفاً يميزها عندك عما يشاركها في الثوبية، وفي التنزيل ﴿أَىُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا﴾ [مريم: 73] أي: أنحن أم أصحاب محمدٍ عليه السلام؟ وفيه: ﴿أَيُّكُمْ يَأْتِينِى بِعَرْشِهَا﴾ [النمل: 38] أي: الإنسيُّ أم الجني؟.

وأما «كم» فللسؤال عن العدد، وإذا قلت: كم درهماً لك؟ وكم رجلاً رأيت؟ فكأنك قلت: أعشرون أم ثلاثون أم كذا أم كذا وتقول: كم دراهمك وكم مالك؟ أي: كم دانقاً؟ أو كم ديناراً؟ وكم ثوبك؟ أي: كم شبراً؟ أو

---

(258) مفتاح العلوم 422.

(259) الخرّيت: الدليل الحاذق.

كم ذراعاً؟ وكم زيدٌ ماكثٌ؟ أي: كم يوماً؟ أو كم شهراً؟ وكم رأيتك؟ أي: كم مرةً؟ وكم سرت؛ أي: كم فرسخاً؟ أو كم يوماً؟ قال الله تعالى: ﴿قَالَ قَآئِلٌ مِّنْهُمْ كَمْ لَبِثْتُمْ﴾ [الكهف: 19] أي كم يوماً، أو كم ساعةً؟ وقال: ﴿كَمْ لَبِثْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ﴾ [المؤمنون: 112] وقال: ﴿سَلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍ﴾ [البقرة: 211] ومنه قول الفرزدق: [الكامل].

كَـمْ عَـمَّـةً لَـكَ يـا جَـرِيـرُ وخـالـةً   فَدْعاءَ قدْ حلَبتْ عَلَيَّ عِشارِي(260)

فيمن روى بالنصب، وعلى رواية الرفع تحتمل الاستفهامية والخبرية.

وأما «كيف» فللسؤال عن الحال، إذا قيل: كيف زيدٌ؟ فجوابه: صحيحٌ أو سقيمٌ، أو مشغولٌ، أو فارغٌ، ونحو ذلك.

وأما «أين» فللسؤال عن المكان، إذا قيل: أين زيدٌ؟ فجوابه: في الدار، أو في المسجد أو في السوق، ونحو ذلك.

وأما «أنى» فتستعمل تارةً بمعنى «كيف» قال الله تعالى: ﴿فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ [البقرة: 223] أي: كيف شئتم، وأخر بمعنى «من أين» قال الله تعالى: ﴿أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا﴾ [آل عمران: 37] أي: من أين لك؟.

وأما «متى» و«أيان» فللسؤال عن الزمان، إذا قيل: متى جئت؟ أو: أيان جئت؟ قيل: يوم الجمعة، أو يوم الخميس، أو شهر كذا، أو سنة كذا، وعن علي بن عيسى الربعي: أن «أيان» تستعمل في مواضع التفخيم كقوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [القيامة: 6] ﴿يَسْـَٔلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾ [الذاريات: 12].

ثم هذه الألفاظ كثيراً ما تستعمل في معانٍ غير الاستفهام بحسب ما يناسب المقام.

منها الاستبطاء، نحو: كم دعوتك؟ وعليه قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: 214].

(260) الفدعاء: التي اعوجّت يداها من العمل، والعشار: النوق النفساء.

ومنها التعجب، نحو قوله: ﴿مَالِيَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ﴾ [النمل: 20].

ومنها التنبيه على الضلال، نحو: ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾ [التكوير: 26].

ومنها الوعيد، كقولك لمن يسيء الأدب: ألم أُؤدب فلاناً؟ إذا كان عالماً بذلك، وعليه قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نُهْلِكِ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [المرسلات: 16].

ومنها الأمر، نحو قوله تعالى: ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [هود: 14. ونحو: ﴿فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ [القمر: 40].

ومنها التقرير، ويشترط في الهمزة أن يليها المقرر به، كقولك: أفعلت؟ إذا أردت أن تقرره بأن الفعل كان منه، وكذلك: أأنت فعلت؟ إذا أردت أن تقرره بأنه الفاعل.

وذهب الشيخ عبد القاهر[261] والسكاكي[262] وغيرهما إلى أن قوله: ﴿ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾ [الأنبياء: 62] من هذا الضرب، قال الشيخ: لم يقولوا ذلك له ـ عليه السلام ـ وهم يريدون أن يقرَّ لهم بأن كسر الأصنام قد كان، ولكن أن يُقر بأنه منه كان، وكيف وقد أشاروا إلى الفعل في قولهم: ﴿ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا﴾ [الأنبياء: 62] وقال عليه السلام: ﴿بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا﴾ [الأنبياء: 63] ولو كان التقرير بالفعل في قولهم: ﴿ءَأَنتَ فَعَلْتَ﴾ لكان الجواب: «فعلت، أو لم أفعل».

وفيه نظرٌ؛ لجواز أن تكون الهمزة فيه على أصلها؛ إذ ليس في السياق ما يدل على أنهم كانوا عالمين بأنه عليه السلام ـ هو الذي كسر الأصنام.

وكقولك: «أزيداً ضربت» إذا أردت، أن تقرره بأن مضروبه زيدٌ.

ومنها الإنكار: إما للتوبيخ، بمعنى ما كان ينبغي أن يكون، نحو أعصيت ربك؟ أو بمعنى لا ينبغي أن يكون، كقولك للرجل يُضيع الحق:

(261) دلائل الإعجاز 100.

(262) مفتاح العلوم 426.

أتنسى قديم إحسان فلان؟ وكقولك للرجل يركب الخطر: أتخرج في هذا الوقت؟ أتذهب في غير الطريق؟ والغرض بذلك تنبيه السامع حتى يرجع إلى نفسه، فيخجل أو يرتدع عن فعل ما همَّ به.

وإما للتكذيب بمعنى «لم يكن» كقوله تعالى: ﴿مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنَٰثًا﴾ [الإسراء: 40]، وقوله: ﴿أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ﴾ [الصافات: 153]، أو بمعنى «لا يكون» نحو: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَٰرِهُونَ﴾ [هود: 28] وعليه قول امرىء القيس: [الطويل].

أَيَقْتُلُنِي والمَشْرَفيُّ مُضاجِعي ومَسْنُونَةٌ زُرْقٌ كأنياب أغْوال؟![263]

فيمن روى: «أيقتلني؟» بالاستفهام، وقولُ الآخر[264]: [الطويل].

أَأَتْرُكُ إنْ قَلَّتْ دراهِمُ خَالِدٍ زِيارَتَهُ؟! إنِّي إذاً لَلَئِيمُ

والإنكار كالتقرير، يشترط أن يلي المنكر الهمزة، كقوله تعالى: ﴿أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ﴾ [الأنعام: 40] ﴿أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا﴾ [الأنعام: 14] ﴿فَقَالُوٓاْ أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥ﴾ [القمر: 24] وكقوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ﴾ [الزخرف: 31 ـ 32] أي ليسوا هم المتخيرين للنبوة من يصلح لها، المتولين لقسمة رحمة الله التي لا يتولاها إلا هو بباهر قدرته وبالغ حكمته.

وعدَّ الزمخشري قوله: ﴿أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُواْ مُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: 99] وقوله: ﴿أَفَأَنتَ تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ أَوْ تَهْدِى ٱلْعُمْىَ﴾ [الزخرف: 40] من هذا الضرب، على أن المعنى: أفأنت تقدر على إكراههم على الإيمان؟ أو أفأنت تقدر على هدايتهم على سبيل القسر والإلجاء؟ أي: إنما يقدر على ذلك الله، لا أنت.

---

(263) المشرفي: السيف المنسوب إلى مشارف الشام، المسنونة: المشحوذة، والأغوال: جمع غول.

(264) قائله عمارة بن عقيل الكلبي، أنظر دلائل الإعجاز 103.

وحمل السكاكي تقديم الاسم في هذه الآيات الثلاث على البناء على الابتداء دون تقدير التقديم والتأخير، كما مرّ في نحو: أنا ضربت، فلا يفيد إلا تقوّي الإنكار.

ومن مجيء الهمزة للإنكار نحو قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ [الزمر: 36] وقول جريرٍ: [الوافر].

أَلَستُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ المطَايا ... وأنْدَى العالَمينَ بُطُون راح[265]

أي: الله كافٍ عبده، وأنتم خيرُ من ركب المطايا؛ لأن نفي النفي إثباتٌ، وهذا مرادُ من قال: إن الهمزة فيه للتقرير، أي للتقرير بما دخله النفي، لا للتقرير بالانتفاء.

وإنكارُ الفعل مختص بصورة أخرى، وهي نحو قولك: أزيداً ضربت أم عمراً؟ لمن يدعي أنه ضرب إما زيداً وإمّا عمراً، دون غيرهما؛ لأنه إذا لم يتعلق الفعل بأحدهما، والتقدير أنه لم يتعلق بغيرهما؛ فقد انتفى من أصله لا محالة.

وعليه قوله تعالى: ﴿قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ أَمَّا ٱشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ [الأنعام: 143] أُخرج اللفظ مخرجه إذ كان قد ثبت تحريمٌ في أحد الأشياء، ثم أُريد معرفة عين المحرَّم، مع أنّ المراد إنكار التحريم من أصله.

وكذا قوله: ﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ [يونس: 60] إذ معلومٌ أن المعنى على إنكار أن يكون قد كان من الله تعالى إذنٌ فيما قالوه، من غير أن يكون هذا الإذن قد كان من غير الله، فأضافوه إلى الله، إلا أن اللفظ أُخرج مخرجه إذا كان الأمر كذلك؛ ليكون أشد لنفي ذلك وإبطاله؛ فإنه إذا نفي الفعل عما جُعل فاعلاً له في الكلام ولا فاعل له غيره، لزم نفيه من أصله.

---

(265) أندى: أكرم.

قال السكاكي[266] رحمه الله: وإياك أن يزول عن خاطرك التفصيل الذي سبق في نحو: أنا ضربت، وأنت ضربت، وهو ضرب؛ من احتمال الابتداء، واحتمال التقديم، وتفاوت المعنى في الوجهين؛ فلا تحمل نحو قوله تعالى: ﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ [يونس: 60] على التقديم؛ فليس المراد أن الإذن ينكر من الله دون غيره، ولكن أحمله على الابتداء، مراداً منه تقوية حكم الإنكار.

وفيه نظر؛ لأنه إن أراد أن نحو هذا التركيب ـ أعني ما يكون اسم الذي يلي الهمزة فيه مظهراً ـ لا يفيد توجه الإنكار إلى كونه فاعلاً للفعل الذي بعده، فهو ممنوع، وإن أراد أنه يفيد ذلك إن قدر تقديم وتأخير وإلا فلا ـ على ما ذهب إليه فيما سبق ـ فهذه الصورة مما منع هو ذلك فيه على ما تقدم.

لا يقال: قد يلي الهمزة غير المنكر في غير ما ذكرتم، كما في قوله: [الطويل].

أيقتُلني والمَشْرَفيُّ مُضاجعي؟!

فإن معناه أنه ليس بالذي يجيء منه أن يقتل مثلي؛ بدليل قوله[267]: [الطويل].

يَغِطُّ غَطِيطَ البَكْرِ شُدَّ خِناقُه لِيَقْتُلَني، والمرءُ ليس بِقتَّال[268]

لأنا نقول: ليس ذلك معناه، لأنه قال: والمشرفي مضاجعي، فذكر ما يكون منعاً من الفعل، والمنع إنما يحتاج إليه مع من يتصور صدور الفعل منه دون من يكون في نفسه عاجزاً عنه.

---

(266) مفتاح العلوم 427.

(267) قائله: أمرؤ القيس، وهو في ديوانه 140.

(268) غطيط البكر: شخير الفتيّ من الإبل.

ومنها التهكم، نحو: ﴿أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَآ أَوْ أَن نَّفْعَلَ فِىٓ أَمْوَٰلِنَا مَا نَشَٰٓؤُا۟﴾ [هود: 87].

ومنها التحقير، كقولك: من هذا؟ وما هذا؟.

ومنها التهويل، كقراءة ابن عباسٍ رضي الله عنهما: ﴿مَن فِرْعَوْنُ إِنَّهُۥ كَانَ عَالِيًا مِّنَ ٱلْمُسْرِفِينَ وَلَقَدِ ٱخْتَرْنَٰهُمْ عَلَىٰ عِلْمٍ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الدخان: 30 ـ 31] بلفظ الاستفهام، لما وصف الله تعالى العذاب بأنه مهينٌ لشدته وفظاعة شأنه؛ أراد أن يصور كنهه، قال: ﴿مَن فِرْعَوْنُ﴾ أي؛ أتعرفون من هو في فرط عتوه وتجبره؟ ما ظنكم بعذاب يكون هو المعذب به؟ ثم عرف حاله بقوله: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ عَالِيًا مِّنَ ٱلْمُسْرِفِينَ﴾ [الدخان: 30].

ومنها الاستبعاد نحو: ﴿أَنَّىٰ لَهُمُ ٱلذِّكْرَىٰ وَقَدْ جَآءَهُمْ رَسُولٌ مُّبِينٌ ثُمَّ تَوَلَّوْا۟ عَنْهُ وَقَالُوا۟ مُعَلَّمٌ مَّجْنُونٌ﴾ [الدخان: 13 ـ 14].

ومنها التوبيخ والتعجيب جميعاً، كقوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [البقرة: 28] أي: كيف تكفرون، والحال أنكم عالمون بهذه القصة.

أما التوبيخ؛ فلأن الكفر مع هذه الحال ينبىء عن الانهماك في الغفلة أو الجهل.

وأما التعجب؛ فلأن هذه الحال تأبى أن لا يكون للعاقل علم الصانع وعلمه به يأبى أن يكفر، وصدور الفعل مع الصارف القوي مظنة تعجبٍ.

ونظيره: ﴿أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنتُمْ تَتْلُونَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [البقرة: 44].

ومن أنواع الإنشاء الأمر، والأظهر أن صيغته ـ من المقترنة باللام نحو: ليحضر زيدٌ، وغيرها نحو: أكرم عمراً، ورويد بكراً ـ موضوعةٌ لطلب الفعل استعلاءً؛ لتبادر الذهن عند سماعها إلى ذلك، وتوقف ما سواه على القرينة.

قال السكاكي[269]: ولإطباق أئمة اللغة على إضافتها إلى الأمر بقولهم: صيغة الأمر، ومثال الأمر، ولام الأمر، وفيه نظرٌ لا يخفى على المتأمل.

ثم إنها ـ أعني صيغة الأمر ـ قد تستعمل في غير طلب الفعل بحسب مناسبة المقام كالإباحة كقولك في مقام الإذن: جالس الحسن[270] أو ابن سيرين[271].

ومن أحسن ما جاء فيه قول كثيرٍ[272]: [الطويل].

أسِيئي بنا أو أحْسِني، لا ملومةً لَدَيْنا، ولا مَقلِيَّةً إن تَقَلَّتِ[273]

أي: لا أنتِ ملومةٌ ولا مقليةٌ.

ووجه حسنه إظهار الرضا بوقوع الداخل تحت لفظ الأمر حتى كأنه مطلوبٌ أي: مهما اخترت في حقي من الإساءة والإحسان؛ فأنا راضٍ به غايةَ الرضا، فعامليني بهما، وانظري: هل تتفاوت حالي معك في الحالين؟.

والتهديد، كقولك لعبد شتم مولاه وقد أدّبه: أشتم مولاك، وعليه: ﴿ٱعۡمَلُواْ مَا شِئۡتُمۡ﴾ [فصلت: 40].

والتعجيز، كقولك لمن يدعي أمراً تعتقد أنه ليس في وسعه: افعله، وعليه ﴿فَأۡتُواْ بِسُورَةٖ مِّن مِّثۡلِهِۦ﴾ [البقرة: 23].

والتسخير، نحو: ﴿كُونُواْ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ﴾ [الأعراف: 166].

والإهانة، نحو: ﴿كُونُواْ حِجَارَةً أَوۡ حَدِيدًا﴾ [الإسراء: 50] وقوله تعالى: ﴿ذُقۡ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡكَرِيمُ﴾ [الدخان: 49].

---

(269) مفتاح العلوم 428.

(270) أبو سعيد الحسن بن يسار البصري، تابعي فقيه فصيح زاهد (ت 110هـ).

(271) أبو بكر محمد بن سيرين البصري، تابعي فقيه اشتهر بتأويل الأحلام (ت 110هـ).

(272) أبو صخر كثير بن عبد الرحمن، شاعر اشتهر بتغزّله بحبيبته عزّة (ت 105هـ).

(273) مقليّة: مكروهة، تقلّت: تبغّضت.

والتسوية، كقوله: ﴿أَنفِقُواْ طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَّن يُتَقَبَّلَ مِنكُمْ﴾ [التوبة: 53] وقوله: ﴿فَٱصْبِرُوٓاْ أَوْ لَا تَصْبِرُواْ﴾ [الطور: 16].

والتمني، كقول امرىء القيس: [الطويل].

ألا أيُّها الليْلُ الطويلُ ألا انْجلِي(274)

والدعاء، إذا استعملت في طلب الفعل على سبيل التضرع، نحو ﴿رَّبِّ ٱغْفِرْ لِي وَلِوَٰلِدَيَّ﴾ [نوح: 28].

والالتماس، إذا استعملت فيه على سبيل التلطف، كقولك لمن يساويك في الرتبة: «افعل» بدون الاستعلاء والاحتقار، نحو: ﴿أَلْقُواْ مَآ أَنتُم مُّلْقُونَ﴾ [يونس: 80].

ثم الأمر قال السكاكي: حقه الفور؛ لأنه الظاهر من الطلب، ولتبادر الفهم عند الأمر بشيء بعد الأمر بخلافه إلى تغيير الأمر الأول دون الجمع وإرادة التراخي، والحق خلافه؛ لما تبين في أُصول الفقه.

ومنها النهي، وله حرفٌ واحدٌ، وهو «لا» الجازمة في قولك «لا تفعل» وهو كالأمر في الاستعلاء.

وقد يستعمل في غير طلب الكفّ أو الترك، كالتهديد، كقولك لعبدٍ لا يمتثل أمرك: لا تمتثل أمري.

واعلم أن هذه الأربعة ـ أعني التمني، والاستفهام، والأمر، والنهي ـ تشترك في كونها قرينةً دالّةً على تقدير الشرط بعدها، كقولك: ليت لي مالاً أنفقه، أي: إن أُرزقه، وقولك: أين بيتك أزرك، أي: إن تعرِّفنيه، وقولك: أكرمني أُكرمك، أي: إن تكرمني.

(274) عجزه: بصبحٍ وما الإصباح منكَ بأمثل، انْجلي: انكشف.

قال الله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي﴾ [مريم: 5] بالجزم، فأما قراءة الرفع فقد حملها الزمخشري على الوصف، وقال السكاكي الأولى حملها على الاستئناف دون الوصف؛ لهلاك يحيى قبل زكريا عليهما السلام، وأراد بالاستئناف أن يكون جواب سؤال مقدرٍ تضمنه ما قبله، فكأنه لما قال: فهب لي ولياً، قيل: ما تصنع به؟ فقال: «يرثني» فلم يكن داخلاً في المطلوب بالدعاء وقولك: لا تشتم يكن خيراً لك، أي: إن لا تشتم.

وأمّا العرض، كقولك لمن تراه لا ينزل: ألا تنزل تصب خيراً، أي: إن تنزل؛ فمولدٌ من الاستفهام، وليس به؛ لأن التقدير أنه لا ينزل، فالاستفهام عن عدم النزول طلب للحاصل، وهو محال.

وتقدير الشرط في غير هذه المواضع لقرينةٍ جائزٌ أيضاً، كقوله تعالى: ﴿فَٱللَّهُ هُوَ ٱلْوَلِيُّ﴾ [الشورى: 9] أي: إن أرادوا ولياً بالحق فالله هو الولي بالحق لا وليّ سواه، وقوله: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ إِذًا لَّذَهَبَ﴾ [المؤمنون: 91] أي: لو كان معه إلهٌ إذن لذهب.

ومنها النداء، وقد تستعمل صيغته في غير معناه، كالإغراء في قولك لمن أقبل يتظلم: يا مظلوم، والاختصاص في قولهم: أنا أفعل كذا أيّها الرجل، ونحن نفعل كذا أيّها القوم، واغفر اللهم لنا أيتها العصابةُ. أي: متخصصاً من بين الرجال، ومتخصصين من بين الأقوام والعصائب.

ثم الخبر يقع موقع الإنشاء، إما للتفاؤل، أو لإظهار الحرص في وقوعه كما مر، والدعاء بصيغة الماضي من البليغ يحتمل الوجهين، أو للاحتراز عن صورة الأمر، كقول العبد للمولى إذا حوّل عنه وجهه: ينظر المولى إليّ ساعة، أو لحمل المخاطب على المطلوب، بأن يكون المخاطب ممن لا يحب أن يكذب الطالب، أو لنحو ذلك.

تنبيه:

ما ذكرناه في الأبواب الخمسة السابقة ليس كله مختصاً بالخبر، بل كثيرٌ منه حكم الإنشاء فيه حكم الخبر، يظهر ذلك بأدنى تأمل؛ فليعتبره الناظر.

القول في الوصل والفصل

الوصل عطف بعض الجمل على بعض، والفصل تركه.

وتمييز موضع أحدهما من موضع الآخر على ما تقتضيه البلاغة فن منها عظيم الخطر، صعب المسلك، دقيق المأخذ، لا يعرفه على وجهه، ولا يحيط علماً بكنهه: إلا من أُوتي فهم كلام العرب طبعاً سليماً، ورزق في إدراك أسراره ذوقاً صحيحاً، ولهذا قصر بعض العلماء البلاغة على معرفة الفصل من الوصل، وما قصرها عليه لأن الأمر كذلك، وإنما حاول بذلك التنبيه على مزيد غموضه، وأن أحداً لا يكمل فيه إلاّ كمل في سائر فنونها؛ فوجب الاعتناء بتحقيقه على أبلغ وجه في البيان، فنقول والله المستعان:

إذا أتت جملةٌ بعد جملةٍ؛ فالأولى منهما؛ إما أن يكون لها محلٌّ من الإعراب أو لا.

وعلى الأول إن قصد التشريك بينهما وبين الثانية في حكم الأعراب عطفت عليها، وهذا كعطف المفرد على المفرد؛ لأن الجملة لا يكون لها محلٌّ من الإعراب حتى تكون واقعةً موقع المفرد، فكما يشترط في كون العطف بالواو ونحوه مقبولاً في المفرد أن يكون بين المعطوف والمعطوف عليه جهةٌ جامعةٌ، كما في قوله تعالى: ﴿يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَاۚ﴾ [سبأ: 2]؛ يشترط في كون العطف بالواو ونحوه مقبولاً في الجملة ذلك، كقولك: زيد يكتب ويشعر، أو يعطي ويمنع، وعليه قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُۜطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [البقرة: 245] ولهذا عيب على أبي تمامٍ قوله: [الكامل].

لا والَّـذي هـو عـالـم أنَّ الـنَّـوَى ـ صَـبِـرٌ، وأنَّ أبـا الـحُـسَـيْـنِ كَـرِيـمُ[275]

إذا لا مناسبة بين كرم أبي الحسين ومرارة النوى، ولا تعلق لأحدهما بالآخر.

وإن لم يقصد ذلك ترك عطفها عليها، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَقُواْ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوۡاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمۡ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمۡ إِنَّمَا نَحۡنُ مُسۡتَهۡزِءُونَ ٱللَّهُ يَسۡتَهۡزِئُ بِهِمۡ وَيَمُدُّهُمۡ فِي طُغۡيَٰنِهِمۡ يَعۡمَهُونَ﴾ [البقرة: 14 ـ 15]. ولم يعطف ﴿ٱللَّهُ يَسۡتَهۡزِئُ بِهِمۡ﴾ على ﴿إِنَّا مَعَكُمۡ﴾ لأنه لو عطف عليه لكان من مقول المنافقين، وليس منه، وكذا قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ لَا تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ قَالُوٓاْ إِنَّمَا نَحۡنُ مُصۡلِحُونَ أَلَآ إِنَّهُمۡ هُمُ ٱلۡمُفۡسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشۡعُرُونَ﴾ [البقرة: 11 ـ 12] وكذا قوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ ءَامِنُواْ كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ قَالُوٓاْ أَنُؤۡمِنُ كَمَآ ءَامَنَ ٱلسُّفَهَآءُۗ أَلَآ إِنَّهُمۡ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ وَلَٰكِن لَّا يَعۡلَمُونَ﴾ [البقرة: 13].

وعلى الثاني إن قصد بيان ارتباط الثانية بالأولى على معنى بعض حروف العطف سوى الواو؛ عطفت عليها بذلك الحرف، فتقول: «دخل زيدٌ فخرج عمرو» إذا أردت أن تخبر أن خروج عمرو كان بعد دخول زيدٍ من غير مهلةٍ، وتقول: «خرجت ثم خرج زيدٌ» إذا أردت أن تخبر أن خروج زيد كان بعد خروجك بمهلة، وتقول: «يعطيك زيدٌ ديناراً، أو يكسوك جبةً» إذا أردت أن تخبر أنه يفعل واحد منهما لا بعينه، وعليه قوله تعالى: ﴿سَنَنظُرُ أَصَدَقۡتَ أَمۡ كُنتَ مِنَ ٱلۡكَٰذِبِينَ﴾ [النمل: 27].

وإن لم يقصد ذلك؛ فإن كان للأولى حكمٌ لم يقصد إعطاؤه للثانية؛ تعين الفصل، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَقُواْ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوۡاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمۡ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمۡ إِنَّمَا نَحۡنُ مُسۡتَهۡزِءُونَ ٱللَّهُ يَسۡتَهۡزِئُ بِهِمۡ وَيَمُدُّهُمۡ فِي طُغۡيَٰنِهِمۡ يَعۡمَهُونَ﴾ لم يعطف «الله يستهزئ بهم» على «قالوا» لئلا يشاركه في الاختصاص بالظرف المقدم، وهو قوله: ﴿وَإِذَا خَلَوۡاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمۡ﴾ فإن

(275) النوى: البعاد، الصبر: ما يعصر من شجر يضرب به المثل في المرارة.

استهزاء الله تعالى بهم ـ وهو أن خذلهم؛ فخلاّهم وما سوّلت لهم أنفسهم، مستدرجاً إيّاهم من حيث لا يشعرون ـ متصلٌ لا ينقطع بكل حال: خلوا إلى شياطينهم، أم لم يخلوا إليهم، وكذلك في الآيتين الأخيرتين فإنهم مفسدون في جميع الأحيان: قيل لهم: لا تفسدوا، أو لاَ، وسُفهاءُ في جميع الأوقات: قيل لهم: آمنوا، أوْ لاَ.

وإن لم يكن للأولى حكم كما سبق، فإن كان بين الجملتين كمال الانقطاع، وليس في الفصل إبهام خلاف المقصود كما سيأتي، أو كمال الاتصال، أو كانت الثانية بمنزلة المنقطعة عن الأولى، أو بمنزلة المتصلة بها، فكذلك يتعين الفصل.

أما في الصورة الأولى؛ فلأن الواو للجمع، والجمع بين الشيئين يقتضي مناسبةً بينهما كما مر.

أما في الثانية، فلأن العطف فيها بمنزلة عطف الشيء على نفسه، مع أن العطف يقتضي المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه.

وأما في الثالثة والرابعة؛ فظاهرٌ مما مرَّ.

وأما كما الانقطاع، فيكون لأمرٍ يرجع إلى الإسناد، أو إلى طرفيه.

الأول: أن تختلف الجملتان خبراً وإنشاءً، ولفظاً ومعنىً، كقولهم: لا تدن من الأسد يأكلك، وهل تصلح لي كذا أدفع إليك الأجرة؟ بالرفع فيهما، وقول الشاعر[276]: [البسيط].

وقال رائِدُهُم؛ أرْسوا نُزَاوِلُها ... فكلُّ حَتْفِ امْرِىءٍ يَجْري بمقدار[277]

أو معنىً لا لفظاً، كقولك: مات فلانٌ رحمه الله.

أما قول اليزيدي: [السريع].

(276) قائله: الأخطل، أنظر سيبويه 1/450.

(277) نزاولها: نُحاولها.

مَـلَّـكْـتُـهُ حَـبْـلِـي، ولَـكِـنَّـه أَلـقـاه مـن زُهـدٍ عـلـى غَـارِبِـي[278]

وقـال: إنّـي فـي الـهـوى كـاذبٌ انـتـقـم الـلّـهُ مـن الـكـاذب

فعده السكاكي رحمه الله من هذا الضرب، وحمله الشيخ عبد القاهر رحمه الله على الاستئناف بتقدير «قلت».

الثاني: أن لا يكون بين الجملتين جامعٌ كما سيأتي.

وأما كمال الاتصال فيكون لأمورٍ ثلاثة:

الأول: أن تكون الثانية مؤكدةً للأولى، والمقتضي للتأكيد دفع توهم التجوز والغلط، وهو قسمان:

أحدهما: أن تنزل الثانية من الأولى منزلة التأكيد المعنوي من متبوعه في إفادة التقرير مع الاختلاف في المعنى، كقوله تعالى: ﴿الٓمٓ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ﴾ [البقرة: 1 ـ 2] فإن وزان «لا ريب فيه» في الآية وزان «نفسه» في قولك: «جاءني الخليفة نفسه» فإنه لما بولغ في وصف الكتاب ببلوغه الدرجة القصوى من الكمال، بجعل المبتدأ «ذلك» وتعريف الخبر باللام؛ كان عند السامع قبل أن يتأمله مظنة أنه مما يرمى به جزافاً من غير تحقق؛ فأُتبع «لا ريب فيه» نفياً لذلك، اتباع «الخليفة نفسه» إزالةً لما عسى أن يتوهم السامع أنك في قولك: «جاءني الخليفة» متجوز أو ساهٍ.

وكذا قوله: ﴿كَأَن لَّمۡ يَسۡمَعۡهَا كَأَنَّ فِيٓ أُذُنَيۡهِ وَقۡرٗاۖ﴾[279] [لقمان: 7] الثاني مقررٌ لما أفاده الأول.

وكذا قوله: ﴿إِنَّا مَعَكُمۡ إِنَّمَا نَحۡنُ مُسۡتَهۡزِءُونَ﴾ [البقرة: 14] لأن قوله: «إنا معكم» معناه الثبات على اليهودية، وقوله: ﴿إِنَّمَا نَحۡنُ مُسۡتَهۡزِءُونَ﴾ ردٌّ للإسلام، ودفعٌ له منهم؛ لأن المستهزىء بالشيء المستخف به منكرٌ له،

---

(278) الغارب: ما بين الظهر والعنق.

(279) الوقر: الصمم.

ودافعٌ له: لكونه غير معتدٍّ به، ودفع نقيض الشيء تأكيدٌ لثباته، ويحتمل الاستئناف، أي: فما بالكم - إن صح أنكم معنا - توافقون أصحاب محمدٍ ﷺ؟.

وثانيهما: أن تنزل الثانية من الأولى منزلة التأكيد اللفظي من متبوعه في اتحاد المعنى، كقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: 2] فإن ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ معناه: أنه في الهداية بالغٌ درجةً لا يدرك كنهها، حتى كأنه هداية محضةٌ، وهذا معنى قوله: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ لأن معناه كما مرَّ: الكتاب الكامل، والمراد بكماله كماله في الهداية؛ لأن الكتب السماوية بحسبها تتفاوت في درجات الكمال وكذا قوله تعالى ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: 6] فإن معنى قوله ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ معنى ما قبله، وكذا ما بعده تأكيدٌ ثانٍ؛ لأن عدم التفاوت بين الإنذار وعدمه؛ لا يصح إلا في حق من ليس له قلبٌ يخلص إليه حقٌّ، وسمعٌ تدرك به حجةٌ، وبصرٌ تثبت به عبرةٌ، ويجوز أن يكون ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ خبراً لإن، فالجملة قبلها اعتراضٌ.

الثاني: أن تكون الثانية بدلاً من الأولى، والمقتضي للإبدال كون الأولى غير وافيةٍ بتمام المراد بخلاف الثانية، والمقام يقتضي اعتناءً بشأنه لنكتةٍ، ككونه مطلوباً في نفسه، أو فظيعاً، أو عجيباً، أو لطيفاً، وهو ضربان:

أحدهما: أن تنزل الثانية من الأولى منزلة بدل البعض من متبوعه، كقوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱلَّذِىٓ أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ وَبَنِينَ﴾ [132 - 134] فإنه مسوقٌ للتنبيه على نعم الله تعالى عند المخاطبين، وقوله: ﴿أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ وَبَنِينَ وَجَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ﴾ أوفى بتأديته مما قبله؛ لدلالته عليها بالتفصيل، من غير إحالة على علمهم مع كونهم معاندين، والإمدادُ بما ذكر من الأنعام وغيرها بعض الإمداد بما يعلمون، ويحتمل الاستئناف.

وثانيهما: أن تنزل الثانية من الأولى منزلة بدل الاشتمال، من متبوعه،

كقوله تعالى: ﴿ٱتَّبِعُوا۟ ٱلْمُرْسَلِينَ ٱتَّبِعُوا۟ مَن لَّا يَسْـَٔلُكُمْ أَجْرًا وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [20 ـ 21] فإن المراد به حمل المخاطبين على اتباع قوله تعالى: ﴿ٱتَّبِعُوا۟ مَن لَّا يَسْـَٔلُكُمْ أَجْرًا وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ بتأدية ذلك؟ لأن معناه: لا تخسرون معهم شيئاً من دنياكم، وتربحون صحة دينكم، فينتظم لكم خير الدنيا، وخير الآخرة. وقول الشاعر[280]: [الطويل].

أقُول لـه: ارْحَلْ، لا تقيـمَنَّ عندنـا ... وإلاَّ فكُنْ في السِّرِّ والجهْرِ مُسْلِماً[281]

فإن المراد به كمالُ الكراهة لإقامته بسبب خلاف سره العلن، وقوله «لا تقيمن عندنا» أوفى بتأديته؛ لدلالته عليه بالمطابقة مع التأكيد، بخلاف «ارحل» ووزانُ الثانية ـ من كل واحد من الآية والبيت وزان «حسنها» في قولك: أعجبتني الدار حسنها؛ لأن معناها مغايرٌ لمعنى ما قبلها، وغير داخلٍ فيه، مع ما بينهما من الملابسة.

الثالث: أن تكون الثانية بياناً للأولى، وذلك بأن تنزل منها منزلة عطف البيان من متبوعه في إفادة الإيضاح، والمقتضي للتبيين أن يكون في الأولى نوع خفاءٍ، مع اقتضاء إزالته، كقوله تعالى: ﴿فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ ٱلشَّيْطَٰنُ قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ ٱلْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَىٰ﴾ [طه: 120] فصل جملة «قال» عما قبلها؛ لكونها تفسيراً وتبييناً، ووزانه وزان عمر في قوله: [الرجز].

أقسم بالله أبو حَفْص عُمَرْ[282] وأما قوله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ [يوسف: 31] فيحتمل التبيين والتأكيد.

وأما التأكيد فلأنه إذا كان ملكاً لم يكن بشراً، ولأنه إذا قيل في العرف لإنسان: «ما هذا بشراً» حال تعظيم له، وتعجبٍ مما يشاهد منه، من حسن خلقٍ، أو خلقٍ كان الغرض أنه ملكٌ بطريق الكناية.

---

(280) ذكره صاحب مفتاح العلوم 376 دون نسبة.

(281) المسلم: المسالم.

(282) بعده: ما مسّها من نقب ولا دبر.

فإن قيل: هلا نزلتم الثانية منزلة بدل الكل من متبوعه في بعض الصور ومنزلة النعت من متبوعه في بعضٍ.

قلنا: لأن بدل الكل لا ينفصل عن التأكيد إلا بأن لفظه غير لفظ متبوعه، وأنه مقصودٌ بالنسبة دون متبوعه، بخلاف التأكيد، والنعت لا ينفصل عن عطف البيان إلا بأنه يدل على بعض أحواله متبوعه لا عليه، عطف البيان بالعكس، وهذه كلها اعتباراتٌ لا يتحقق شيءٌ منها فيما نحن بصدده.

وأما كون الثانية بمنزلة المنقطعة عن الأولى؛ فلكون عطفها عليها موهماً لعطفها على غيرها، ويسمى الفصل لذلك قطعاً، مثاله قول الشاعر[283]: [الكامل].

وتظُنُّ سَلْمى أنّنِي أبْغِي بها ... بَدَلاً، أراها في الضَّلال تَهيمُ

لم يعطف «أراها» على «تظن» لئلا يتوهّم السامع أنه معطوف على «أبغي» لقربه منه، مع أنه ليس بمراد، ويحتمل الاستئناف.

وقسم السكاكي[284] القطع إلى قسمين:

أحدهما: القطع للاحتياط، وهو ما لم يكن لمانع من العطف، كما في هذا البيت.

والثاني: القطع للوجوب، وهو ما كان لمانع، ومثله بقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: 15] قال: لأنه لو عطف لعطف إما على جملة «قالوا» وإما على جملة «إنا معكم» وكلاهما لا يصح لما مر، وكذا قوله: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ﴾ [البقرة: 12] وقوله: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾ [البقرة: 13].

وفيهما نظرٌ؛ لجواز أن يكون المقطوع في المواضع الثلاثة معطوفاً على الجملة المصدّرة بالظرف، وهذا القسم لم يبين امتناعه.

---

(283) ذكره صاحب مفتاح العلوم 370 دون نسبة.

وأما كونها بمنزلة المتصلة بها، فلكونها جواباً عن سؤال اقتضته الأولى؛ فتنزل منزلته؛ فتفصل الثانية عنها كما يفصل الجواب عن السؤال.

وقال السكاكي: فينزل ذلك منزلة الواقع، ثم قال: وتنزيل السؤال بالفحوى منزلة الواقع لا يصار إليه إلا لجهات لطيفة: إما لتنبيه السامع على موقعه، أو لإغنائه أن يسأل، أو لئلا يسمع منه شيء، أو لئلا ينقطع كلامك بكلامه، أو للقصد إلى تكثير المعنى بتقليل اللفظ، وهو تقدير السؤال وترك العاطف، أو لغير ذلك مما ينخرط في هذا السلك.

ويسمى الفصل لذلك استئنافاً، وكذا الجملة الثانية أيضاً تسمى استئنافاً.

والاستئناف ثلاثة أضرب:

لأن السؤال الذي تضمنته الجملة الأولى إما عن سبب الحكم فيها مطلقاً، كقوله[285]: [الخفيف].

قال لي: كَيْفَ أنتَ؟ قلتُ عَلِيلُ   سَهَرٌ دائمٌ، وحُزنٌ طويلُ

أي: ما بالك عليلاً؟ أو ما سبب علتك؟ وكقوله[286]: [البسيط].

وقد غَرِضْتُ من الدنيا، فهل زمني   مُعْطٍ حياتي لغِرٍّ بَعْدُما غَرِضا؟[287]

جرَّبتُ دَهْرِي وأهلِيه، فما تركَتْ   ليَ التجاربُ في ودّ امْرِئٍ غَرَضا[288]

أي: لم تقول هذا ويحك؟! وما الذي اقتضاك أن تطوي عن الحياة إلى هذا الحد كشحك[289]؟!.

وإما عن سبب خاص له، كقوله تعالى: ﴿وَمَآ أُبَرِّئُ نَفۡسِيٓۚ إِنَّ ٱلنَّفۡسَ

(284) مفتاح العلوم 370، 371.

(285) سبق تخريجه.

(286) قائلهما: أبو العلاء المعرّي، أنظر سقط الزند 208.

(287) غرض من الدنيا: ملَّ، الغرّ: الذي لا تجربة له.

(288) الغرضُ: الحاجة.

(289) طوى كشحه عن الشيء: أعرض عنه، والكشح: ما بين السرّة والظهر.

لَأَمَّارَةٌ بِٱلسُّوٓءِ﴾ [يوسف: 53] كأنه قيل: هل النفس أمَّارةٌ بالسوء؟ فقيل: إن النفس لأمَّارة بالسوء.

وهذا الضرب يقتضي تأكيد الحكم، كما مر في باب أحوال الإسناد.

وإمّا عن غيرهما، كقوله تعالى: ﴿قَالُواْ سَلَٰمٗاۖ قَالَ سَلَٰمٞۖ﴾ [هود: 69] كأنه قيل: فماذا قال إبراهيم عليه السلام؟ فقيل: قال: سلامٌ، ومنه قول الشاعر(290): [الكامل].

زَعَمَ العواذِلُ أنَّني في غَمْرةٍ   صدقوا، ولَكِنْ غَمْرَتي لا تَنْجَلي(291)

فإنه لما أبدى الشكاية من جماعات العُذّال؛ كان ذلك مما يحرك السامع ليسأل: أصدقوا في ذلك، أم كذبوا؟ فأُخرج الكلام مخرجه إذا كان ذلك قد قيل له؛ ففصل، ومثله قول جندبِ بن عمارٍ: [الكامل].

زعم العواذل أن ناقة جُنْدبٍ   بجنوب خَبْتٍ عُرِّيَتْ وأُجِمَّتِ(292)

كذب العواذلُ، لو رأين مُناخَنا   بالقادسِيَّةِ؛ قُلْنَ: لَجَّ وذلَّتِ(293)

وقد زاد هنا أمر الاستئناف تأكيداً بأن وضع الظاهر موضع المضمر، من حيث وضعه وضعاً لا يحتاج فيه إلى ما قبله، وأتى به مأتى ما ليس قبله كلام، ومن الأمثلة قول الوليد(294): [الهزج].

عرفتُ المنزل الخالي   عَفَا من بعد أحوالِ(295)

عَفَاهُ كلُّ حَنَّانٍ   عَسُوفِ الوَبْلِ هَطّالِ(296)

(290) أورده السكاكي في مفتاح العلوم 372 دون نسبة.
(291) العواذل: اللائمون، والغمرة: الشدّة.
(292) خبت: اسم مكان، أجمّت: أريحت.
(293) المناخ: مكان بروك الإبل، لجّ: ألحّ، وذلّت: انقادت.
(294) أي الوليد بن مسلم الأموي، وينسبان أيضاً للبيد بن ربيعة.
(295) عفا: امّحى.
(296) الحنان: الرّعد المصاحب للمطر، العسوف: الشديد، الوبل: المطر القوي.

فإنه لما قال «عفا» وكان العفاءُ مما لا يحصل للمنزل بنفسه؛ كان مظنة أن يسأل عن الفاعل، ومثله قول أبي الطيب: [الوافر].

ومـا عَـفَـت الـرِّيـاحُ لـه مَـحَـلاً عـفـاه مَـنْ حَـدَا بِـهِـمُ وسـاقـا[297]

فإنه لما نفى الفعل الموجود عن الرياح؛ كان مظنة أن يسأل عن الفاعل.

وأيضاً من الاستئناف ما يأتي بإعادة اسم ما استؤنف عنه، كقولك: أحسنت إلى زيدٍ، زيدٌ حقيقٌ بالإحسان.

ومنه ما يُبنى على صفته، كقولك: أحسنت إلى زيدٍ، صديقك القديم أهلٌ، وهذا أبلغ؛ لانطوائه على بيان السبب.

وقد يحذف صدر الاستئناف؛ لقيام قرينةٍ، كقوله تعالى: ﴿يُسَبَّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ رِجَالٌ﴾ [النور: 36] فيمن قرأ «يُسَبَّح» مبنيّاً للمفعول، وعليه نحو قولهم: نعم الرجل أو رجلاً زيدٌ. وبئس الرجل أو رجلا عمرو، على القول بأن المخصوص خبر مبتدأ محذوفٍ، أي: هو زيد، كأنه لما قيل ذلك، فأبهم الفاعل بجعله معهوداً ذهنياً، مظهراً أو مضمراً، سُئل عن تفسيره، فقيل: هو زيدٌ، ثم حذف المبتدأ.

وقد يحذف الاستئناف كله، ويقام ما يدلّ عليه مقامه كقول الحماسي[298]: [الوافر].

زَعـمـتُـمْ أن إخـوتَـكُـمْ قُـرَيْـشٌ لَـهُـمْ إلْـفٌ، ولـيـسَ لـكُـم إلافُ[299]

حذف الجواب الذي هو: كذبتم في زعمكم، وأقام قوله «لهم إلفٌ،

(297) حدا بالإبل: غنّى لها لتسرع.
(298) قائله: مساور بن هند، وهو في مفتاح العلوم 371.
(299) الإلف: العهد.

وليس لكم إلافٌ» مقامه لدلالته عليه، ويجوز أن يقدر قوله: «لهم إلفٌ وليس لكم إلاف» جواباً لسؤال اقتضاه الجواب المحذوف، كأنه لما قال المتكلم: كذبتم؛ قالوا: لِمَ كذبنا؟ فقال: لهم إلفٌ، وليس لكم إلاف؛ فيكون في البيت استئنافان.

وقد يحذف ولا يقام شيءٌ مقامه، كقوله تعالى: ﴿نِعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾ [ص: 30] أي: أيوب، أو هو؛ لدلالة ما قبل الآية وما بعدها عليه، ونحوه قوله: ﴿فَنِعْمَ ٱلْمَـٰهِدُونَ﴾ [الذاريات: 48] أي: نحن.

وإن لم يكن بين الجملتين شيءٌ من الأحوال الأربع تعيَّن الوصل.

إما لدفع إيهام خلاف المقصود كقول البلغاء: لا، وأيَّدك الله، وهذا عكس الفصل للقطع.

وإما للتوسط بين حالتي كمال الانقطاع وكمال الاتصال، وهو ضربان:

أحدهما: أن يتفقا خبراً أو إنشاءً، لفظاً ومعنىً، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِى جَحِيمٍ﴾ [الانفطار: 13 ـ 14] وقوله: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾ [الروم: 19] وقوله: ﴿يُخَـٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَمَا يَخْدَعُونَ﴾ [البقرة: 9] وقوله تعالى: ﴿وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ وَلَا تُسْرِفُوٓا۟﴾ [الأعراف: 31].

والثاني: أن يتفقا كذلك معنىً لا لفظاً، كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَـٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَـٰمَىٰ وَٱلْمَسَـٰكِينِ وَقُولُوا۟﴾ [البقرة: 83] عطف قوله: ﴿وَقُولُوا۟﴾ على قوله: ﴿لَا تَعْبُدُونَ﴾ لأنه بمعنى: لا تعبدوا، وأما قوله: ﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ فتقديره: إما «وتحسنون» بمعنى «وأحسنوا» وإما «وأحسنوا» وهذا أبلغ من صريح الأمر والنهي؛ لأنه كأنه سورع إلى الامتثال والانتهاء فهو يخبر عنه.

وأما قوله في سورة البقرة: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [البقرة: 25] فقال الزمخشري فيه: فإن قلت: علام عطف هذا الأمر، ولم يسبق أمرٌ ولا نهيٌ

يصح عطفه عليه؟ قلت: ليس الذي اعتمد بالعطف هو الأمر، حتى يطلب له مشاكلٌ من أمرٍ أو نهيٍ يعطف عليه، إنما المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين؛ فهي معطوفةٌ على جملة وصف عقاب الكافرين، كما تقول: زيدٌ يعاقب بالقيد والإرهاق، وبشِّر عمراً بالعفو والإطلاق، ولك أن تقول: هو معطوفٌ على ﴿فَٱتَّقُواْ﴾ [البقرة: 24] كما تقول: يا بني تميم احذروا عقوبة ما جنيتم، وبشِّر يا فلان بني أسدٍ بإحساني إليهم، هذا كلامُه، وفيه نظرٌ لا يخفى على المتأمل.

وقال أيضاً في قوله تعالى في سورة الصف: ﴿وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الصف: 13]: إنه معطوف على ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ [الصف: 11] لأنه بمعنى: آمنوا، وفيه أيضاً نظرٌ؛ لأن المخاطبين في ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ [الصف: 11] هم المؤمنون، وفي ﴿وَبَشِّرِ﴾ [الصف: 13] هو النبي عليه السلام، ثم قوله: ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ [الصف: 11] بيانٌ لما قبله على سبيل الاستئناف، فكيف يصح عطف ﴿وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الصف: 13] عليه؟.

وذهب السكاكي[300] إلى أنهما معطوفان على «قل» مراداً قبل: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ [البقرة: 21] ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [الصف: 10]؛ لأن إرادة القول بواسطة انصباب الكلام إلى معناه غير عزيزة في القرآن، وذكر صوراً كثيرةً، منها قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْمَنَّ وَٱلسَّلْوَىٰ كُلُواْ﴾[301] [البقرة: 57] وقوله: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَـٰقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ خُذُواْ﴾ [البقرة: 63] وقوله: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا ٱلْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا وَٱتَّخِذُواْ﴾ [البقرة: 46] أي: وقلنا، أو قائلين.

والأقرب أن يكون الأمر في الآيتين معطوفاً على مقدَّر يدل عليه ما قبله، وهو في الآية الأولى: ﴿فَأَنذِرْ﴾ أو نحوه، أي: فأنذرهم، وبشر الذين آمنوا، وفي الآية الثانية: «فأبشر» أو نحوه، أي: فأبشر يا محمد، وبشر

---

(300) مفتاح العلوم 370.

(301) المنّ: مادّة حلوة كالعسل، والسلوى: نوع من الطيور.

المؤمنين، وهذا كما قدر الزمخشري قوله تعالى: ﴿وَٱهۡجُرۡنِي مَلِيّٗا﴾ [مريم: 46] معطوفاً على محذوف يدل عليه قوله: ﴿لَأَرۡجُمَنَّكَ﴾ [مريم: 46] أي: فاحذرني، واهجرني؛ لأن ﴿لَأَرۡجُمَنَّكَ﴾ تهديدٌ وتقريعٌ.

والجامع بين الجملتين يجب أن يكون باعتبار المسند إليه في هذه، والمسند إليه في هذه، وباعتبار المسند في هذه والمسند في هذه جميعاً، كقولك: يشعر زيدٌ، ويكتب، ويعطي ويمنع، وقولك: زيدٌ شاعرٌ، وعمرو كاتبٌ، وزيدٌ طويلٌ، وعمرو قصيرٌ، إذا كان بينهما مناسبة، كأن يكونا أخوين، أو نظيرين، بخلاف قولنا: زيدٌ شاعرٌ وعمرو كاتبٌ، إذا لم يكن بينهما مناسبة، وقولنا: زيدٌ شاعرٌ وعمرو طويلٌ، كان بينهما مناسبةٌ أو لا.

وعليه قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ [البقرة: 6] قطع عما قبله؛ لأنه كلامٌ في شأن الذين كفروا، وما قبله كلامٌ في شأن القرآن.

وأما ما يشعر به ظاهر كلام السكاكي في موضع من كتابه، أنه يكفي أن يكون الجامع باعتبار المخبر عنه، أو الخبر، أو قيدٍ من قيودهما؛ فإنه منقوض بما مر، وبنحو قولك: هزم الأمير الجند يوم الجمعة، وخاط زيدٌ ثوبي فيه، ولعله سهوٌ؛ فإنه صرح في موضع آخر منه بامتناع عطف قول القائل: «خفيٌ ضيقٌ» على قوله: «خاتمي ضيّق» مع اتحادهما في الخبر.

ثم قال: الجامع بين الشيئين: عقليٌّ، ووهميٌّ، وخياليٌّ.

أما العقلي فهو أن يكون بينهما اتحاد في التصور. أو تماثلٌ؛ فإن العقل بتجريده المثلين عن التشخص في الخارج يرفع التعدد.

أو تضايف كما بين العلة والمعلول، والسبب والمسبب، والسفل والعلو، والأقلّ والأكثر؛ فإن العقل يأبى أن لا يجتمعا في الذهن.

وأما الوهمي فهو أن يكون بين تصوريهما شبه تماثلٍ، كلون بياضٍ ولون صفرةٍ؛ فإن الوهم يبرزهما في معرض المثلين، ولذلك حسن الجمع

بين الثلاثة التي في قوله[302]: [البسيط].

ثلاثةٌ تُشْرِق الدُّنيا ببهجتها   شمسُ الضُّحَى، وأبو إسْحاقَ، والقَمَر

أو تضاد، كالسواد والبياض، والهمس والجهارة، والطيب والنتن، والحلاوة والحموضة، والملاسة والخشونة، وكالتحرك والسكون، والقيام والقعود، والذهاب والمجيء، والإقرار والإنكار، والإيمان والكفر، وكالمتصفات بذلك كالأسود والأبيض، والمؤمن والكافر.

أو شبه تضاد، كالسماء والأرض، والسهل والجبل، والأول والثاني؛ فإن الوهم ينزل المتضادين والشبيهين بهما منزلة المتضايفين؛ فيجمع بينهما في الذهن، ولذلك تجد الضد أقرب خطوراً بالبال مع الضد.

والخيالي أن يكون بين تصوريهما تقارنٌ في الخيال سابقٌ، وأسبابه مختلفةٌ ولذلك اختلفت الصور الثابتة في الخيالات ترتباً ووضوحاً؛ فكم تتعانقُ في خيالٍ، وهي في آخر لا تتراءى، وكم صورة لا تكاد تلوح في خيالٍ، وهي في غيره نارٌ على علم[303].

كما يحكى أن صاحب سلاح ملكٍ، وصائغاً، وصاحب بقرٍ، ومعلم صبيةٍ؛ سافروا ذات يوم، وواصلوا سير النهار بسير الليل، فبينما هم في وحشة الظلام، ومقاساة خوف التخبط والضلال؛ طلع عليهم البدر بنوره، فأفاض كل منهم في الثناء عليه، وشبّهه بأفضل ما في خزانة صوره، فشبهه السلاحي بالترس المذهب يرفع عند الملك، والصائغ بالسبيكة من الإبريز[304] تفترّ عن وجهها البوتقة، والبقّار بالجبن الأبيض يخرج من قالبه طريّاً، والمعلم برغيفٍ أحمر يصل إليه من بيت ذي مروءة.

وكما يحكى عن ورّاقٍ يصف حاله: عيشي أضيق من محبرةٍ، وجسمي

---

(302) سبق تخريجه.

(303) العلم: المكان المرتفع.

(304) الإبريز: الذهب الصافي.

أدقُّ من مسطرةٍ، وجاهي أرقُّ من الزجاج، وحظي أخفى من شق القلم، وبدني أضعف من قصبةٍ، وطعامي أمر من العفص[305]، وشرابي أشد سواداً من الحبر، وسوء الحال لي ألزم من الصمغ.

ولصاحب علم المعاني فضل احتياج إلى التنبه لأنواع الجامع، لا سيما الخيالي؛ فإن جمعه على مجرى الإلف والعادة بحسب ما تنعقد الأسباب في ذلك كالجمع بين الإبل، والسماء، والجبال، والأرض، في قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ وَإِلَى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ رُفِعَتْ وَإِلَى ٱلْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ وَإِلَى ٱلْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ﴾ [الغاشية: 17 ـ 20] بالنسبة إلى أهل الوبر[306] فإن جل انتفاعهم في معاشهم من الإبل؛ فتكون عنايتهم مصروفةً إليها، وانتفاعهم منها لا يحصل إلا بأن ترعى وتشرب وذلك بنزول المطر؛ فيكثر تقلب وجوههم في السماء، ثم لا بد لهم من مأوى يؤويهم، وحصنٍ يتحصنون به، ولا شيء لهم في ذلك كالجبال، ثم لا غنى لهم لتعذر طول مكثهم في منزلٍ عن التنقل من أرضٍ إلى سواها؛ فإذا فتش البدوي في خياله وجد صور هذه الأشياء حاضرة فيه على الترتيب المذكور، بخلاف الحضري، فإذا تلا قبل الوقوف على ما ذكرنا ظن النسق لجهله معيباً.

ومن محسنات الوصل تناسب الجملتين، في الاسمية والفعلية وفي المضي والمضارعة، إلاّ لمانع، كما إذا أُريد بإحداهما التجدد وبالأخرى الثبوت، كما إذا كان زيدٌ وعمرو قاعدين، ثم قام زيدٌ دون عمرو، وقلت: «قام زيدٌ، وعمرو قاعدٌ» كما سبق.

ومما يتصل بهذا الباب القول في الجملة إذا وقعت حالاً منتقلةً، فإنها تجيء تارةً بالواو، وتارةً بغير الواو؛ فنقول:

أصلُ الحالِ المنتقلة أن تكون بغير واوٍ، لوجوهٍ:

---

(305) العفص: نتوء يحصل على شجرة البلوط يصنع منه المداد.
(306) أهل الوبر: أهل البادية، لأن بيوتهم مصنوعة من وبر الإبل.

الأول: أنّ إعرابها ليس بتبعٍ، وما ليس إعرابه بتبعٍ لا يدخله الواو، وهذه الواو، وإن كانت تسمى واو الحال: فإن أصلها العطف.

الثاني: أن الحال في المعنى حكم على ذي الحال، كالخبر بالنسبة إلى المبتدأ، إلاّ أن الفرق بينه وبينها أن الحكم به يحصل بالأصالة، لا في ضمن شيءٍ آخر، والحكم بها إنما يحصل في ضمن غيرها؛ فإن الركوب مثلاً في قولنا: «جاء زيدٌ راكباً» محكومٌ به على زيد لكن لا بالأصالة، بل بالتبعية، بأن وصل بالمجيء وجعل قيداً له، بخلافه في قولنا: زيدٌ راكبٌ.

الثالث: أنها في الحقيقة وصفٌ لذي الحال؛ فلا يدخلها الواو كالنعت.

فثبت أن أصلها أن تكون بغير واوٍ، لكن خولف الأصل فيها إذا كانت جملةً؛ لأنها ـ بالنظر إليها من حيث هي جملةٌ ـ مستقلة بالإفادة؛ فتحتاج إلى ما يربطها بما جعلت حالاً عنه.

وكلٌ واحدٍ من الضمير والواو صالح للربط، والأصل الضمير؛ بدليل الاقتصار عليه في الحال المفردة، والخبر، والنعت.

وإذا تمهد هذا فنقول:

الجملة التي تقع حالاً ضربان: خالية عن ضمير ما تقع حالاً عنه، وغير خالية.

أما الأولى فيجب أن تكون بالواو؛ لئلا تصير منقطعة عنه، غير مرتبطة به.

وكل جملة خاليةٍ عن ضمير ما يجوز أن ينتصب عنه حالٌ؛ يصح أن تقع حالاً عنه إذا كانت مع الواو، إلا المصدّرة بالمضارع المثبت، كقولك: «جاء زيدٌ ويتكلم عمرو» على أن يكون «ويتكلم عمرو» حالاً عن «زيد» لما سيأتي أن ٱرتباط مثلها يجب أن يكون بالضمير وحده.

وأما الثانية؛ فتارةً يجب أن تكون بالواو، وتارةً يمتنع ذلك، وتارةً يترجح أحدهما، وتارةً يستوي الأمران.

والواو غير مناف للضمير في إفادة الربط؛ فتعين التنبيه على أسباب الاختلاف؛ فنقول:

الجملة إن كانت فعليةً والفعل مضارعٌ مثبتٌ، امتنع الواو، كقوله تعالى: ﴿وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأنعام: 110] وقوله: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: 6] وقوله: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: 6] وقوله: ﴿وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأنعام: 110] وقوله: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: 6] وقوله: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: 6] وقوله: ﴿وَسَيُجَنَّبُهَا الْأَتْقَى الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى﴾ [الليل: 17 ـ 18] لأن أصل الحال المفردة أن تدل على حصول صفةٍ غير ثابتةٍ مقارنٍ لما جعلت قيداً له، والمضارع المثبت كذلك.

أما دلالته على حصول صفة غير ثابتة، فلأنه فعل مثبت والفعل المثبت يدل على التجدد وعدم الثبوت كما مرّ.

وأما دلالته على المقارنة؛ فلكونه مضارعاً.

فوجب أن يكون بالضمير وحده كالحال المفردة، ولهذا امتنع نحو: جاء زيدٌ ويتكلم عمرو، كما مر.

وأما ما جاء من نحو قول بعض العرب: «قمت وأصك[307] عينه، أو وجهه» وقول عبد الله بن همّام السلولي[308]: [المتقارب].

فلمّا خَشِيتُ أظافيرَهم نَجَوْتُ، وأرهَنُهُمْ مالكا

فقيل: على حذف المبتدأ، أي: وأنا أصك عينه، وأنا أرهنهم.

وقيل: الأول شاذٌ، والثاني ضرورة.

وقال الشيخ عبد القاهر[309]: ليست الواو فيهما للحال، بل هي للعطف

---

(307) أصكّ عينَه: ألطمها.

(308) عبد الله بن همَّام بن نبيئة السلولي، شاعر إسلامي يقال له العطّار لحسن شعره (ت نحو 100هـ).

(309) دلائل الإعجاز 163.

و«أصك» و«أرهن» بمعنى «صككت» و«رهنت» ولكن الغرض من إخراجهما على لفظ الحال أن يحكيا الحال في أحد الخبرين، ويدعا الآخر على أصله، كما في قوله[310]: [الكامل].

ولقد أمرُّ على اللئيم يَسُبُّني فمضيتُ، ثُمَّتَ قلتُ: لا يعْنِيني

يبين ذلك أن الفاء قد تجيء مكان الواو في مثله، كما في خبر عبد الله بن عتيكٍ[311]؛ فإنه ذكر دخوله على أبي رافعٍ اليهودي حصنه، ثم قال: «فانتهيت إليه؛ فإذا هو في بيتٍ مظلمٍ، لا أدري أين هو من البيت؟ قلت: أبا رافع، قال: مَنْ هذا؟ فأهويت نحو الصوت، فأضربه بالسيف، وأنا داهشٌ» فإن قوله: «فأضربه» مضارعٌ عطفه بالفاء على ماضٍ؛ لأنه في المعنى ماض.

وإن كان الفعل مضارعاً منفيّاً؛ فيجوز فيه الأمران من غير ترجيح؛ لدلالته على المقارنة لكونه مضارعاً، وعدم دلالته على الحصول لكونه منفياً.

أما مجيئه بالواو فكقراءة ابن ذكوان[312]: ﴿فَٱسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَآنِ﴾ [يونس: 89] بتخفيف النون، وقول بعض العرب: «كنت ولا أخشى بالذيب» وقول مسكين الدارمي[313]: [الرمل].

أكْسَبَتْه الوَرِقُ البيضُ أباً ولقد كان ولا يُدْعَى لأبْ[314]

وقول مالك بن رفيع وكان قد جنى جنايةً، فطلبه مصعب بن الزبير: [الوافر].

---

(310) سبق تخريجه.

(311) عبد الله بن عتيك بن قيس الخزرجي الأنصاري، صحابي من القادة (ت 12هـ).

(312) أبو عمر عبد الرحمن بن أحمد، ابن ذكوان، عالم بالقراءات كان مقرىء الشام (ت 202هـ).

(313) ربيعة بن عامر بن أنيف التميمي، مسكين الدّارمي، شاعر عراقي من الشجعان (ت 89هـ).

(314) الورق: الدراهم.

بَغَاني مُصْعَبٌ وبنُوا أبيه فأيْنَ أجِيدُ عنهم؟ لا أجِيدُ[315]

أقادُوا مِنْ دَمِي، وتوعَّدوني وكنت وما يُنَهْنِهُني الوعيدُ[316]

وأما مجيئه بغير واو فكقوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِٱللَّهِ﴾ [المائدة: 84] وقول عكرمة العبسي[317]: [الطويل].

مَضوْا لا يريدون الرَّوَاحَ وغالَهُمْ من الدهر أسبابٌ جَرَيْنٌ عَلَى قَدر[318]

وقول خالد بن يزيد بن معاوية[319]: [الكامل].

لوْ أنَّ قوماً لارتفاع قبيلةٍ دخلوا السماءَ، دخلتُها، لا أُحْجَبُ

وقول الأعشى: [الوافر].

أتينا أصْبهانَ، فَهَزَّلَتْنا وكنَّا قبلَ ذلك في نَعِيمِ

وكان سَفاهةً مِنِّي وجهلاً مَسِيري، لا أسيرُ إلى حَمِيمِ

كأنه قال: وكان سفاهة مني وجهلاً أن سرت غير سائر إلى حميم.

وإن كان ماضياً لفظاً أو معنىً فكذلك يجوز الأمران من غير ترجيح.

أما مجيئه بالواو، فكقوله تعالى: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ ٱلْكِبَرُ﴾ [آل عمران: 40] وقوله تعالى: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٌ وَكَانَتِ ٱمْرَأَتِي عَاقِرًا﴾ [مريم: 8].

وقول امرىء القيس: [الطويل].

أيقتُلُني وقد شَعَفْتُ فُؤادها كما شعف المَهْنُوءَةَ الرجلُ الطَّالي؟![320]

---

(315) بغاني: طلبني.

(316) أقادوا: ثأروا، ينهنهني: يخيفني.

(317) في شرح الحماسة للمرزوقي 3/ 1055 ذكر بأنه أبو الشّغب عكرشة العبسي.

(318) الرّواح: الرجوع، وغالهم: أهلكهم.

(319) أبو هاشم خالد بن يزيد بن معاوية الأموي القرشي، حكيم قريش وعالمها في عصره (ت 90هـ).

(320) شعف فؤادها: غلب حبّه على قلبها، والمهنوءة: الناقة المطليّة بالقطران. والرّجل الطّالي: الذي يدهن الناقة بالقطران لمعالجتها من الجرب.

وقوله[321]: [الطويل].

فجِئتُ، وقد نَضَّتْ لنومٍ ثيابَها لدى السِّتْرِ إلا لِبْسَةَ المُتَفَضِّلِ[322]

وقوله تعالى: ﴿أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ﴾ [الأنعام: 93] وقوله: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ﴾ [مريم: 20] وقول كعب[323]: [البسيط].

لا تأخُذَنّي بأقوال الوشاةِ، ولم أُذْنِبْ، وإن كثرتْ فيَّ الأقاويل

وقوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلِكُم﴾ [البقرة: 114] وقول الشاعر[324]: [البسيط].

بانت قَطَامِ، ولَمَّا يَحْظَ ذو مِقَةٍ منها بوصْلٍ ولا إنْجازِ مِيعادِ[325]

وأما مجيئه بلا واو فكقوله تعالى: [326] ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: 90].

وقول الشاعر[327]: [الطويل].

وإنِّي لَتَعْرُوني لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ كما انتفض العُصْفور بَلَّلَهُ القَطْرُ[328]

وقوله: [الطويل].

أتيناكُمُ قد عَمَّكُمْ حَذَرُ العِدا فنلتم بنا أمْناً، ولم تَعْدَموا نَصْرا

وقوله[329]: [البسيط].

---

(321) البيت لامرىء القيس أيضاً وهو من معلّقته.
(322) نضّت الثياب: خلعتها، لبسة المتفضّل: الثوب الذي يتخذ للنّوم أو للخدمة.
(323) أي كعب بن زهير بن أبي سلمى، شاعر ابن شاعر له صحبة.
(324) ينسب للشاعر الأموي الشرقي بن قطامي.
(325) بانت: بعدت، قطام: اسم المرأة، المقة: الحبّ.
(326) حِصرت: ضاقت.
(327) قائله: أبو صخر الهذلي، أنظر الأمالي للقالي 2/ 111.
(328) تعروني: تنتابني.
(329) قائله: حندج بن حندج المرّي شاعر إسلامي، أنظر الأمالي للقالي 1/ 98.

مَتَى أرى الصُّبحَ قد لاحت مخايِلُهُ والليلَ قد مُزِّقَتْ عنه السَّرَابِيلُ[330]

وكقوله تعالى: ﴿فَٱنقَلَبُواْ بِنِعۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضۡلٖ لَّمۡ يَمۡسَسۡهُمۡ سُوٓءٞ﴾ [آل عمران: 174] وقوله: ﴿وَرَدَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِغَيۡظِهِمۡ لَمۡ يَنَالُواْ خَيۡرٗاۚ﴾ [الأحزاب: 25] وقول امرىء القيس: [الطويل].

فأدرك لم يُجْهَد ولم يَثْنِ شَأْوَهُ[331]

وقول زهيرٍ: [الطويل].

كأنَّ فُتاتَ العِهْنِ في كل منهلٍ نَزَلْنَ به حَبُّ الفَنَا لم يُحطَّمِ[332]

والسبب في أن جاز الأمران فيه إذا كان مثبتاً؛ دلالته على حصول صفة غير ثابتة، لكونه فعلاً، وعدم دلالته على المقارنة لكونه ماضياً؛ ولهذا اشترط أن يكون مع «قد» ظاهرةً أو مقدّرةً، حتى تقربه إلى الحال؛ فيصح وقوعه حالاً.

وظاهر هذا يقتضي وجوب الواو في المنفي لانتفاء المعنيين، لكنه لم يجب فيه، بل كان مثله.

أما المنفيُّ بـ«لما» فلأنها للاستغراق.

وأما المنفي بغيرهما؛ فلأنه لما دل على انتفاء متقدم، وكان الأصل استمرار ذلك؛ حصلت الدلالة على المقارنة عند إطلاقه؛ بخلاف المثبت؛ فإن وضع الفعل على إفادة التجدد، وتحقيق هذا أن استمرار العدم لا يفتقر إلى سبب، بخلاف استمرار الوجود، كما بيّن في غير هذا العلم.

وإن كانت الجملة اسمية فالمشهور أنه يجوز فيها الأمران، ومجيء الواو أولى أما الأول فلعكس ما ذكرناه في المصدّرة بالماضي المثبت؛

---

(330) مخايله: أماراته، والسرابيل: القمصان.

(331) عجزه: يمرّ كخذوف الوليد المثقّب، هو في ديوانه 64. ولم يأن شأوه: لم يكرّر شوطه.

(332) العهن: الصوف، الفنا: عنب الثعلب.

فمجيء الواو كقوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: 22] وقوله: ﴿وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾ [البقرة: 187] وقول امرىء القيس: [الطويل].

أيقْتُلُنِي وَالمَشْرَفِيُّ مُضاجِعي   وَمَسْنُونَةٌ زرْقٌ كأنْيابِ أغْوالِ

وقوله[333]: [الطويل].

ليالِيَ يَدْعونِي الهوَى وأُجيبُه   وأعْيُنُ من أهوَى إليَّ رَواني[334]

والخلو منها كما رواه سيبويه: «كلمته فوه إلى فيَّ» و«رجع عوده على بدئه» بالرفع، وما أنشده أبو علي في «الإغفال»[335]: [الطويل][336].

وَلَوْلا جَنانُ الليل ما آبَ عامِرٌ   إلى جعفر، سِرباله لم يُمَزَّقِ[337]

وقول الآخر: [الكامل].

ما بال عَيْنِكَ دَمْعها لا يَرْقأُ؟![338]

وقول الآخر[339]: [الرمل].

ثُمَّ راحوا، عَبَقُ المِسْكِ بهم[340]

وأما الثاني فلعدم دلالة الاسمية على عدم الثبوت، مع ظهور الاستئناف فيها؛ لاستقلالها بالفائدة، فتحسن زيادة رابطٍ، ليتأكد الربط.

---

(333) قائله: أمرؤ القيس، وهو في ديوانه 170.

(334) الرواني: مديمات النظر.

(335) أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي، نحوي لغوي أستاذ ابن جنّي (ت 377)، وكتابه «الإغفال» في معاني القرآن ذكر فيه ما أغفله الزجّاج في كتاب «معاني القرآن وإعرابه».

(336) قائله: سلامة بن جندل شاعر جاهلي، أنظر دلائل الإعجاز 162.

(337) جنان الليل: شدّة سواده.

(338) لم أهتد إلى قائله ولا إلى تمامه. ويرقأ: يجفّ.

(339) قائله: طرفة بن العبد، وهو في ديوانه 77.

(340) عجزه: يلحفون الأرض هدّاب الأزر.

وقال الشيخ عبد القاهر[341]: إن كان المبتدأ ضمير ذي الحال؛ وجب الواو، كقولك: جاء زيدٌ وهو يسرع، أو وهو مسرعٌ، ولعل السبب فيه أن أصل الفائدة كان يصل بدون هذا الضمير، بأن يقال: جاءني زيدٌ يسرع، أو مسرعاً؛ فالإتيان به يشعر بقصد الاستئناف المنافي للاتصال؛ فلا يصلح لأن يستقل بإفادة الربط؛ فتجب الواو.

وقال أيضاً: إن جعل نحو «على كتفه سيفٌ» ـ بتقديم الظرف ـ حالاً عن شيء، كما في قولنا: «جاء زيدٌ على كتفيه سيفٌ» كثر فيها أن تجيء بغير واو، كقول بشارٍ: [الطويل].

إذا أنكرتْني بلدةٌ، أو نَكِرْتُها   خرجتُ مع البازي عَلَيَّ سَوادُ

يعني علي بقيةٌ من الليل، وقول أبي الصلت عبد الله الثقفي[342] يمدح ابن ذي يزن[343]: [البسيط].

فَاشْرَبْ هَنِيئاً عليكَ التاجُ مُرْتَفِقاً   في رأس غُمْدان داراً مِنْكَ مِحْلالَا[344]

وقول الآخر[345]: [الطويل].

لقد صَبَرَتْ للذُّلِّ أعوادُ مِنْبَرٍ   تقومُ عليها في يَدَيْكَ قَضِيب

ثم قال: والوجه أن يقدر الاسم في الأمثلة مرتفقاً بالظرف؛ فإنه جائز باتفاقٍ من صاحب «الكتاب»[346] وأبي الحسن[347]؛ لاعتماده على ما قبله، ثم اختار أن يكون الظرف ههنا خاصة في تقدير اسم فاعل، وجوز أيضاً أن يكون في تقدير فعلٍ ماضٍ مع «قد» ومنع أن يكون في تقدير فعل مضارع.

---

(341) دلائل الإعجاز 160.

(342) هو والد الشاعر الحكيم أميّة بن أبي الصلت وينسب البيت لأميّة أيضاً.

(343) سيف بن ذي يزن الحميري، من ملوك العرب اليمانيين (ت 50 ق هـ).

(344) مرتفقا: متكئاً، غمدان: من قصور اليمن، والمحلال: الذي يكثر حلول الضيوف فيه.

(345) قائله: واثلة بن خليفة السدوسي، أنظر البيان والتبيين 1/ 291.

(346) أي سيبويه إمام البصريين.

(347) أي الكسائي إمام الكوفيين.

ولعله إنما اختار تقديره باسم فاعلٍ لرجوع الحال حينئذ إلى أصلها في الإفراض ولهذا كثُر مجيئها بلا واو، وإنما جوز التقدير بفعل ماضٍ أيضاً لمجيئها بالواو قليلاً، وإنما منع التقدير بفعلٍ مضارع لأنه لو جاز التقدير به لامتنع مجيئها بالواو.

ثم قال: وربما يحسن مجيء الاسمية بلا واوٍ؛ لدخول حرفٍ على المبتدأ، كما في قوله[348]: [الطويل].

فقلتُ عسى أن تُبْصريني كأنَّما   بَنِيَّ حَواليَّ الأسودُ الحواردُ[349]

فإنه لولا دخول «كأن» عليه لم يحسن الكلام إلا بالواو، كقولك: عسى أن تبصريني وبني حوالي الأسود.

ثم قال: وشبيهٌ بهذا أن تقع حالاً بعقب مفردٍ؛ فيلطف مكانها، بخلاف ما لو أُفردت، كقول ابن الرومي: [السريع].

والله يُبْقِيكَ لنا سالماً   بُرْدَاكَ تَبْجِيلٌ وتعظيمُ[350]

فإنه لو قال: «والله يبقيك لنا برداك تبجيلٌ (وتعظيمٌ)» لم يحسن.

هذا كله إذا لم يكن صاحبها نكرةً مقدمة عليها، فإن كان كذلك، نحو: «جاءني رجل وعلى كتفه سيفٌ» وجب الواو؛ لئلا تشبه بالنعت.

وأما نحو قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الحجر: 4] فقال السكاكي[351]: الوجه فيه عندي هو أن ﴿وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ حالٌ للقرية؛ لكونها في حكم الموصوفة، نازلة منزلة «وما أهلكنا قرية من القرى» لا وصفٌ، وحمله على الوصف سهوٌ، لا خطأ، ولا عيب في السهو

---

(348) قائله: الفرزدق، أنظر دلائل الإعجاز 168.

(349) الحوارد: جمع حارد وهو الغضبان.

(350) البرد: الثوب المخطّط.

(351) مفتاح العلوم 359.

للإنسان، ولا ذمّ، والسهو ما يتنبه له صاحبه بأدنى تنبيه، والخطأ ما لا يتنبه له صاحبه، أو يتنبه ولكن بعد إتعاب.

وكأنه عرَّض بالزمخشري حيث قال في تفسيره: ﴿وَلَهَا كِتَابٌ﴾ جملةٌ واقعةٌ صفةً لـ«قرية» والقياس أن لا يتوسط الواو بينهما، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ﴾ [الشعراء: 208] وإنما توسطت لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف، كما يقال في الحال: «جاءني زيد عليه ثوب» و«جاءني زيد وعليه ثوب».

ثم قال السكاكي[352]: من عرف السبب في تقديم الحال إذا أُريد إيقاعها عن النكرة تنبه لجواز إيقاعها عن النكرة مع الواو، في مثل «جاءني رجل وعلى كتفه سيف» ولمزيد جوازه في قوله عز اسمه: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الحجر: 4] على ما قدمت.

واعلم أن السكاكي بنى كلامه في الجملة الواقعة حالاً على أصولٍ مضطربةٍ لا يخفى حالها على الفطن لا سيما إذا أحاط علماً بما ذكرناه، وأتقنه، فآثرنا الإعراض عن نقل كلامه، والتعرض لما فيه من الخلل؛ لئلا يطول الكتاب من غير طائل.

(352) المصدر نفسه 387.

القول في الإيجاز والإطناب والمساواة

قال السكاكي[353]: أما الإيجاز والإطناب، فلكونهما نسبيين، لا يتيسر الكلام فيهما إلا بترك التحقيق، والبناء على شيء عرفيّ، مثل جعل كلام الأوساط على مجرى متعارفهم في التأدية للمعاني فيما بينهم - ولا بد من الاعتراف بذلك - مقيساً عليه، ولنسمه متعارف الأوساط وأنه في باب البلاغة لا يحمد منهم ولا يذم.

فالإيجاز هو أداءُ المقصود من الكلام بأقل من عبارات متعارف الأوساط، والإطناب هو أداؤه بأكثر من عبارته، سواءٌ كانت القلة أو الكثرة راجعةً إلى الجمل، أو إلى غير الجمل.

ثم قال: الاختصار لكونه من الأمور النسبية؛ يرجع في بيان دعواه إلى ما سبق تارةً، وإلى كون المقام خليقاً بأبسط مما ذكر أخرى. وفيه نظر؛ لأن كون الشيء نسبيّاً لا يقتضي أن لا يتيسر الكلام فيه إلا بترك التحقيق، والبناء على شيء عرفيٍّ.

ثم البناء على متعارف الأوساط. والبسط الذي يكون المقصود جديراً به ردٌّ إلى جهالةٍ؛ فكيف يصلح للتعريف؟.

والأقرب أن يقال: المقبول من طرق التعبير عن المعنى: هو تأدية أصل المراد بلفظٍ مساوٍ له، أو ناقصٍ عنه وافٍ، أو زائدٍ عليه لفائدة.

والمراد بالمساواة: أن يكون اللفظ بمقدار أصل المراد؛ لا ناقصاً عنه بحذف أو غيره، كما سيأتي، ولا زائداً عليه بنحو تكرير، أو تتميم، أو اعتراض، كما سيأتي.

---

(353) المصدر السابق.

وقولنا: «وافٍ» احتراز عن الإخلال، وهو أن يكون اللفظ قاصراً عن أداء المعنى، كقول عروة بن الورد: [الطويل].

عَجِبْتُ لهم إذ يقتلون نفوسَهم   ومَقْتَلُهُمْ عند الوَغَى كان أعْذَرا[354]

فإنه أراد: إذ يقتلون نفوسهم في السلم، وقول الحارث بن حلزة[355]: [مجزوء الكامل].

والعيشُ خَيْرٌ في ظِلا   ل النَّوْكِ مِمَّن عاش كَدًّا[356]

فإنه أراد: العيش الناعم في ظلال النوك: خيرٌ من العيش الشاق في ظلال العقل: فأخل كما ترى.

وقولنا: «لفائدة» احترازٌ من شيئين:

أحدهما: التطويل، وهو أن يتعين الزائد في الكلام، كقوله[357]: [الوافر].

وألْفَى قَوْلَها كَذِباً ومَيْناً[358]

فإن الكذب والمين واحد.

وثانيهما: ما يشتمل على الحشو، والحشو ما يتعين أنه الزائد، وهو ضربان:

أحدهما: ما يفسد المعنى، كقول أبي الطيب: [الطويل].

ولا فضل فيها للشجاعة والندى   وصبر الفتى، لولا لقاء شَعوب[359]

---

(354) الوغى: الحرب.

(355) الحارث بن حلّزة شاعر جاهلي من أصحاب المعلّقات.

(356) النوْك: الحماقة.

(357) قائله: عديّ بن زيد، وهو من شواهد اللسان (مادة: مين).

(358) صدره: وقدّدت الأديم لراهشيه. وألفى: وجد.

(359) شعوب: الموت.

فإن لفظ «الندى» فيه حشوٌ يفسد المعنى. لأن المعنى: أنه لا فضل في الدنيا للشجاعة والصبر والندى لولا الموت. وهذا الحكم صحيح في الشجاعة دون الندى؛ لأن الشجاع لو علم أنه يخلد في الدنيا لم يخش الهلاك في الإقدام؛ فلم يكن لشجاعته فضل. بخلاف الباذل ماله؛ فإنه إذا علم أنه يموت هان عليه بذله ولهذا يقول إذا عوتب فيه: كيف لا أبذل ما لا أبقى له؟ أنّى أثقُ بالتمتع بهذا المال؟ وعليه قول طرفة: [الطويل].

فإن كنت لا تستطيع دفع منيتي فذرني أبادرها بما ملكت يدي

وقول مهيارٍ[360]: [المتقارب].

فَكُلْ إن أكلتَ، وأطعِمْ أخاك فلا الزَّادُ يبقى ولا الآكِلُ

فلو علم أنه يخلد، ثم جاد بمالِه؛ كان جوده أفضل. فالشجاعة لولا الموت لم تحمد، والندى بالضد.

وأُجيب عنه: بأن المراد بالندى في البيت بذل النفس، لا بذل المال، كما قال مسلم بن الوليد: [البسيط].

يجود بالنفس إن ضنّ الجواد بها والجود بالنفس أقصى غاية الجود[361]

ورد بأن لفظ الندى لا يكاد يستعمل في بذل النفس، وإن استعمل فعلى وجه الإضافة. فأما مطلقاً: فلا يفيد إلا بذل المال.

والثاني: ما لا يفسد المعنى كقوله[362]: [مجزوء الوافر].

ذكرتُ أخِي فعاوَدَني صُداعُ الرأس والوَصَبُ[363]

فإن لفظ «الرأس» فيه حشوٌ لا فائدة فيه. لأن الصداع لا يستعمل إلا في الرأس، وليس بمفسدٍ للمعنى.

---

(360) أبو الحسن مهيار بن مرزويه الدّيلمي، شاعر عبّاسي مجوّد (ت 428هـ).

(361) ضنّ: بَخِل.

(362) قائله: أبو العيال بن عنبر الخزاعي، أنظر الأغاني 24/160.

(363) الوصب: المرض.

وقول زهير: [الطويل].

وأعلم علمَ اليومِ والأمسِ قبلَه ... ولكنَّني عن علم ما في غدٍ عمِ[364]

فإن قوله «قبله» مستغنىً عنه غير مفسدٍ.

وقول أبي عديّ[365]: [الكامل].

نحنُ الرؤوس، وما الرؤوسُ إذا سَمَتْ ... في المجْدِ للأقوام كالأذْناب

فإن قوله «للأقوام» حشوٌ لا فائدة فيه؛ مع أنه غير مفسد.

واعلم أنه قد تشتبه الحال على الناظر؛ لعدم تحصيل معنى الكلام وحقيقته؛ فيعدُّ من الزائد على أصل المراد ما ليس منه، كما مثله بعض الناس بقول القائل[366]: [الطويل].

ولمّا قَضَيْنَا من مِنىً كلَّ حاجَةٍ ... ومسَّح بالأركان منْ هُوَ ماسِحُ

وشُدَّتْ على دُهْم المهارَى رِحالنا ... ولم يَنْظُرِ الغادِي الَّذي هُوَ رائح[367]

أخذنا بأطراف الأحاديث بيننَا ... وسالتْ بأعناق المَطِيِّ الأباطِحُ[368]

يبين أنه ليس منه: ما ذكره الشيخ عبد القاهر[369] في شرحه.

قال: أول ما يتلقاك من محاسن هذا الشعر؛ أنه قال: «ولما قضينا من منىً كل حاجة» فعبّر عن قضاء المناسك ـ فرائضها وسننها ـ بطريق العموم الذي هو أحد طرق الاختصار.

---

(364) عم: أعمى، والبيت من معلقته المشهورة.

(365) أبو عدي عبد الله بن عمر الأموي، شاعر أموي عباسي (ت بعد 145هـ).

(366) تنسب الأبيات لكثير عزّة وليزيد بن الطثرية، أنظر الخصائص لابن جنّي 1/28، وأسرار البلاغة 21.

(367) دهم المهارى: الإبل السوداء القويّة.

(368) الأباطح: جمع أبطح وهو مسيل واسع به رمل.

(369) أنظر أسرار البلاغة 22.

ثم نبه بقوله: «ومسّح بالأركان من هو ماسح» على طواف الوداع الذي هو آخر الأمر، ودليل المسير الذي هو مقصوده من الشعر.

ثم قال: «وشُدَّت ـ البيت» فوصل بذكر مسح الأركان ما وليه من زمّ الركاب وركوب الركبان.

ثم دل بلفظ «الأطراف» على الصفة التي تختص بها الرفاق في السفر: من التصرف في فنون القول، وشجون الحديث، أو ما هو عادة المتظرفين: من الإشارة، والتلويح والرمز والإيماء، وأنبأ بذلك عن طيب النفوس وقوة النشاط، وفضل الاغتباط، كما توجبه أُلفة الأصحاب، وأنسة الأحباب، ويليق بحال من وفق لقضاء العبادة الشريفة ورجا حسن الإياب، وتنسم روائح الأحبة والأوطان واستماع التهاني والتحايا من الخلان والإخوان.

ثم زان ذلك كله باستعارة لطيفةٍ؛ حيث قال: «وسالت بأعناق المطي الأباطح» فنبه بذلك على سرعة السير، ووطأة الظهر. وفي ذلك ما يؤكد ما قبله. لأن الظهور إذا كانت وطيئةً، وكان سيرها سهلاً سريعاً: زاد ذلك في نشاط الركبان، فيزداد الحديث طيباً.

ثم قال: «بأعناق المطي» ولم يقل: «بالمطي» لأن السرعة والبطء في سير الإبل يظهران غالباً في أعناقها، ويتبين أمرها من هواديها[370] وصدورها، وسائر أجزائها تستند إليها في الحركة، وتتبعها في الثقل والخفة.

---

(370) هواديها: أعناقها.

القسم الأول

المساواة

كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾ [فاطر: 43] وقوله: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦ﴾ [الأنعام: 68] وقول النابغة الذبياني: [الطويل].

فإنكَ كالليْلِ الذي هو مُدْرِكي وإن خِلْتُ أنَّ المُنْتَأى عنكَ واسع[371]

(371) المنتأى: البعد.

القسم الثاني

الإيجـاز

وهو ضربان:

أحدهما: إيجاز القصر، وهو ما ليس بحذفٍ، كقوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ [البقرة: 179] فإنه لا حذف فيه، مع أن معناه كثيرٌ، يزيد على لفظه؛ لأن المراد به: أن الإنسان إذا علم أنه متى قَتَل قُتِل كان ذلك داعياً له قوياً إلى أن لا يقدم على القتل. فارتفع بالقتل ـ الذي هو قصاصٌ ـ كثير من قتل الناس بعضهم لبعضٍ، فكان في ارتفاع القتل حياةٌ لهم.

وفضله على ما كان عندهم أوجز كلام في هذا المعنى ـ وهو قولهم: «القتل أنفى للقتل» من وجوهٍ:

أحدها: أن عدة حروف ما يناظره منه ـ وهو «في القصاص حياة» ـ عشرةٌ في التلفظ، وعدة حروفه أربعة عشر.

وثانيها: ما فيه من التصريح بالمطلوب الذي هو الحياة بالنص عليها. فيكون أزجر عن القتل بغير حق. لكونه أدعى إلى الاقتصاص.

وثالثها: ما يفيد تنكير «حياة» من التعظيم، أو النوعية، كما سبق.

ورابعها: اطراده، بخلاف قولهم. فإن القتل الذي ينفي القتل: هو ما كان على وجه القصاص، لا غيره.

وخامسها: سلامته من التكرار الذي هو من عيوب الكلام، بخلاف قولهم.

وسادسها: استغناؤه عن تقدير محذوفٍ، بخلاف قولهم. فإن تقديره: القتل أنفى للقتل من تركه.

وسابعها: أن القصاص ضد الحياة. فالجمع بينهما طباقٌ، كما سيأتي.

وثامنها: جعل القصاص كالمنبع والمعدن للحياة، بإدخال «في» عليه، على ما تقدم.

ومنه قوله تعالى: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: 2] أي هدىً للضالين الصائرين إلى الهدى بعد الضلال. وحسنه التوصل إلى تسمية الشيء باسم ما يؤول إليه، وإلى تصدير السورة بذكر أولياء الله تعالى.

وقوله: ﴿أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ﴾ [يونس: 18] أي: بما لا ثبوت له؛ ولا علم الله متعلقٌ بثبوته؛ نفياً للملزوم بنفي اللازم. وكذا قوله تعالى: ﴿مَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ [غافر: 18] أي: لا شفاعة ولا طاعة، على أسلوب قوله(372): [الطويل]

على لاَحِبٍ لا يُهتدَى بمنارِهِ(373)

أي: لا منار، ولا اهتداء، وقوله(374): [السريع].

ولا ترى الضَّبَّ بها يَنْجَحِر(375)

أي لا ضب، ولا انجحار.

ومن أمثلة الإيجاز أيضاً: قوله تعالى فيما يخاطب به النبي عليه الصلاة والسلام: ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ [الأعراف: 199] فإنه جمع فيه مكارم الأخلاق لأن قوله: ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ﴾ أمرٌ بإصلاح قوة الشهوة.

---

(372) قائله: أمرؤ القيس، وهو في ديوانه 11.

(373) عجزه: إذا سافه العود النباطي جرجرا. واللاَّحب: الطريق الواضح.

(374) قائله: أوس بن حجر، أنظر مفتاح العلوم 392.

(375) صدره: لا يفزع الأرنب أهوالها. ينجحر: يدخل جحره.

فإن العفو ضد الجهل، قال الشاعر[376]: [الطويل].

خُذِي العَفوَ مِني تستديمي مَوَدَّتي[377]

أي خذي ما تيسر أخذه وتسهل، وقوله: ﴿وَأَعۡرِضۡ عَنِ ٱلۡجَٰهِلِينَ﴾ أمرٌ بإصلاح قوة الغضب، أي أعرض عن السفهاء واحلم عنهم، ولا تكافئهم على أفعالهم. هذا ما يرجع إليه منها. وأما ما يرجع إلى أُمته: فدل عليه بقوله ﴿وَأۡمُرۡ بِٱلۡعُرۡفِ﴾ أي: بالمعروف والجميل من الأفعال. ولهذا قال جعفر الصادق[378] رضي الله عنه ـ فيما روي عنه: أمر الله نبيه ﷺ بمكارم الأخلاق، وليس في القرآن آيةٌ أجمع لها من هذه الآية.

ومنها قول الشريف الرضي[379]: [الكامل].

مالوا إلى شُعَبِ الرِّحَالِ وأسندوا أيدِي الطِّعانِ إلى قُلوبِ تَخْفِقُ[380]

فإنه لما أراد أن يصف هؤلاء القوم بالشجاعة في أثناء وصفهم بالغرام: عبَّر عن ذلك بقوله «أيدي الطعان».

ومنه ما كتب عمرو بن مسعدة[381] عن المأمون، لرجل يعنى به، إلى بعض العمال، حيث أمره أن يختصر كتابه ما أمكن: «كتابي إليك كتاب واثقٍ ممن كتب إليه، معنيٍّ بمن كتب له، ولن يضيع بين الثقة والعناية حامله».

الضرب الثاني: إيجاز الحذف، وهو ما يكون بحذفٍ.

(376) قائله: أسماء بن خارجة الفزاري، أنظر الأغاني 13/ 35.

(377) عجزه: ولا تنطقي في سورتي حين أغضب.

(378) جعفر الصادق بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، من سادات التابعين وفقهائهم (ت 148هـ).

(379) أبو الحسن محمد بن الحسين الهاشمي القرشي، الشريف الرضي، شاعر كاتب (ت 406هـ).

(380) شعب الرّحال: خشب الرحال المصنوع من فروع الأشجار.

(381) أبو الفضل عمرو بن مسعدة بن سعد الصولي، وزير المأمون وأحد الكتاب البلغاء (ت 217هـ).

والمحذوف: إما جزء جملة أو جملةٌ، أو أكثر من جملة.

والأول: إما مضافٌ، كقوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: 82] أي: أهلها، وكقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ﴾ 3] أي: تناولها. لأن الحكم الشرعي إنما يتعلق بالأفعال، دون الإجرام، وقوله: ﴿حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾ [النساء: 16] أي: تناول طيباتٍ أُحل لهم تناولها، وتقدير التناول أولى من تقدير الأكل؛ ليدخل فيه شرب ألبان الإبل، فإنها من جملة ما حرمت عليهم، وقوله: ﴿وَأَنْعَٰمٌ حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا﴾ [الأنعام: 138] أي: منافع ظهورها. وتقدير المنافع أولى من تقدير الركوب. لأنهم حرموا ركوبها وتحميلها، وكقوله تعالى: ﴿لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ﴾ [الأحزاب: 21] أي رحمة الله، وقوله: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم﴾ [النحل: 50] أي: عذاب ربهم. وقد ظهر هذان المضافان في قوله: ﴿وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ﴾ [الإسراء: 57].

وإما موصوفٌ، كقوله(382): [الوافر].

أنـا ابْـنُ جَـلاَ وطَـلاَّعُ الـثَّـنَـايـا(383)

أي: أنا ابن رجلٍ جلا.

وإما صفةٌ، نحو: ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف: 89]. أي: كل سفينة صحيحةٍ، أو صالحةٍ، أو نحو ذلك، بدليل ما قبله وقد جاء ذلك مذكوراً في بعض القراءات، قال سعيد بن جبير(384): كان ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ يقرأ: وكان أمامهم ملكٌ يأخذ كل سفينةٍ صالحةٍ غصباً.

وإما شرطٌ، ما سبق. وإما جواب شرطٍ، وهو ضربان:

(382) قائله: سحيم بن وثيل الرياحي، أنظر الأغاني 12/14.
(383) عجزه: متى أضع العمامة تعرفوني، والثنايا: جمع ثنية وهي الطريق في الجبل.
(384) أبو عبد الله سعيد بن جبير الأسدي ولاءً الكوفي، من أعلم التابعين (ت 95هـ).

أحدهما: أن يحذف لمجرد الاختصار، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [يس: 45] أي: أعرضوا، بدليل قوله بعده: ﴿إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ﴾ [يس: 46] وكقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَىٰ﴾ [الرعد: 31] أي لكان هذا القرآن، وكقوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِن كَانَ مِنْ عِندِ اللَّهِ وَكَفَرْتُم بِهِ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّن بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِ فَآمَنَ وَاسْتَكْبَرْتُمْ﴾ [الأحقاف: 10] أي: ألستم ظالمين، بدليل قوله بعده ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [الأحقاف: 10].

والثاني: أن يحذف للدلالة على أنه شيءٌ لا يحيط به الوصف.

أو لتذهب نفس السامع فيه كل مذهبٍ ممكنٍ؛ فلا يتصور مطلوباً أو مكروهاً إلا مكروهاً إلا يجوز أن يكون الأمر أعظم منه، ولو عين شيءٌ اقتصر عليه. وربما خف أمره عنده، كقوله: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾ [الزمر: 73] وكقوله ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ﴾ [الأنعام: 27] ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وُقِفُوا عَلَىٰ رَبِّهِمْ﴾ [الأنعام: 30] ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [السجدة: 12].

وقال السكاكي رحمه الله: ولهذا المعنى حذفت الصلة من قولهم: جاء بعد اللتيا والتي، أي المشار إليه بهما، وهي المحنة والشدائد قد بلغت شدتها وفظاعة شأنها مبلغاً يبهت الواصف معه حتى لا يحير ببنت شفة[385].

وإما غير ذلك، كقوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ﴾ [الحديد: 10] أي: ومن أنفق من بعده وقاتل، بدليل ما بعده.

ومن هذا الضرب قوله: ﴿رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: 4] لأن أصله: يا رب إني وهن العظم مني، واشتعل الرأس مني شيباً.

---

(385) لا يحير ببنت شفة: لا يجيب بكلمة.

وعدّه السكاكي[386] من القسم الثاني من الإيجاز على ما فسره، ذاهباً إلى أنه وإن اشتمل على بسط؛ فإن انقراض الشباب وإلمام المشيب؛ جديران بأبسط منه. ثم ذكر أن فيه لطائف يتوقف بيانها عن النظر في أصل المعنى ومرتبته الأولى.

ثم أفاد أن مرتبته الأولى: يا ربي، قد شخت. فإن الشيخوخة مشتملة على ضعف البدن، وشيب الرأس.

ثم تركت هذه المرتبة، لتوخي مزيد التقرير إلى تفصيلها في «ضعف بدني، وشاب رأسي».

ثم ترك التصريح بـ«ضعف بدني» إلى الكناية بـ«وهنت عظام بدني» لما سيأتي أن الكناية أبلغ من التصريح.

ثم لقصد مرتبةٍ رابعة أبلغ في التقرير بنيت الكتابة على المبدأ فحصل: أنا وهنت عظام بدني.

ثم لقصد مرتبة خامسة أبلغ أُدخلت «إن» على المبتدأ، فحصل: إني وهنت عظام بدني.

ثم لطلب تقرير أن الواهن عظام بدنه قصد مرتبةٌ سادسة، وهي سلوك طريقي الإجمال والتفصيل. فحصل: إني وهنت العظام من بدني.

ثم لطلب مزيد اختصاص العظام به قصد مرتبةٌ سابعةٌ. وهي ترك توسيط البدن. فحصل: إني وهنت العظام مني.

ثم لطلب شمول الوهن العظام فرداً فرداً: قصدت مرتبةٌ ثامنة، وهي ترك الجمع إلى الإفراد؛ لصحة حصول وهن المجموع بوهن البعض دون كل فرد فرد، فحصل ما ترى.

---

(386) مفتاح العلوم 396.

وهكذا تركت الحقيقة في: «شاب رأسي» إلى الاستعارة في اشتعل شيب «رأسي» لما سيأتي أن الاستعارة أبلغ من الحقيقة.

ثم تركت هذه المرتبة إلى تحويل الإسناد إلى الرأس، وتفسيره بـ«شيباً» لأنها أبلغ من جهات:

إحداها: إسناد الاشتعال إلى الرأس؛ لإفادة شمول الشيب الرأس؛ إذ وزان «اشتعل شيب رأسي» و«اشتعل رأسي شيباً» وزان «اشتعل النار في بيتي، واشتعل بيتي ناراً» والفرق بين.

وثانيتها: الإجمال والتفصيل في طريق التمييز.

وثالثتها: تنكير «شيباً» لإفادة المبالغة.

ثم ترك «اشتعل رأسي شيباً» لتوخي مزيد التقرير إلى «اشتعل الرأس مني شيباً» على نحو «وهن العظم مني».

ثم ترك لفظ «مني» لقرينة عطف «اشتعل الرأس» على «وهن العظم مني» لمزيد التقرير، وهو إيهام حوالة تأدية مفهومه على العقل دون اللفظ.

ثم قال عقيب هذا الكلام[387]: واعلم أن الذي فتق أكمام هذه الجهات عن أزاهير القبول في القلوب: هو أن مقدمة هاتين الجملتين وهي «رب» اختصرت ذلك الاختصار، بأن حذفت كلمة النداء، وهي «يا» وحذفت كلمة المضاف إليه، وهي ياء المتكلم، واقتصر من مجموع الكلمات على كلمة واحدة فحسب، وهي المنادى. والمقدمة للكلام ـ كما لا يخفى على من له قدم صدقٍ في نهج البلاغة ـ نازلةٌ منزلة الأساس للبناء. فكما أن البناء الحاذق؛ لا يرمي الأساس إلا بقدر ما يقدر من البناء عليه، كذا البليغ يصنع بمبدأ كلامه. فمتى رأيته قد اختصر المبدأ؛ فقد آذنك[388] باختصار ما يورد. انتهى كلامه.

---

(387) المصدر السابق 398.

(388) آذنك: أعلمك.

وعليك أن تتنبّه لشيء، وهو أن ما جعله سبباً للعدول عن لفظ «العظام» إلى لفظ «العظم» فيه نظر. لأنا لا نسلِّم صحة حصول وهن المجموع بوهن البعض، دون كل فرد.

فالوجه في ذكر «العظم» ـ دون سائر ما تركب منه البدن ـ وتوحيده؛ ما ذكره الزمخشري قال: إنما ذكر «العظم» لأنه عمود البدن، وبه قوامه وهو أصل بنائه، وإذا وهن: تداعى وتساقطت قوته، ولأنه أشد ما فيه وأصلبه فإذا وهن كان ما وراءه أوهن، ووحده لأن الواحد هو الدال على معنى الجنسية وقصده: إلى هذا الجنس ـ الذي هو العمود، والقوام، وأشد ما تركّب منه الجسد ـ قد أصابه الوهن، ولو جمع لكان قصداً إلى معنى آخر. وهو أنه لم يهن منه بعض عظامه، ولكن كلها.

واعلم أن المراد بشمول الشيب الرأس أن يعم جملته حتى لا يبقى من السواد شيءٌ، أو لا يبقى منه إلا مما لا يعتد به.

والثاني: ـ أعني ما يكون جملة ـ إما مسببٌ، ذكر سببه، كقوله تعالى: ﴿لِيُحِقَّ ٱلْحَقَّ وَيُبْطِلَ ٱلْبَـٰطِلَ﴾ [الأنفال: 8] أي فعل ما فعل وقوله: ﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلطُّورِ إِذْ نَادَيْنَا وَلَـٰكِن رَّحْمَةً مِّن رَّبِّكَ﴾ [القصص: 46] أي: اخترناك، وقوله ﴿لِّيُدْخِلَ ٱللَّهُ فِى رَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾ [الفتح: 25] أي: كان الكف ومنع التعذيب. ومنه قول أبي الطيب: [البسيط].

أتى الزَّمانَ بَنُوهُ في شَبِيبَتِهِ فسرَّهم، وأتيناه على الهرم

أي: فساءنا أو بالعكس، كقوله تعالى: ﴿فَتُوبُوٓا۟ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَٱقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِندَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: 54] أي: فامتثلتم فتاب عليكم، وقوله: ﴿فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ فَٱنفَجَرَتْ﴾ [البقرة: 60] أي: فضربه بها فانفجرت، ويجوز أن يقدر: فإن ضربت بها فقد انفجرت، أو غير ذلك، كقوله تعالى: ﴿فَنِعْمَ ٱلْمَـٰهِدُونَ﴾ [الذاريات: 48] على ما مر.

والثالث: كقوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا ٱضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا ۚ كَذَٰلِكَ يُحْيِ ٱللَّهُ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [البقرة: 73] أي: فضربوه ببعضها فحيي، فقلنا: كذلك يحيي الله الموتى، وقوله: ﴿فَقُلْنَا ٱضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا ۚ كَذَٰلِكَ يُحْيِ ٱللَّهُ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [البقرة: 73] أي: فضربوه ببعضها فحيي، فقلنا: كذلك يحيي الله الموتى، وقوله: ﴿أَنَا۠ أُنَبِّئُكُم بِتَأْوِيلِهِۦ فَأَرْسِلُونِ يُوسُفُ﴾ [يوسف: 45 ـ 46] أي: فأرسلوني إلى يوسف لاستعبره الرؤيا، فأرسلوه إليه، فأتاه، وقال له: يا يوسف. وقوله: ﴿فَقُلْنَا ٱذْهَبَآ إِلَى ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا فَدَمَّرْنَٰهُمْ تَدْمِيرًا﴾ [الفرقان: 36] أي: فأتياهم فأبلغاهم الرسالة، فكذبوهما، فدمرناهم. وقوله: ﴿فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَآ إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ أَنْ أَرْسِلْ مَعَنَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ قَالَ أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا وَلَبِثْتَ فِينَا مِنْ عُمُرِكَ سِنِينَ﴾ [الشعراء: 16 ـ 18] أي: فأتياه، فأبلغاه ذلك، فلما سمعه قال: ألم نربك، ويجوز أن يكون التقدير: فأتياه فأبلغاه ذلك، ثم يقدر: فماذا قال؟ فيقع قوله: ﴿قَالَ أَلَمْ نُرَبِّكَ﴾ استئنافاً. ونحوه قوله: ﴿قَالَ أَلَمْ نُرَبِّكَ﴾ استئنافاً. ونحوه قوله: ﴿ٱذْهَب بِّكِتَٰبِى هَٰذَا فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَٱنظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ قَالَتْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُا۟ إِنِّىٓ أُلْقِىَ إِلَىَّ كِتَٰبٌ كَرِيمٌ﴾ [النمل: 28 ـ 29] أي: ففعل ذلك، فأخذت الكتاب فقرأته، ثم كأن سائلاً سأل قال: فماذا قالت؟ فقيل: قالت: يا أيها الملأ.

وأما قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ عِلْمًا ۖ وَقَالَا ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [النمل: 15] فقال الزمخشري في تفسيره: هذا موضع الفاء، كما يقال: «أعطيته فشكر، ومنعته فصبر» وعطفه بالواو إشعاراً بأن ما قالاه بعض ما أحدث فيهما العلم، كأنه قال: فعملا به، وعلماه، وعرفا حق النعمة فيه، والفضيلة، وقالا: الحمد لله.

وقال السكاكي[389]: يحتمل عندي أنه تعالى أخبر عمّا صنع بهما، وعما قالا، كأنه قال: نحن فعلنا إيتاء العلم، وهما فعلا الحمد، من غير

(389) مفتاح العلوم 389.

بيان ترتبه عليه؛ اعتماداً على فهم السامع، كقولك: قم يدعوك؛ بدل: قم فإنه يدعوك.

[الحذف]

واعلم أن الحذف على وجهين:

أحدهما: أن لا يقام شيءٌ مقام المحذوف كما سبق.

والثاني: أن يقام مقامه ما يدل عليه، كقوله تعالى: ﴿فَإِن تَوَلَّوْا فَقَدْ أَبْلَغْتُكُم مَّآ أُرْسِلْتُ بِهِۦٓ إِلَيْكُمْ﴾ [هود: 57] ليس الإبلاغ هو الجواب؛ لتقدمه على توليهم، والتقدير: فإن تولوا فلا لوم علي؛ لأني قد أبلغتكم، أو فلا عذر لكم عند ربكم. لأني قد أبلغتكم، وقوله: ﴿يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾ [فاطر: 4] أي: فلا تحزن، واصبر، فإنه قد كذبت رسل من قبلك، وقوله: ﴿إِن يَنتَهُوا۟ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ وَإِن يَعُودُوا۟ فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الأنفال: 38] أي: فيصيبهم مثل ما أصاب الأولين.

وأدلة الحذف كثيرة.

منها: أن يدل العقل على الحذف، والمقصود الأظهر على تعيين المحذوف، كقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحْمُ ٱلْخِنزِيرِ﴾ [المائدة: 3] الآية، وقوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَـٰتُكُمْ﴾ [النساء: 23] الآية. فإن العقل يدلّ على الحذف لما مرّ، والمقصود الأظهر يرشد إلى تقدير حرّم عليكم تناول الميتة، وحرّم عليكم نكاح أمهاتكم. لأنّ الغرض الأظهر من هذه الأشياء تناولها، من النساء نكاحهنّ.

ومنها: أن يدلّ العقل على الحذف والتعيين كقوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: 22] أي أمر ربّك أو عذابه أو بَأسه، وقوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ﴾ [البقرة: 210] أي: عذاب الله، أو أمره.

ومنها: أن يدل العقل على الحذف، والعادة على التعيين، كقوله تعالى حكايةً عن امرأة العزيز: ﴿فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ﴾ [يوسف: 32] دلّ العقل على الحذف فيه؛ لأن الإنسان إنما يلام على كسبه؛ فيحتمل أن يكون التقدير: في حبه؛ لقوله ﴿قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا﴾ [يوسف: 30] وأن يكون: في مراودته؛ لقوله ﴿تُرَٰوِدُ فَتَىٰهَا عَن نَّفْسِهِۦ﴾ [يوسف: 30] وأن يكون في شأنه وأمره؛ فيشملهما، والعادة دلت على تعيين المراودة. لأن الحب المفرط لا يلام الإنسان عليه في العادة؛ لقهره صاحبه وغلبته إياه، وإنما يلام على المراودة الداخلة تحت كسبه التي يقدر أن يدفعها عن نفسه.

ومنها: أن تدل العادة على الحذف والتعيين، كقوله تعالى: ﴿لَوْ نَعْلَمُ قِتَالًا لَّٱتَّبَعْنَٰكُمْ﴾ [آل عمران: 167] مع أنهم كانوا أخبر الناس بالحرب، فكيف يقولون بأنهم لا يعرفونها؟! فلا بد من حذفٍ، قدره مجاهدٌ[390] رحمه الله: مكان قتال، أي: أنكم تقاتلون في موضع لا يصلح للقتال، ويخشى عليكم منه، ويدل عليه أنهم أشاروا على رسول الله ﷺ أن لا يخرج من المدينة، وأنّ الحزم البقاء فيها.

ومنها: الشروع في الفعل، كقول المؤمن «بسم الله الرحمن الرحيم» كما إذا قلت عند الشروع في القراءة «بسم الله» فإنه يفيد: أن المراد «بسم الله اقرأ» وكذا عند الشروع في القيام، والقعود، أو أي فعلٍ كان؛ فإن المحذوف يقدر على حسب ما جعلت التسمية مبدأ له.

ومنها: اقتران الكلام بالفعل. فإنه يفيد تقريره، كقولك لمن أعرس: بالرفاء والبنين. فإنه يفيد: بالرفاء[391] والبنين أعرست.

---

(390) أبو الحجّاج مجاهد بن جبر المكّي، تابعي مفسّر (ت 104هـ).

(391) الرّفاء: التوافق.

القسم الثالث

الإطنــاب

وهو إما بالإيضاح بعد الإبهام؛ ليرى المعنى في صورتين مختلفتين. أو ليتمكن في النفس فضل تمكنٍ. فإن المعنى إذا أُلقي على سبيل الإجمال والإبهام تشوقت نفس السامع إلى معرفته على سبيل التفصيل والإيضاح، فتتوجه إلى ما يرد بعد ذلك، فإذا أُلقي كذلك تمكن فيها فضل تمكنٍ، وكان شعورها به أتم.

أو لتكمل اللذة بالعلم به. فإن الشيء إذا حصل كمال العلم به دفعةً لم يتقدم حصول اللذة به ألمٌ، وإذا حصل الشعور به من وجه دون وجه، تشوفت النفس إلى العلم بالمجهول، فيحصل لها بسبب المعلوم لذةٌ، وبسبب حرمانها عن الباقي ألم. ثم إذا حصل لها العلم به: حصلت لها لذة أُخرى، واللذة عقب الألم أقوى من اللذة التي لم يتقدمها ألم.

أو لتفخيم الأمر وتعظيمه، كقوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ ٱشْرَحْ لِى صَدْرِى وَيَسِّرْ لِىٓ أَمْرِى﴾ [طه: 25 ـ 26] فإن قوله: ﴿ٱشْرَحْ لِى﴾ يفيد طلب شرح لشيءٍ ما له، وقوله: «صدري» يفيد تفسيره وبيانه، وكذلك قوله: ﴿وَيَسِّرْ لِىٓ أَمْرِى﴾ والمقام مقتضٍ للتأكيد، وللإرسال المؤذن بتلقي المكاره والشدائد، وكقوله تعالى: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَيْهِ ذَٰلِكَ ٱلْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ﴾ [الحجر: 66] ففي إبهامه وتفسيره تفخيمٌ للأمر، وتعظيمٌ له.

ومن الإيضاح بعد الإبهام: باب «نعم وبئس» على أحد القولين؛ إذ لو لم يقصد الإطناب لقيل: نعم زيدٌ، وبئس عمرو.

ووجه حسنه ـ سوى الإيضاح بعد الإبهام ـ أمران آخران:

أحدهما: إبراز الكلام في معرض الاعتدال؟ نظراً إلى إطنابه من وجه، وإلى اختصاره من آخر. وهو حذف المبتدأ في الجواب.

والثاني: إيهام الجمع بين المتنافيين.

ومنه التوشيع، وهو أن يؤتى في عجز الكلام بمثنىً مفسرٍ باسمين أحدهما معطوفٌ على الآخر، كما جاء في الخبر: «يشيب ابن آدم، ولا يشيب فيه خصلتان: الحرص، وطول الأمل»[392] وقول الشاعر[393]: [الطويل].

سَقَتْنِيَ في لَيْلٍ شبيهٍ بشَعرِها ... شبيهةَ خدَّيْها بغيرِ رَقِيبِ

فما زِلْتُ في لَيْلَيْنِ: شَعْرٍ وظُلْمَةٍ ... وَشَمْسَيْنِ: من خَمرٍ، ووجْهِ حبيبِ

وقول البحتري: [الكامل].

لما مَشَيْنَ بذِي الأراكِ تشابهت ... أعطافُ قُضْبَانٍ به، وقُدُودِ[394]

في حُلَّتَيْ حِبَرٍ وَرَوْضٍ، فالتَقَى ... وَشْيانِ: وِشيُ رُبىً، وَوَشْيُ بُرُودِ[395]

وسَفَرْنَ، فامتلأت عُيونٌ راقَها ... وَرْدَان: وَرْدُ جَنىً، وَوَرْدُ خُدُودِ[396]

وإما بذكر الخاص بعد العام؛ للتنبيه على فضله، حتى كأنه ليس من جنسه؛ تنزيلاً للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات، كقوله تعالى: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ [البقرة: 98] وقوله تعالى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ [آل عمران: 104] وقوله: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾ [البقرة: 238].

---

(392) أنظر كشف الخفا للعجلوني 2/ 546.

(393) قائلهما: عبد الله بن المعتز، أنظر الأمالي للقالي 1/ 227.

(394) الأراك: نوع من الأشجار يتخذ منه مساويك، أعطاف القضبان: جوانب الغصون.

(395) الحبر: نوع من البرود اليمنية، والوشي: النقش، والبرود: نوع من الأكسية مخطّطة.

(396) سفرن: كشفت عن أوجههنّ.

وإما بالتكرير لنكتة، كتأكيد الإنذار في قوله تعالى: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [التكاثر: 3 ـ 4] وفي «ثم» دلالة على أن الإنذار الثاني أبلغ وأشد.

وكزيادة التنبيه على ما ينفي التهمة؛ ليكمل تلقي الكلام بالقبول، (كما) في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِىٓ ءَامَنَ يَٰقَوْمِ ٱتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ يَٰقَوْمِ إِنَّمَا هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا مَتَٰعٌ﴾ [غافر: 38 ـ 39].

وقد يكرر اللفظ لطول في الكلام، كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمِلُوا۟ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابُوا۟ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ وَأَصْلَحُوٓا۟ إِنَّ رَبَّكَ مِنۢ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [النحل: 119] وفي قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا فُتِنُوا۟ ثُمَّ جَٰهَدُوا۟ وَصَبَرُوٓا۟ إِنَّ رَبَّكَ مِنۢ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [النحل: 110].

وقد يكرر لتعدد المتعلق، كما كرره الله تعالى من قوله: ﴿فَبِأَىِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمن: 13 وما بعدها] لأنه تعالى ذكر نعمة بعد نعمة، وعقب كل نعمة بهذا القول. ومعلومٌ أن الغرض من ذكره عقيب نعمة غير الغرض من ذكره عقيب نعمةٍ أخرى.

فإن قيل: قد عقب بهذا القول ما ليس بنعمة، كما في قوله: ﴿يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شُوَاظٌ مِّن نَّارٍ وَنُحَاسٌ فَلَا تَنتَصِرَانِ﴾[397] [الرحمن: 35] وقوله: ﴿هَٰذِهِۦ جَهَنَّمُ ٱلَّتِى يُكَذِّبُ بِهَا ٱلْمُجْرِمُونَ يَطُوفُونَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ حَمِيمٍ ءَانٍ﴾[398] [الرحمن: 43 ـ 44].

قلنا: العذاب وجهنم ـ وإن لم يكونا من آلاء الله تعالى ـ فإن ذكرهما ووصفهما على طريق الزجر عن المعاصي، والترغيب في الطاعات؛ من آلائه تعالى، ونحوه. قوله: ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾ [المرسلات: 15] لأنه تعالى ذكر

---

(397) الشواظ: قطعة من اللهب ليس فيها دخان.

(398) الحميم الآن: الماء شديد السخونة.

قصصاً مختلفة، وأتبع كل قصة بهذا القول. فصار كأنه قال عقب كل قصة: ويلٌ يومئذٍ للمكذبين بهذه القصة.

وإما بالإيغال، واختلف في معناه.

فقيل: هو ختم البيت بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها. كزيادة المبالغة في قول الخنساء: [البسيط].

وإن صَخراً لتأتمُّ الهُداة به كأنَّه عَلَمٌ في رأسه نار[399]

لم ترض أن تشبهه بالعلم الذي هو الجبل المرتفع المعروف بالهداية حتى جعلت في رأسه ناراً، وقول ذي الرمة: [الطويل].

قِفِ العيسَ في أطلال مَيَّةَ، واسْألِ رُسوماً كأخْلاق الرِّداء المُسَلْسَلِ[400]

أظُن الذي يجدي عليك سؤالُها دُموعاً كتبذير الجُمانِ المُفَصَّلِ[401]

وكتحقيق التشبيه في قول امرىء القيس: [الطويل].

كأنّ عُيونَ الوحش حول خِبائنا وأرحلِنا: الجَزْعُ الذي لم يثَقَّبِ[402]

فإنه لما أتى على التشبيه قبل ذكر القافية، واحتاج إليها؛ جاء بزيادة حسنةٍ في قوله: «لم يثقب» لأن الجزع إذا كان غير مثقوب كان أشبه بالعيون.

ومثله قول زهيرٍ: [الطويل].

كأن فُتاتَ العِهْنِ في كل منزل نَزَلْنَ به: حَبُّ الفَنا لم يُحَطَّمِ

فإن حب الفنا أحمر الظاهر أبيض الباطن؛ فهو لا يشبه الصوف الأحمر إلا ما لم يحطم.

---

(399) تأتَمّ: تقتدي.

(400) العيس: الإبل، الرسوم: بقيّة الآثار، الأخلاق: الثياب البالية، المسلسل من الثياب: المخطّط.

(401) الجمان المفصّل: اللؤلؤ المفصول عن بعضه بمعدن آخر.

(402) الوحش: البقر، والخباء: نوع من الخيام، والجزَع: الخرز فيه سواد وبياض.

وكذا قول امرىء القيس: [الطويل].

حَـمـلْـتُ رُدَيْـنِـيّـاً كـأن سـنـانَـه سَـنَـا لَـهَـبٍ لـم يَـتَّـصِـلْ بـدُخَـان[403]

كما سيأتي.

وقيل: لا يختص بالنظم، ﴿ٱتَّبِعُواْ مَن لَّا يَسْـَٔلُكُمْ أَجْرًا وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [يس: 21].

وإما بالتذليل، وهو تعقيب الجملة بجملة تشتمل على معناها للتوكيد.

وهو ضربان:

ضربٌ لا يخرج مخرج المثل؛ لعدم استقلاله بإذادة المراد، وتوقفه على ما قبله، كقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ جَزَيْنَٰهُم بِمَا كَفَرُواْۖ وَهَلْ نُجَٰزِيٓ إِلَّا ٱلْكَفُورَ﴾ [سبأ: 17] إن قلنا: إن المعنى «وهل يجازى ذلك الجزاء».

وقال الزمخشري: وفيه وجهٌ آخر، وهو أن الجزاء عام لكل مكافأة، يستعمل تارة في معنى المعاقبة، وأخرى في معنى الإثابة، فلما استعمل في معنى المعاقبة في قوله: ﴿جَزَيْنَٰهُم بِمَا كَفَرُواْۖ﴾ بمعنى عاقبناهم بكفرهم؛ قيل: ﴿وَهَلْ نُجَٰزِيٓ إِلَّا ٱلْكَفُورَ﴾ بمعنى «وهل يعاقب» فعلى هذا يكون من الضرب الثاني.

وقول الحماسي[404]: [الكامل].

فـدعَـوْا: نَـزَالِ، فـكـنْـتُ أوَّلَ نـازِلٍ وعـلام أركـبُـه إذا لـم أنْـزِلِ؟[405]

وقول أبي الطيب: [الطويل].

وما حاجةُ الأظْعانِ حولَكِ في الدُّجى إلى قَمَرٍ؟ ما وَاجِدٌ لكِ عادمُهْ[406]

---

(403) الرديني: نوع من الرماح، السنا: الضوء.
(404) قائله ربيعة بن مقروم، أنظر الأغاني 22/ 107.
(405) نزال: اسم فعل بمعنى أنزل.
(406) الأظعان: القوم الرّاحلون.

وقوله أيضاً[407]: [البسيط].

تمسي الأمانيُّ صرعى دونَ مَبْلَغِهِ فما يقول لشيءٍ: لَيْتَ ذلك لي

وقول ابن نباتة السعدي[408]: [البسيط].

لم يُبْقِ جودُكَ لي شيئاً أؤملُهُ تركْتَني أصْحَبُ الدنيا بلا أمَلِ

قيل: نظر فيه إلى قول أبي الطيب، وقد أربى[409] عليه في المدح، والأدب مع الممدوح؛ حيث لم يجعله في حيز من تمنى شيئاً.

وضربٌ يخرج مخرج المثل، كقوله تعالى: ﴿وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُۚ إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ [الإسراء: 81] وقول الذبياني: [الطويل].

وَلَسْتَ بِمُسْتَبقٍ أخاً لا تَلُمُّهُ على شَعَثٍ، أيُّ الرجالِ المُهَذَّبُ؟[410]

وقول الحطيئة: [الطويل].

تَزور فتىً يُعطي على الحمدِ مالَهُ وَمَنْ يُعْطِ أثمانَ المكارِمِ يُحْمَدِ

وقد اجتمع الضربان في قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ ٱلْخُلْدَۖ أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِۗ﴾ [الأنبياء: 34 ـ 35] فإن قوله: ﴿أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ﴾ من الأول، وما بعده من الثاني، وكل منهما تذييلٌ على ما قبله.

وهو أيضاً: إما لتأكيد منطوق كلامٍ، كقوله تعالى: ﴿وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ﴾ [الإسراء: 81] الآية.

وإما لتأكيد مفهومه، كبيت النابغة فإن صدره دل بمفهومه على نفي

(407) أي المتنبي، وهو في ديوانه 275.

(408) أبو نصر عبد العزيز بن عمر بن محمد، ابن نباتة السعدي، من شعراء سيف الدولة (ت 405هـ).

(409) أربى: زاد.

(410) الشعث: تلبّد الشعر، والمراد به هنا العيب مطلقاً.

الكامل من الرجال؛ فحقق ذلك وقرّره بعجزه.

وإما بالتكميل، ويسمى الاحتراس أيضاً، وهو أن يؤتى به في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه.

وهو ضربان:

ضرب يتوسط الكلام، كقوله طرفة: [الكامل].

فَسَقى دِيَارَكِ - غَيْرَ مُفْسِدِها صَوْبُ الرَّبِيعِ، وَدِيمةٌ تَهْمِي(411)

وقول الآخر(412): [الكامل].

لو أن عزَّةَ خاصَمت شَمْسَ الضُّحَى في الحُسْنِ عندَ مُوَفَّقٍ؛ لقضَى لها

إذ التقدير: عندَ حاكِمٍ مَوفقٍ فقوله موفق تكميلٌ.

وقول ابن المعتز: [الطويل].

صبَبْنا عليها - ظالِمينَ - سِياطَنا فطارَتْ بها أيْدٍ سِراعٌ وأرجُلُ

وضربٌ يقع في آخر الكلام، كقوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [المائدة: 54] فإنه لو اقتصر على وصفهم بالذلة على المؤمنين؛ لتوهم أن ذلتهم لضعفهم، فلما قيل: «أعزة على الكافرين» علم أنها منهم تواضعٌ لهم، ولذا عدي الذل بـ«على» لتضمينه معنى العطف، كأنه قيل: عاطفين عليهم على وجه التذلل والتواضع. ويجوز أن تكون التعدية بـ«على» لأن المعنى: أنهم مع شرفهم، وعلو طبقتهم وفضلهم على المؤمنين؛ خافضون لهم أجنحتهم.

ومنه قول ابن الرومي، فيما كتب به إلى صديق له: «إني وليّك الذي

---

(411) صوب المطر: نزوله، الربيع: المطر، والديمة: المطر الدائم دون برق ولا رعد، تهمي: تَسيل.

(412) قائله: كثير عزّة.

لا يزال تنقاد إليك مودته عن غير طمعٍ ولا جزعٍ، وإن كنت لذي الرغبة مطلباً، ولذي الرهبة مهرباً».

وكذا قول الحماسي: [الطويل].

رَهَنْتُ يَدِي بالعجز عن شُكْرِ بِرِّهِ   وما فوقَ شُكرِي للشَّكور مَزِيدُ

وكذا قول كعب بن سعدٍ الغنوي[413]: [الطويل].

حليمٌ إذا ما الحِلْمُ زيَّنَ أهلَه   مع الحلم في عين العَدُوِّ مَهِيبُ

فإنه لو اقتصر على وصفه بالحلم؛ لأوهم أن حلمه عن عجز؛ فلم يكن صفة مدح؛ فقال: «إذا ما الحلم زين أهله» فأزال هذا الوهم وأما بقية البيت: فتأكيدٌ للازم ما يفهم من قوله: «إذا ما الحلم زين أهله» من كونه غير حليم حين لا يكون الحلم زيناً لأهله؛ فإن من لا يكون حليماً حين لا يحسن الحلم لأهله؛ يكون مهيباً في عين العدو لا محالة، فعلم أن بقية البيت ليست تكميلاً، كما زعم بعض الناس.

ومنه قوله الحماسي[414]: [الطويل].

وما مات مِنَّا سَيِّدٌ في فِراشه   ولا طُلَّ مِنّا حيثُ كان قتيل[415]

فإنه لو اقتصر على وصف قومه بشمول القتل إيّاهم؛ لأوهم أن ذلك لضعفهم وقلتهم؛ فأزال هذا الوهم بوصفهم بالانتصار من قاتلهم، وكذا قول أبي الطيب: [الوافر].

أشَدُّ من الرِّياح الهُوج بَطْشاً   وأسْرَعُ في النَّدَى منها هُبوبا

فإنه لو اقتصر على وصفه بشدة البطش؛ لأوهم ذلك أنه عنفٌ كله، ولا لطف عنده. فأزال هذا الوهم بوصفه بالسماحة، ولم يتجاوز في ذلك

---

(413) كعب بن سعد بن عمرو الغنوي، شاعر جاهلي، (ت نحو 10 ق هـ).

(414) قائله: السموأل من قصيدة مشهورة.

(415) طُلَّ الرّجل: أُهدِرَ دمُه.

كله صفة الريح التي شبهه بها، وقوله: إنه أسرع في الندى منها هبوباً، كأنه من قول ابن عباس رضي الله عنهما «كان رسول الله ﷺ أجود الناس، وكان أجود ما يكون في رمضان، كان كالريح المرسلة».

وإما بالتتميم، وهو: أن يُؤتى في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلةٍ تفيد نكتة، كالمبالغة في قوله تعالى: ﴿وَيُطْعِمُونَ ٱلطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾ [الإنسان: 8] أي: مع حبه، والضمير للطعام، أي: مع اشتهائه، والحاجة إليه، ونحوه ﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾ [البقرة: 177] وكذا ﴿لَن تَنَالُواْ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: 92] وعن فضيل بن عياضٍ[416]: «على حب الله» فلا يكون مما نحن فيه.

وفي قول الشاعر: [المنسرح].

إنّي على ما تَرَيْنَ من كِبَرِي   أعْرِفُ من أيْنَ تُؤكَل الكَتِفُ

وفي قول زهير: [البسيط].

مَنْ يَلْقَ يوماً ـ على عِلاّتِهِ ـ هَرِماً   يَلْقَ السماحة منه والنّدَى خُلُقَا[417]

وإما بالاعتراض، وهو: أن يؤتى في أثناء الكلام، أو بين كلامين متصلين معنىً، بجملة أو أكثر لا محل لها من الأعراب لنكتة سوى ما ذكر في تعريف التكميل.

كالتنزيه والتعظيم في قوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ﴾ [النحل: 57].

والدعاء في قول أبي الطيب: [الطويل].

وتَحْتَقِرُ الدنيا احْتِقارَ مُجَرِّبٍ   يرى كُلَّ ما فِيها ـ وحاشَاكَ ـ فانيا

---

(416) أبو علي الفضيل بن عياض بن مسعود التميمي، شيخ الحرم المكّي، من أكابر العبّاد الصلحاء (ت 187هـ).

(417) هرم: هو هرم بن سنان ممدوح زهير، والعلاّت: الأمور التي تشغل صاحبها.

فإن قوله: «وحاشاك» دعاءٌ حسن في موضعه.

ونحوه قول عوف بن محلم الشيباني[418]: [السريع].

إن الـثـمـانـيـن - وبُـلِّـغْـتَـهَـا - قد أحوجَتْ سمعِي إلى تَرْجُمانْ

والتنبيه في قول الشاعر: [الكامل].

وَاعْـلَـمْ - فَـعِـلْـمُ الْـمَـرْءِ يـنـفـعُـه - أنْ سـوف يـأتـي كـلُّ مـا قُـدِرا

وتخصيص أحد المذكورين بزيادة التأكيد في أمر علق بهما، كقوله تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ وَفِصَـٰلُهُۥ فِى عَامَيْنِ أَنِ ٱشْكُرْ لِى وَلِوَٰلِدَيْكَ﴾ [لقمان: 14].

والمطابقة مع الاستعطاف في قول أبي الطيب: [الكامل].

وخُـفـوقُ قَـلْـبٍ لـو رَأيْـتِ لَـهِـيـبَـهُ - يـا جَـنّـتِـي - لـرأيـتِ فـيـه جَـهَـنّـما

والتنبيه على سبب أمرٍ فيه غرابةٌ، كما في قول الآخر[419]: [الطويل].

فلا هَجْرُهُ يَبْدُو - وفي الْيَأسِ راحةٌ - ولا وَصْـلُـه يَـبـدُو لـنـا فَـنُـكَـارِمُـهْ

فإن قوله: «فلا هجره يبدو» يشعر بأن هجر الحبيب أحد مطلوبيه، وغريب أن يكون هجر الحبيب مطلوباً للمحب؛ فقال: «وفي اليأس راحة» لينبه على سببه. وقوله تعالى: ﴿لَّوْ تَعْلَمُونَ﴾ في قوله: ﴿لَّوْ تَعْلَمُونَ﴾ في قوله: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ﴾ [الواقعة: 75 - 77] اعتراضٌ في اعتراضٍ؛ لأنه اعترض به بين الموصوف والصفة، واعترض بقوله: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ بين القسم والمقسم عليه.

---

(418) عوف بن محلّم بن ذهل الشيباني، من أشراف العرب في الجاهلية (ت نحو 45 ق هـ)، والرّاجح أن البيت لعوف بن محلّم الخزاعي أحد العلماء الرواة الندماء (ت 220هـ) في قصة مشهورة مع ابن عبد الله بن طاهر.

(419) قائله: الرمّاح بن ميّادة.

ومما جاء بين كلامين متصلين معنىً قوله: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ ۖ قُلْ هُوَ أَذًى فَٱعْتَزِلُوا۟ ٱلنِّسَآءَ فِى ٱلْمَحِيضِ ۖ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ ۖ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ ۖ وَقَدِّمُوا۟ لِأَنفُسِكُمْ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّكُم مُّلَٰقُوهُ ۗ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: 222 ـ 223] فإن قوله: «نساؤكم حرث لكم» بيان لقوله ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ ۚ﴾ يعني: أن المأتي الذي أمركم به هو مكان الحرث، دلالة على أن الغرض الأصلي في الإتيان: هو طلب النسل، لا قضاء الشهوة، فلا تأتوهن إلا من حيث يتأتى فيه الغرض، وهو مما جاء في أكثر من جملة أيضاً.

ونحوه في كونه أكثر من جملة، قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّى وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ ۖ وَإِنِّى سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾ [آل عمران: 36] فإن قوله: ﴿وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ ۖ﴾ ليس من قول أُم مريم.

وكذا قوله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ يَشْتَرُونَ ٱلضَّلَٰلَةَ وَيُرِيدُونَ أَن تَضِلُّوا۟ ٱلسَّبِيلَ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَآئِكُمْ ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ نَصِيرًا مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَٱسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَعٍ وَرَٰعِنَا لَيًّۢا بِأَلْسِنَتِهِمْ وَطَعْنًا فِى ٱلدِّينِ ۚ وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَٱسْمَعْ وَٱنظُرْنَا لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَقْوَمَ وَلَٰكِن لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: 44 ـ 46] إن جعل «من الذين» بياناً لـ ﴿ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾ لأنهم يهودٌ ونصارى أو لـ«أعدائكم» فإنه على الأول يكون قوله ﴿وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَآئِكُمْ ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ نَصِيرًا﴾ اعتراضاً، وعلى الثاني يكون «وكفى بالله... وكفى بالله...» اعتراضاً.

ويجوز أن يكون: «من الذين» صلةً لـ«نصيراً» أي: ينصركم من الذين هادوا، كقوله: ﴿وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَآ ۚ إِنَّهُمْ كَانُوا۟﴾ [الأنبياء: 77] وأن يكون كلاماً مبتدأ على أن «يحرفون» صفة مبتدأ محذوفٍ تقديره:

«من الذين هادوا قومٌ يحرفون» كقوله[420]: [الطويل].

وما الدهر إلا تارتان؛ فمنهما أموتُ، وأُخرَى أبتغِي العَيْشَ أكْدَحُ[421]

وقد علم مما ذكرنا: أن الاعتراض، كما يأتي بغير واو ولا فاءٍ؛ قد يأتي بأحدهما.

ووجه حسن الاعتراض على الإطلاق: حسن الإفادة مع أن مجيئه مجيءُ ما لا معوّل عليه في الإفادة. فيكون مثله مثل الحسنة تأتيك من حيث لا ترتقبها.

ومن الناس من لا يقيد فائدة الاعتراض بما ذكرناه، بل يجوز أن تكون دفع توهم ما يخالف المقصود، وهؤلاء فرقتان:

فرقة لا تشترط فيه أن يكون واقعاً في أثناء كلام، أو بين كلامين متصلين معنىً. بل يجوز أن يقع في آخر كلام لا يليه كلامٌ، أو يليه غير متصلٍ به معنىً، وبهذا يشعر كلام الزمخشري في مواضع من «الكشاف». فالاعتراض عند هؤلاء يشمل التذييل، ومن التكميل ما لا محل له من الإعراب، جملةً كان أو أكثر من جملة.

وفرقة تشترط فيه ذلك، لكن لا تشترط أن يكون جملةً أو أكثر من جملة.

فالاعتراض عند هؤلاء يشمل من التتميم ما كان واقعاً في أحد الموقعين، ومن التكميل ما كان واقعاً في أحدهما ولا محل له من الإعراب، جملةً كان أو أقلَّ من جملة أو أكثر.

وإما بغير ذلك، كقولهم: «رأيته بعيني».

ومنه قوله تعالى: ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُۥ بِأَلْسِنَتِكُمْ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُم مَّا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ

(420) قائله: تميم بن أبي بن مقبل.

(421) التارة: المرّة.

عِلْمٌ﴾ [النور: 15] أي: هذا الإفك ليس إلا قولاً يجري على ألسنتكم، ويدور في أفواهكم، من غير ترجمةٍ عن علم في القلب، كما هو شأن المعلوم إذا ترجم عنه اللسان.

وكذا قوله: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: 196] لإزالة توهم الإباحة، كما في نحو قولنا: «جالس الحسن وابن سيرين» وليعلم العدد جملة كما علم تفصيلاً؛ ليُحاط به من جهتين. فيتأكد العلم، وفي أمثال العرب: «علمان خيرٌ من علم».

وكذا قوله «كاملة» تأكيدٌ آخرٌ، وقيل: أي كاملة في وقوعها بدلاً من الهدي، وقيل: أريد به تأكيد الكيفية لا الكمية، حتى لو وقع صوم العشرة على غير الوجه المذكور لم تكن كاملةً.

وكذا قوله: ﴿ٱلَّذِينَ يَحۡمِلُونَ ٱلۡعَرۡشَ وَمَنۡ حَوۡلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمۡدِ رَبِّهِمۡ وَيُؤۡمِنُونَ بِهِۦ وَيَسۡتَغۡفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [غافر: 7] فإنه لو لم يقصد الإطنابُ لم يذكر «ويؤمنون به» لأن إيمانهم ليس مما ينكره أحد من مثبتيهم، وحسن ذكره إظهار شرف الإيمان ترغيباً فيه.

وكذلك قوله: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلۡمُنَٰفِقُونَ قَالُواْ نَشۡهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشۡهَدُ إِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ [المنافقون: 1] فإنه لو اختصر لترك قوله ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشۡهَدُ إِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ لأنه مساق الآية لتكذيبهم في دعوى الإخلاص في الشهادة كما مر. وحسنه دفع توهم أن التكذيب للمشهود به في نفس الأمر، ونحو قول البلغاء: «لا، وأصلحك الله».

وكذا قوله تعالى إخباراً: ﴿قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّؤُاْ عَلَيۡهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَىٰ غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَـَٔارِبُ أُخۡرَىٰ﴾(422) [طه: 18] وحسنه أنه عليه السلام فهم أن

---

(422) أهشّ: أضرب ورق الشجر ليتحاتّ على رؤوس غنمي، والمآرب: الحاجات.

السؤال يعقبه أمرٌ عظيم يحدثه الله تعالى في العصا؛ فينبغي أن يتنبه لصفاتها؛ حتى يظهر له التفاوت بين الحالين.

وكذا قوله ﴿قَالُواْ نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَظَلُّ لَهَا عَٰكِفِينَ﴾ [الشعراء: 71] وحسنه إظهار الابتهاج بعبادتها، والافتخار بمواظبتها؛ ليزداد غيظ السائل.

واعلم أنه قد يوصف الكلام بالإيجاز والإطناب باعتبار كثرة حروفه وقلّتها بالنسبة إلى كلام آخر مُساوٍ له في أصل المعنى، كالشطر الأول من قول أبي تمام: [الطويل].

يَصُدُّ عَنِ الدُّنيا إذا عنَّ سُودَدٌ ... ولو برزَتْ في زِيِّ عَذْراءَ ناهِدِ[423]

وقول الآخر[424]: [الطويل].

ولَسْتَ بنظّار إلى جانب الْغِنَى ... إذا كانَتِ العَلْيَاءُ في جانب الفقر

ومنه قول الشماخ[425]: [الوافر].

إذا ما رَايَةٌ رُفِعَتْ لِمَجْدِ ... تلقّاها عَرَابَةُ باليَمِينِ[426]

وقول بشر بن حازم: [الوافر].

إذا ما المَكْرُماتُ رُفِعْنَ يَوْماً ... وقَصّرَ مُبْتَغوها عن مَداها

وضاقَتْ أذْرُعُ الْمُثْرِينَ عنها ... سَما أوْسٌ إليها، فاحْتَواها[427]

ويقربُ من هذا الباب قوله تعالى: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء: 23].

وقولُ الحماسي[428]: [الطويل].

---

(423) الناهد: الكاعب الثديين.

(424) قائله: المعذّل بن غيلان، أنظر الأغاني 12/ 55.

(425) الشمّاخ بن ضرار بن سنان، شاعر مخضرم (ت 22هـ).

(426) عرابة هو عرابة بن أوس الأنصاري أحد القوّاد الشجعان.

(427) المثرون: الأغنياء.

(428) قائله: السموأل، من لاميته المشهورة.

ونُنْكِر إنْ شِئنا عَلى الناس قَوْلَهُمْ ولا يُنْكِرُون القولَ حينَ نقولُ

وكذا ما ورد في الحديث: «**الْحَزْمُ سوءُ الظّنِّ**»[429] وقول العرب: الثقة بكل أحدٍ عجزٌ.

(429) أنظر كشف الخفا للعجلوني 1/ 425.

القسم الثاني

علم البيان

الفن الثاني في علم البيان

وهو: علم يعرف به إيراد المعنى الواحد بطرقٍ مختلفةٍ في وضوح الدلالة عليه.

ودلالة اللفظ: إمّا على ما وضع له، أو على غيره.

والثاني: إمّا داخلٌ في الأول دخول السقف في مفهوم البيت، أو الحيوان في مفهوم الإنسان، أو خارجٌ عنه خروج الحائط عن مفهوم السقف، أو الضاحك عن مفهوم الإنسان.

وتسمى الأولى دلالةً وضعيّة. وكل واحدة من الأخيرتين دلالةً عقليةً.

وتختص الأولى بدلالة المطابقة، والثانية بالتضمن، والثالثة بدلالة الالتزام.

وشرط الثالثة: اللزوم الذهني، أعني أن يكون حصول ما وضع اللفظ له في الذهن ملزوماً لحصول الخارج؛ لئلا يلزم ترجيح أحد المتساويين على الآخر؛ لكون نسبة الخارج إليه حينئذٍ كنسبة سائر المعاني الخارجة.

ولا يشترط في هذا اللزوم أن يكون مما يثبته العقل، بل يكفي أن يكون مما يثبته اعتقاد المخاطب: إما لعرفٍ، أو لغيره. لإمكان الانتقال حينئذٍ من المفهوم الأصلي الخارجي.

وقد وقع كلام بعض العلماء ما يشعر بالخلاف في اشتراط اللزوم الذهني في دلالة الالتزام، وهو بعيدٌ جداً. وإن صح، فلعل السبب فيه: توهم أن المراد باللزوم الذهني اللزوم العقلي. لإمكان الفهم بدون اللزوم الذهني بهذا المعنى حينئذٍ كما سبق.

ثم إيراد المعنى الواحد على الوجه المذكور لا يتأتى بالدلالة الوضعية. لأن السامع إن كان عالماً بوضع الألفاظ لم يكن بعضها أوضح دلالةً من بعض، وإلا لم يكن كل واحد منها دالاً.

وإنما يتأتى بالدلالات العقلية؛ لجواز أن يكون للشيء لوازم بعضها أوضح لزوماً من بعض.

ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع له: إن قامت قرينةٌ على عدم إرادة ما وضع: فهو له مجازٌ، وإلا فهو كنايةٌ.

ثم المجاز منه الاستعارة، وهي ما تبتنى على التشبيه، فيتعين التعرض له.

فانحصر المقصود في التشبيه والمجاز، والكناية، وقدم التشبيه على المجاز لما ذكرنا، من ابتناء الاستعارة التي هي مجازٌ على التشبيه، وقدم المجاز؛ لنزول معناه منزلة الجزء من الكل.

القول في التشبيه

[تعريف التشبيه]

التشبيه: الدلالة على مشاركة أمرٍ لآخر في معنى.

والمراد بالتشبيه ههنا: ما لم يكن على وجه الاستعارة التحقيقية، ولا الاستعارة بالكناية، ولا التجريد.

فدخل فيه ما يسمى تشبيهاً بلا خلافٍ. وهو ما ذُكرت فيه أداةُ التشبيه، كقولنا: «زيدٌ كالأسد» أو «كالأسد» بحذف «زيد» لقيام قرينة.

وما يُسمّى تشبيهاً على المختار كما سيأتي، وهو ما حذفت فيه أداة التشبيه، وكان اسم المشبّه به خبراً للمشبّه، أو في حكم الخبر، كقولنا: «زيدٌ أسدٌ»، وكقوله تعالى: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ﴾ [البقرة: 18] أي: هم، ونحوه قول من يخاطب الحجاج[1]: [الكامل].

أسدٌ عَلَيَّ، وفي الحروب نَعامةٌ فَتْخاءُ تَنْفِرُ مِنْ صفير الصَّافِرِ[2]

وكقولنا: «رأيت زيداً بحراً».

وإذا قد عرفت معنى التشبيه في الاصطلاح؛ فاعلم أنه مما اتفق العقلاء على شرف قدره، وفخامة أمره في فن البلاغة، وأن تعقيب المعاني به ـ يضاعف قواها في تحريك النفوس إلى المقصود بها مدحاً كانت أو ذمّاً، أو افتخاراً، أو غير ذلك.

---

(1) قائله: عمران بن حطّان الشيباني من زعماء الخوارج، أنظر الأغاني 18/ 122.

(2) الفتخاء: ضعيفة المفاصل.

وإن أردت تحقيق هذا فانظر إلى قول البحتري: [الكامل].

دانٍ علـى أيْـدِي الْـعُـفـاةِ وشـاسِـعٌ ... عن كل نِدّ في النّدَى، وضَريبِ[3]

كـالبـدر أفـرَط فـي الـعُـلُـوّ وضـوؤه ... لـلـعـصـبـة الـسّـارِيـنَ جِـدُّ قَـرِيـبِ[4]

أو قول ابن لنكك[5]: [البسيط].

إذا أخو الحسن أضحى فِعلُه سَمِجاً ... رأيت صورته من أقبح الصُّوَرِ[6]

وَهَبْهُ كالشمس في حُسنٍ، ألم تَرنا ... نَـفِـرُّ منـهـا إذا مـالَـتْ إلى الـضَّـرَرِ

أو قول ابن الرومي: [الخفيف].

بَـذَل الـوعْـدَ لـلأخِـلاَّءِ سَـمْـحـاً ... وأبَـى بـعـدَ ذاكَ بَـذْل الْـعَـطَـاءِ

فـغـدا كـالـخـلاف يـورق لـلـعـيـن ... ويـأبـى الإثـمـار كـل الإبـاء[7]

أو قول أبي تمام: [الكامل].

وإذا أرادَ الـلَّـهُ نَـشْـرَ فـضـيـلـة ... طُـوِيَـتْ؛ أتـاحَ لَـهـا لِـسـانَ حَـسُـودِ

لَـوْلاَ اشْـتِـعـالُ الـنـار فـيـمـا جـاوَرَتْ ... ما كان يُعْرَف طِيبُ عَرْفِ الْعُودِ[8]

أو قوله أيضاً[9]: [الطويل].

وطُولُ مُقامِ الْمَرْءِ في الْحَيِّ مُخْلِقٌ ... لـديـبـاجَـتَـيْـهِ فـاغـتـرب تـتـجـدَّدِ[10]

فـإني رأيْـتُ الـشـمْـسَ زِيـدتَ مَـحَـبّـةً ... إلى الناس أنْ لَيْسَتْ عليهم بِسَرْمَدِ[11]

---

(3) العفاة: طلاّب الفضل والرزق، والضريب: الشبيه المماثل.

(4) العصبة السارون: الجماعة السائرون ليلاً.

(5) أبو الحسن محمد بن محمد، ابن لنكك البصري، من شعراء اليتيمة (ت 360هـ).

(6) السّمج: القبيح.

(7) الخلاف: أحد أنواع شجر الصفصاف.

(8) العرف: الرّائحة.

(9) قائله: أبو تمام، وهو في ديوانه 98.

(10) مُخلق: مُبْلٍ، الديباجتان: صفحتا الوجه.

(11) السرمد: الأبدي.

وقس حالك وأنت في البيت الأول، ولم تنته إلى الثاني، على حالك وأنت قد انتهيت إليه ووقفت عليه: تعلم بعد ما بين حالتيك في تمكّن المعنى لديك.

وكذا تعهد الفرق بين أن تقول: «الدنيا لا تدوم» وتسكت، وأن تذكر عقيبه ما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «**من في الدنيا ضيفٌ، وما في يده عاريةٌ**[12]**، والضيف مرتحلٌ والعارية مؤداةٌ**» أو تنشد قول لبيدٍ: [الطويل].

ومـا الـمـالُ والأهْـلُـونَ إلا ودائـعٌ ولا بُـدَّ يـومـاً أن تُـرَدَّ الـودائـعُ

وبين أن تقول: «رأى قوماً لهم منظرٌ» وتقطع الكلام، وأن تتبعه نحو قول ابن لنكك: [المنسرح].

فـي شـجـر الـسَّـرْوِ مـنـهُـمُ مَـثَـلٌ لــه رُواءٌ، ومـا لَـهُ ثَـمَـرُ[13]

وانظر في جميع ذلك إلى المعنى في الحالة الثانية: كيف يتزايدُ شرفه عليه في الحالة الأولى؟! ولذلك أسبابٌ:

منها: ما يحصل للنفس من الأنس بإخراجها من خفي إلى جليّ، كالانتقال مما يحصل لها بالفكرة إلى ما يعلم بالفطرة، أو بإخراجها مما لم تألفه إلى ما ألفته، كما قيل[14]: [الكامل].

مـا الـحـبُّ إلاَّ لـلـحـبيـب الأوَّلِ[15]

أو مما تعلمه إلى ما هي به أعلم، كانتقال من المعقول إلى المحسوس، فإنك قد تعبّر عن المعنى بعبارة تؤديه وتبالغ، نحو أن تقول وأنت تصف اليوم بالقصر يوم كأقصر ما يتصور. فلا يجد السامع له من

(12) العارية: الشيء المستعار.

(13) الرواء: المنظر الحسن.

(14) قائله: أبو تمام، وهو في ديوانه 463.

(15) صدره: نقّل فؤادك حيث شئت من الهوى.

الأنس ما يجده لنحو قولهم: «أيامٌ كأباهيم القطا»[16] وقول الشاعر[17]: [الوافر].

ظَلِلْنَا عندَ بابِ أبي نُعَيْمٍ ... بيومٍ مِثْلِ سالِفةِ الذُّبابِ[18]

وكذا تقول: فلانٌ إذا همَّ بالشيء لم يزل ذاك عن ذكره، وقصُر خواطره على إمضاء عزمه فيه، ولم يشغله عنه شيء، فلا يصادف السامع له أريحيّة[19]، حتى إذا قلت[20]: [الطويل].

إذا همَّ ألقى بين عينيه عزمَهُ[21]

امتلأت نفسه سروراً، وأدركته هزَّةٌ لا يمكن دفعها عنه.

ومن الدليل على أن للإحساس من التحريك للنفس، وتمكين المعنى ما ليس لغيره: أنك إذا كنت أنت وصاحبٌ لك يسعى في أمر، على طرف نهر، وأنت تريد أن تقرر له: أنه لا يحصل من سعيه على طائل، فأدخلت يدك في الماء، ثم قلت له «انظر، هل حصل في كفي من الماء شيء؟ فكذلك أنت في أمرك» كان لذلك ضربٌ من التأثير في النفس، وتمكين المعنى في القلب، زائدٌ على القول المجرد.

ومنها: الاستطراف، كما سيأتي.

ومن فضائل التشبيه: أنه يأتيك من الشيء الواحد بأشباهٍ عدة، نحو أن يعطيك من الزند بإيرائه[22]، شبه الجواد والذكي، والنجح في الأمور،

---

(16) الأباهيم: جمع إبهام أحد الأصابع، والقطا: نوع من الطيور.
(17) ورد في أسرار البلاغة 128 دون نسبة.
(18) السالفة: صفحة العنق.
(19) الأريحيّة: الارتياح للأمر.
(20) قائله: سعد بن ناشب، انظر شرح الحماسة للمرزوقي 1/67.
(21) عجزه: ونكّب عن ذكر العواقب جانباً.
(22) إيراء الزند: إخراج النار بحكّ عمودين ببعضهما.

وبإصلاده[23] شبه البخيل، والخيبة في السعي ومن القمر الكمال عن النقصان، كما قال أبو تمام: [الكامل].

لهفي على تلك الشواهد فيهما ... لو أُمهِلَتْ حتى تصيرَ شمائلا

لغدا سكوتُهما حجىً، وصِباهُما ... حِلْماً، وتلك الأرْيَحيّةُ نائلا[24]

ولأعقب النَّجمُ المُرِذُّ بدِيمَةٍ ... ولعادَ ذاكَ الطَّلُّ جَوْداً وابلا[25]

إن الهلال إذا رأيتَ نُموَّه ... أيقنتَ أن سيصيرُ بدراً كاملا

والنقصان عن الكمال، كقول أبي العلاء المعري: [الطويل].

وإن كنْتَ تبغي العيشَ فابْغِ توسُّطا ... فعند التّناهي يَقْصُرُ المُتَطَاوِلُ

توقَّى البدورُ النقصَ وَهْيَ أَهِلَّةٌ ... ويدركها النقصانُ وَهْيَ كَوامِلُ[26]

وتتفرع من حالتي كماله ونقصه فروعٌ لطيفةٌ، كقول ابن بابك في الأستاذ أبي علي - وقد استوزره، وأبا العباس الضبي[27] - فخرُ الدولة بعد وفاة ابن عباد: [الكامل]

وأُعِرْتَ شَطْرَ المُلْكِ شَطْرَ كمالِه ... والبدر في شَطْرِ المسافة يَكْمُلُ

وقول أبي بكر الخوارزمي[28]: [الطويل].

أراك إذا أيسرتَ خيَّمتَ عندنا ... مُقيماً، وإن أعسرْتَ زُرْتَ لماما[29]

---

(23) إصلاد الزند: تصويته دون إخراج النار.

(24) الحجى: العقل، والنائل: العطاء.

(25) المرذّ: الذي يسقط الرذاد، والديمة: المطر المستمرّ دون برق ولا رعد، والطلّ: المطر الخفيف، والجود: المطر الكثير، والوابل: المطر الشديد.

(26) أبو علي الحسن بن بويه بن فناخسرو الديلمي ركن الدولة، من كبار الملوك في الدولة البويهية (ت 366هـ).

(27) أبو العباس أحمد بن إبراهيم الضبي، وزير فخر الدولة البويهي كان يلقب بالكافي الأوحد (ت 398هـ).

(28) أبو بكر محمد بن العباس الخوارزمي، كاتب شاعر عالم (382هـ).

(29) زرت لماما: زرت بأنقطاع.

فما أنت إلا البدرُ، إن قلَّ ضوءُه أغَبَّ، وإن زاد الضياءُ أقاما[30]

المعنى لطيفٌ وإن لم تساعده العبارةُ على ما يجب. لأن الإغباب أن يتخلّل بين وقتي الحضور وقتٌ يخلو منه. فإنما يصلح لأن يُراد أن القمر إذا نقص نوره لم يوال الطلوع في كلّ ليلة، بل يظهر في بعض الليالي دون بعض. وليس الأمر كذلك. لأنه ـ على نقصانه ـ يطلع كل ليلة حتى تكون السرار[31].

وكذا ينظر إلى بعده وارتفاعه، وقرب ضوئه وشعاعه، في نحو ما مضى من بيتي البحتري، وإلى ظهوره في كل مكان، كما في قول أبي الطيب: [الكامل].

كالبدرِ مِنْ حَيْثُ الْتَفَتَّ وجدْتَه يُهْدِي إلى عينيك نوراً ثاقِباً

إلى غير ذلك.

[أركان التشبيه]

ثم النظر في أركان التشبيه ـ وهي أربعة: طرفاه، ووجهه، وأداته ـ وفي الغرض منه، وفي تقسيمه بهذه الاعتبارات.

أما طرفاه فهما:

إما حسيان، كما في تشبيه الخد بالورد، والقد بالرمح، والفيل بالجبل، في المبصرات، والصوت الضعيف بالهمس في المسموعات، والنكهة بالعنبر في المشمومات، والريق بالخمر في المذوقات. والجلد الناعم بالحرير في الملموسات.

وإما عقليان، كما في تشبيه العلم بالحياة.

---

(30) أغبَّ: زار من حين لآخر.

(31) السّرار: آخر ليلة في الشهر.

وإما مختلفان، والمعقول هو المشبّه كما في تشبيه المنيّة بالسبع أو بالعكس، كما في تشبيه العطر بخلق كريم.

والمراد بالحسي: المدرك هو ـ أو مادته ـ بإحدى الحواس الظاهرة، فدخل فيه الخيالي، كما في قوله[32]: [مجزوء الكامل].

وكـأن مُـحْـمَـرَّ الـشـقِـيـقِ إذا تَـصَـوَّب أو تَـصَـعَّـدْ[33]

أعـلام يـاقـوتٍ نُـشِـرْ ن عـلـى رمـاح مـن زبَـرْجَـدْ[34]

وقوله[35]: [مجزوء الخفيف].

كـلُـنـا بـاسِـطُ الـيـدِ نـحـوَ نَـيْـلُـوفَـرِ نـدي[36]

كـدبـابـيـس عَـسـجـدٍ قُـضـبُـهـا مـن زبَـرْجَـدِ[37]

والمراد بالعقلي: ما عدا ذلك. فدخل فيه الوهمي، وهو ما ليس مدركاً بشيء من الحواس الخمس الظاهرة، مع أنه لو أُدرك لم يدرك إلاّ بها، كما في قول آمرىء القيس: [الطويل].

ومَسنونَةٌ زُرْقٌ كأنياب أغْوال[38]

عليه قوله تعالى: ﴿طَلْعُهَا كَأَنَّهُ رُءُوسُ ٱلشَّيَٰطِينِ﴾ [الصافات: 65] وكذا ما يدرك بالوجدان، كاللذة، والألم، والشبع، والجوع.

وأما وجهه: فهو المعنى الذي يشترك فيه الطرفان، تحقيقاً أو تخييلاً.

والمراد بالتخييل: أن لا يمكن وجوده في المشبه به إلا على تأويل،

---

(32) قائله: الصنوبري، آنظر أسرار البلاغة 159.

(33) الشقيق: نوع من الورود أحمر اللون، تصوّب: اتّجه إلى أسفل، تصعّد: اتّجه إلى أعلى.

(34) الزبرجد: حجر كريم أخضر اللون.

(35) البيتان للصنوبري، آنظر أسرار البلاغة 173.

(36) النيلوفر: نبات يورق على سطح الماء الراكد.

(37) العسجد: الذهب.

(38) سبق شرح الشاهد.

كما في قول القاضي التنوخي[39]: [الخفيف].

وكأنّ النجومَ بين دُجاها ... سُننٌ لاحَ بينهن ابتِداعُ

فإن وجه الشبه فيه: الهيئة الحاصلة من حصول أشياء مشرقةٍ بيضٍ في جوانب شيءٍ مظلمٍ أسود؛ فهي غير موجودة في المشبّه به إلا على طريق التخييل.

وذلك: أنه لما كانت البدعة والضلالة وكلُّ ما هو جهلٌ؛ يجعل صاحبها في حكم من يمشي في الظلمة؛ فلا يهتدي إلى الطريق، ولا يفصل الشيء من غيره. فلا يأمن أن يتردى في مهواة، أو يعثر على عدوٍّ قاتل، أو آفةٍ مهلكة ـ شبهت بالظلمة.ولزم ـ على عكس ذلك ـ أن تشبه السنة والهدى، وكل ما هو علمٌ بالنور. وعليهما قوله تعالى: ﴿وَيُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَـٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾ [المائدة: 16].

وشاع ذلك، حتى وصف الصنف الأول بالسواد، كما في قول القائل: «شاهدت سواد الكفر من جبين فلان».

والصنف الثاني بالبياض، كما في قول النبي ﷺ: «أتيتكم بالحنيفية[40] البيضاء» وذلك لتخييل أن السنن ونحوها من الجنس الذي هو إشراقٌ أو ابيضاضٌ في العين، وأن البدعة ونحوها على خلاف ذلك. فصار تشبيه النجوم ما بين الدياجي بالسنن ما بين الابتداع؛ كتشبيه النجوم في الظلام ببياض الشيب في سواد الشباب، وبالأنوار مؤتلقة بين النبات الشديد الخضرة. فالتأويل فيه: أنه تخيل ما ليس بمتلون متلوناً.

ويحتمل وجهاً آخر، وهو: أن يتأول بأنه أراد معنى قولهم: إن سواد الظلام يزيد النجوم حسناً. فإنه لما كان وقوف العاقل على عوار الباطل يزيد

---

(39) أبو القاسم علي بن محمد بن أبي الفهم، القاضي التنوخي، أديب شاعر عالم (ت 342هـ).
(40) الحنيفية: الديانة المستقيمة.

الحق نبلاً في نفسه، وحسناً في مرآة عقله؛ جعل هذا الأصل من المعقول مثالاً للمشاهد المبصر هناك، غير أنه لا يخرج ـ مع هذا ـ عن كونه على خلاف الظاهر، لأن الظاهر أن يمثل المعقول في ذلك بالمحسوس، كما فعل البحتري في قوله: [الطويل].

وقد زادها إفراط حُسْنٍ: جِوارُهَا خلائقَ أصفارٍ من المجد خُيَّبِ[41]

وحُسْنُ دَرارِيِّ الكواكبِ أنْ تُرَى طوالِعَ في داجٍ من الليل غَيْهَبِ[42]

ومن التشبيه التخييلي: قول أبي طالب الرقي[43]: [الكامل].

ولقد ذكرْتُكِ والظلامُ كأنه يومُ النَّوَى وفؤادُ مَنْ لم يعْشَقِ[44]

فإنه لما كانت أيام المكاره توصف بالسواد توسعاً؛ فيقال: اسود النهار في عيني، وأظلمت الدنيا علي، وكان الغزل يدعي القسوة على من لم يعشق، والقلب القاسي يوصف بالسواد توسعاً ـ تخيل يوم النوى وفؤاد من لم يعشق شيئين لهما سواد، وجعلهما أعرف به، وأشهر من الظلام؛ فشبهه بهما. وكذلك قول ابن بابك: [الطويل].

وأرضٍ كأخلاق الكِرام قطعتُها وقد كَحَل الليلُ السّماك فأبصرا[45]

فإن الأخلاق لما كانت توصف بالسعة والضيق تشبيهاً لها بالأماكن الواسعة والضيقة: تخيل أخلاق الكرام شيئاً له سعةٌ، وجعل أصلاً فيها، فشبه الأرض الواسعة بها. وكذا قول التنوخي: [البسيط].

فانهض بنارٍ إلى فحم كأنهما في العين ظلمٌ، وإنصافٌ قد اتّفقا

فإنه لما كان يقال في الحق: إنه منيرٌ واضحٌ، فيستعار له صفة الأجسام

---

(41) الخلائق: الأخلاق.

(42) الدّراري: الكواكب اللاّمعة، والدّاجي: المظلم، والغيهب: شديد الحلكة.

(43) أبو ثابت ربيعة بن ثابت بن لجأ الرقّي، شاعر غزل مقدّم (ت 198هـ).

(44) النّوى: الفراق.

(45) السّماك: أحد كوكبين في السّماء.

المنيرة، وفي الظلم خلاف ذلك ـ تخيلهما شيئين لهما إنارة وإظلامٌ، فشبّه النار والفحم بهما مجتمعين.

وكذا ما كتب به الصاحب إلى القاضي أبي الحسن[46]، وقد أهدى له الصاحب عطر القطر: [الكامل].

يا أيها القاضي الذي نفسي له ... مع قُرْبِ عهدِ لقائه مُشتاقَهْ

أهْدَيْتُ عطراً مثل طيب ثنائهِ ... فكأنما أُهدي له أخلاقَهْ

فإنه لما كان الثناء يشبه بالعطر ويشتق له منه؛ تخيّله شيئاً له رائحةٌ طيبةٌ وشبّه العطر به، ليوهم أنه أصلٌ في الطيب. وأحق به منه.

وكذا قول الآخر[47]: [الطويل].

كأنَّ انتضاءَ البدرِ من تحت غَيْمِه ... نَجاءٌ من الْبَأساء بعدَ وُقوعِ[48]

فإنه لما رأى الخلاص من شدة يشبه بخروج البدر من تحت الغيم بانحساره عنه؛ قلب التشبيه ليري أن صورة النجاء من البأساء لكونها مطلوبةً فوق كل مطلوب ـ أعرف من صورة انتضاء البدر من تحت غيمه.

وإذا علم أن وجه الشبه هو ما يشترك فيه الطرفان؛ علم فساد جعله في قول القائل: «النحو في الكلام كالملح في الطعام» كون القليل مصلحاً والكثير مفسداً. لأن القلة والكثرة إنما يتصور جريانهما في الملح، وذلك بأن يجعل منه في الطعام القدر المصلح أو أكثر منه، دون النحو. فإنه إذا كان من حكمه رفع الفاعل ونصب المفعول ـ مثلاً ـ فإن وجد ذلك في الكلام فقد حصل النحو فيه، وانتفى الفساد عنه، وصار منتفعاً به في فهم المراد منه، وإلا لم يحصل وكان فاسداً لا ينتفع به. فالوجه فيه: هو كون الاستعمال

(46) أبو الحسن علي بن عبد العزيز بن الحسن الجرجاني، قاض عالم بالأدب له كتاب «الوساطة بين المتنبي وخصومه» (ت 392هـ).

(47) قائله: ابن طباطبا العلوي، أنظر أسرار البلاغة 229.

(48) أنتضاء البدر: خروجه من الغيم.

مصلحاً، والإهمال مفسداً؛ لاشتراكهما في ذلك.

ومما يتصل بهذا، ما حكي: أن ابن شرفٍ القيرواني[49]، أنشد ابن رشيقٍ[50] قوله: [الكامل].

غيرِي جَنَى، وأنا المُعاتبُ فيكُمُ فكأنني سبّابةُ المُتَنَدِّمِ

وقال له: «هل سمعت هذا المعنى؟» فقال ابن رشيقٍ: «سمعته وأخذته أنت، وأفسدته» أمّا الأخذ فمن النابغة الذبياني، حيث يقول: [الطويل].

حلَفْتُ فلم أترُكْ لنفسكَ ريبَةً وهل يَأثَمَنْ ذو إمّةٍ وَهْوَ طائعُ[51]

لكلّفْتَنِي ذَنْبَ امْرِىءٍ وتَرَكْتَهُ كذِي الْعُرِّ يُكوَى غيرُه وَهْوَ راتعُ[52]

وأما الإفساد؛ فلأن سبابة المتندم أول شيءٍ يتألم منه؛ فلا يكون المعاقب غير الجاني. وهذا بخلاف بيت النابغة. فإن المكوي من الإبل يألم وما به عُرٌّ البتة وصاحب العُرِّ لا يألم جملةً.

وهو إما غير خارج عن حقيقة الطرفين، أو خارجٌ.

والأول: إما تمام حقيقتهما، كما في تشبيه إنسان بإنسان في كونه إنساناً، أو جزئهما، كما في تشبيه بعض الحيوانات العجم بالإنسان في كونه حيواناً.

والثاني: صفةٌ، إما حقيقيةٌ، أو إضافية.

والحقيقة: إما حسيةٌ. وهي الكيفيات الجسميّة مما يدرك بالبصر في الألوان، والأشكال، والمقادير، والحركات، وما يتصل بها من الحسن

---

(49) أبو عبد الله محمد بن سعيد بن أحمد، ابن شرف القيرواني، شاعر أديب (ت 460هـ).

(50) أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني، أديب له كتاب «العمدة في محاسن الشعر» (ت 463هـ).

(51) الإمّة: الدين.

(52) العرّ: الجرب، والرّاتع: الآكل الشارب في خصب.

والقبح وغير ذلك، أو بالسمع، من الأصوات القوية، والضعيفة، والتي بين بين، أو بالذوق من أنواع الطعوم، أو بالشم من أنواع الروائح، أو باللمس، من الحرارة والبرودة، والرطوبة واليبوسة، والخشونة والملاسة، واللين والصلابة، والخفة، والثقل، وما ينضاف إليها.

وإما عقلية، كالكيفيات النفسية، من الذكاء، والتيقظ، والمعرفة، والعلم، والقدرة، والكرم، والسخاء، والغضب، والحلم، وما جرى مجراها من الغرائز والأخلاق.

والإضافية: كإزالة الحجاب في تشبيه الحجة بالشمس.

[تقسيم آخر باعتبار آخر]

ووجه الشبه: إما واحد، أو غير واحد.

والواحد: إما حسيٌّ، أو عقليٌّ.

وغير الواحد: إما بمنزلة الواحد ـ لكونه مركباً من أمرين أو أمور ـ أو متعدد غير مركب.

والمركب: إما حسيٌّ أو عقليٌّ.

والمتعدد: إما حسي، أو عقلي، أو مختلف.

والحسي لا يكون طرفاه إلا حسيين، لامتناع أن يدرك بالحس من غير الحس شيءٌ.

والعقلي: طرفاه إما عقليان، أو حسيان، أو مختلفان؛ لجواز أن يدرك بالعقل من الحس شيء، ولذلك يقال: التشبيه بالوجه العقلي أعم من التشبيه بالوجه الحسي.

قال الشيخ صاحب المفتاح[53]: وههنا نكتةٌ لا بد من التنبه لها، وهي

(53) مفتاح العلوم 443.

أن التحقيق في وجه الشبه يأبى أن يكون غير عقلي؛ وذلك أنه متى كان حسيّاً ـ وقد عرفت أنه يجب أن يكون موجوداً في الطرفين، وكل موجود فله تعينٌ ـ فوجه الشبه مع المشبه متعينٌ، فيمتنع أن يكون هو بعينه موجوداً مع المشبه به؛ لامتناع حصول المحسوس المعين ههنا، مع كونه بعينه هناك بحكم الضرورة، وبحكم التنبيه على امتناعه ـ إن شئت ـ وهو استلزامه إذا عدمت حمرة الخد دون حمرة الورد أو بالعكس، كون الحمرة معدومةً موجودةً معاً، وهكذا في أخواتها، بل يكون مثله مع المشبه به، لكن المثلين لا يكونان شيئاً واحداً، ووجه الشبه بين الطرفين ـ كما عرفت ـ واحدٌ؛ فيلزم أن يكون أمراً كُليّاً مأخوذاً من المثلين بتجريدهما عن التعين، لكن ما هذا شأنه فهو عقلي.

ويمتنع أن يقال: فالمراد بوجه الشبه حصول المثلين في الطرفين؛ فإن المثلين متشابهان؛ فمعهما وجه تشبيه؛ فإن كان عقلياً كان المرجح في وجه الشبه العقل في المآل، وإن كان حسيّاً استلزم أن يكون مع المثلين مثلان آخران، وكان الكلام فيهما كالكلام فيما سواهما، ويلزم التسلسل.

هذا لفظه.

ويمكن أن يقال: المراد بكونه حسياً أن تكون أفراده مدركةً بالحس، كالسواد؛ فإن أفراده مدركة بالبصر، وإن كان هو في نفسه غير مدركٍ به ولا بغيره من الحواس.

الواحد الحسي: كالحمرة، والخفاء، وطيب الرائحة، ولذة الطعم، ولين الملمس؛ في تشبيه الخد بالورد، والصوت الضعيف بالهمس، والنكهة بالعنبر، والريق بالخمر، والجلد الناعم بالحرير، كما سبق.

والواحد العقلي: كالعراء عن الفائدة في تشبيه وجود الشيء العديم النفع بعدمه؛ وجهة الإدراك في تشبيه العلم بالحياة، فيما طرفاه معقولان.

والجراءة في تشبيه الرجل الشجاع بالأسد، ومطلق الاهتداء في تشبيه

أصحاب النبي ـ ﷺ ورضي عنهم ـ بالنجوم، فيما طرفاه محسوسان.

والهداية في تشبيه العلم بالنور، وتحصيل ما بين الزيادة والنقصان في تشبيه العدل بالقسطاس[54]، فيما المشبه فيه معقول والمشبه به محسوس.

واستطابة النفس في تشبيه العطر بخلقٍ كريم، وعدم الخفاء في تشبيه النجوم بالسُّنن، فيما المشبه فيه محسوس والمشبه به معقول.

قال الشيخ صاحب المفتاح: وفي أكثر هذه الأمثلة في معنى وحدتها تسامحٌ.

والمركب الحسي: طرفاه إما مفردان كالهيئة الحاصلة من الحمرة والشكل الكري والمقدار المخصوص في قول ذي الرمة: [الطويل].

وسقطٍ كعين الدِّيك عاوَرْتُ صاحبي أباها، وهَيّأنا لموقعها وَكْرا[55]

وكالهيئة الحاصلة من تقارن الصور البيض، المستديرة، الصغار المقادير في المرأى، على كيفيةٍ مخصوصة إلى مقدارٍ مخصوصٍ، في قول أُحيحة بن الجلاح[56]، أو قيس بن الأسلت[57]: [الطويل].

وقد لاح في الصبح الثُّريَّا كما ترى كعُنقُودِ مُلاَّحِيَّةٍ حِينَ نَوّرا[58]

وإما مركّبان، كالهيئة الحاصلة من هويّ أجرامٍ مشرقةٍ مستطيلةٍ، متناسبة المقدار، متفرقةٍ في جوانب شيءٍ مظلمٍ، في قول بشارٍ: [الطويل].

---

(54) القسطاس: الميزان.

(55) السقط: ما يسقط بين الزندين عند بداية القَدْح وقبل اشتعال النار، عاورته الشيء: تناوبنا عليه، والأب: الذكر من الزندين.

(56) أبو عمرو أحيحة بن الجلاح بن الحريش الأوسي، شاعر جاهلي من دهاة العرب وشجعانهم (ت نحو 130 ق هـ).

(57) أبو قيس صيفي بن عامر الأسلت بن جشم الأوسي الأنصاري، من شعراء الجاهلية وحكمائها (ت 1هـ).

(58) الملاّحي: نوع من العنب أبيض طويل.

كـأنّ مُـثـارَ الـنَّـقْـعِ فَـوْقَ رُؤوسـنـا وأسـيـافَـنَـا لـيـلٌ تـهـاوَى كـواكـبُـهْ[59]

وكالهيئة الحاصلة من تفرق أجرام، متلألئةٍ، مستديرةٍ، صغار المقادير في المرأى، على سطح جسمٍ أزرق، صافي الزرقة، في قول أبي طالب الرقي: [الكامل].

وكـأن أجـرامَ الـنـجـومِ لَـوامِـعـاً دُرَرٌ نـثِـرْنَ عَـلَـى بِـسَـاطٍ أزْرَقِ

وإما مختلفان، كما تشبيه الشاة الجبلي بحمارٍ أبتر مشقوق الشفة والحوافر نابتٍ على رأسه شجرتا غضاً[60]، وكما مر في تشبيه الشقيق والنيلوفر.

ومن بديع هذا النوع ـ أعني المركب الحسي ما يجيء في الهيئات التي تقع عليها الحركة، ويكون على وجهين:

أحدهما: أن يقرن بالحركة غيرها من أوصاف الجسم، كالشكل، واللون، كما في قوله[61]: [الرجز].

والشمسُ كالمِرآةِ في كَفِّ الأشَل[62]

من الهيئة الحاصلة من الاستدارة، مع الإشراف، والحركة السريعة المتصلة، ما يحصل في الإشراف بسبب تلك الحركة، من التموّج والاضطراب، حتى يرى الشعاع كأنه يهم بأن ينبسط حتى يفيض من جوانب الدائرة، ثم يبدو له فيرجع من الانبساط الذي بدا له إلى الانقباض، كأنه يجتمع من الجوانب إلى الوسط؛ فإن الشمس إذا أحدَّ الإنسان النظر إليها ليتبين جرمها وجدها مؤديةً لهذه الهيئة، وكذا المرآة إذا كانت في يد الأشل.

(59) مثار النقع: ما أهيج من الغبار.
(60) الغضا: نوع من أشجار الأثل صلب.
(61) قائله: جبّار بن جزء بن ضرار، ابن أخي الشمّاخ، أنظر أسرار البلاغة 158.
(62) بعده: لمّا رأيتها بدت فوق الجبل.

ومثله قول المهلبي الوزير[63]: [السريع].

والشمسُ من مشرقها قد بَدَتْ مُشْرِقَةً ليس لها حاجب

كأنها بُوتَقَةٌ أُحْمِيَتْ يَجول فيها ذهبٌ ذائبُ

فإن البوتقة إذا أُحميت، وذاب فيها الذهب، تشكل بشكلها في الاستدارة وأخذ يتحرك فيها بجملته تلك الحركة العجيبة، كأنه يهم بأن ينبسط حتى يفيض من جوانبها؛ لما في طبعه من النعومة، ثم يبدو له فيرجع إلى الانقباض؛ لما بين أجزائه من شدة الاتصال والتلاحم؛ ولذلك لا يقع فيه غليان على الصفة التي تكون في الماء ونحوه مما يتخلله الهواء.

وكما في قول الصنوبري: [مجزوء الرجز].

كأن في غُدرانها حواجِبا ظَلَّتْ تُمطّ

أراد ما يبدو في صفحة الماء من أشكال الماء كأنصاف دوائر صغارٍ ثم تمتد امتداداً ينقص من انحنائها؛ فينقلها من التقوُّس إلى الاستواء، وذلك أشبه شيءٍ بالحواجب إذا امتدت؛ لأن للحاجب كما لا يخفى تقويساً، ومده ينقص من تقويسه.

والوجه الثاني: أن تجرد هيئة الحركة عن كل وصفٍ غيرها للجسم؛ فهناك أيضاً لا بد من اختلاط حركاتٍ كثيرةٍ للجسم إلى جهاتٍ مختلفة له، كأن يتحرك بعضه إلى اليمين، وبعضه إلى الشمال، وبعضه إلى العلو، وبعضه إلى السفل.

فحركة الرحا والدُّولاب والسهم لا تركيب فيها؛ لاتحاد الحركة وحركة المصحف في قول ابن المعتز: [المديد].

وكأن البرق مُصْحَفُ قارٍ فانطباقاً مَرَّةً وانفتاحا[64]

---

(63) أبو محمّد الحسن بن محمد بن عبد الله، الوزير المهلّبي، من كبار الوزراء الأدباء الشعراء (ت 352هـ).

(64) قارٍ: أي قارئ.

فيها ترتيب؛ لأنه يتحرك في الحالتين إلى جهتين في كل حالة إلى جهة، وكلما كان التفاوت في الجهات التي تتحرك أبعاض الجسم إليها أشد كان التركيب في هيئة المتحرك أكثر.

ومن لطيف ذلك قول الأعشى يصف السفينة في البحر وتقاذف الأمواج بها: [الكامل].

تقِصُ السفينُ بجانِبَيْه كما ... يَنْزُو الرُّبَاحُ خَلاَ له كَرْعُ[65]

قال الشيخ عبد القاهر[66]: الرباح: الفصيل (وقيل: القرد) والكرع: ماءُ السماءِ؛ شبَّه السفينة في انحدارها وارتفاعها بحركات الفصيل في نزوه؛ فإنه يكون له حينئذٍ حركاتٌ متفاوتةٌ تصير لها أعضاؤه في جهات مختلفة، ويكون هناك تسفلٌ وتصعدٌ على غير ترتيب، وبحيثُ (يكاد) يدخل أحدهما في الآخر؛ فلا يتبينه الطرف مرتفعاً حتى يراه متسفلا، وذلك أشبه شيءٍ بحال السفينة وهيئة حركاتها حين تتدافعها الأمواج.

ومنه قول الآخر[67]: [الكامل].

حفَّت بِسَرْوٍ كالقيان، ولُحِّفَتْ ... خُضْرَ الحرير على قوامٍ مُعتَدلْ[68]

فكأنها والريحُ جاء يُميلُها ... تبغي التعانُقَ، ثم يمنعُها الخجَلْ

فإن فيه تفصيلاً دقيقاً؛ وذلك أنه راعى الحركتين؛ حركة التهيؤ للدنو والعناق، وحركة الرجوع إلى أصل الافتراق، وأدَّى ما يكون في الثانية من سرعة زائدة تأديةً لطيفةً؛ لأن حركة الشجرة المعتدلة حال رجوعها إلى اعتدالها أسرع لا محالة من حركتها في حال خروجها عن مكانها من

---

(65) تقِصُ: تَثِب وتنزو.

(66) أسرار البلاغة 183.

(67) ينسب البيتان لأحمد بن سليمان بن وهب، وينسبان إلى سعيد بن حميد، أنظر أسرار البلاغة 210

(68) السرو: شجر معتدل القامة، القيان: الجواري.

الاعتدال؛ وكذلك حركة من يدركه الخجل فيرتدع أسرع من حركة من يهم بالدنو، لأن إزعاج الخوف أقوى أبداً من إزعاج الرجاء.

ومما مذهبه السهل الممتنع من هذا الضرب قول امرىء القيس: [الطويل].

مِكَرٍّ مِفَرٍّ مُقْبِلٍ مُدْبِرٍ مَعاً كجُلْمودِ صَخْرٍ حطَّه السيلُ من عَلِ[69]

يقول: إن هذا الفرس ـ لفرط ما فيه لين الرأس وسرعة الانحراف ـ ترى كفله[70] في الحال التي ترى فيها لببه[71]؛ فهو كجلمود صخر دفعه السيل من مكان عال؛ فإن الحجر بطبعه يطلب جهة السفل؛ لأنها مركزه، فكيف إذا أعانته قوة دفع السيل من عل؟! فهو لسرعة تقلّبه يرى أحد وجهيه حين يرى الآخر.

وكما يقع التركيب في هيئة الحركة قد يقع في هيئة السكون؛ فمن لطيف ذلك قول أبي الطيب في صفة الكلب: [الرجز].

يُقْعِي جُلوسَ البدَوِيِّ الْمُصْطَلي[72]

إنما لطف من حيث كان لكل عضو من الكلب في إقعائه موقعٌ خاص، وللمجموع صورةٌ خاصةٌ مؤلفةٌ من تلك المواقع.

ومنه البيت الثاني من قول الآخر في صفة مصلوبٍ[73]: [البسيط].

كأنه عاشقٌ قد مَدَّ صفحتَه يوم الوَداع إلى توديع مُرْتَحِلِ[74]

---

(69) مكرّ: مُقدم، مفرّ: محجم، الجملود: الصلب، حطّه: أنزله.

(70) كفل الفرس: عجُزه.

(71) اللّبب: المنحر، أو موضع القلادة من الصدر.

(72) يقعي: يجلس على أصل فخذه من وراء، والمصطلي: المستدفىء بالنار. وبعده: بأربع مجدولة لم تجدلِ.

(73) قائله: الأخيطل الأهوازي، أنظر أسرار البلاغة 186.

(74) صفحته: عرض صدره.

أو قائمٌ من نُعاسٍ فيه لُوثَتهُ مُواصِلٌ لتمطّيه من الكَسَلِ[75]

والتفصيل فيه أنه شبه بالمتمطي إذا واصل تمطيه مع التعرض لسببه وهو اللوثة والكسل فيه؛ فنظر إلى هذه الجهات الثلاث، ولو اقتصر على أنه كالمتمطّي كان قريب التناول؛ لأن هذا القدر يقع في نفس الرائي للمصلوب ابتداءً؛ لأنه من باب الجملة.

وشبيهٌ بهذا القول قول الآخر[76]: [السريع].

لم أر صَفّاً مثلَ صَفِّ الزُّطِّ تِسعينَ منهم صُلِبوا في خَطِّ[77]

من كلّ من عالٍ جِذعُه بالشَّطِ كأنه في جذعه الْمُشْتَطِّ[78]

أخو نُعاسٍ جَدَّ في التَّمَطِّي قد خامرَ النومَ ولم يَغِطِّ[79]

والفرق بين هذا والأول أن الأول صريحٌ في الاستمرار على الهيئة والاستدامة لها دون بلوغ الصفة غاية ما يمكن أن يكون عليها، والثاني بالعكس.

قال الشيخ عبد القاهر[80]: وشبيهٌ بالأول في الاستقصاء قول ابن الرومي في المصلوب أيضاً: [الطويل].

كأن له في الجوّ حَبلاً يَبُوعُهُ إذا ما انقضَى حَبْلٌ أُتِيحَ له حبلُ[81]

فقوله: «إذا ما انقضى حبلٌ أُتيح له حبل» كقوله: «مواصل لتمطيه من الكسل» في التنبيه على استدامة الشبه، لأنه إذا كان لا يزال يبوع حبلاً لم

(75) لوثه النعاس: كسلُه.
(76) قائله: دعبل بن علي الخزاعي، أنظر أسرار البلاغة 187.
(77) الزطّ: قوم من الهند.
(78) المشتطّ: المجاوز للحد.
(79) خامر النوم: خالطه، يغط: يشخر.
(80) أسرار البلاغة 188.
(81) يبوعه: يقيسه بباعه وهو مقدار مدّ اليدين معاً.

يقبض باعه، ولم يرسل يده، وفي ذلك بقاء شبه المصلوب على الاتصال.

والمركب العقلي كالمنظر المطمع مع المخبر المؤيس الذي هو على عكس ما قدر، في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَعْمَٰلُهُمْ كَسَرَابٍۭ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ ٱلظَّمْـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمْ يَجِدْهُ شَيْـًٔا وَوَجَدَ ٱللَّهَ عِندَهُۥ فَوَفَّىٰهُ حِسَابَهُۥ﴾ [النور: 39] شبّه ما يعلمه من لا يقرن الإيمان المعتبر بالأعمال التي يحسبها تنفعه عند الله وتنجيه من عذابه، ثم يخيب في العاقبة أمله، ويلقى خلاف ما قدر، بسرابٍ يراه الكافر بالسّاهرة[82] وقد غلبه عطش يوم القيامة، فيحسبه ماءً؛ فيأتيه، فلا يجد ما رجاه، ويجد زبانية الله عنده؛ فيأخذونه، فيعتلونه[83] إلى جهنم، فيسقونه الحميم والغساق[84].

فهو كما ترى منتزع من أمور مجموعة قرن بعضها إلى بعض؛ وذلك أنه روعي من الكافر فعل مخصوص، وهو حسبان الأعمال نافعةً له، وأن تكون للأعمال صورة مخصوصةٌ، وهي صورة الأعمال الصالحة التي وعد الله تعالى بالثواب عليها بشرط الإيمان به وبرسله عليهم السلام؛ وأنها لا تفيدهم في العاقبة شيئاً، وأنهم يلقون فيها عكس ما أمّلوه وهو العذاب الأليم، وكذا في جانب المشبّه به.

وكحرمان الانتفاع بأبلغ نافع مع تحمل التعب في استصحابه، كما في قوله تعالى: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُواْ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا﴾[85] [الجمعة: 5] فإنه أيضاً منتزع من أمور مجموعة قرن بعضها إلى بعضٍ؛ وذلك أنه روعي من الحمار فعلٌ مخصوصٌ، وهو الحمل، وأن يكونَ المحمول شيئاً مخصوصاً وهي الأسفار التي هي أوعية العلوم، وأن الحمار جاهل ما فيها، وكذا في جانب المشبه.

---

(82) الساهرة: وجه الأرض.

(83) يعتلونه: يجرّونه بعنف.

(84) الحميم: الماء الحار، والغساق: الماء المنتن.

(85) الأسفار: الكتب.

واعلم أنه قد تقع بعد أداة التشبيه أمور يظن أن المقصود أمر منتزعٌ من بعضها؛ فيقع الخطأ؛ لكونه أمراً منتزعاً من جميعها، كقوله[86]: [الطويل].

كما أبرَقَتْ قوماً عِطاشاً غمامةٌ فلمَّا رَأوْها أقشعَتْ وتجلَّتِ[87]

فإنه ربما يظن أن الشطر الأول منه تشبيهٌ مستقلٌ بنفسه لا حاجة به إلى الثاني على أن المقصود به ظهور أمرٍ مطمع لمن هو شديد الحاجة إليه، ولكن بالتأمل يظهر أن مغزى الشاعر في التشبيه أن يثبت ابتداءً مطمعاً متصلاً بانتهاء مؤيسٍ، وذلك يتوقف على البيت كله.

فإن قيل: هذا يقتضي أن يكون بعض التشبيهات المجتمعة كقولنا: «زيد يصفو ويكدر» تشبيهاً واحداً؛ لأن الاقتصار على أحد الخبرين يبطل الغرض من الكلام؛ لأن الغرض منه وصف المخبر عنه بأنه يجمع بين الصفتين، وأن إحداهما لا تدوم.

قلنا: الفرق بينهما أن الغرض في البيت أن يثبت ابتداءٌ مطمعٌ متصل بانتهاءٍ مؤيسٍ كما مرّ، وكون الشيء ابتداءً لآخر زائدٌ على الجمع بينهما، وليس في قولنا «يصفو ويكدر» أكثر من الجمع بين الصفتين، ونظير البيت قولنا «يصفو ثم يكدر» لإفادة «ثم» الترتيب المقتضي ربط أحد الوصفين بالآخر.

وقد ظهر مما ذكرنا أن التشبيهات المجتمعة تفارق التشبيه المركّب في مثل ما ذكرنا بأمرين:

أحدهما: أنه لا يجب فيها ترتيب.

الثاني: أنه إذا حذف بعضها لا يتغير حال الباقي في إفادة ما كان يفيده قبل الحذف.

---

(86) قائله: كثير عزّة، أنظر أسرار البلاغة 110.

(87) أقشعت: تفرّقت.

فإذا قلنا «زيد كالأسد بأساً، والسيف مضاءً، والبحر جوداً» لا يجب أن يكون لهذه التشبيهات نسقٌ مخصوص، بل لو قدم التشبيه بالبحر أو التشبيه بالسيف؛ جاز لو أُسقط واحدٌ من الثلاثة لم يتغير حال غيره في إفادة معناه. بخلاف المركب؛ فإن المقصود منه يختلُّ بإسقاط بعض الأمور.

والمتعدد الحسي: كاللون، والطعم، والرائحة في تشبيه فاكهة بأخرى.

والمتعدد العقلي: كحدة النظر، وكمال الحذر، وإخفاء السفاد، في تشبيه طائر بالغراب.

والمتعدد المختلف: كحسن الطلعة ونباهة الشأن، في تشبيه إنسان بالشمس.

واعلم أن الطريق في اكتساب وجه الشبه أن يميز عمّا عداه، فإذا أردت أن تشبه جسماً بجسم في هيئة حركة، وجب أن تطلب الوفاق بين الهيئة والهيئة مجردتين عن الجسم وسائر أوصافه من اللون وغيره، كما فعل ابن المعتز في تشبيه البرق؛ فإنه لم ينظر إلى شيء من أوصافه سوى الهيئة التي تجدها العين، من انبساط يعقبه انقباض.

وأما أداته فالكاف في نحو قولك: «زيدٌ كالأسد» وكأن في نحو قولك «زيدٌ كأنه أسد» و«مثل» في نحو قولك: «زيدٌ مثل الأسد» وما في معنى «مثل» كلفظة «نحو» وما يشتق من لفظة «مثل» و«شبه» ونحوهما.

والأصل في الكاف ونحوها أن يليها المشبه به، وقد يليها مفردٌ لا يتأتى التشبيه به، وذلك إذا كان المشبه به مركباً كقوله تعالى: ﴿وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ أَنزَلْنَٰهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَٱخْتَلَطَ بِهِۦ نَبَاتُ ٱلْأَرْضِ فَأَصْبَحَ هَشِيمًا تَذْرُوهُ ٱلرِّيَٰحُ﴾[88] [الكهف: 45]؛ إذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء، ولا بمفردٍ آخر يتمحل لتقديره، بل المراد تشبيه حالها، في نضارتها، وبهجتها،

(88) الهشيم: النبات اليابس المتكسّر.

وما يتعقبها من الهلاك والفناء، بحال النبات يكون أخضر وارفاً، ثم يهيج، فتطيره الرياح كأن لم يكن.

وأما قوله عز وجل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوٓا۟ أَنصَارَ ٱللَّهِ كَمَا قَالَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ لِلْحَوَارِيِّـۧنَ مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾[89] [الصف: 14] فليس منه؛ لأن المعنى «كونوا أنصار الله، كما كان الحواريون أنصار عيسى، حين قال لهم: من أنصاري إلى الله؟».

وقد يذكر فعلٌ ينبي عن التشبيه، كعلمت في قولك: «علمت زيداً أسداً» ونحوه.

هذا إذا قرب التشبيه فإن بعد أدنى تبعيد؛ قيل: خلته وحسبته ونحوهما.

[الغرض من التشبيه]

وأما الغرض من التشبيه فيعود في الأغلب إلى المشبه، وقد يعود إلى المشبه به.

أما الأول فيرجع إلى وجوه مختلفة:

منها: بيان أن وجود المشبه ممكنٌ، وذلك في كل أمر غريب يمكن أن يخالف فيه ويدعي امتناعه، كما في قول أبي الطيب: [الوافر].

فإن تَفُقِ الأنام وأنت منهم ... فإن المِسْكَ بعضُ دَمِ الغَزَالِ

أراد أنه فاق الأنام في الأوصاف الفاضلة، إلى حد بطل معه أن يكون واحداً منهم، بل صار نوعاً آخر برأسه أشرف من الإنسان، وهذا ـ أعني أن يتناهى بعض أفراد النوع في الفضائل، إلى أن يصير كأنه ليس منها ـ أمرٌ غريبٌ يفتقر من يدَّعيه إلى إثبات جواز وجوده على الجملة، حتى يجيء إلى

(89) الحواريّون: أصحاب المسيح.

إثبات وجوده في الممدوح؛ فقال: [الوافر].

فإن المِسْكَ بعضُ دَمِ الغزال

أي: ولا يعد في الدماء؛ لما فيه من الأوصاف الشريفة التي لا يوجد شيءٌ منها في الدم، وخلوه من الأوصاف التي كان لها الدم دماً؛ فأبان أن لما ادعاه أصلاً في الوجود على الجملة.

ومنها: بيان حاله، كما في تشبيه ثوبٍ بثوبٍ آخر في السواد، إذا عُلم لون المشبه به دون المشبه.

ومنها: بيان مقدار حاله في القوة والضعف والزيادة والنقصان، كما في قوله[90]: [الوافر].

مِدادٌ مِثْلُ خافِيَةِ الغُرابِ[91]

وعليه قول الآخر[92]: [الطويل].

فأصبحْتُ من ليلى الغداة كقابض على الماء خانَتْهُ فُرُوجُ الأصابع

أي: بلغت في بوار سعيي في الوصول إليها وأن أُمتع بها؛ أقصى الغايات، حتى لم أحظ منها بما قلّ ولا بما كثر.

ومنها: تقرير حاله في نفس السامع، كما في تشبيه من لا يحصل على سعيه على طائل بمن يرقم على الماء، وعليه قوله عز وجل: ﴿وَإِذْ نَتَقْنَا ٱلْجَبَلَ فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُۥ ظُلَّةٌ﴾[93] [الأعراف: 171] فإنه بيّن ما لم تجر به العادة بما جرت به العادة.

وهذه الوجوه تقتضي أن يكون وجه المشبه به أتمّ، وهو به أشهر؛ ولهذا ضعف قول البحتري: [الطويل].

---

(90) قائله: أبو تمّام، أنظر العقد الفريد 4/ 202.

(91) عجزه: وقرطاس كرقراق السّحاب. والخافية: إحدى ريشات الجناح.

(92) قائله: مجنون ليلى، أنظر أسرار البلاغة 124.

(93) نتقنا: رفعنا، الظلّة: ما يستظلّ به.

علـى بـاب قِنَّـسْرِيـن والـلَّـيْـلُ لاطـخ　　جـوانِـبَـهُ مـن ظُـلْـمَـةٍ بـمـدادِ[94]

فإنه رب مداد فاقد اللون، والليل بالسواد وشدته أحق وأحرى، ولهذا قال ابن الرومي: [الرجز].

جِـبْـرُ أبـي حـفـصٍ لُـعـابُ الـلـيـلِ　　يـسـيـلُ لِـلإخْـوانِ أيَّ سَـيْـلِ

فبالغ في وصف الحبر بالسواد حين شبهه بالليل؛ فكأنه نظر إلى قول العامة في الشيء الأسود: «هو كالنقس»[95] ثم تركه للقافية إلى المداد.

ومنها: تزيينه للترغيب فيه، كما في تشبيه وجه أسود، بمقلة الظبي.

ومنها: تشويهه للتنفير عنه، كما في تشبيه وجهٍ مجدورٍ بسلحةٍ[96] جامدةٍ قد نقرتها الديكة.

وقد أشار إلى هذين الغرضين ابن الرومي في قوله: [البسيط].

تقـول: هـذا مُجاجُ النَّحْلِ؛ تـمدحُـه　　وإن تَعبْ قلتَ: ذا قَيْءُ الزَّنابير[97]

ومنها: استطرافه، كما في تشبيه فحم فيه جمرٌ موقدٌ ببحر من المسك موجه الذهب؛ لإبرازه في صورة الممتنع عادةً.

وللاستطراف وجهٌ آخر، وهو أن يكون المشبه به نادر الحضور إما مطلقاً كما مر، وإما عند حضور المشبه كما في قوله[98]: [البسيط].

ولا زَوَرْدِيَّـةٍ تَـزْهُـو بِـزُرْقَـتِـهـا　　بَينَ الرِّياضِ على حُمْرِ اليَوَاقِيتِ[99]

كـأنـهـا فـوق قـامـات ضَـعُـفْـنَ بـهـا　　أوائـلُ الـنـار فـي أطـرافِ كـبْـريـتِ

---

(94) قنسرين: قرية في سوريا جنوبي حلب.

(95) النقس: المداد.

(96) السلحة: العذرة أي فضلات الإنسان.

(97) مجاج النحل: ريقه أي العسل.

(98) رجّح محمود شاكر في تحقيقه لأسرار البلاغة نسبة البيتين للزاهي أبي القاسم علي بن إسماعيل البغدادي، أنظر ص 130.

(99) لازوردية: بنفسجية.

فإن صورة النار بأطراف الكبريت؛ لا يندر حضورها في الذهن. ندرة صورة بحرٍ من المسك موجه الذهب، وإنما النادر حضورها عند حضور صورة البنفسج، فإذا أُحضر مع صحة الشبه استطرف لمشاهدة عناقٍ بين صورتين لا تتراءى ناراهما.

ومما يؤيد هذا ما يحكى أن جريراً قال: أنشدني عديٌّ[100]: [الكامل].

عَرَفَ الدِّيارَ تَوَهُّماً فاعْتادها[101]

فلما بلغ إلى قوله: [الكامل].

تُزْجِي أَغَنَّ كأن إِبْرَةَ رَوْقِهِ[102]

رحمته وقلت: «قد وقع، ما عساه يقول وهو أعرابيٌّ جلفٌ جافٍ؟» فلما قال: [الكامل].

قَلَمٌ أصاب من الدَّواةِ مِدادَها

استحالت الرحمة حسداً، فهل كانت رحمته في الأولى والحسد في الثانية، إلا لأنه رآه حين افتتح التشبيه قد ذكر ما لا يحضر له في أول الفكر شبهٌ، وحين أتمه صادفه قد ظفر بأقرب صفة من أبعد موصوف؟.

وذكر الشيخ عبد القاهر[103] ـ رحمه الله ـ للاستطراف في تشبيه البنفسج بنار الكبريت وجهاً آخر، وهو أنه أراك شبهاً لنباتٍ غضٍّ يرف وأوراق رطبةٍ؛ من لهب نارٍ في جسمٍ مستولٍ عليه اليبس، ومبنى الطباع وموضوع الجبلّة على أن الشيء إذا ظهر من مكان لم يعهد ظهوره منه وخرج من موضعٍ ليس بمعدن له؛ كانت صبابة النفوس به أكثر، وكان الشغف به أجدر.

---

(100) أبو داود عدي بن زيد بن مالك، ابن الرّقاع، شاعر أموي دمشقي (ت نحو 95 هـ).

(101) عجزه: من بعد ما شمل البلى أبلادها.

(102) تزجي: تسوق، والأغنّ: الظبي الذي في صوته غُنّة، وإبرة رَوقه: طرف قرنه.

(103) أسرار البلاغة 130.

وأما الثاني فيكون في الغالب إيهام أن المشبه به أتم من المشبه في وجه الشبه وذلك في التشبيه المقلوب، وهو أن يكون بالعكس، كقول محمد بن وهيب[104]: [الكامل].

وبَدَا الصَّبَاحُ كأن غُرَّتَهُ   وجهُ الخليفة حينَ يُمْتَدَحُ[105]

فإنه قصد إيهام أن وجه الخليفة أتمُّ من الصباح في الوضوح والضياء.

واعلم أن هذا وإن كان في الظاهر يشبه قولهم: «لا أدري وجهه أنور أم الصبح؟ وغرّته أضوأ أم البدر؟» وقولهم إذا أفرطوا: «نور الصباح يخفى في ضوء وجهه» أو «نور الشمس مسروقٌ من نور جبينه» ونحو ذلك من وجوه المبالغة؛ فإن في الأول خلابةً وشيئاً من السحر ليس في الثانية، وهو أنه كأنه يستكثر للصباح أن يشبهه بوجه الخليفة، ويوهم أنه احتشد له واجتهد في تشبيه يفخم به أمره؛ فيوقع المبالغة في نفسك من حيث لا تشعر، ويفيدكها من غير أن يظهر ادعاؤه لها؛ لأنه وضع كرمه وضع من يقيس على أصلٍ متفقٍ عليه، لا يشفق من خلاف مخالفٍ وتهكم متهكم، والمعاني إذا وردت على النفس هذا المورد كان لها نوع من السرور عجيبٌ ـ فكانت كالنعمة التي لا تكدّرها المنة، وكالغنيمة من حيث لا تحتسب، وفي قوله: «حين يمتدح» فائدةٌ شريفة، وهي الدلالة على اتصاف الممدوح ـ على ما احتشد له من تزيينه، وقصده من تفخيم شأنه في عيون الناس ـ بالإصغاء إليه، والارتياح له، والدلالة بالبشر والطلاقة على حسن موقعه عنده.

ومنه قوله تعالى حكايةً عن مستحلي الربا: ﴿إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ [البقرة: 275] فإن مقتضى الظاهر أن يقال: إنما الربا مثل البيع؛ إذا الكلام في الربا لا في البيع. فخالفوا لجعلهم الربا في الحل حالاً من البيع وأعرف به.

ومنه قوله عز وجل ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ﴾ [النحل: 17] فإن مقتضى

(104) أبو جعفر محمد بن وهيب الحميري، شاعر عباسي مكثر (ت نحو 225 هـ).
(105) الغرّة: البياض في جبهة الفرس، ومن كلّ شيء: أفضله.

الظاهر العكس. لأن الخطاب للذين عبدوا الأوثان، وسموها آلهة؛ تشبيهاً بالله سبحانه وتعالى. فقد جعلوا غير الخالق مثل الخالق. فخولف في خطابهم. لأنهم بالغوا في عبادتها، وغلوا حتى صارت عندهم أصلاً في العبادة والخالق سبحانه فرعاً فجاء الإنكار على وفق ذلك.

وقال السكاكي[106]: عندي أن المراد بمن لا يخلق: الحيُّ العالم القادر من الخلق؛ تعريضاً بإنكار تشبيه الأصنام بالله عز وجل، وقوله: ﴿أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل: 17] تنبيه توبيخ عليه. ونحوه قوله تعالى: ﴿أَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَـٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾ [الفرقان: 43] بدل: أرأيت من اتخذ هواه إلهه؟!.

وقد يكون الغرضُ العائدُ إلى المشبه به: بيان الاهتمام به، كتشبيه الجائع وجهاً كالبدر في الإشراق والاستدارة بالرغيف؛ إظهاراً للاهتمام بشأن الرغيف لا غير. وهذا يسمى إظهار المطلوب.

قال السكاكي: ولا يحسن المصير إليه إلا في مقام الطمع في تسني المطلوب كما يحكى عن الصاحب: أن قاضي سجستان[107] دخل عليه، فوجده الصاحب متفنناً. فأخذ يمدحه، حتى قال: [الرجز].

وعـالـمٍ يُـعْـرَفُ بـالـسِّـجْـزِي[108]

وأشار للندماء أن ينظموا على أسلوبه، ففعلوا واحداً بعد واحد، إلى أن انتهت النوبة إلى شريفٍ في البيت، فقال: [الرجز].

أَشْـهَـى إلـى الـنَّـفْـسِ مـن الـخُـبْـزِ

فأمر الصاحب أن تقدم له مائدة.

هذا كله إذا أريد إلحاق الناقص في وجه الشبه حقيقةً أو ادعاءً بالزائد.

---

(106) مفتاح العلوم 452.

(107) سجستان: منطقة قديمة في إيران وأفغانستان.

(108) السجزي: نسبة غير قياسية إلى سجستان.

فإن أُريد مجردُ الجمع بين شيئين في أمر؛ فالأحسن ترك التشبيه إلى الحكم بالتشابه؛ ليكون كل واحد من الطرفين مشبهاً ومشبهاً به؛ احترازاً من ترجيح أحد المتساويين على الآخر. كقول أبي إسحاق الصابىء[109]: [الطويل].

تَشَابَهَ دَمْعِي - إذْ جَرَى - ومُدامَتي ... فمِنْ مِثْلِ ما في الكأس عَيْنِيَ تَسْكُبُ

فَواللَّهِ ما أدري: أبالخمرِ أسْبَلَتْ ... جُفُونيَ، أم مِنْ عَبْرَتي كنتُ أشربُ؟[110]

وكقول الآخر[111]: [الكامل].

رَقَّ الزُّجاجُ، وراقتِ الخمر ... وتشابَها، فتشاكلَ الأمْرُ

فكأنّما خَمْرٌ ولا قَدَحٌ ... وكأنّما قَدَحٌ ولا خَمْرُ

ويجوز التشبيه أيضاً، كتشبيه غرة الفرس بالصبح، وتشبيه الصبح بغرة الفرس، متى أُريد ظهور منيرٍ في مظلم أكثر منه، وتشبيه الشمس بالمرآة المجلوة، أو الدينار الخارج من السكة، كما قال[112]: [الخفيف].

وكأنَّ الشمسَ المُنيرةَ دِينا ... رٌ جَلَتْهُ حدائدُ الضُّرَّابِ[113]

وتشبيه المرآة المجلوة أو الدينار الخارج من السكة بالشمس. أُريد استدارة متلألىء متضمنٍ لخصوصٍ في اللون، وإن عظم التفاوت بين بياض الصبح وبياض الغرة، نور الشمس ونور المرآة والدينار، وبين الجرمين. فإنه ليس شيء من ذلك بمنظور إليه في التشبيه. وعلى هذا ورد تشبيه الصبح في الظلام بعلمٍ أبيض على ديباجٍ أسود في قول ابن المعتز: [البسيط].

والليلُ كالحُلَّةِ السّوداء، لاحَ به ... من الصباح طِرَازٌ غيرُ مَرْقُومِ[114]

---

(109) أبو إسحاق ابراهيم بن هلال بن إبراهيم الحرّاني الصّابىء، شاعر كاتب (ت 384 هـ).

(110) أسبلت: جرت.

(111) قائلهما: الصاحب بن عبّاد.

(112) قائله: عبد الله بن المعتز، أنظر أسرار البلاغة 222.

(113) الضُرّاب: الذين يسكّون النقود.

(114) طراز الثوب: رسمه، غير مرقوم: غير مخطّط.

فإنه تشبيهٌ حسنٌ مقبولٌ، وإن كان التفاوت في المقدار بين الصبح الطراز - في الامتداد والانبساط - شديداً.

[تقسيم التشبيه باعتبار طرفيه]

وأما تقسيم التشبيه؛ فباعتبار طرفيه أربعة أقسام:

الأول: تشبيه المفرد بالمفرد. وهو ما طرفاه مفردان، إما غير مقيدين كتشبيه الخد بالورد ونحوه، وعليه قوله تعالى: ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ﴾ [البقرة: 187] فإن قلت: ما وجه الشبه في الآية؟ قلت: جعله الزمخشري حسيّاً؛ فإنه قال: لما كان الرجل والمرأة يعتنقان، ويشتمل كل واحد منهما على صاحبه في عناقه؛ شبه باللباس المشتمل عليه، قال الجعدي(115): [المتقارب].

إذا ما الضَّجِيعُ ثَنى عِطْفَهَا تثنَّتْ، فكانَتْ عليه لباساً(116)

وقيل: شُبه كل واحد منهما باللباس للآخر؛ لأنه يصونه من الوقوع في فضيحة الفاحشة، كاللباس الساتر للعورة.

وإما مقيدان، كقولهم لمن لا يحصل من سعيه على شيء: هو كالقابض على الماء، وكالراقم في الماء. فإن المشبَّه: هو الساعي، لا مطلقاً، بل مقيداً بكون سعيه كذلك، والمشبَّه به: هو القابض أو الراقم، لا مطلقاً، بل مقيداً بكون قبضه على الماء، أو رقمه فيه؛ لأن وجه الشبه فيهما هو التسوية بين الفعل وعدمه في عدم الفائدة، والقبض على الماء والرقم فيه كذلك. لأن فائدة قبض اليد على الشيء أن يحصل فيها. فإذا كان مما لا يتماسك؛ فقبضها عليه وعدمه سواءٌ. وكذلك القصد بالرقم في الشيء: أن يبقى أثره فيه، فإذا فعل فيما لا يقبله؛ كان عليه كعدمه. فالقيد في هاتين الصورتين هو الجار والمجرور.

---

(115) عبد الله بن قيس النابغة الجعدي، شاعر صحابي.

(116) عطفها: جانبها.

ونحوهما قولهم: هو كمن يجمع سيفين في غمد، وقولهم[117]: هو [البسيط].

كمبْتَغي الصَّيْدِ في عِرّيسَةِ الأسد[118]

وقد يكون حالاً.

كقولهم: هو كالحادي وليس له بعير.

ومما طرفاه مقيَّدان قول الشاعر[119]: [الكامل].

إنـي وتَـزْيِـيـنِـي بـمَـدْحِـيَ مَـعْـشَـراً كـمُـعَـلِّـقٍ دُرّاً عـلـى خِـنْـزِيـر

فإن المشبه فيه: هو المتكلم بقيد اتصافه بتزيينه بمدحه معشراً، فمتعلق التزيين ـ أعني قوله: بمدحي ـ داخلٌ في المشبه، والمشبه به من يعلق دراً، بقيد أن يكون تعليقه إيَّاه على خنزير. فالشبه مأخوذ من مجموع المصدر وما في صلته؛ وهو أن كل واحد منهما يضع الزينة حيث لا يظهر لها أثر. لأن الشيء غير قابل للتزيين. فالواو في قوله: «وتزييني» بمعنى «مع» إذ لا يمكن أن يقال: إني كذا، وإن تزييني كذا، لأنه ليس معنا شيئان يكون أحدهما خبراً عن ضمير المتكلم، والآخر عن «تزييني» لا يقال تقديره: إني كمعلق دُرّاً على خنزير وإن تزييني بمدحي معشراً كتعليق دُرٍّ على خنزير. لأنه لا يتصور أن يشبه المتكلم نفسه ـ من حيث هو ـ بمعلق دُرّاً على خنزير، بل لا بد أن يكون يشبه باعتبار تزيينه بمدحه معشراً.

وإما مختلفان والمقيد هو المشبه به، كقوله[120]: [الرجز].

والـشـمـسُ كـالـمِـرْآةِ في كَفِّ الأشَلّ

---

(117) قائله: الطرمّاح بن حكيم.

(118) صدره: يا ظبية السهل والأجبال موعدكم، وعرّيسة الأسد: مأواهُ.

(119) ذُكر في أسرار البلاغة 200 دون نسبة.

(120) سبق تخريجه.

فإن المشبّه: هو الشمس على الإطلاق، والمشبه به: هو المرأة لا على الإطلاق بل يقيد كونها في يد الأشل.

أو على عكس ذلك، كتشبيه المرآة في كف الأشل بالشمس.

الثاني: تشبيه المركب بالمركب، وهو ما طرفاه كثرتان مجتمعتان، كما في قول البحتري: [الوافر].

تَـرَى أحْـجـالَـه يَـصْـعَـدْنَ فـيـه صُعودَ البَرْقِ في الغَيْمِ الجَهَامِ(121)

لا يريد به تشبيه بياض الحجول على الانفراد بالبرق، بل مقصوده الهيئة الخاصة الحاصلة من مخالطة أحد اللونين بالآخر.

وكذلك المقصود في بيت بشارٍ، ولذلك وجب الحكم بأن «أسيافنا» في حكم الصلة للمصدر، ونصب الأسياف لا يمنع من تقدير الاتصال. لأن الواو فيها بمعنى «مع» كقولهم: «لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها» وما ينبه على ذلك أن قوله: «تهاوى كواكبه» جملةٌ وقعت صفةً لليل. فإن الكواكب مذكورة على سبيل التبع لليل، ولو كانت مستبدةً بشأنها لقال: «ليلٌ وكواكب».

وأما بيت امرىء القيس: [الطويل].

كـأن قـلـوبَ الـطَّـيْـرِ رَطْـبـاً ويـابـسـاً لدى وَكْرِها العُنَّابُ والحَشَفُ البالي(122)

فهو على خلاف هذا. لأن أحد الشيئين فيه الطرفين معطوفٌ على الآخر.

أما في طرف المشبه به: فبيِّنٌ:

وأما في طرف المشبه فلأن الجمع في المتفق كالعطف في المختلف؛ فاجتماع شيئين أو أشياء في لفظ تثنية أو جمع؛ لا يوجب أن أحدهما أو

---

(121) الأحجال: البياض في رجل الفرس، الجهام: السحاب لا ماء فيه.

(122) الحشف: نوع من التمر رديء.

أحدها في حكم التابع للآخر، كما يكون ذلك إذا جرى الثاني صفةً للأول، أو حالاً منه، أو ما أشبه ذلك. وقد صرح بالعطف فيما أجراه بياناً له من قوله «رطباً ويابساً» وهذا القسم ضربان:

أحدهما: ما لا يصح تشبيه كل جزء من أحد طرفيه بما يقابله من الطرف الآخر، كقوله[123]: [الوافر].

غَدَا والصبحُ تحت الليل بادٍ   كطِرْفٍ أشْهَبٍ مُلْقَى الجِلالِ[124]

فإن الجلال فيه في مقابلة الليل، ولو شبهه به لم يكن شيئاً، وكقول الآخر[125]: [السريع].

كأنما المِرِّيخُ والمُشْتَرِي   قُدَّامَهُ في شامخ الرِّفْعَهْ

مُنْصَرِفٌ بالليل عن دَعْوَةٍ   قد أُسْرِجَتْ قُدَّامَهُ شَمْعَهْ[126]

فإن المريخ في مقابلة المنصرف عن الدعوة، ولو قيل: كأن المريخ منصرف بالليل عن دعوة: كان خلفاً من القول.

والثاني: ما يصح تشبيه كل جزءٍ من أجزاء أحد طرفيه بما يقابله من أجزاء الطرف الآخر، غير أن الحال تتغير. ومثاله قوله[127]: [الكامل].

وكأن أجْرام النجوم لَوَامِعاً   دُرَرٌ نُثِرْنَ على بِسَاطٍ أَزْرَقِ

فإنه لو قيل: «كأن النجوم درر، وكأن السماء بساط أزرق» لكان تشبيهاً صحيحاً لكن أين يقع من التشبيه الذي يريك الهيئة التي تملأ القلوب سروراً وعجباً، من طلوع النجوم مؤتلقة، متفرقة في أديم السماء، وهي زرقاء زرقتها الصافية؟!.

---

(123) قائله: ابن المعتز، أنظر أسرار البلاغة 170.

(124) الطرف: الفرس، والجلال: جمع جلّ وهو لباس الفرس يلبسه ليصان به.

(125) قائلهما: القاضي التنوخي، أنظر أسرار البلاغة 196.

(126) أسرجت: أوقدت.

(127) مرّ البيت سابقاً.

الثالث: تشبيه المفرد بالمركب، كما مر من تشبيه الشاة الجبلي، والشقيق، والنيلوفر.

الرابع: تشبيه المركب بالمفرد، كقول أبي تمام: [الكامل].

يا صاحِبَيَّ تَقَصَّيا نَظَرَيْكُما   تَرَيا وجوه الأرض كيف تُصوَّرُ[128]

تريا نهاراً مُشْمِساً قد شابَهُ   زَهْرُ الرُّبى، فكأنما هو مُقْمِرُ[129]

يعني: أن النبات من شدة خضرته ـ مع كثرته وتكاثفه ـ قد صار لونه إلى الاسوداد، فنقص من ضوء الشمس، حتى صار كضوء القمر.

وأيضاً إن تعدد طرفاه فهو إما ملفوف، أو مفروق.

فالملفوف: ما أُتي فيه بالمشبهين، ثم بالمشبه بهما، كقول امرىء القيس: [الطويل].

كأن قلوب الطير رَطْباً ويابساً   لدى وَكْرِها العُنَّابُ والحشَفُ البالي[130]

وغير الملفوف: بخلاف ذلك، كقول المرقشِ الأكبر[131]: [الكامل].

النَّشْرُ مِسْكٌ، والوجوهُ دَنَا   نيرٌ وأطرافُ الأكُفّ عَنَمْ[132]

ومنه قول أبي الطيب: [الوافر].

بَدَتْ قمراً، ومالت خُوطَ بانٍ   وفاحَتْ عَنْبَراً، وَرَنَتْ غَزَالا[133]

وإن تعدد طرفه الأول ـ أعني المشبه ـ دون الثاني: سمي تشبيه التسوية كقول الآخر: [المجتث].

---

(128) تقصّى النظر: بالغ في النظر.

(129) شابه: خالطه، والربى: جمع ربوة وهو المكان المرتفع.

(130) مرّ البيت سابقاً.

(131) ربيعة بن سعد بن مالك، المرقّش الأكبر، شاعر جاهلي (ت نحو 75 ق هـ).

(132) النّشر: الرّائحة الطيّبة، والعنم: شجر ليّن الأغصان.

(133) الخوط: الغصن، البان: نوع من الأشجار ليّن، رنت: أدامت النظر.

صُدْغُ الحبيبِ وحالي كلاهُما كالليالي
وثَغْرُه في صَفاءٍ وأَدْمُعي كاللآلي

وإن تعدد طرفه الثاني - أعني المشبه به - دون الأول: سمي تشبيه الجمع، كقول البحتري: [السريع].

كأنما يَبْسِمُ عن لُؤْلُؤٍ مُنَضَّدٍ، أو بَرَدٍ، أو أقَاحْ[134]

ومثله قول امرىء القيس: [المتقارب].

كأن المُدَامَ وَصَوْبَ الغمامِ وريحَ الخُزَامَى وَنَشْرَ القُطُرْ[135]
يُعَلُّ به بَرْدُ أنيابها إذا طَرَّبَ الطائرُ المُسْتَحِرْ[136]

إلا أن فيه شوباً[137] من القصد إلى هيئة الاجتماع.

[تقسيم التشبيه باعتبار وجه الشبه]

وأما باعتبار وجهه، فله ثلاث تقسيمات: تمثيلٌ، وغير تمثيل ومجملٌ، ومفصل، وقريب، وبعيد.

التمثيل: ما وجهه وصف منتزع من متعددٍ أمرين، أو أمور.

وقيده السكاكي بكونه غير حقيقي، ومثّل بصورٍ، مثّل لها غيره أيضاً.

منها قول ابن المعتز: [مجزوء الكامل].

اصْبِرْ عَلَى مَضَضِ الحَسُو دِ فإنَّ صَبْرَكَ قاتِلُهْ[138]
فالنارُ تأكُلُ نَفْسَها إن لم تَجِدْ ما تأكُلُهْ

(134) المنضّد: المنظّم، والأقاح: جمع الأقحوان للزهر المعروف.
(135) المدام: الخمر، صوب الغمام: ماء المطر، نشر القطر: الرائحة الطيّبة للعود الذي يتبخّر به.
(136) يعلّ: يسقى مرّة بعد أخرى، طرّب: غرّد، والمستحر: الصّائح وقت السّحر.
(137) شوبا: خليطاً.
(138) المضض: الألم.

فإن تشبيه الحسود المتروك مقاولته، مع تطلّبه إياها، لينال بها نفثة مصدورٍ، بالنار التي لا تمد بالحطب؛ في أمر حقيقي منتزعٍ من متعدد، وهو إسراعُ الفناء، لانقطاع ما فيه مدد البقاء.

ومنها قول صالح بن عبد القدوس[139]: [السريع].

وإنَّ مَن أدَّبْتَهُ في الصِّبا ... كالعُودِ يُسْقَى الماءَ في غَرْسِهِ

حتى تراه مُونِقاً ناضراً ... بعد الذي أبصرْتَ مِنْ يُبْسِهِ[140]

فإن تشبيه المؤدب في صباه بالعود المسقي أوان غرسه، فيما يلزم كل واحدٍ من كون المؤدب في صباه مهذب الأخلاق، حميد الفعال، لتأديبه المصادف وقته، وكون العود المسقي أوان غرسه مونقاً بأوراقه ونضرته؛ لسقيه المصادف وقته، من تمام الميل وكمال الاستحسان، بعد خلاف ذلك.

ومنها قوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ﴾ [البقرة: 17] فإن تشبيه حال المنافقين بحال الموصوف بصلة الموصول في الآية؛ في أمر حقيقيّ منتزعٍ من متعدد، وهو الطمع في حصول مطلوب؛ لمباشرة أسبابه القريبة، مع تعقب الحرمان والخيبة؛ لانقلاب الأسباب.

وغير التمثيل: ما كان بخلاف ذلك، كما سبق في الأمثلة المذكورة. والمجمل: ما لم يذكر وجهه.

فمنه ما هو ظاهر يفهمه كل أحدٍ، حتى العامة، كقولنا «زيدٌ أسدٌ» إذ لا يخفى على أحد أن المراد به التشبيه في الشجاعة دون غيرها.

ومنه ما هو خفيٌّ لا يدركه إلا من له ذهنٌ يرتفع به عن طبقة العامة، كقول من وصف بني المهلب للحجاج، لما سأله عنهم: وأن أيّهم

(139) أبو الفضل صالح بن عبد القدوس الأزدي ولاء، شاعر حكيم كان متكلّماً. (ت 160 هـ).
(140) المونِق: الحسنُ.

أنجد[141]؟ «كانوا كالحلقة المفرغة، لا يدرى أين طرفاها» أي: لتناسب أصولهم وفروعهم في الشرف يمتنع تعيين بعضهم فاضلاً وبعضهم أفضل منه، كما أن الحلقة المفرغة لتناسب أجزائها يمتنع تعيين بعضها طرفاً وبعضها وسطاً.

وهكذا نسبه الشيخ عبد القاهر إلى من وصف بني المهلب. ونسبه الشيخ جار الله[142] العلامة إلى الأنمارية، قيل: هي فاطمة بنت الخرشب، سئلت عن بنيها: أيهم أفضل؟ فقالت: عمارة. لا، بل فلانٌ. لا، بل فلان ثم قالت: ثكلتهم إن كنت أعلم أيهم فضل. هم كالحلقة المفرغة، لا يدرى أين طرفاها.

وأيضاً منه ما لم يذكر فيه وصف المشبه، ولا وصف المشبه به، كالمثال الأول. ومنه ما ذكر فيه وصف المشبه به وحده، كالمثال الثاني، ونحوه قول زيادِ الأعجم[143]: [الطويل].

وإنّا وما تُلْقِي لنا إن هَجَوْتَنا ... لكالبحر، مهما تُلْقِ في البحر يَغْرَقِ

وكذا قول النابغة الذبياني: [الطويل].

فإنّك شَمْسٌ، والملوكُ كواكبٌ ... إذا طَلَعْت لم يَبْدُ مِنْهُنَّ كوكبُ

ومنه ما ذكر فيه وصف كل واحد منهما، كقول أبي تمامٍ: [البسيط].

صَدَفْتُ عنه، ولم تَصْدِفْ مواهِبُهُ ... عَنِّي، وعاودَه ظَنِّي. فلم يَخِبِ[144]

كالغَيْث إن جِئْتَهُ وافاك رَيِّقُهُ ... وإن ترحَّلْتَ عنه لَجَّ في الطلبِ[145]

والمفصل: ما ذكر وجهه، كقول ابن الرومي: [مجزوء الرمل].

---

(141) أنجد: أشجع.

(142) أي الزمخشري.

(143) أبو أمامة زياد بن سليمان العبدي الأعجم، من شعراء الدولة الأموية (ت نحو 100 هـ).

(144) صدفت: أعرضت، مواهبه: عطاياه.

(145) ريّقه: أفضل ما فيه، لجّ: ألحّ.

يا شبيهَ البدر في الحسْـ ـن وفي بُعْدِ المَنالِ
جُدْ؛ فقد تنفجِر الصَّخْـ ـرَةُ بالماء الزُّلالِ[146]

وقول أبي بكرٍ الخالدي[147]: [مجزوء الرمل].

يا شبيهَ البدر حسناً وضِياءً ومنالا
وشبيهَ الغُصْنِ لِيناً وقَواماً واعتدالا
أنتَ مثلُ الورد لوناً ونسيماً ومَلالا
زارنا حتى إذا ما سرَّنا بالقُرْبِ زالا

وقد يتسامح بذكر ما يستتبعه مكانه، كقولهم في وصف الألفاظ إذا وجدوها لا تثقل على اللسان لتنافر حروفها أو تكررها. ولا تكون غريبة وحشية تستكره، لكونها غير مألوفة، ولا مما تبعد دلالتها على معانيها: هي كالعسل في الحلاوة، وكالماء في السلاسة، وكالنسيم في الرقة. وقولهم في الحجة إذا كانت معلومة الأجزاء، يقينية التأليف، بينة الاستلزام للمطلوب: «هي كالشمس في الظهور».

والجامع في الحقيقة لازم الحلاوة وهو ميل الطبع، ولازم السلاسة والرقة وهو إفادة النفس نشاطاً وروحاً، ولازم الظهور، وهو إزالة الحجاب.

فإن شأن النفس مع الألفاظ الموصوفة بتلك الصفات، كشأنها مع العسل الذي يلذُّ طعمه، فتهش النفس له، ويميل الطبع إليه، ويحب وروده عليه، أو كشأنها مع الماء الذي يسوغ في الحلق، ومع النسيم الذي يسري في البدن، فيتخلل المسالك اللطيفة منه؛ فيفيدان النفس نشاطاً وروحاً.

وشأنها مع الشبهة التي تمنع القلب إدراك ما هي شبهةٌ فيه؛ كشأنها مع

---

(146) الماء الزّلال: العذب الصافي.

(147) أبو بكر محمد بن هاشم بن وعلة الخالدي، شاعر وأديب، كان هو وأخوه من شعراء سيف الدولة (ت 380 هـ).

الحجاب الحسي الذي يمنع أن يرى ما يكون من ورائه. ولذلك توصف بأنها اعترضت دون الذي يروم القلب إدراكه.

قال الشيخ صاحب المفتاح: وتسامحهم هذا لا يقع إلا حيث يكون التشبيه في وصف اعتباري، كالذي نحن فيه. وأقول: يشبه أن يكون تركهم التحقيق في وجه الشبه على ما سبق التنبيه عليه من تسامحهم هذا. انتهى كلامه.

والقريب المبتذل، وهو ما ينتقل فيه المشبه إلى المشبه به من غير تدقيق نظر؛ لظهور وجهه في بادىء الرأي، وسبب ظهوره، أمران:

الأول: كون الشبه أمراً جملياً. فإن الجملة أسبق أبداً إلى النفس من التفصيل ألا ترى أن الرؤية لا تصل في أول أمرها إلى الوصف على التفصيل؟ لكن على الجملة، ثم على التفصيل. ولذلك قيل: النظرة الأولى حمقاء، وفلان لم ينعم النظر.

وكذا سائر الحواس؛ فإنه يدرك من تفاصيل الصوت والذوق في المرة الثانية ما لم يدرك في المرة الأولى، فمن يروم التفصيل كمن يبتغي الشيء من بين جملة، يريد تمييزه مما اختلط به، ومن يروم الإجمال كمن يريد أخذ الشيء جُزافاً.

وكذا حكم ما يدرك بالعقل، ترى الجمل أبداً تسبق إلى الذهن، والتفاصيل مغمورةٌ فيها، لا تحضر إلا بعد إعمال الروية.

والثاني: كونه قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به في الذهن: إما عند حضور المشبه؛ لقرب المناسبة بينهما، كتشبيه العنبة الكبيرة السوداء بالإجاصة في الشكل وفي المقدار، والجرة الصغيرة بالكوز كذلك، وإما مطلقاً؛ لتكرره على الحس، كما مر في تشبيه الشمس بالمرآة المجلوة في الاستدارة والاستنارة؛ فإن قرب المناسبة والتكرر كل واحد منهما يعارض التفصيل؛ لاقتضائه سرعة الانتقال.

والبعيد الغريب، وهو ما لا ينتقل فيه من المشبه إلى المشبه به إلا بعد فكرٍ، لخفاء وجهه في بادىء الرأي، وسبب خفائه أمران:

أحدهما: كونه كثير التفصيل كما سبق من تشبيه الشمس بالمرآة في كف الأشل. فإن ما ذكرناه من الهيئة لا يقوم في نفس الرائي للمرآة الدائمة الاضطراب إلى أن يستأنف تأملاً، ويكون في نظره متمهّلاً.

والثاني: ندور حضور المشبه به في الذهن: إما عند حضور المشبه؛ لبعد المناسبة بينهما، كما تقدم من تشبيه البنفسج بنار الكبريت، وإما مطلقاً؛ لكونه وهميّاً، أو مركباً خيالياً، أو مركباً عقلياً، كما مضى من تشبيه نصال السهام بأنياب الأغوال، وتشبيه الشقيق بأعلام ياقوت منشورة على رماح من الزبرجد، وتشبيه مثل أحبار اليهود بمثل الحمار يحمل أسفاراً. فإن كلاً سببٌ لندرة حضور المشبه به في الذهن، أو لقلة تكرره على الحس، كما مر من تشبيه الشمس بالمرآة في كف الأشل. فإنه ربما يقضي الرجل دهره ولا يتفق له أن يرى مرآةً في يد الأشل. فالغرابة في هذا التشبيه من وجهين.

والمراد بالتفصيل: أن ينظر في أكثر من وصف واحد لشيء واحد أو أكثر. وذلك يقع على وجوه كثيرة. والأغلب الأعرف منها وجهان:

أحدهما: أن تأخذ بعضاً وتدع بعضاً، كما فعل امرؤ القيس في قوله: [الطويل].

حَمَلْتُ رُدَيْنِيّاً كأن سِنانَه سَنا لَهَبٍ لم يتَّصِلْ بِدُخان[148]

ففصل السنا عن الدخان، وأثبته مفرداً.

والثاني: أن يعتبر الجميع، كما فعل الآخر في قوله[149]: [الطويل].

وقد لاحَ في الصبح الثُّرَيَّا كما ترى كعُنْقُودِ مُلاَّحِيَّةٍ حينَ نَوَّرا

(148) مرّ البيت سابقاً.

(149) سبق تخريجه.

فإنه اعتبر من الأنجم الشكل، والمقدار، واللون، واجتماعها على المسافة المخصوصة في القرب، ثم اعتبر مثل ذلك، في العنقود المنوّر من الملاحية.

وكلما كان التركيب من أمور أكثر؛ كان التشبيه أبعد وأبلغ، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا مَثَلُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ أَنزَلْنَٰهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَٱخْتَلَطَ بِهِۦ نَبَاتُ ٱلْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ ٱلنَّاسُ وَٱلْأَنْعَٰمُ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَٱزَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَآ أَنَّهُمْ قَٰدِرُونَ عَلَيْهَآ أَتَىٰهَآ أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَٰهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾[150] [يونس: 24] فإنها عشر جمل إذا فصلت، وهي وإن دخل بعضها في بعض، حتى صارت كلها كأنها جملة واحدة؛ فإن ذلك لا يمنع من أن تشير إليها واحدةً واحدة. ثم إن الشبه منتزع من مجموعها من غير أن يمكن فصل بعضها عن بعض، حتى لو حذف منها جملة أخل ذلك بالمغزى من التشبيه.

ومن تمام القول في هذه الآية ونحوها: أن الجملة إذا وقعت في جانب المشبه به تكون على وجوه:

أحدها: أن تلي نكرةً؛ فتكون صفةً لها، كما في هذه الآية. وعليه قول النبي ﷺ: «**الناس كإبلٍ مائة لا تجد فيها راحلة**»[151].

والثاني: أن تلي معرفةً هي اسمٌ موصولٌ؛ فتكون صلةً له، كقوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [البقرة: 17] الآية.

والثالث: أن تلي معرفةً ليست باسم موصول، فتقع استئنافاً، كقوله عز وعلا: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوْلِيَآءَ كَمَثَلِ ٱلْعَنكَبُوتِ ٱتَّخَذَتْ بَيْتًا﴾ [العنكبوت: 41].

---

(150) حصيداً: خراباً.

(151) رواه ابن ماجه (3990)، سنن البيهقي 10/135.

ومن أبلغ الاستقصاء في التفصيل وعجيبه: قول ابن المعتز: [الطويل].

كأنَّا وَضَوْءُ الصبحِ يستَعْجِل الدُّجى نُطِيرُ غُراباً ذا قَوَادِمَ جونِ[152]

شبّه ظلام الليل حين يظهر فيه ضوء الصبح بأشخاص الغربان، ثم شرط أن تكون قوادم ريشها بيضاء. لأن تلك الفرق من الظلمة تقع في حواشيها من حيث يلي معظم الصبح وعموده لمع نورٍ يتخيل منها في العين كشكل قوادم بيضٍ.

وتمام التدقيق في هذا التشبيه: أن جعل ضوء الصبح ـ لقوة ظهوره ودفعه لظلام الليل ـ كأنه يحفز الدُّجى، ويستعجلها، ولا يرضى منها بأن تتمهل في حركتها ثم لما راعى ذلك في التشبيه ابتداءً، راعاه آخراً، حيث قال: «نطير غراباً» ولم يقل: «غرابٌ يطير» ونحوه؛ لأن الطائر إذا كان واقعاً في مكان، فأزعج، وأُطير منه، أو كان قد حبس في يدٍ أو قفصٍ فأرسل؛ كان ذلك لا محالة أسرع لطيرانه، وادعى له أن يستمر على الطيران، حتى يصير إلى حيث لا تراه العيون. بخلاف ما إذا طار عن اختيار. فإنه حينئذٍ يجوز أن لا يسرع في طيرانه وأن يصير إلى مكان قريب من مكانه الأول. وكذا قول أبي نواس في صفة منقار البازي: [الرجز].

كعَطْفَةِ الجيم بكَفّ أعْسَرَا[153]

غير خافٍ أن الجيم خطان: أولهما: الذي هو مبدؤه وهو الأعلى، والثاني الذي يذهب إلى اليسار، وإذا لم يوصل بها فلها تعريق[154] والمنقار إنما يشبه الخط الأعلى فقط. فلهذا قال: «كعطفة الجيم» ولم يقل: «كالجيم» ثم دقق بأن جعلها بكف أعسر. لأن جيم الأعسر يقال: إنه أشبه بالمنقار من جيم الأيمن. ثم أراد أن يؤكد أن الشبه مقصور على الخط الأعلى من

---

(152) القوادم: ريش في مقدم جناح الطائر، والجون: السود.

(153) قبله: في هامة علياء تهدي منسرا.

(154) التعريق: المدّ الزائد في الحروف كالميم وغيرها.

الجيم، فقال: [الرجز].

يـقـول مَـنْ فـيـهـا بـعـقـل فَـكَّـرا   لَـوْ زادَهـا عَـيْـنـاً إلـى فـاءٍ ورا

فاتصلت بالجيم؛ صارت جعفراً

فأبان أنه لم يدخل التعريق في التشبيه. لأن الوصل يسقطه أصلاً، ولا الخط الأسفل وإن كان لا بد منه مع الوصل. لأنه قال: «فاتصلت بالجيم» أي: بالعطفة المذكورة، ولم يقتصر على قوله: [الرجز].

لـو زادهـا عـيـنـاً إلـى فـاءٍ ورا

ولأجل هذا التدقيق قال: [الرجز]

يـقـول مَـنْ فـيـهَـا بـعـقـل فَـكَّـرا

فنبه على أن بالمشبه حاجةً إلى فضل فكرٍ، وأن يكون فكره فكر من يراجع عقله.

وإذ قد تحققت ما ذكرنا من التفصيل، علمت أن قول امرىء القيس في وصف السنان أعلى طبقةً من قول الآخر(155): [المتقارب].

يـتـابـع لا يَـبْـتَـغِـي غـيـرَه   بـأبـيـضَ كـالْـقَـبَـسِ الـمُـلْـتَـهِـبْ

لخلو الثاني عن التفصيل الذي تضمنه الأول، وهو قصر التشبيه على مجرد السنا، وتصويره مقطوعاً عن الدخان، ومعلوم أن هذا لا يقع في الخاطر أول وهلةٍ، بل لا بد فيه أن يثبت، وينظر في حال كل من الفرع والأصل، حتى يقع في النفس أن في الأصل شيئاً يقدح في حقيقة التشبيه، وهو الدخان الذي يعلو رأس الشعلة. وكذا قوله(156): [الكامل].

وكـأن أَجْـرامَ الـنـجـوم لَـوَامِـعـاً   دُرَرٌ نُـثِـرْنَ عـلـى بِـسَـاطٍ أزْرَقِ

---

(155) قائله: عنترة العبسي، أنظر أسرار البلاغة 163.

(156) سبق تخريجه.

أفضل من قول ذي الرمة: [البسيط].

كأنها فِضَّةٌ قد مَسَّها ذَهَبٌ[157]

لأن الأول مما يندر وجوده دون الثاني؛ فإن الناس أبداً يرون في الصياغات فضةً قد موِّهت بذهب، ولا يكاد يتفق أن يوجد دررٌ قد نثرن على بساطٍ أزرق. وكذا بيت بشار أعلى طبقةً من قول أبي الطيب: [الطويل].

يزور الأعادي في سماء عجَاجَةٍ أسِنَّتُه في جانِبَيْهَا الكواكب[158]

وكذا من قول الآخر[159]: [البسيط].

تَبنِي سَنَابكُها مِنْ فَوْقِ أرْؤسهِمْ سقْفاً كواكِبُهُ البِيضُ المَبَاتِيرُ[160]

لأن كل واحد منهما، وإن راعى التفصيل في التشبيه؛ فإنه اقتصر على أن أراك لمعان الأسنة والسيوف في أثناء العجاجة، بخلاف بشارٍ؛ فإنه لم يقتصر على ذلك، بل عبَّر عن هيئة السيوف وقد سلّت من أغمادها، وهي تعلو وترسب وتجيء وتذهب، وهذه الزيادة زادت التفصيل تفصيلاً؛ لأنها لا تقع في النفع إلا بالنظر إلى أكثر من جهة واحدة؛ وذلك أن للسيوف عند احتدام الحرب واختلاف الأيدي بها في الضرب، اضطراباً شديداً، وحركاتٍ سريعةً، ثم لتلك الحركات جهاتٌ مختلفةٌ، تنقسم بين الاعوجاج والاستقامة، والارتفاع والانخفاض، ثم هي باختلاف هذه الأمور تتلاقى، ويصدم بعضها بعضاً، ثم أشكالها مستطيلةٌ؛ فنبّه على هذه الدقائق بكلمة واحدة، وهي قوله: «تهاوى» لأن الكواكب إذا تهاوت اختلفت جهات حركتها، ثم كان لها في التهاوي تواقعٌ وتداخلٌ، ثم استطالت أشكالها.

(157) صدره: حوراء في دعج صفراء في نعج.

(158) العجاجة: الغبار.

(159) قائله: عمرو بن كلثوم العتابي.

(160) السنابك: الحوافر، البيض المباتير: السيوف القاطعة.

وكذا قول الآخر[161] في الآذريون[162]: [مجزوء الرجز].

مــــداهِــــنٌ مـــــن ذَهَـــــبِ فــيــهـا بــقــايـا غـالِـيَـةْ[163]

أعلى وأفضل من قوله فيه[164]: [الطويل].

ككأس عَقِيقٍ في قَرَارَتِها مِسْكُ[165]

لأن السواد الذي في باطن الآذريونة، الموضوع بإزائه الغالية والمسك، فيه أمران:

أحدهما: أنه ليس بشامل له.

والثاني: أنه لم يستدر في قعرها، بل ارتفع منه حتى أخذ شيئاً من سمكها من كل الجهات، وله في منقطعه هيئةٌ تشبه آثار الغالية في جوانب المدهن، إذا كانت بقيةٌ بقيت عن الأصابع، وقوله: «في قرارتها مسك» يبين الأمر الأول، ويؤمن من دخول النقص عليه، كما كان يدخل لو قال: «فيها مسك» ولم يشترط أن يكون في القرارة. وأما الثاني فلا يدل عليه كما يدل قوله: «بقايا غالية» لأن من شأن المسك والشيء اليابس، إذا حصل في شيء مستدير له قعرٌ؛ أن يستدير في القعر، ولا يرتفع في الجوانب الارتفاع الذي في سواد الآذريونة، بخلاف الغالية؛ فإنها رطبة، ثم تؤخذ بالأصابع؛ فلا بد في البقية منها أن يرتفع عن القرارة ذلك الارتفاع ثم هي لنعومتها ترق؛ فتكون كالصبغ الذي لا يظهر له جرمٌ، وذلك أصد للشبه.

والبليغ من التشبيه ما كان من هذا النوع، أعني البعيد؛ لغرابته، ولأن الشيء إذا نيل بعد الطلب له، والاشتياق إليه؛ كان نيله أحلى، وموقعه من

---

(161) قائله: ابن المعتز، انظر أسرار البلاغة 176.

(162) الآذريون: ورد له أوراق حمر في وسطه سواد.

(163) الغالية: أخلاط من الطيب يميل لونها إلى السواد.

(164) قائله: ابن المعتز، انظر أسرار البلاغة 176.

(165) صدره: وحمّل آذريونة فوق أذنه.

النفس ألطف، وبالمسرّة أولى؛ ولهذا ضرب المثل لكل ما لطف موقعه ببرد الماء على الظمأ؛ كما قال[166]: [البسيط].

وَهُنَّ يَنْبُذْنَ مِنْ قَوْلٍ يُصِبْنَ بِهِ مَوَاقع الماء من ذي الغُلَّةِ الصَّادي[167]

لا يقال: عدم الظهور ضربٌ من التعقيد، والتعقيد مذمومٌ، لأنا نقول: التعقيد كما سبق له سببان: سوء ترتيب الألفاظ، واختلال الانتقال من المعنى الأول إلى المعنى الثاني الذي هو المراد باللفظ، والمراد بعدم الظهور في التشبيه ما كان سببه لطف المعنى ودقته أو ترتيب بعض المعاني على بعض، كما يشعر بذلك قولنا: «في بادىء الرأي» فإن المعاني الشريفة لا بد فيها ـ في غالب الأمر ـ من بناء ثانٍ على أول وردّ تال إلى سابقٍ، كما في قول البحتري: [الكامل].

دانٍ على أيْدِي العُفاةِ .... (البيتين)[168]

فإنك تحتاج في تعرّف معنى البيت الأول إلى معرفة وجه المجاز، في كونه دانياً وشاسعاً، ثم تعود إلى ما يعرض البيت الثاني عليك من حال البدر، ثم تقابل إحدى الصورتين بالأخرى، وتنظر: كيف شرط في العلو الإفراط ليشاكل قوله: «شاسِعٌ»؟ لأن الشسوع هو الشديد من البعد، ثم قابله بما يشاكله من مراعاة التناهي في القرب، فقال: «جد قريب» فهذا ونحوه هو المراد بالحاجة إلى الفكر، وهل شيءٌ أحلى من الفكر إذا صادف نهجاً قويماً إلى المراد؟.

قال الجاحظ في أثناء فصل يذكر فيه ما في الفكر من الفضيلة: وأين تقع لذة البهيمة بالعلوفة[169]، ولذة السبع بلطع[170] الدم وأكل اللحم، من

(166) قائله: عمير بن شييم القطامي، أنظر الأغاني 24/ 46.

(167) ينبذن: يرمين، الغلّة: العطش الشّديد، والصّادي: العطشان.

(168) مرّ البيتان سابقاً.

(169) العلوفة: الدّابة تعلفها ولا ترسل للرّعي.

(170) لطع الدّم: لحسه.

سرور الظفر بالأعداء، ومن انفتاح باب العلم بعد إدمان قرعه؟.

وقد يتصرف في القريب المبتذل بما يخرجه من الابتذال إلى الغرابة، وهو على وجوه: منها أن يكون كقوله[171]: [الكامل].

لم تَلْقَ هذا الوجَهَ شمسُ نهارِنا ... إلاّ بوجهٍ ليس فيه حياءُ

وقوله[172]: [الطويل].

فردَّتْ علينا الشمسُ والليلُ راغم ... بشمس لهم من جانب الخِدرِ تَطْلَعُ[173]

فوالله ما أدري؟ أأحلامُ نائمٍ ... أَلَمَّتْ بنا أم كان في الرَّكْبِ يُوشَعُ؟[174]

فإنّ تشبيه وجوه الحسان بالشمس مبتذلٌ، لكن كل واحد من حديث الحياء في الأول، والتشكيك مع ذكر يوشع عليه السلام في الثاني؛ أخرجه من الابتذال إلى الغرابة. وشبيهٌ بالأول قول الآخر[175]: [البسيط].

إن السحاب لتَسْتَحْيي إذا نَظَرَتْ ... إلى نَداكَ فقاسَتْهُ بما فيها

ومنها أن يكون كقوله[176]: [الكامل].

عَزَماتُه مِثْلُ النُّجومِ ثَواقِباً ... لو لم يكن للثَّاقِباتِ أُفُولُ[177]

وقوله[178]: [الطويل].

مَهَا الوَحْشِ، إلاّ أنَّ هَاتَا أوَانِسُ ... قَنَا الخَطِّ، إلاّ أنّ تلك ذَوَابِلُ[179]

---

(171) قائله: المتنبي، وهو في ديوانه 126.

(172) قائلهما: أبو تمام.

(173) الرّاغم: الذليل، والخدر: الخباء.

(174) ألمّ: زار زيارة قصيرة، يوشع: صاحب موسى وفتاه.

(175) قائله: أبو نواس.

(176) قائله: رشيد الدين محمد بن محمد بن عبد الجليل الوطواط (ت 573 هـ).

(177) الثواقب: النجوم اللوامع. وأفول: زوال.

(178) قائله: أبو تمام.

(179) مها الوحش: البقر الوحشي، قنا الخط: عصيّ الرماح المنسوبة إلى بلدة خط المشهورة بها.

وقوله[180]: [البسيط].

يكاد يَحكِيكَ صَوْبُ الغَيْثِ منْسَكِباً لو كان طَلْقَ المُحَيَّا يَمْطِرُ الذَّهَبَا[181]

والبدرُ لَوْ لم يَغِبْ والشمسُ لو نطقَتْ والأسْدُ لوْ لم تُصَدْ والبحرُ لو عَذُبَا

وهذا يسمى التشبيه المشروط. ومنها أن يكون كقوله[182]: [البسيط].

في طَلْعَةِ البَدْرِ شيءٌ من مَحَاسِنِها وَلِلْقضيبِ نَصيبٌ من تَثَنِّيها

وقول ابن بابك: [الطويل].

ألا يا رِياضَ الحَزْنِ مِنْ أَبرقِ الحِمَى نَسِيمُكَ مَسْروقٌ ووَصْفُك مُنْتَحَلْ[183]

حكَيْتِ أبا سَعْدٍ؛ فَنَشْرُكِ نَشْرُهُ ولَكِنْ له صِدْقُ الهَوى ولَكِ المَلَلْ[184]

وقد يخرج من الابتذال بالجمع بين عدة تشبيهات، كقوله[185]: [السريع].

كأنما يَبسِم عن لؤلؤٍ مُنَضَّدٍ، أو بَرَدٍ، أو أقاحْ

كما يزداد بذلك لطفاً وغرابةً، كقوله[186]: [الطويل].

له أيْطَلا ظَبْيٍ، وساقا نَعامَةٍ وإرْخاءُ سِرْحانٍ، وتقْريب تَتْفُلِ[187]

[تقسيم التشبيه بأعتبار الأداة]

وأما باعتبار أداته فإما مؤكدٌ، أو مرسل.

---

(180) قائلهما: بديع الزمان الهمذاني.

(181) صوب الغيث: ماء المطر، طلقُ المحيّا: بشوش.

(182) قائله: البحتري.

(183) الحزن: المكان الغليظ.

(184) نشرك: رائحتك الطيّبة.

(185) سبق تخريجه.

(186) قائله: امرؤ القيس، والبيت من معلقته.

(187) الأيطل: الخاصرة، الإرخاء: الجري السهل، السرحان: الذئب، التقريب: نوع من الجري المتوسط، التتفل: ولد الثعلب.

والمؤكد ما حذفت أداته، كقوله تعالى: ﴿وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِۚ﴾ [النمل: 88] وقــولــه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِنَّآ أَرۡسَلۡنَٰكَ شَٰهِدٗا وَمُبَشِّرٗا وَنَذِيرٗا وَدَاعِيًا إِلَى ٱللَّهِ بِإِذۡنِهِۦ وَسِرَاجٗا مُّنِيرٗا﴾ [الأحزاب: 45 ـ 46] وقول الحماسي(188): [البسيط].

هـمُ البـحُـورُ عـطـاء حـيـن تـسْـألـهـم وفـي الـلـقـاء إذا تـلـقـى بِـهِـمْ بُـهَـمُ(189)

وإلى غير ذلك كما سبق، ومنه نحو قول الشاعر(190): [الكامل].

والريحُ تَعْبَثُ بالغُصون، وقد جَرَى ذَهَب الأصِيلِ على لُجَيْنِ الماءِ(191)

وقول الآخر(192) يصف القمر لآخر الشهر قبل السرار: [البسيط].

كـأنّـمـا أدْهَـمُ الإظـلام حـيـنَ نَـجـا مِن أشْهبِ الصُّبح ألْقَى نَعْل حافِرِهِ(193)

وقول الشريف الرضي: [البسيط].

أرْسَى النَّسِيمُ بِوَادِيكُمْ ولا بَرِحَتْ حَوامِلُ المُزْنِ في أجْدَاثِكُمْ تَضَعُ(194)

ولا يـزال جَـنِـيـنُ الـنَّـبْـتِ تُـرْضِـعُـهُ عـلـى قُـبُـورِكُـمُ الـعَـرَّاضَـةُ الـهَـمِـعُ(195)

والمرسل ما ذكرت أداته، كقوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمۡ كَمَثَلِ ٱلَّذِي ٱسۡتَوۡقَدَ نَارٗا﴾ [البقرة: 17]، وقوله عز وجل: ﴿عَرۡضُهَا كَعَرۡضِ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ [الحديد: 21]، وقول امرىء القيس: [الطويل].

وتَـعْـطُـو بـرَخْـصٍ غَـيْـرِ شَـثْـنٍ كـأنّـهُ أساريعُ ظَبْيٍ أوْ مَسَاوِيكُ إسْحِلِ(196)

---

(188) قائله: زياد بن حمل.

(189) البُهَم: الشجعان.

(190) قائله: ابن خفاجة الأندلسي.

(191) اللجين: الفضة.

(192) قائله: ابن حمديس الصقلي.

(193) الأدهم: الأسود، والأشهب: الأبيض.

(194) أرسى: أقام، المزن: السحب، الأحداث: القبور.

(195) العرّاضة: السحاب المرعد المبرق، والهمع: الممطر.

(196) تعطو: تتناول، الرخص: الليّن، الشثن: الغليظ، الأساريع: نوع من الديدان حمراء اللون شجر تتخذ منه المساويك.

وقول البحتري: [الكامل].

وإذا الأسِنَّةُ خالَطَتْهَا؛ خِلْتَها   فيها خَيَال كواكِبِ في الماء

إلى ذلك كما تقدم.

وأما باعتبار الغرض فإما مقبولٌ، أو مردودٌ.

المقبول: الوافي بإفادة الغرض؛ كأن يكون المشبه به أعرف شيءٍ بوجه الشبه، إذا كان الغرض بيان حال المشبه من جهة وجه الشبه، أو بيان المقدار.

ثم الطرفان في الثاني إن تساويا في وجه الشبه؛ فالتشبيه كاملٌ في القبول، وإلا فكلما كان المشبه به أسلم من الزيادة والنقصان؛ كان أقرب إلى الكمال. أو كأن يكون المشبه به أتم شيء في وجه الشبه؛ إذا قصد إلحاق الناقص بالكامل.

أو بأن يكون المشبه به مسلّم الحكم معروفه عند المخاطب في وجه الشبه؛ إذا كان الغرض بيان إمكان الوجود.

والمردود بخلاف ذلك، أي: القاصر عن إفادة الغرض.

خاتمة

قد سبق أن أركان التشبيه أربعة: المشبه، والمشبه به، وأداة التشبيه، ووجهه. فالحاصل في مراتب التشبيه في القوة والضعف في المبالغة باعتبار ذكر أركانه كلّها أو بعضها ثمان:

إحداها: ذكر الأربعة، كقولك: «زيد كالأسد في الشجاعة» ولا قوة لهذه المرتبة.

وثانيتها: ترك المشبه، كقولك: «كالأسد في الشجاعة» أي: زيدٌ، وهي كالأولى في عدم القوة.

وثالثتها: ترك كلمة التشبيه؛ كقولك: «زيدٌ أسدٌ في الشجاعة» وفيها نوع قوة.

ورابعها: ترك المشبه وكلمة التشبيه، كقولك: «أسد في الشجاعة» أي: زيدٌ، وهي كالثالثة في القوة.

وخامستها: ترك وجه الشبه كقولك: «زيدٌ كالأسد» وفيها نوع قوة؛ لعموم وجه الشبه من حيث الظاهر.

وسادستها: ترك المشبه ووجه التشبيه، كقولك: «كالأسد» أي: زيدٌ، وهي كالخامسة.

وسابعتها: ترك كلمة التشبيه ووجهه، كقولك: «زيدٌ أسدٌ» وهي أقوى الجميع.

وثامنتها: إفراد المشبه به بالذكر، كقولك: «أسد» أي: زيدٌ وهي كالسابعة.

واعلم أن الشبه قد ينتزع من نفس التضاد؛ لاشتراك الضدين فيه ثم ينزل منزلة التناسب بوساطة تمليحٍ أو تهكم؛ فيقال للجبان: «ما أشبهه بالأسد» وللبخيل: هو حاتمٌ

القول في الحقيقة والمجاز

[الحقيقة]

وقد يقيدان باللغويين. الحقيقة: الكلمة المستعملة فيما وضعت له في اصطلاح به التخاطب. فقولنا: «المستعملة» احتراز عما لم يستعمل؛ فإن الكلمة قبل الاستعمال لا تسمى حقيقةً. وقولنا: «فيما وضعت له» احترازٌ عن شيئين:

أحدهما: ما استعمل في غير ما وضعت له غلطاً، كما إذا أردت أن تقول لصاحبك: «خذ هذا الكتاب» مشيراً إلى كتاب بين يديك، فغلطت، فقلت: «خذ هذا الفرس».

والثاني: أحد قسمي المجاز، وهو ما استعمل فيما لم يكن موضوعاً له في اصطلاح به التخاطب، ولا في غيره كلفظة «الأسد» في الرجل الشجاع. وقولنا: «في اصطلاح به التخاطب» احترازٌ عن القسم الآخر من المجاز.

وهو ما استعمل فيما وضع له لا في اصطلاح به التخاطب، كلفظ «الصلاة» يستعمله المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازاً. والوضع تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه.

فقولنا: «بنفسه» احترازٌ من تعيين اللفظ للدلالة على معنىً بقرينة، أعني المجاز؛ فإن ذلك التعيين لا يسمى وضعاً.

ودخل المشترك في الحد؛ لأن عدم دلالته على أحد معنييه بلا قرينة لعارضٍ ـ أعني الاشتراك ـ لا ينافي تعيينه للدلالة عليه بنفسه.

وذهب السكاكي إلى أن المشترك ـ كالقرء ـ معناه الحقيقي هو ما لا

يتجاوز معنييه، كالطهر والحيض، غير مجموعٍ بينهما.

قال[197]: فهذا ما يدل عليه بنفسه ما دام منتسباً إلى الوضعين، أمّا إذا خصصته بواحد - إما صريحاً، مثل أن تقول: «القرء بمعنى الطهر» وإما استلزاماً، مثل أن تقول: «القرء لا بمعنى الحيض» - فإنه حينئذٍ ينتصب دليلاً دالاً بنفسه على الطهر بالتعيين، كما كان الواضع عينه بإزائه بنفسه.

ثم قال في موضع آخر: وأما ما يظن بالمشترك من الاحتياج إلى القرينة في دلالته على ما هو معناه؛ فقد عرفت أن منشأ هذا الظن عدم تحصيل معنى المشترك الدائر بين الوضعين.

وفيما ذكره نظر؛ لأنّا لا نسلّم أن معناه الحقيقي ذلك، وما الدليل على أنه عند الإطلاق يدل عليه؟ ثم قوله: «إذا قيل: القرء بمعنى الطهر أو لا بمعنى الحيض، فهو دالٌّ بنفسه على الطهر بالتعيين». سهوٌ ظاهر؛ فإن القرينة كما تكون معنويةً تكون لفظيةً، وكل من قوله: «بمعنى الطهر» وقوله: «لا بمعنى الحيض» قرينةٌ. وقيل: دلالة اللفظ على معناه لذاته.

وهو ظاهر الفساد؛ لاقتضائه أن يمنع نقله إلى المجاز، وجعله علماً، ووضعه للمتضادين، كالجون للأسود والأبيض، فإن ما بالذات لا يزول بالغير؛ ولاختلاف اللغات باختلاف الأمم.

وتأوله السكاكي رحمه الله على أنه تنبيهٌ على ما عليه أئمة علمي الاشتقاق والتصريف، من أن للحروف في أنفسها خواص بها تختلف، كالجهر والهمس، والشدة والرخاوة والتوسط بينها، وغير ذلك، مستدعيةً أن العالم بها، إذا أخذ في تعيين شيء منها لمعنى؛ لا يهمل التناسب بينهما؛ قضاء لحق الحكمة، كالفصم - بالفاء الذي هو حرف رخوٌ - لكسر الشيء من غير أن يبين، والقصم - بالقاف الذي هو حرف شديد - لكسر الشيء حتى

(197) مفتاح العلوم 468.

يبين، وأن للتركيبات ـ كالفعلان والفعلى بالتحريك كالنزوان والحيدى، وفعل مثل شرف وغير ذلك ـ خواص أيضاً؛ فيلزم فيها ما يلزم في الحروف، وفي ذلك نوع تأثير لأنفس الكلم في اختصاصها بالمعاني.

والمجاز: مفردٌ، ومركب ـ وهما مختلفان ـ.

أما المفرد فهو: الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له، في اصطلاح به التخاطب، على وجه يصح، مع قرينة عدم إرادته. فقولنا: «المستعملة» احترازٌ عما لم يستعمل؛ لأن الكلمة قبل الاستعمال لا تسمى مجازاً، كما لا تسمى حقيقةً.

وقولنا: «في الاصطلاح به التخاطب» ليدخل فيه نحو لفظ «الصلاة» إذا استعمله المخاطب يعرف الشرع في الدعاء مجازاً؛ فإنه وإن كان مستعملاً فيما وضع له في الجملة: فليس بمستعملٍ فيما وضع له في الاصطلاح الذي به وقع التخاطب.

وقولنا: «على وجه يصح» احترازٌ عن الغلط كما سبق.

وقولنا: «مع قرينة عدم إرادته» احترازٌ عن الكناية كما تقدم.

والحقيقة لغويةٌ، وشرعيةٌ، وعرفيةٌ: خاصةٌ، أو عامةٌ، لأن واضعها إن كان واضع اللغة فلغويةٌ، وإن كان الشارع فشرعيةٌ، وإلا فعرفيةٌ، والعرفية إن تعين صاحبها نسبت إليه، كقولنا: كلامية، ونحويةٌ، وإلا بقيت مطلقةً.

مثال اللغوية لفظ «أسد» إذا استعمله المخاطب بعرف اللغة في السبع المخصوص. ومثال الشرعية لفظ «صلاة» إذا استعمله المخاطب بعرف الشرع في العبادة المخصوصة، ومثال العرفية الخاصة لفظ «فعل» إذا استعمله المخاطب بعرف النحو في الكلمة المخصوصة، ومثال العرفية العامة لفظ «دابة» إذا استعمله المخاطب بالعرف العام في ذي الأربع. وكذلك المجاز المفرد: لغويٌّ، وشرعيٌّ، وعرفيٌّ.

مثال اللغوي لفظ «أسدٍ» إذا استعمله المخاطب بعرف اللغة في الرجل الشجاع، ومثال الشرعي لفظ «صلاةٍ» إذا استعمله المخاطب بعرف الشرع في الدعاء، ومثال العرفي الخاص لفظ «فعل» إذا استعمله المخاطب بعرف النحو في الحدث، ومثال العرفي العام لفظ «دابة» إذا استعمله المخاطب بالعرفي العام في الإنسان.

والحقيقة إما فعيلٌ بمعنى مفعول، من قولك: حققت الشيء أحقه؛ إذا أثبته، أو فعيلٌ بمعنى فاعل من قولك: حق الشيء يحق؛ إذا ثبت، أي المثبتة أو الثابتة في موضعها الأصلي.

فأما التاء فقال صاحب المفتاح[198]: هي عندي للتأنيث في الوجهين؛ لتقدير لفظ «الحقيقة» قبل التسمية صفة مؤنثٍ غير مجراةٍ على الموصوف وهو الكلمة، وفيه نظر.

وقيل: هي لثقل اللفظ من الوصفية إلى الاسمية الصرفة، كما قيل في «أكيلةٍ ونطيحةٍ» إن التاء فيهما لنقلهما من الوصفية إلى الاسمية فلذلك لا يوصف بهما فلا يقال: شاةٌ أكيلةٌ أو نطيحةٌ.

والمجاز قيل: مفعلٌ من جاز المكان يجوزه، إذا تعداه، أي: تعدت موضعها الأصلي، وفيه نظر.

والظاهر أنه من قولهم: جعلت كذا مجازاً إلى حاجتي، أي: طريقاً له، على أن معنى «جاز المكان» سلكه على ما فسره الجوهريُّ[199] وغيره؛ فإن المجاز طريقٌ إلى تصور معناه. واعتبار التناسب في التسمية يغاير اعتبار المعنى في الوصف، كتسمية إنسان له حمرة بأحمر، ووصفه بأحمر؛ فإن الأول لترجيح الاسم على غيره حال وضعه له، والثاني لصحة اطلاقه؛ فلا يصح نقض الأول بوجود المعنى في غير المسمى، كما يلهج به بعض الضعفاء.

---

(198) المصدر السابق 469.

(199) أبو نصر إسماعيل بن حمّاد الجوهري، لغوي صاحب «الصّحاح» (ت 393 هـ).

والمجاز ضربان: مرسلٌ، واستعارةٌ؛ لأن العلاقة المصححة إن كانت تشبيه معناه بما هو موضوع له فهو استعارة، وإلا فهو مرسل.

وكثيراً ما تطلق الاستعارة على استعمال اسم المشبه به في المشبه، فيسمى المشبه به مستعاراً منه، والمشبه مستعاراً له، واللفظ مستعاراً، وعلى الأول لا يشتق منه؛ لكونه اسماً للفظ، لا للحدث.

المجاز المرسل

الضرب الأول: المرسل، وهو ما كانت العلاقة بين ما استعمل فيه وما وضع له ملابسةً غير التشبيه، كاليد إذا استعملت في النعمة، لأن من شأنها أن تصدر عن الجارحة، ومنها تصل إلى المقصود بها، ويشترط أن يكون في الكلام إشارة إلى المولى لها؛ فلا يقال: اتسعت اليد في البلد، أو اقتنيت يداً، كما يقال: اتسعت النعمة في البلد، أو: اقتنيت نعمةً، وإنما يقال: جلّت يده عندي، وكثرت أياديه لدي، ونحو ذلك.

ونظير هذا قولهم في صفة راعي الإبل: إن له عليها إصبعاً، أرادوا أن يقولوا: له عليها أثر حذق، فدلُّوا عليه بالإصبع؛ لأنه ما من حذقٍ يدٍ إلا وهو مستفاد من حسن تصريف الأصابع. واللطف في رفعها ووضعها، كما في الخط والنقش، وعلى ذلك قيل في تفسير قوله تعالى: ﴿بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُۥ﴾ [القيامة: 4] أي: نجعلها كخفِّ البعير؛ فلا يتمكن من الأعمال اللطيفة، فأرادوا بالإصبع الأثر الحسن، حيث يقصد الإشارة إلى حذقٍ في الصنعة لا مطلقاً حتى يقال: رأيت أصابع الدار، وله إصبعٌ حسنةٌ وإصبعٌ قبيحةٌ، على معنى له أثرٌ حسنٌ وأثرٌ قبيحٌ، ونحو ذلك.

وينظر إلى هذا قولهم: ضربته سوطاً؛ لأنهم عبروا عن الضربة الواقعة بالسوط باسم السوط؛ فجعلوا أثر السوط سوطاً، وتفسيرهم له بقولهم: المعنى: ضربته ضربةً بالسوط؛ بيانٌ لما كان الكلام عليه في أصله.

ونظير قولنا: «له عليّ يدٌ» قول النبي ﷺ لأزواجه: «أسرعكن لحوقاً - ويروى لحاقاً - بي أطولكن يداً»[200] وقوله: «أطولكن» نظير ترشيح

(200) رواه مسلم: فضائل 101، الحاكم في مستدركه 4/ 25، مجمع الزوائد 8/ 289.

الاستعارة، ولا بأس أن يسمى ترشيح المجاز، والمعنى بسط اليد بالعطاء.

وقيل: قوله «أطولكن» من الطَّول بمعنى الفضل، يقال، لفلانٍ على فلانٍ طولٌ، أي: فضل؛ فاليد على هذين الوجهين بمعنى النعمة. ويحتمل أن يريد: أطولكن يداً بالعطاء، أي: أمدكن، فحذف قوله: «بالعطاء» للعلم به.

وكاليد أيضاً إذا استعملت في القدرة؛ لأن أكثر ما يظهر سلطانها في اليد، وبها يكون البطش، والضرب، والقطع، والأخذ، والدفعُ، والوضعُ، والرفعُ، وغير ذلك من الأفعال التي تنبىء عن وجود القدرة ومكانها.

وأما اليد في قول النبي ﷺ: «**المؤمنون تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم، وهم يدٌ على من سواهم**»[201] فهو استعارةٌ والمعنى أن مثلهم مع كثرتهم في وجوب الاتفاق بينهم مثل اليد الواحدة، فكما لا يتصور أن يخذل بعض أجزاء اليد بعضاً، وأن تختلف بها الجهة في التصرف: كذلك سبيل المؤمنين في تعاضدهم على المشركين؛ لأن كلمة التوحيد جامعةٌ لهم.

كالراوية للمزادة[202] مع كونها للبعير الحامل لها؛ لحمله إياها، وكالحفض في البعير، مع كونه لمتاع البيت؛ لحمله إياه، وكالسماء في الغيث، كقوله: أصابتنا السماء؛ لكونه من جهة المظلة، وكالإكاف[203] في قول الشاعر[204]: [الرجز].

يـأكُـلْـنَ كـلَّ لـيـلـة إكـافـا[205]

أي: علفاً بثمن الإكاف.

---

(201) النسائي 8/ 24، أبو داود (4530)، أحمد 1/ 119.
(202) المزادة: وعاء جلدي يحمل فيه الماء.
(203) الإكاف: البرذعة التي توضع على ظهر الحمار.
(204) قائله: أبو حزابة الوليد بن حنيفة، انظر الأغاني 22/ 264.
(205) قبله: إنّ لنا أحمرةً عجافاً.

وهذا الضرب من المجاز يقع على وجوه كثيرة غير ما ذكرنا:

منها: تسمية الشيء باسم جُزئه، كالعين في الربيئة[206]؛ لكون الجارحة المخصوصة هي المقصود في كون الرجل ربيئةً؛ إذا ما عداها لا يغني شيئاً مع فقدها، فصارت كأنها الشخص كله.

وعليه قوله تعالى: ﴿قُمِ ٱلَّيۡلَ إِلَّا قَلِيلٗا﴾ [المزمل: 2] أي: صلِّ، ونحوه: ﴿لَا تَقُمۡ فِيهِ أَبَدٗاۚ﴾ [التوبة: 108] أي: لا تصلِّ، وقول النبي عليه السلام: «**من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه**»[207] أي: من صلى.

ومنها: عكس ذلك نحو: ﴿يَجۡعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمۡ فِيٓ ءَاذَانِهِم﴾ [البقرة: 19] أي: أناملهم وعليه قولهم: قطعت السارق، وإنما قطعت يده. ومنها: تسمية المسبب باسم السبب، كقولهم: رعيناً الغيث، أي: النبات الذي سببه الغيث.

وعليه قوله عز وجل: ﴿فَمَنِ ٱعۡتَدَىٰ عَلَيۡكُمۡ فَٱعۡتَدُواْ عَلَيۡهِ بِمِثۡلِ مَا ٱعۡتَدَىٰ عَلَيۡكُمۡۚ﴾ [البقرة: 194] سمي جزاء الاعتداء اعتداءً لأنه مسببٌ عن الاعتداء.

وقوله تعالى: ﴿وَنَبۡلُوَاْ أَخۡبَارَكُمۡ﴾ [محمد: 31] تجوز بالبلاء عن العرفان؛ لأنه مسبب عنه، كأنه قيل: ونعرف أخباركم.

وعليه قول عمرو بن كلثوم: [الوافر].

ألا لا يجهلَنْ أحدٌ علينا فنجهل فوقَ جَهْلِ الجاهلينا

الجهل الأول حقيقة، والثاني مجاز عبَّر به عن مكافأة الجهل.

وكذا قوله تعالى: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَاۖ﴾ [الشورى: 40] تجوز بلفظ السيئة عن الاقتصاص؛ لأنه مسببٌ عنها.

---

(206) الربيئة: الذي يتقدم الجيش ليستطلع لهم.

(207) رواه البخاري 1/16، مسلم: صلاة المسافرين 173، أبو داود (1371)، الترمذي (808)، النسائي 3/ 201.

قيل: وإن عبّر عما ساء ـ أي أحزن ـ لم يكن مجازاً: لأن الاقتصاص محزن في الحقيقة كالجناية.

وكذا قوله تعالى: ﴿وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ﴾ [آل عمران: 54] تجوز بلفظ المكر عن عقوبته؛ لأنه سببها.

قيل: ويحتمل أن يكون مكر الله حقيقةً؛ لأن المكر هو التدبير فيما يضر الخصم، وهذا محقق من الله تعالى، باستدراجه إياهم بنعمه مع ما أعدً لهم من نقمه.

ومنها: تسمية السبب باسم المسبب، كقولهم: أمطرت السماء نباتاً، وعليه قولهم: «كما تدين تدان» أي كما تفعل تجازى.

وكذا لفظ الأسنمة في قوله يصف غيثاً: [الرجز].

أقبل في المُسْتَنِّ من رَبابه ... أسنِمَةُ الآبالِ في سَحابه[208]

وكذا تفسير إنزال أزواج الأنعام في قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ الْأَنْعَامِ ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ﴾ [الزمر: 6] بإنزال الماء على وجه؛ لأنها لا تعيش إلا بالنبات، والنبات لا يقوم إلا بالماء، وقد أنزل الماء، فكأنه أنزلها، ويؤيده ما ورد: أن كل ما في الأرض من السماء، ينزله الله تعالى إلى الصخرة، ثم يقسمه، قيل: وهذا معنى قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَلَكَهُ يَنَابِيعَ فِي الْأَرْضِ﴾ [الزمر: 21].

وقيل معناه: وقضى لكم: لأن قضاياه وقسمه موصوفة بالنزول من السماء؛ حيث كتب في اللوح كل كائنٍ يكون. وقيل: خلقها في الجنة، ثم أنزلها.

وكذا قوله تعالى: ﴿وَيُنَزِّلُ لَكُم مِّنَ السَّمَاءِ رِزْقًا﴾ [غافر: 13] أي: مطراً هو سبب الرزق.

---

(208) المستنّ: الواضح، الرّباب: السحاب الأبيض، الآبال: الجمال.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا﴾ [النساء: 10].

وقولهم: فلانٌ أكل الدم، أي: الدية التي هي مسببة عن الدم، قال[209]: [الطويل].

أكلتُ دماً إن لم أرُعك بضَرَّةٍ   بعيدةِ مَهْوَى القُرْط، طيِّبَةِ النَّشْرِ[210]

وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ﴾ [النحل: 98] أي: أردت القراءة بقرينة الفاء مع استفاضة السنة بتقديم الاستعاذة.

وقوله تعالى: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ﴾ [هود: 45] أي: أراد بقرينة فقال: ﴿رَبِّ﴾ [هود: 45].

وقوله تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا﴾ [الأعراف: 4] أي: أردنا إهلاكها؛ بقرينة ﴿فَجَآءَهَا بَأْسُنَا﴾ [الأعراف: 4].

وكذا قوله تعالى: ﴿مَآ ءَامَنَتْ قَبْلَهُم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَآ﴾ [الأنبياء: 6] بقرينة ﴿أَفَهُمْ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنبياء: 6] وفيه دلالة واضحة على الوعيد بالإهلاك؛ إذ لا يقع الإنكار في ﴿أَفَهُمْ يُؤْمِنُونَ﴾ في المحز إلا بتقدير: «ونحن على أن نهلكهم».

ومنها: تسمية الشيء باسم ما كان عليه، كقوله عز وجل: ﴿وَءَاتُوا۟ ٱلْيَتَٰمَىٰٓ أَمْوَٰلَهُمْ﴾ [النساء: 2] أي: الذين كانوا يتامى، إذ لا يتم بعد البلوغ.

وقوله: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَأْتِ رَبَّهُۥ مُجْرِمًا﴾ [طه: 74] سماه مجرماً باعتبار ما كان عليه في الدنيا من الإجرام.

ومنها: تسمية الشيء باسم ما يؤول إليه، كقوله تعالى: ﴿إِنِّىٓ أَرَىٰنِىٓ أَعْصِرُ خَمْرًا﴾ 36].

---

(209) قائله: أعرابي، أنظر الحماسة 2/ 38.

(210) أرُعك: أفزعُكِ، مهوى القرط: مجال تدلّيه وهو صفحة العنق.

ومنها: تسمية الحال باسم محله، كقوله تعالى: ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُۥ﴾ [العلق: 17] أي: أهل ناديه.

ومنها: عكس ذلك، نحو ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: 107] أي: في الجنة.

ومنها: تسمية الشيء باسم آلته، كقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ﴾ [إبراهيم: 4] أي: بلغة قومه.

وقوله تعالى: ﴿وَٱجْعَل لِّي لِسَانَ صِدْقٍ فِي ٱلْآخِرِينَ﴾ [الشعراء: 84] أي: ذكراً جميلاً وثناءً حسناً.

وكذا غير ذلك مما بين معنى اللفظ وما هو موضوع تعلق سوى التشبيه.

قال صاحب المفتاح[211]: وللتعلق بين الصارف عن فعل الشيء والداعي إلى تركه؛ يحتمل عندي أن يكون المراد بـ«منعك» في قوله تعالى: ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ [الأعراف: 12] «دعاك» و«لا» غير صلة قرينة المجاز، وكذا ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ [الأعراف: 12] «دعاك» و«لا» غير صلة قرينة المجاز، وكذا ﴿قَالَ يَٰهَٰرُونُ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوٓاْ أَلَّا تَتَّبِعَنِ أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي﴾ [طه: 92 ـ 93].

قال الراغب[212] رحمه الله: قال بعض المفسرين: إن معنى «ما منعك» ما حماك، وجعلك في منعةٍ مني في ترك السجود؟ أي: في معاقبة تركه.

وقد استبعد ذلك بعضهم بأن قال: لو كان كذا لم يكن يجيب بأن يقول: ﴿أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ﴾ [ص: 76] فإن ذلك ليس بجواب السؤال على ذلك

---

(211) مفتاح العلوم 475.

(212) أبو القاسم الحسين بن محمد بن المفضل، الراغب الأصفهاني، مفسّر له «المفردات في غريب القرآن» (ت 502 هـ).

الوجه، وإنما هو جواب من قيل له: «ما منعك أن تسجد».

ويمكن أن يقال في جواب ذلك: إن إبليس لما كان أُلزم ما لم يجد سبيلاً إلى الجواب عنه؛ إذ لم يكن من كالىء[213] يحرسه ويحميه؛ عدل عما كان جواباً كما يفعل المأخوذ بكظمه[214] في المناظرة؛ انتهى كلامه.

وقسم الشيخ صاحب المفتاح المجاز المرسل إلى خالٍ عن الفائدة، ومفيد.

وجعل الخالي عن الفائدة ما استعمل في أعم مما هو موضوع له، كالمرسن في قول العجاج: [الرجز].

وفاحماً ومَرْسِناً مُسَرَّجا[215]

فإنه مستعمل في الأنف لا بقيد كونه لمرسونٍ مع كونه موضوعاً له بهذا القيد لا مطلقاً، وكالمشفر في نحو قولنا: «فلانٌ غليظ المشافر» إذا قامت قرينة على أن المراد هو الشفة لا غير.

وقال: سمي هذا الضرب غير مفيدٍ لقيامه مقام أحد المترادفين من نحو «ليث، وأسد» و«حبس، ومنع» عند المصير إلى المراد منه.

وأراد بالمفيد ما عدا الخالي عن الفائدة والاستعارة كما مر.

والشيخ عبد القاهر رحمه الله جعل الخالي عن الفائدة ما استعمل في شيءٍ بقيدٍ، مع كونه موضوعان لذلك الشيء بقيدٍ آخر، من غير قصد التشبيه، ومثله ببعض ما مثله الشيخ صاحب المفتاح ونحوه، مصرحاً بأن الشفة والأنف موضوعاً للعضوين المخصوصين من الإنسان، فإن قصد التشبيه صار اللفظ استعارةً، كقولهم في مواضع الذم: «غليظ المشفر» فإنه

(213) الكالىء: الحافظ والحارس.

(214) كظمه: نَفَسه.

(215) مرّ الرجز سابقاً.

بمنزلة أن يقال: كأن شفته في الغلظ مشفر البعير، وعليه قول الفرزدق: [الطويل].

فلو كُنْتَ ضَبِّيّاً عرفْتَ قَرابتي ولكِنَّ زَنْجِيٌّ غليظُ المَشافِرِ

أي: ولكنك زنجيٌّ كأنه جملٌ لا يهتدي لشرفي. وكذا قول الحطيئة يخاطب الزبرقان(216): [الطويل].

قَرَوْا جارَكَ العَيْمَانَ لمّا جَفَوْتَهُ وقلّصَ عن بَرْدِ الشراب مَشافِرَهْ(217)

فإنه وإن عنى نفسه بالجار، جاز أن يقصد إلى وصف نفسه بنوع من سوء الحال؛ ليزيد في التهكم بالزبرقان، ويؤكد ما قصده من رميه بإضاعة الضيف وإسلامه للضر والبؤس.

وكذا قول الآخر(218): [الطويل].

سأمنعُها، أو سوف أجْعلَ أمرها إلى مَلِك أظلافُه لم تَشَقَّقِ(219)

(216) الزبرقان بن بدر التميمي السعدي، صحابي من رؤساء قومه (ت نحو 45 هـ).
(217) قروا: قدّموا له الطعام، العيمان: العطشان إلى اللبن، مشافره: شفاهه.
(218) قائله: عقفان بن قيس اليربوعي شاعر جاهلي، أنظر أسرار البلاغة 38.
(219) الظلف: لذوات الحافر مثل الظفر عند الإنسان.

الاستعارة

الضرب الثاني من المجاز: الاستعارة، وهي ما كانت علاقته تشبيه معناه بما وضع له.

وقد تقيد بالتحقيقية، لتحقق معناها حِسّاً أو عقلاً، أي: التي تتناول أمراً معلوماً يمكن أن ينص عليه ويشار إليه إشارةً حسيةً أو عقلية، فيقال: إن اللفظ نقل من مسماه الأصلي. فجعل اسماً له على سبيل الإعارة للمبالغة في التشبيه. أما الحسي فكقولك: «رأيت أسداً» وأنت تريد رجلاً شجاعاً. وعليه قول زهيرٍ: [الطويل].

لَدَى أَسَدٍ شاكِي السِّلاح مُقذَّفٍ[220]

أي: لدى رجلٍ شجاع. ومن لطيف هذا الضرب: ما يقع التشبيه فيه في الحركات، كقول أبي دُلامة[221] يصف بغلته: [الوافر].

أرَى الشَّهْباءَ تَعْجِنُ إذ غَدَوْنَا ... بِرِجْلَيْهَا، وَتَخْبِزُ باليَدَيْنِ

شبه حركة رجليها ـ حيث لم تثبتا على موضع تعتمد بهما عليه وهَوَتَا ذاهبتين نحو يديها ـ بحركة يدي العاجن؛ فإنهما لا تثبتان في موضع، بل تزلان إلى قدام؛ لرخاوة العجين، وشبه حركة يديها بحركة يدي الخابز؛ فإنه يثني يده نحو بطنه، ويحدث فيها ضرباً من التقويس، كما تجد في يد الدابة إذا اضطربت في سيرها، ولم تقو على ضبط يديها، وأن ترمي بها إلى قدام،

---

(220) عجزه: له لبد أظفاره لم تقلّم، وشاكي السّلاح: تامّه، والمقذّف: الذي يقذف به كثيراً إلى الحرب.

(221) أبو دلامة زند بن جون الأسدي ولاءً، شاعر مطبوع اشتهر بالدعابة (ت 161 هـ).

وأن تشد اعتمادها، حتى تثبت في الموضع الذي تقع عليه، فلا تزول عنه ولا تنثني.

وأما العقلي فكقولك: «أبديت نوراً» وأنت تريد «حجةً» فإن الحجة مما يدرك بالعقل من غير وساطة حسٍّ؛ إذ المفهوم من الألفاظ هو الذي ينوّر القلب ويكشف عن الحق، لا الألفاظ أنفسها.

وعليه قوله عز وجل: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: 6] أي: الدين الحق.

وأما قوله تعالى: ﴿فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ﴾ [النحل: 112] فعلى ظاهر قول الشيخ جار الله العلاّمة استعارةٌ عقلية؛ لأنه قال: شبه باللباس ـ لاشتماله على اللابس ـ ما غشي الإنسان والتبس به من بعض الحوادث، وعلى ظاهر قول الشيخ صاحب المفتاح حسيةٌ؛ لأنه جعل اللباس استعارةً لما يلبسه الإنسان عند جوعه وخوفه، من امتقاع اللون، ورثاثة الهيئة.

فالاستعارة: ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له.

والمراد بمعناه: ما عني به، أي: ما استعمل فيه؛ فلم يتناول ما استعمل فيما وضع له، وإن تضمن التشبيه به، نحو: زيدٌ أسدٌ، ورأيته أسداً، ونحو: رأيت به أسداً؛ لاستحالة تشبيه الشيء بنفسه.

على أن المراد بقولنا: «ما تضمن» مجاز تضمن؛ بقرينة تقسيم المجاز إلى الاستعارة وغيرها، والمجاز لا يكون مستعملاً فيما وضع له.

وههنا شيءٌ لا بد من التنبيه عليه، وهو أنه إذا أُجري في الكلام لفظٌ دلت القرينة على تشبيه شيء بمعناه، فيكون ذلك على وجهين:

أحدهما: أن لا يكون المشبه مذكوراً ولا مقدراً كقولك: «رنت لنا ظبيةٌ» وأنت تريد «امرأة» و«لقيت أسداً» وأنت تريد «رجلاً شجاعاً» ولا خلاف أن هذا ليس بتشبيه، وأن الاسم فيه استعارة.

والثاني: أن يكون المشبه مذكوراً أو مقدراً؛ فاسم المشبه به إن كان خبراً أو في حكم الخبر ـ كخبر «كان» و«إن» والمفعول الثاني لباب «علمت» والحال ـ فالأصح أنه يسمى تشبيهاً، وأن الاسم فيه لا يسمى استعارةً؛ لأن الاسم إذا وقع هذه المواقع؛ فالكلام موضوعٌ لإثبات معناه لما يعتمد عليه، أو نفيه عنه؛ فإذا قلت: «زيدٌ أسدٌ» فقد وضعت كلامك في الظاهر لإثبات معنى الأسد لزيد، وإذا امتنع إثبات ذلك له على الحقيقة كان لإثبات شبهٍ من الأسد له؛ فيكون اجتلابه لإثبات التشبيه فيكون خليقاً بأن يسمّى تشبيهاً، إذ كان إنّما جاء ليفيده بخلاف الحالة الأولى، فإن الإسم فيها لم يجتلب لاثبات معناه للشيء، كما إذا قلت: جاءني أسدٌ، ورأيت أسداً، فإن الكلام في ذلك موضوع لإثبات المجيء واقعاً من الأسد، والرؤية واقعة منك عليه، لا لإثبات معنى الأسد لشيء؛ فلم يكن ذكر المشبه به لإثبات التشبيه، وصار قصد التشبيه مكنوناً في الضمير، لا يعلم إلا بعد الرجوع إلى شيء من النظر.

ووجهٌ آخر في كون التشبيه مكنوناً في الضمير، وهو أنه إذا لم يكن المشبه مذكوراً، جاز أن يتوهم السامع في ظاهر الحال أن المراد باسم المشبه به ما هو موضوع له، فلا يعلم قصد التشبيه فيه إلا بعد شيء من التأمل، بخلاف الحالة الثانية؛ فإنه يمتنع ذلك فيه مع كون المشبه مذكوراً أو مقدراً.

ومن الناس من ذهب إلى أن الاسم في الحالة الثانية استعارة؛ لإجرائه على المشبه مع حذف كلمة التشبيه.

وهذا الخلاف لفظيٌّ راجع إلى الكشف عن معنى الاستعارة والتشبيه في الاصطلاح، وما اخترناه هو الأقرب؛ لما أوضحنا من المناسبة، وهو اختيار المحققين كالقاضي أبي الحسن الجرجاني، والشيخ عبد القاهر، والشيخ جار الله العلامة، والشيخ صاحب المفتاح، رحمهم الله.

غير أن الشيخ عبد القاهر[222] قال بعد تقرير ما ذكرناه: فإن أبيت إلا أن تطلق اسم الاستعارة على هذا القسم؛ فإن حسن دخول أدوات التشبيه لا يحسن إطلاقه وذلك كأن يكون اسم المشبه به معرفةً، كقولك زيدٌ الأسد، وهو شمس النهار.

وإن حسن دخول بعضها دون بعض؛ هان الخطب في إطلاقه وذلك كأن يكون نكرةً غير موصوفة، كقولك: زيدٌ أسدٌ، فإنه لا يحسن أن يقال زيدٌ كأسدٍ، ويحسن أن يقال: كأن زيداً أسدٌ، ووجدته أسداً.

وإن لم يحسن دخول شيء منها إلا بتغيير لصورة الكلام، وكان إطلاقه أقرب؛ لغموض تقديره أداة التشبيه فيه، وذلك بأن يكون نكرة موصوفة بما لا يلائم المشبه به، كقولك: فلانٌ بدرٌ يسكن الأرض، وهو شمسٌ لا تغيب، وكقوله[223]: [الكامل].

شمسٌ تألَّقُ والفِراقُ غُرُوبُها   عَنَّا، وبَدرٌ، والصُّدودُ كُسُوفُهُ

فإنه لا يحسن دخول الكاف ونحوه في شيء من هذه الأمثلة ونحوها، إلا بتغيير صورته، كقولك: هو كالبدر، إلا أنه يسكن الأرض وكالشمس، إلا أنه لا يغيب، وكالشمس المتألقة، إلا أن الفراق غروبها، وكالبدر، إلا أن الصدود كسوفه.

وقد يكون في هذه الصفات والصلات التي تجيء في هذا النحو ما يحيل تقدير أداة التشبيه فيه؛ فيقرب إطلاقه أكثر، وذلك مثل قول أبي الطيب: [الكامل].

أسدٌ، دَمُ الأسدِ الهِزبْرِ خضابه   موتٌ، فَرِيصُ الموتِ منه يُرْعَدُ[224]

---

(222) أسرار البلاغة 328.

(223) قائله: البحتري، أنظر أسرار البلاغة 329.

(224) الأسد الهزبر: الشديد الضخم، الخضاب: ما يصبغ به، الفريصة: لحمة بين الثدي والكتف تهتز عند الخوف.

فإنه لا سبيل إلى أن يقال: المعنى: هو كالأسد، وكالموت؛ لما في ذلك من التناقض؛ لأن تشبيهه بجنس السبع المعروف دليل أنه دونه أو مثله، وجعل دم الهزبر ـ الذي هو أقوى الجنس ـ خضاب يده، دليل أنه فوقه، وكذلك لا يصح أن يشبه بالموت المعروف، ثم يجعل الموت يخاف منه، وكذا قول البحتري: [الطويل].

وبدر أضاء الأرضَ شرقاً وَمَغْرِباً ومَوضعُ رَحْلِي منه أسْوَدُ مُظْلِمُ

إن رجع فيه إلى التشبيه الساذج حتى يكون المعنى هو كالبدر؛ لزم أن يكون قد جعل البدر المعروف موصوفاً بما ليس فيه؛ فظهر أنه إنما أراد أن يثبت من الممدوح بدراً له هذه الصفة العجيبة التي لم تعرف للبدر؛ فهو مبنيٌّ على تخييل أنه زاد في جنس البدر واحداً له تلك الصفة؛ فالكلام موضوع لا لإثبات الشبه بينهما، ولكن لإثبات تلك الصفة؛ فهو كقولك: زيدٌ رجلٌ كيت كيت، لم تقصد إثبات كونه رجلاً، لكن إثبات كونه متصفاً بما ذكرت، فإذا لم يكن اسم المشبه به في البيت مجتلباً لإثبات الشبه، تبين أنه خارج عن الأصل الذي تقدم من كون الاسم مجتلباً لإثبات الشبه؛ فالكلام فيه مبنيٌّ على أن كون الممدوح بدراً أمرٌ قد استقر وثبت، وإنما العمل في إثبات الصفة الغريبة.

وكما يمتنع دخول الكاف في هذا ونحوه، يمتنع دخول «كأن» ونحوه: «تحسب» لاقتضائهما أن يكون الخبر والمفعول الثاني أمراً ثابتاً في الجملة، إلا أن كونه متعلقاً بالاسم والمفعول مشكوكٌ فيه، كقولنا: كأن زيداً منطلقٌ، أو خلاف الظاهر، كقولنا: كأن زيداً أسدٌ، والنكرة فيما نحن فيه غير ثابتة؛ فدخول «كأن» و«تحسب» عليها كالقياس على المجهول.

وأيضاً هذا النحو ـ إذا فليت(225) عن سره ـ وجدت محصوله أنك تدعي حدوث شيء هو من الجنس المذكور، إلا أنه اختص بصفة عجيبة لم

(225) فليت: فتشت.

يتوهم جوازها على الجنس؛ فلم يكن لتقدير التشبيه فيه معنىً.

وإن لم يكن اسم المشبه به خيراً للمشبه، ولا في حكم الخبر، كقولهم: رأيت بفلانٍ أسداً، ولقيني منه أسدٌ، سمي تجريداً، كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

ولم يُسَمَّ استعارةً؛ لأنه إنما يتصور الحكم على الاسم بالاستعارة إذا جرى بوجهٍ على ما يدعى أنه مستعارٌ له؛ إما باستعماله فيه، أو بإثبات معناه له، والاسم في مثل هذا غير جارٍ على المشبه بوجه.

ولأنه يجيء على هذه الطريقة ما لا يتصور فيه التشبيه فيظن أنه استعارة كقوله تعالى: ﴿لَهُمْ فِيهَا دَارُ ٱلْخُلْدِ﴾ [فصلت: 28] إذ ليس المعنى على تشبيه جهنم بدار الخلد؛ إذ هي نفسها دار الخلد، وكقول الشاعر[226]: [المنسرح].

يا خَيْرَ مَنْ يَرْكَبُ المَطِيَّ، ولا ... يَشْرَبُ كَأساً بكَفِّ مَنْ بَخِلاَ

فإنه لا يتصور فيه التشبيه، وإنما المعنى أنه ليس ببخيل.

ولا يسمى تشبيهاً أيضاً، لأن اسم المشبه به لم يجتلب فيه لإثبات التشبيه، كما سبق، وعده الشيخ صاحب المفتاح تشبيهاً، والخلاف أيضاً لفظيٌّ.

والدليل على أن الاستعارة مجازٌ لغويٌّ؛ كونها موضوعةً للمشبه به، لا للمشبه ولا لأمر أعم منهما، كالأسد، فإنه موضوع للسبع المخصوص، لا للرجل الشجاع، ولا للشجاع مطلقاً؛ لأنه لو كان موضوعاً لأحدهما لكان استعماله في الرجل الشجاع من جهة التحقيق لا من جهة التشبيه، وأيضاً لو كان موضوعاً للشجاع مطلقاً لكان وصفاً لا اسم جنس.

وقيل: الاستعارة مجازٌ عقلي، بمعنى أن التصرف فيها في أمر عقلي لا لغوي لأنها لا تطلق على المشبه إلا بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به؛

(226) قائله: الأعشى، أنظر ديوانه 170.

لأن نقل الاسم وحده لو كان استعارة لكانت الأعلام المنقولة كـ«يزيد» و«يشكر» استعارةً.

ولما كانت الاستعارة أبلغ من الحقيقة؛ لأنه لا بلاغة في إطلاق الاسم المجرد عارياً عن معناه.

ولما صح أن يقال لمن قال: «رأيت أسداً» يعني زيداً: أنه جعله أسداً، كما لا يقال لمن سمى ولده أسداً: إنه جعله أسداً؛ لأن «جعل» إذا تعدى إلى مفعولين؛ كان بمعنى «صيّر» فأفاد إثبات صفة للشيء: فلا تقول «جعلته أميراً» إلا على معنى أنك أثبت له صفة الإمارة.

وعليه قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾ [الزخرف: 19] المعنى أنهم أثبتوا صفة الأنوثة، واعتقدوا وجودها فيهم، وعن هذا الاعتقاد صدر عنهم للملائكة إطلاق اسم الإناث عليهم، لا أنهم أطلقوه من غير اعتقاد ثبوت معناه لهم؛ بدليل قوله تعالى: ﴿أَشَهِدُوا۟ خَلْقَهُمْ﴾ [الزخرف: 19].

وإذا كان نقل الاسم تبعاً لنقل المعنى كان الاسم مستعملاً فيما وضع له؛ ولهذا صح التعجب في قول ابن العميد[227]: [الكامل].

قَامَتْ تُظَلِّلُنِي مِنَ الشمسِ نفسٌ أَعَزُّ عَلَيَّ من نَفْسي

قَامَتْ تُظَلِّلُنِي، ومِنْ عَجَبٍ شمسٌ تُظَلِّلُنِي من الشمس

والنهي عنه في قول الآخر[228]: [المنسرح].

لا تَعجَبوا مِنْ بِلَى غِلاَلَتِهِ قد زَرَّ أزرارَه على القَمَرِ[229]

وقوله[230]: [البسيط].

---

(227) أبو الفضل محمد بن الحسين بن محمد، ابن العميد، وزير كاتب أديب (ت 360 هـ).

(228) قائله: ابن طباطبا العلوي.

(229) بلى: رثاثة، والغلالة: ثوب رقيق يلبس على الجسد مباشرة.

(230) قائلهما: أبو المطاع ذو القرنين بن ناصر الدولة الحمداني، وهما في أسرار البلاغة 306، 307.

تـرى الـثـيـاب مـن الـكَتَّان يـلَـمحُـهـا نـورٌ مـن الـبـدر أحـيـانـاً فـيُـبْـلِـيـهـا
فـكـيـف تُـنْـكِـرُ أن تَـبْـلَـى مـعـاجِـرُهـا والبدرُ في كل وقتٍ طالعٌ فيها؟![231]

والجواب عنه أن ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به؛ لا يخرج اللفظ عن كونه مستعملاً في غير ما وضع له.

وأما التعجب والنهي فيما ذكر فلبناء الاستعارة على تناسي التشبيه قضاءً لحق المبالغة.

فإن قيل: إصرار المتكلم عن ادعاء الأسدية للرجل ينافي نصبه قرينة من أن يراد به السبع المخصوص. قلنا: لا منافاة.

ووجه التوفيق ما ذكره السكاكي، وهو أن تبنى دعوى الأسدية للرجل على ادعاء أن أفراد جنس الأسد قسمان بطريق التأويل: متعارفٌ، وهو الذي له غاية الجراءة، ونهاية قوة البطش، ومع الصورة المخصوصة، وغير متعارفٍ، وهو الذي له تلك الجراءة، وتلك القوة، لا مع تلك الصورة، بل مع صورة أخرى، على نحو ما ارتكب المتنبي هذا الادعاء في عد نفسه وجماعته من جنس الجن، وعد جماله من جنس الطير، حين قال: [الخفيف].

نـحـن قـومٌ مِ الـجِـنِّ فـي زِيِّ نَـاسٍ فَوْقَ طَيْرٍ، لها شُخوصُ الجمالِ[232]

مستشهداً لدعواه هاتيك بالمخيلات العرفية.

وأن تخصص القرينة بنفيها المتعارف الذي سبق إلى الفهم؛ ليتعين الآخر.

ومن البناء على هذا التنويع قوله[233]: [الوافر].

---

(231) المعاجر: جمع معجر: وهو ثوب تَلُفّه المرأة على الرأس من غير إدارة تحت الحنك.
(232) م الجنّ: مِنَ الجنّ.
(233) قائله: عمرو بن معديكرب، أنظر خزانة الأدب 9/ 26.

تَحِيَّةُ بَيْنِهِمْ ضَرْبٌ وَجِيعُ[234]

وقولهم: «عتابك السيف» وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ إِلَّا مَنْ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ [الشعراء: 88 - 89].

ومنه قوله[235]: [الرجز].

وبَلْدَةٍ ليس بها أنِيسُ إلاّ اليَعافِيرُ، وإلاّ العِيسُ[236]

وإذ قد عرفت معنى الاستعارة، وأنها مجازٌ لغوي؛ فاعلم أن الاستعارة تفارق الكذب من وجهين:

بناء الدعوى فيها على التأويل. ونصب القرينة على أنّ المراد بها خلاف ظاهرها؛ فإن الكاذب يتبرأ من التأويل، ولا ينصب دليلاً على خلاف زعمه.

وأنها لا تدخل في الأعلام، لما سبق من أنها تعتمد إدخال المشبه في جنس المشبه به، والعلمية تنافي الجنسية، وأيضاً لأن العلم لا يدل إلا على تعين شيء من غير إشعار بأنه إنسان أو فرس أو غيرهما؛ فلا اشتراك بين معناه وغيره، إلا في مجرد التعين، ونحوه من العوارض العامة التي لا يكفي شيء منها جامعاً في الاستعارة، اللهم إلا إذا تضمن نوع وصفيةٍ لسبب خارج، كتضمن اسم حاتمِ الجواد، ومادرِ البخيل، وما جرى مجراهما.

وقرينة الاستعارة إما معنىً واحدٌ، كقولك: رأيت أسداً يرمي؛ أو أكثر، كقول بعض العرب[237]: [الرجز].

فإن تَعافُوا العدل والإيمانا فإنّ في أيمانِنا نِيرانَنا

أي: سُيوفاً تلمع كأنها شعل نيران، كما قال الآخر[238]: [الكامل].

---

(234) صدره: وخيل قد دلفت لها بخيل.

(235) قائله: جران العود النمري شاعر جاهلي، أنظر مفتاح العلوم 481.

(236) اليعافير: الغزلان، والعيس: الإبل.

(237) ذكر الجرجاني في دلائل الإعجاز 231 دون نسبة.

(238) قائله البحتري، أنظر دلائل الاعجاز 231.

نَـاهَـضْـتَـهُـمْ والـبـارِقـاتُ كـأنـهـا شُـعَـلٌ عـلـى أيْـدِيـهـمُ تَـتَـلَـهَّـبُ[239]

فقوله: «تعافوا» باعتبار كل واحد من تعلقه بالعدل، وتعلقه بالإيمان؛ قرينة لذلك؛ لدلالته على أن جوابه: أنهم يحاربون ويقسرون على الطاعة بالسيف.

أو معانٍ مربوط بعضها ببعض، كما في قول البحتري: [الطويل].

وصـاعـقـةٍ مـن نَـصْـلِـهِ تَـنْـكَـفِـي بـهـا على أَرْؤُسِ الأقران خَمْسُ سَحائِبِ[240]

عنى بـ«خمس سحائب» أنامل الممدوح؛ فذكر أن هناك صاعقة؛ ثم قال: «من نصله» فبين أنها من نصل سيفه، ثم قال: «على أرؤس الأقران» ثم قال: «خمس» فذكر عدد أصابع اليد؛ فبان من مجموع ذلك غرضه.

[أقسام الاستعارة]

ثم الاستعارة تنقسم باعتبار الطرفين، وباعتبار الجامع، وباعتبار الثلاثة، وباعتبار اللفظ، وباعتبار أمر خارج عن ذلك كله.

أما باعتبار الطرفين فهي قسمان؛ لأن اجتماعهما في شيء إما ممكن، أو ممتنع، ولتسمَّ الأولى وفاقيةً، والثانية عناديةً.

أما الوفاقية فكقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا﴾ في قوله: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ وَجَعَلْنَا﴾ [الأنعام: 122] فإن المراد «بأحييناه» هديناه. أي: أو من كان ضالاً فهديناه؟ والهداية والحياة لا شك في جواز اجتماعهما في شيء.

وأما العنادية فمنها ما كان وضع التشبيه فيه على ترك الاعتداد بالصفة وإن كانت موجودة لخلوها مما هو ثمرتها والمقصود منها، وإذا ما خلت منه لم تستحق الشرف، كاستعارة اسم المعدوم للموجود، إذا لم تحصل منه

(239) ناهضتهم: قاومتهم، والبارقات: السيوف.

(240) تنكفي: تنصبّ.

فائدةٌ من الفوائد المطلوبة من مثله؛ فيكون مشاركاً للمعدوم في ذلك، أو اسم الموجود للمعدوم إذا كانت الآثار المطلوبة من مثله موجودةً حال عدمه؛ فيكون مشاركاً للموجود في ذلك، أو اسم الميت للحي الجاهل؛ لأنه عدم فائدة الحياة والمقصود بها، أعني العلم؛ فيكون مشاركاً للميت في ذلك، ولذلك جعل النوم موتاً؛ لأن النائم لا يشعر بما بحضرته، كما لا يشعر الميت، أو الحي العاجز لأن العجز كالجهل يحط من قدر الحي.

ثم الضدان إن كانا قابلين للشدة والضعف؛ كان استعارة اسم الأشد للأضعف أولى؛ فكل من كان أقلّ علماً وأضعف قوةً كان أولى بأن يستعار له اسم الميت، ولما كان الإدراك أقدم من العقل في كونه خاصة للحيوان كان الأقل علماً أولى باسم الميت أو الجماد من الأقل قوةً.

وكذا في جانب الأشد؛ فكل من كان أكثر علماً كان أولى بأن يقال له: «إنه حي» وكذا من كان أشرف علماً، وعليه قوله تعالى: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ وَجَعَلْنَا﴾ [الأنعام: 122] فإن العلم بوحدانية الله تعالى وما أنزله على نبيه ﷺ أشرف العلوم.

ومنها: ما استعمل في ضد معناه أو نقيضه بتنزل التضاد أو التناقض منزلة التناسب، بوساطة تهكم أو تمليح على ما سبق في التشبيه، كقوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران: 21] ويخص هذا النوع باسم التهكمية أو التمليحية.

وأما باعتبار الجامع فهي قسمان:

أحدهما: ما يكون الجامع فيه داخلاً في مفهوم الطرفين، كاستعارة الطيران للعدو، كما في قول امرأة من بني الحارث ترثي قتيلاً: [الرمل].

لــو يَــشَــأْ طــار بــه ذو مَــيْــعَــةٍ لاحِقُ الآطال نَـهْـدٌ ذو خُـصَـل[241]

---

(241) الميعة: النشاط وأوّل جري الفرس، واللاّحق: الضامر، والآطال: الخواصر، والنّهد: الجسيم المشرف، والخصل: قطع من الشّعر.

وكما جاء في الخبر: «**كلما سمع هيعة**[242] **طار إليها**»[243] فإن الطيران والعدو يشتركان في أمر داخل في مفهومهما، وهو قطع المسافة بسرعة، ولكن الطيران أسرع من العدو.

ونحوهما قول بعض العرب[244]: [الوافر].

فَطِرْتُ بِمُنْصُلي في يَعْمَلاتٍ دَوامِي الأيْدِ يَخْبِطْنَ السَّرِيحا[245]

يقول: إنه قام بسيفه مسرعاً إلى نوقٍ فعقرهن ودميت أيديهن فخبطن السيور المشدودة على أرجلهن.

وكاستعارة الفيض لانبساط الفجر في قوله[246]: [الكامل].

كالفجر فاض على نُجوم الغَيْهَبِ[247]

فإن الفيض موضوع لحركة الماء على وجه مخصوص، وذلك أن يفارق مكانه دفعة؛ فينبسط انبساط شبيه بذلك.

وكاستعارة التقطيع لتفريق الجماعة وإبعاد بعضهم عن بعض في قوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أُمَمًا﴾ [الأعراف: 168] فإن القطع موضوع لإزالة الاتصال بين الأجسام التي بعضها ملتصق ببعض؛ فالجامع بينهما إزالة الاجتماع التي هي داخلة في مفهومهما، وهي في القطع أشدُّ.

وكاستعارة الخياطة لسرد الدرع في قول القطامي: [البسيط].

لم تَلْقَ قوماً هُم شَرٌّ لإخوتهم مِنّا عَشِيَّة يَجْرِي بالدم الوادي

---

(242) الهيعة: الصوت يسمع عند حضور العدوّ.

(243) رواه مسلم: كتاب الإمارة، باب فضل الجهاد، وكنز العمال (10570).

(244) قائله: مضرّس بن ربعي الأسدي، أنظر سيبويه 1/ 9.

(245) المنصل: السيف، واليعملات: النوق القويّة على العمل، والسريح: خِرَقٌ تلفّ على أيدي الإبل إذا دميت.

(246) قائله: البحتري، وهو في ديوانه 2/ 228.

(247) صدره: يتراكمون على الأسنّة في الوغى، والغيهب: ظلام الليل.

نَـقـرِيـهِـمُ لَـهْـذمِـيَّـاتِ نَـقُـدُّ بـهـا ما كـان خـاط عـليـهـم كـلّ زَرَّادِ[248]

فإن الخياطة تضم خرق القميص، والسرد يضم حلق الدرع؛ فالجامع بينهما الضم الذي هو داخل في مفهومهما؛ وهو في الأول أشد.

وكاستعارة النثر لإسقاط المنهزمين وتفريقهم في قول أبي الطيب: [الطويل].

نَـثَـرْتَـهُـمُ فَـوْقَ الأُحَـيْـدِبِ نَـثْـرَةً كما نُثِرَتْ فَوقَ العَرُوس الدَّراهم[249]

لأن النثر أن تجمع أشياء في كف أو وعاءٍ، ثم يقع فعل تتفرق معه دفعة من غير ترتيب ونظام، وقد استعاره لما يتضمن التفرق على الوجه المخصوص، وهو ما اتفق من تساقط المنهزمين في الحرب دفعةً من غير ترتيب ونظام، ونسبه إلى الممدوح؛ لأنه سببه.

والثاني ما يكون الجامع فيه غير داخل في مفهوم الطرفين، كقولك: «رأيت شمساً» وتريد إنساناً يتهلل وجهه، فالجامع بينهما التلألؤ، وهو غير داخل في مفهومهما.

وتنقسم باعتبار الجامع أيضاً إلى عامية وخاصية.

فالعامية المبتذلة لظهور الجامع فيها، كقولك: «رأيت أسداً، ووردت بحراً».

والخاصية الغريبة التي لا يظفر بها إلا من ارتفع عن طبقة العامة، كما سيأتي في الاستعارات الواردة في التنزيل، كقول طفيل الغنوي: [الكامل].

وجـعـلْـتُ كُـورِي فـوق نَـاجِـيَـةٍ يَـقْـتَـاتُ شَـحْـمَ سنَـامِـهـا الـرحْـلُ[250]

وموضع اللطف والغرابة منه أنه استعار الاقتيات لإذهاب الرحل شحم السنام، مع أن الشحم مما يقتات.

---

(248) اللّهذميّات: السيوف القواطع، نقدّ: نقطع، والزرّاد: صانع الدّروع.

(249) الأحيدب: اسم جبل.

(250) الكور: الرّحل، والناجية: الناقة السريعة، يقتات: يأكل.

وقول ابن المعتز: [الرجز].

حتى إذا ما عَرَفَ الصيدَ الضَّار   وأذِنَ الصبحُ لنا في الإبصار[251]

ولما كان تعذر الإبصار منعاً من الليل، جعل إمكانه عند ظهور الصبح إذناً منه.

وقول الآخر[252]: [الوافر].

بعَرْض تَنُوفَةٍ للريح فيه   نسيمٌ لا يروع التُّرْبَ وانِ[253]

وقوله[254]: [الطويل].

يُناجِينيَ الإخلافُ من تحت مطله   فَتَخْتَصِمُ الآمالُ واليَأسُ في صدري[255]

ثم الغرابة قد تكون في الشبه نفسه، كما في تشبيه هيئة العنان ـ في موقعه من قربوس[256] السرج ـ بهيئة الثوب في موقعه من ركبه المحتبي في قول يزيد بن مسلمة بن عبد الملك[257] يصف فرساً له بأنه مؤدبٌ: [الكامل].

وإذا احْتَبَى قَرَبُوسُهُ بعِنانِه   عَلَكَ الشَّكِيمَ إلى انصراف الزائر[258]

وقد تحصل بتصرفٍ في العامية، كما في قول الآخر[259]: [الطويل].

وسالَتْ بأعْناقِ المَطِيِّ الأباطِحُ

---

(251) الضَّار: الضَّاري والمعتاد على الصيّد.

(252) قائله: سوار بن المضرب السّعدي، أنظر دلائل الإعجاز 73.

(253) التنوفة: المفازة لا ماء فيها ولا بشر، لا يروع: لا يثير، والواني: الضعيف.

(254) قائله: ابن المعتز، أنظر دلائل الإعجاز 74.

(255) المطل: التسويف والتأخير.

(256) قربوس السرج: قسمه المقوّس المرتفع من قدّام المقعد ومن مؤخّره.

(257) وينسب لمحمد بن يزيد من ولد مسلمة، أنظر الكامل 1/ 351.

(258) احتبى بالثوب: أداره حول ظهره وركبتيه، والشكيمة: حديدة اللجام التي تكون في فم الفرس.

(259) سبق تخريجه.

أراد أنها سارت سيراً حثيثاً في غاية السرعة، وكانت سرعة في لينٍ وسلاسةٍ حتى كأنها كانت سيولاً وقعت في تلك الأباطح فجرت بها.

ومثلها في الحسن وعلو الطبقة في هذه اللفظة بعينها قول ابن المعتز: [البسيط].

سالت عليه شِعابُ الحيِّ حِينَ دَعا أنصارَه بوُجوه كالدنانير[260]

أراد أنه مطاعٌ في الحي، وأنهم يسرعون إلى نصرته. وأنه لا يدعوهم لخطبٍ إلا أتوه، وكثروا عليه، وازدحموا حواليه، حتى تجدهم كالسيول، تجيء من ههنا، وتنصب من هذا المسيل وذاك، حتى يغص بها الوادي ويطفح منها.

وهذا شبهٌ معروف ظاهر، ولكن حسن التصرف فيه أفاد اللطف والغرابة وذلك أن أسند الفعل إلى الأباطح والشعاب، دون المطي أو أعناقها، والأنصار أو وجوههم؛ حتى أفاد أنه امتلأت الأباطح من الإبل، والشعاب من الرجال، على ما تقدم في قوله تعالى: ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾ [مريم: 4].

وفي كل واحد منهما شيءٌ غير الذي في الآخر يؤكد أمر الدقة والغرابة: أما الذي في الأول فهو أنه أدخل الأعناق في السير؛ فإن السرعة والبطء في سير الإبل يظهران غالباً في أعناقها على ما مر.

وأما الذي في الثاني فهو أنه قال: «عليه» فعدّى الفعل إلى ضمير الممدوح بـ«على» فأكد مقصوده من كونه مطاعاً في الحي.

وكما في قوله: [الكامل].

فَرْعاءُ، إن نَهَضَتْ لحاجتها عَجِلَ القضيبُ وأبطأ الدِّعْصُ[261]

---

(260) الشعاب: الطرق التي في الجبل.

(261) الفرعاء: طويلة الشعر، القضيب: قدّها الممشوق، الدّعص: كثيب الرمل وأراد به عجيزتها.

إذ وصف القضيب بالعجلة، والدعص بالبطء.

وقد تحصل الغرابة بالجمع بين عدة استعارات لإلحاق الشكل بالشكل، كقول امرىء القيس: [الطويل].

فقلتُ له لمَّا تَمَطَّى بصُلْبِه وأردَفَ أعجازاً، وناء بكَلْكَلِ[262]

أراد وصف الليل بالطول؛ فاستعار له صلباً يتمطى به؛ إذ كان كل ذي صلب يزيد في طوله عند تمطيه شيء، وبالغ في ذلك بأن جعل له أعجازاً يردف بعضها بعضاً، ثم أراد أن يصفه بالثقل على قلب ساهره، والضغط لمكابده؛ فاستعار له كلكلاً ينوء به، أي: يثقل به. وقال الشيخ عبد القاهر[263]: لما جعل لليل صلباً تمطى به؛ ثنىّ ذلك فجعل له أعجازاً قد أردف بها الصلب، وثلّث فجعل له كلكلاً قد ناء به؛ فاستوفى له جملة أركان الشخص، وراعى ما يراه الناظر من سواه إذا نظر قدامه، وإذا نظر خلفه، وإذا رفع البصر ومدَّه في عرض الجو.

وأما باعتبار الثلاثة ـ أعني الطرفين، والجامع ـ فستة أقسام: استعارة محسوس لمحسوس بوجه حسيٍّ، أو بوجه عقلي، أو بما بعضه حسيٌّ وبعضه عقلي، وباستعارة معقول لمعقول، واستعارة محسوس لمعقول، واستعارة معقول لمحسوس، كل ذلك بوجه عقلي؛ لما مر.

أما استعارة محسوس بوجه حسي فكقوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلًا جَسَدًا لَّهُۥ خُوَارٌ﴾ [طه: 88] فإن المستعار منه ولد البقرة، والمستعار له الحيوان الذي خلقه الله تعالى من حلي القبط التي سبكتها نار السامري عند إلقائه فيها التربة التي أخذها من موطىء حيزوم[264] فرس جبرائيل عليه السلام، والجامع لهما الشكل، والجميع حسي.

---

(262) تمطّى: تمدّد، والصلب: الظهر، أردف: أتبع، الأعجاز: الأرداف، ناء: بَعُد، والكلكل: الصّدر.

(263) دلائل الإعجاز 75.

(264) الحيزوم: وسط الصّدر.

وكقوله تعالى: ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ﴾ [الكهف: 99] فإن المستعار منه حركة الماء على الوجه المخصوص، والمستعار له حركة الإنس والجن، أو يأجوج ومأجوج، وهما حسيان، والجامع لهما ما يشاهد من شدة الحركة والاضطراب.

وأما قوله تعالى: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: 4] فليس مما نحن فيه وإن عد منه لأن فيه تشبيهين: تشبيه الشيب بشواظ[265] النار في بياضه وإنارته، وتشبيه انتشاره في الشعر باشتعالها في سرعة الانبساط مع تعذر تلافيه، والأول استعارة بالكناية، والجامع في الثاني عقلي، وكلامنا في غيرهما.

وأما استعارة محسوس لمحسوس بوجه عقلي فكقوله تعالى: ﴿وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾ [يس: 37] فإن المستعار فيه كشط الجلد وإزالته عن الشاة ونحوها، والمستعار له إزالة الضوء عن مكان الليل وملقى ظله، وهما حسيان، والجامع لهما ما يعقل من ترتب أمر على آخر .

وقيل: المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل، وليس بسديد؛ لأنه لو كان ذلك لقال: «فإذا هم مبصرون» ونحوه. ولم يقل: ﴿فَإِذَا هُمْ مُظْلِمُونَ﴾ [يس: 37] أي: داخلون في الظلام.

قيل: ومنه قوله تعالى: ﴿إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ﴾ [الذاريات: 41] فإن المستعار منه المرأة، والمستعار له الريح، والجامع المنبع من ظهور النتيجة والأثر؛ فالطرفان حسيان، والجامع عقلي.

وفيه نظر؛ لأن العقيم صفة للمرأة لا اسم لها، وكذلك جعلت صفةً للريح لا اسماً.

والحق أن المستعار منه ما في المرأة من الصفة التي تمنع من الحمل،

(265) الشواظ: قطعة من اللّهب ليس فيها دخان.

والمستعار له ما في الريح من الصفة التي تمنع من إنشاء مطر وإلقاح شجر، والجامع لهما ما ذكر.

وأما استعارة محسوس لمحسوس بما بعضه حسي وبعضه عقلي فكقولك: «رأيت شمساً» وأنت تريد إنساناً شبيهاً بالشمس في حسن الطلعة ونباهة الشأن، وأهمل السكاكي هذا القسم.

وأما استعارة معقول لمعقول فكقوله تعالى: ﴿مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرۡقَدِنَاۜ﴾ [يس: 52] فإن المستعار منه الرقاد، والمستعار له الموت، والجامع لهما عدم ظهور الأفعال، والجميع عقلي.

وأما استعارة محسوس لمعقول فكقوله تعالى: ﴿فَٱصۡدَعۡ بِمَا تُؤۡمَرُ﴾ [الحجر: 64] فإن المستعار منه صدع الزجاجة ـ وهو كسرها ـ وهو حسي، والمستعار له تبليغ الرسالة، والجامع لهما التأثير، وهما عقليان كأنه قيل: أبن الأمر إبانةً لا تنمحي كما لا يلتئم صدع الزجاجة.

وكقوله تعالى: ﴿وَضُرِبَتۡ عَلَيۡهِمُ ٱلذِّلَّةُ﴾ [البقرة: 61] جعلت الذلة محيطةً بهم مشتملةً عليهم؛ فهم فيها كما يكون في القبة من ضربت عليه، أو ملصقةً بهم حتى لزمتهم ضربة لازبٍ[266] كما يضرب الطين على الحائط؛ فيلزمه؛ فالمستعار منه إما ضرب القبة على الشخص، وإما ضرب الطين على الحائط، وكلاهما حسي، والمستعار له حالهم مع الذلة، والجامع الإحاطة، أو اللزوم، وهما عقليان.

وأما استعارة معقول لمحسوس، فكقوله تعالى: ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَا ٱلۡمَآءُ﴾ [الحاقة: 11] فإن المستعار له كثرة الماء وهو حسي، والمستعار منه التكبُّر، والجامع الاستعلاء المفرط، وهما عقليان. وأما باعتبار اللفظ فقسمان:

لأنه إن كان اسم جنس فأصلية، كأسد، وقتل.

---

(266) لزب الشيء: لصق.

وإلا فتبعية، كالأفعال والصفات المشتقة منها، والحروف، لأن الاستعارة تعتمد التشبيه، والتشبيه يعتمد كون المشبه موصوفاً، وإنما يصلح للموصوفية الحقائق، كما في قولك: جسم أبيض، وبياض صافٍ دون معاني الأفعال، والصفات المشتقة منها، والحروف.

فإن قلت: فقد قيل في نحو «شجاع باسل وجواد فياض وعالم نحرير[267]» إن «باسلاً» وصف لـ«شجاعٍ» و«فياضاً» وصف لـ«جواد» و«نحريراً» وصف لـ«عالم».

قلت: ذلك متأول بأن الثواني لا تقع صفات إلا لما يكون موصوفاً بالأول.

فالتشبيه في الأفعال والصفات المشتقة منها لمعاني مصادرها، وفي الحروف لمتعلقات معانيها، كالمجرور في قولنا: زيد في نعمة ورفاهية فيقدر التشبيه في قولنا: «نطقت الحال بكذا» والحال ناطقة بكذا للدلالة بمعنى النطق.

وعليه في التهكمية قوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران: 21] بدل «فأنذرهم» وقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ﴾ [هود: 87] بدل «السفيه الغويّ».

وفي لام التعليل كقوله تعالى: ﴿وَحَزَنًا﴾ [القصص: 8] للعداوة والحزن الحاصلين بعد الالتقاط، بالعلة الغائية للالتقاط.

ومما يتصل بهذا أن «يا» حرفٌ وضع في أصله لنداء البعيد، ثم استعمل في مناداة القريب؛ لتشبيهه بالبعيد، باعتبار أمر راجع إليه، أو إلى المنادى.

أما الأول فكقولك لمن سها وغفل وإن قرب: يا فلان.

---

(267) النحرير: الحاذق الفطن.

وأما الثاني فكقول السائل في جؤاره[268]: «يا رب يا الله» وهو أقرب إليه من حبل الوريد؛ فإنه استقصاره منه لنفسه، واستبعاد لها من مظان الزلفى[269] وما يقربه إلى رضوان الله تعالى، ومنازل المقربين، هضماً لنفسه، وإقراراً عليها بالتفريط في جنب الله تعالى، مع فرط التهالك على استجابة دعوته، والإذن لندائه وابتهاله.

واعلم أن مدار قرينة التبعية في الأفعال والصفات المشتقة منها على نسبتها إلى الفاعل، كما مر في قولك «نطقت الحال» أو إلى المفعول، كقول ابن المعتز: [المديد].

جُمِعَ الحقُّ لنا في إمامٍ قَتَلَ البُخْلُ وأحيا السّماحا

وقول كعب بن زهير: [الوافر].

صَبَحْنَا الخزْرَجِيّةَ مُرْهَفاتٍ أبادَ ذَوِي أُرُومَتِها ذَوُوها[270]

والفرق بينهما أن الثاني مفعول ثانٍ، دون الأول.

ونظير الثاني قوله[271]: [البسيط].

نَقْرِيهُمُ لَهذمِيّاتٍ نَقُدُّ بها ما كان خاط عليه كلّ زرّاد

أو إلى المفعولين الأول والثاني، كقول الحريري[272]: [المتقارب].

وأقْرِي المَسَامعَ إمّا نَطَقْتُ بَياناً يقود الحَرُون الشَّمُوسا[273]

أو إلى المجرور، كقوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران: 21].

---

(268) جؤاره: دعائه.

(269) الزّلفى: القربى.

(270) صبحناهم: سقيناهم شراب الصبح، المرهفات: السيوف المشحوذات، أرومتها: أصلها.

(271) سبق تخريجه.

(272) أبو محمد القاسم بن علي بن محمد الحريري، كاتب شاعر، صاحب المقامات (ت 516 هـ).

(273) الحرون الشموس: الصعب الذي لا يقاد.

قال السكاكي[274]: أو إلى الجميع، كقول الآخر[275]: [البسيط].

تَقْرِي الرياحُ رياضَ الحَزْنِ مُزْهِرَةً إذا سَرَى النومُ في الأجفان إيقاظاً[276]

وفيه نظر. وأما باعتبار الخارج فثلاثة أقسام:

أحدها: المطلقة، وهي التي لم تقترن بصفة ولا تفريع كلام، والمراد المعنويّة لا النعت.

وثانيها: المجردة، وهي التي قرنت بما يلائم المستعار له، كقول كثير: [الكامل].

غَمْرُ الرِّداء، إذا تَبسّم ضاحكاً غَلِقَتْ لضحكته رِقابُ المال[277]

فإنه استعار الرداء للمعروف؛ لأنه يصون عرض صاحبه كما يصون الرداء ما يلقى عليه، ووصفه بالغمر الذي وصف المعروف لا الرداء؛ فنظر إلى المستعار له.

وعليه قوله تعالى: ﴿فَأَذَاقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ﴾ [النحل: 112] حيث قال: «أذاقها» ولم يقل «كساها» فإن المراد بالإذاقة إصابتهم بما استعير له اللباس، كأنه قال: «فأصابها الله بلباس الجوع والخوف».

قال الزمخشري: الإذاقة جرت عندهم مجرى الحقيقة؛ لشيوعها في البلايا والشدائد وما يمسُّ الناس منها؛ فيقولون: ذاق فلان البؤس والضر، وأذاقه العذاب، شبه ما يدرك من أثر الضر والألم بما يدرك من طعم المر والبشع.

فإن قيل: الترشيح أبلغ من التجريد، فهلا قيل: فكساها الله لباس

(274) مفتاح العلوم 492.

(275) ذكره السكاكي في المصدر السابق دون نسبة.

(276) الحزن: الأرض الغليظة.

(277) الغمر: الكثير، غلق الرهن: إذا انتقلت ملكيته إلى المرتهن.

الجوع والخوف؛ قلنا: لأن الإدراك بالذوق يستلزم الإدراك باللمس من غير عكس؛ فكان في الإذاقة إشعارٌ بشدة الإصابة، بخلاف الكسوة.

فإن قيل: لِمَ لم يقل: فأذاقها الله طعم الجوع والخوف؟ قلنا: لأن الطعم وإن لاءم الإذاقة، فهو مفوّت لما يفيده لفظ اللباس من بيان أن الجوع والخوف عمَّ أثرهما جميع البدن عموم الملابس.

وثالثها: المرشحة، وهي التي قرنت بما يلائم المستعار منه، كقوله: [الوافر].

يُنازعني رِدائي عبدُ عَمْرٍو ... رُوَيْدَكَ يا أخا عَمْرِو بْنِ بَكْرِ

لِيَ الشَّطْرُ الذي ملكتْ يميني ... ودونَك؛ فاعتَجِرْ منه بِشَطْرِ[278]

إنه استعار الرداء للسيف لنحو ما سبق، ووصفه بالاعتجار الذي هو وصف الرداء؛ فنظر إلى المستعار منه.

وعليه قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلۡهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمۡ﴾ [البقرة: 16] فإنه استعار الاشتراء للاختيار، وقفّاه بالرّبح والتجارة اللذين هما من متعلقات الاشتراء؛ فنظر إلى المستعار منه.

وقد يجتمع التجريد والترشيح كما في قول زهير: [الطويل].

لَدَى أَسَدٍ شاكي السلاح مُقَذَّفٍ ... له لِبَدٌ أظفاره لم تُقَلَّمِ[279]

والترشيح: أبلغ من التجريد؛ لاشتماله على تحقيق المبالغة، ولهذا كان مبناه على تناسي التشبيه: حتى إنه يوضع الكلام في علو المنزلة وضعه في علو المكان كما قال أبو تمام: [المتقارب].

وَيَصْعَدُ حَتّى يَظُنَّ الجَهُولُ ... بأن له حاجةً في السما

---

(278) اعتجر: لفّه حول رأسك.

(279) سبق شرح الشاهد.

فلولا أن قصده أن يتناسى التشبيه، ويصمم على إنكاره فيجعله صاعداً في السماء من حيث المسافة المكانية؛ لما كان لهذا الكلام وجهٌ.

وكما قال ابن الرومي: [المنسرح].

يا آلَ نُوبَخْت لاعَدِمْتَكُمُ ... ولا تَبَدَّلْتُ بَعْدَكُمْ بَدَلاً

إن صحَّ عِلْمُ النحوم؛ كان لكم ... حَقّاً إذا ما سِواكُمُ انْتَحَلا[280]

كم عالِمٍ فيكُمُ وليس بأنْ ... قاسَى ولكِنْ بِأنْ رقَى فَعَلا!

أعلاكُمُ في السماء مَجْدُكُمُ ... فلستُمُ تَجهلون ما جهلا

شافَهْتُمُ البدرَ بالسؤال عن الـ ... أمر إلى أن بَلَغْتُمُ زُحَلا

وكما قال بشارٌ: [مجزوء الكامل].

أتتني الشمسُ زائرةً ... ولم تَكُ تَبْرَحُ الْفَلَكا

وكما قال أبو الطيب: [الكامل].

كَبّرْتُ حَوْلَ دِيارهم لما بَدَتْ ... منها الشموسُ وليس فيها المَشْرِقُ

وكما قال[281]: [الطويل].

ولم أرَ قَبْلي مَنْ مَشَى البدرُ نحوَه ... ولا رجلاً قامت تُعانِقُه الأسدُ

ومن هذا الفن ما سبق من التعجب والنهي عنه؛ غير أن مذهب التعجب على عكس مذهب النهي عنه؛ فإن مذهب التعجب إثبات وصفٍ ممتنع ثبوته للمستعار منه، ومذهب النهي عنه إثبات خاصةٍ من خواص المستعار منه.

وإذا جاز البناء على المشبه به مع الاعتراف بالمشبه، كما في قول العباس بن الأحنف: [المتقارب].

---

(280) انتحل الحقّ: ادّعاه.

(281) قائله: المتنبي، وهو في ديوانه 174.

هي الشمسُ مَسكنُها في السماء   فعزِّ الفؤادَ عَزاءً جميلا
فلن تستطيع إليها الصُّعودَ   ولن تستطيع إليك النزولا

وقول سعيد بن حميد[282]: [مجزوء البسيط].

قلت: زوري؛ فأرسلت: أنا آتيكَ سُحْرَةْ[283]
قلتُ: فالليل كان أخـ   ـفى وأدنى مَسَرَّةْ
فأجابت بحُجَّةٍ   زادت القلب حَسْرَةْ
أنا شمسٌ، وإنما   تطلُعُ الشمس بُكْرَةْ

فلأن يجوز مع جحده في الاستعارة أولى.

ومن هذا الباب قول الفرزدق: [الطويل].

أبِي أحْمَدُ الغيثين صَعْصَعَةُ الذي   متَى تُخْلِفِ الجَوْزاءُ والدَّلْوُ يُمْطر[284]
أجارَ بَناتِ الوائدين، ومَنْ يُجِرْ   على الموتِ، فاعلم أنه غيرُ مُخْفِرِ[285]

ادعى لأبيه اسم الغيث، ادعاء من سلم له ذلك، ومن لا يخطر بباله أنه متناولٌ له من طريق التشبيه.

وكذلك قول عدي بن الرقاع يصف حمارين وحشيين: [الكامل].

يتعاوَران من الغُبار مُلاءةً   بيضاء مُحكَمَةً هما نَسَجاها[286]
تُطَوى إذا وردا مَكاناً مُحزِناً   وإذا السَّنابكُ أسْهَلَتْ نَشَراها[287]

(282) أبو عثمان سعيد بن حميد بن سعيد، كاتب مترسّل من الشعراء (ت 250 هـ).
(283) سُحرة: وقت السَّحَر.
(284) أحمد الغيثين: أجدرهما بالحمد.
(285) الوائدون: الذين يدفنون بناتهم حيّات، المُخْفِر: الذي ينقض العهد.
(286) يتعاوران: يتبادلان.
(287) المحزن: الغليظ، أسهلت: داست أرضاً سهلة.

المجاز المركّب

وأما المجاز المركب فهو اللفظ المركب المستعمل فيما شبِّه بمعناه الأصلي تشبيه التمثيل للمبالغة في التشبيه، أي: تشبيه إحدى صورتين منتزعتين من أمرين أو أمور بالأخرى، ثم تدخل المشبهة في جنس المشبه بها مبالغة في التشبيه؛ فتذكر بلفظها من غير تغيير بوجه من الوجوه.

كما كتب به الوليد بن يزيد[288] ـ لما بويع ـ إلى مروان بن محمد[289]، وقد بلغه أنه متوقفٌ في البيعة له: «أما بعد؛ فإني أراك تقدم رجلاً، وتؤخر أخرى، فإذا أتاك كتابي هذا؛ فاعتمد على أيهما شئت، والسلام».

شبّه صورة تردده في المبايعة بصورة تردد من قام ليذهب في أمر، فتارةً يريد الذهاب فيقدم رجلاً، وتارةً لا يريد فيؤخر أخرى.

وكما يقال لمن يعمل في غير معمل: «أراك تنفخ في غير فحم، وتخط على الماء» والمعنى: أنك في فعلك كمن يفعل ذلك، وكما يقال لمن يعمل الحيلة حتى يميل صاحبه إلى ما كان يمتنع منه «ما زال يفتل منه في الذروة والغارب[290] حتى بلغ منه ما أراد» والمعنى أنه لم يزل يرفق بصاحبه رفقاً يشبه حاله فيه حال من يجيء إلى البعير الصعب، فيحكه، ويفتل الشعر في ذروته وغاربه حتى يسكن ويستأنس، وهذا في المعنى نظير قولهم: «فلان يقرد فلاناً» أي: يتلطف به، فعل من ينزع القراد من البعير؛ ليلتذ بذلك؛ فيسكن، ويثبت في مكانه، حتى يتمكن من أخذه.

---

(288) أبو العباس الوليد بن يزيد بن عبد الملك، من الخلفاء الأمويين (ت 126 هـ).

(289) أبو عبد الملك مروان بن محمد بن مروان، آخر الخلفاء الأمويين بالشام (ت 132 هـ).

(290) الغارب: سنام البعير.

وكذا قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُقَدِّمُواْ بَيۡنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [الحجرات: 1] فإنه لما كان التقدم بين يدي الرجل خارجاً عن صفة المتابع له؛ صار النهي عن التقدم متعلقاً باليدين ميلاً للنهي عن ترك الاتباع.

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَٱلۡأَرۡضُ جَمِيعٗا قَبۡضَتُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ [الزمر: 67] إذ المعنى ـ والله أعلم ـ أن مثل الأرض في تصرفها تحت أمر الله تعالى وقدرته مثل الشيء يكون في قبضة الآخذ له منا، والجامع يده عليه. وكذا قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطۡوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: 67] أي: يخلق فيها صفة الطي حتى ترى كالكتاب المطوي بيمين الواحد منا، وخص اليمين ليكون أعلى وأفخم للمثل؛ لأنها أشرف اليدين وأقواهما، والتي لا غناء للأخرى دونها، فلا يهش إنسان لشيء إلا بدأ بيمينه فهيّأها لنيله، ومتى قصد جعل الشيء في جهة العناية جعل في اليد اليمنى، ومتى قصد خلاف ذلك جعل في اليسرى، كما قال ابن ميادة[291]: [الطويل].

ألم تكُ في يمنى يديكَ جَعَلْتني؟ فلا تجعلَنِّي بعدها في شِمالكا

أي: كنت مكرماً عندك؛ فلا تجعلنني مهاناً، وكنت في المكان الشريف منك؛ فلا تحطني في المنزل الوضيع.

وكذا إذا قلت للمخلوق: «والأمر بيدك» أردت المثل، أي: الأمر كالشيء يحصل في يدك؛ فلا يمتنع عليك:

وكذا قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى ٱلۡغَضَبُ﴾ [الأعراف: 154] قال الزمخشري: كأن الغضب كان يغريه على ما فعل، ويقول له: «قل لقومك كذا، وألق الألواح، وجرّ برأس أخيك إليك» فترك النطق بذلك، وقطع الإغراء، ولم يستحسن هذه الكلمة، ولم يستفصحها كل ذي طبع سليم، وذوق صحيح إلا لذلك، ولأنه من قبيل شعب البلاغة، وإلا فما لقراءة

(291) أبو شرحبيل الرمّاح بن أبرد بن ثوبان الذبياني، ابن ميّادة، شاعر رقيق هجّاء (ت 149 هـ).

معاوية بن قرة[292] ﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى ٱلْغَضَبُ﴾ [الأعراف: 154] لا تجد النفس عندها شيئاً من تلك الهزة وطرفا من تلك الروعة؟.

وأما قولهم: «اعتصمت بحبله» فقال الزمخشري أيضاً يجوز أن يكون تمثيلاً لاستظهاره به، ووثوقه بحمايته، باستمساك المتدلي من مكان مرتفع، بحبل وثيق يأمن انقطاعه، وأن يكون الحبل استعارةً لعهده، والاعتصام لوثوقه بالعهد أو ترشيحاً لاستعارة الحبل بما يناسبه.

وكذلك قول الشماخ[293]: [الوافر].

إذا ما رَايَةٌ رُفِعَتْ لمجدٍ　　　تلقاها عَرَابَةُ باليمين

الشبه فيه مأخوذ من مجموع التلقي واليمين، على حد قولهم: تلقيته بكلتا اليدين؛ ولهذا لا تصلح حيث يقصد التجوز فيها وحدها؛ فلا يقال: «هو عظيم اليمين» بمعنى «عظيم القدرة» ولا «عرفت يمينك على هذا» بمعنى «عرفت قدرتك عليه».

ومثله قول الآخر[294]: [المتقارب].

هَوِّنْ عليكَم؛ فإن الأمور　　　بِكَفِّ الإله مقاديرُها

وكذا ما روى أبو هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «**إن أحدكم إذا تصدق بالتمر من الطيب ـ ولا يقبل الله إلا الطيب ـ جعل الله ذلك في كفه، فيربيها كما يربي أحدكم فلوه[295]، حتى يبلغ بالتمرة مثل أُحد**»[296] والمعنى فيهما على انتزاع الشبه من المجموع.

وكل هذا يسمى التمثيل على سبيل الاستعارة، وقد يسمى التمثيل

(292) معاوية بن قرّة المزني، تابعي من البصرة (ت 113 هـ).
(293) مرّ البيت سابقاً.
(294) قائله: الأعور الشنّي، أنظر سيبويه 1/ 31.
(295) الفلو: المهر.
(296) البخاري (1410)، أحمد 2/ 331.

مطلقاً، ومتى فشا استعماله كذلك سمي مثلاً؛ ولذلك لا تغير الأمثال.

ومما يبنى على التمثيل نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ﴾ [ق: 37] معناه: لمن كان له قلب ناظر فيما ينبغي أن ينظر فيه، واعٍ لما يجب وعيه، ولكن عدل عن هذه العبارة ونحوها إلى ما عليه التلاوة بقصد البناء على التمثيل؛ ليفيد ضرباً من التخييل؛ وذلك إنه لما كان الإنسان حين لا ينتفع بقلبه؛ فلا ينظر فيما ينبغي أن ينظر فيه، ولا يفهم، ولا يعي، جعل كأنه قد عدم القلب جملةً، كما جعل من لا ينتفع بسمعه وبصره؛ فلا يفكر فيما يؤديان إليه بمنزلة العادم لهما، ولزم على هذا أن لا يقال: «فلان له قلب» إلا إذا كان ينتفع بقلبه؛ فينظر فيما ينبغي أن ينظر فيه ويعي ما يجب وعيه، فكان في قوله تعالى: ﴿لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ﴾ تخييل أن من لم ينتفع بقلبه كالعادم للقلب جملةً، بخلاف نحو قولنا: لمن كان له قلب ناظر فيما ينبغي أن ينظر فيه، واعٍ لما يجب وعيه.

وفي نظم الآية فائدة أخرى شريفة، وهي تقليل اللفظ مع تكثير المعنى.

ونقل الشيخ عبد القاهر[297] عن بعض المفسرين أنه قال: المراد بالقلب العقل، ثم شدّد عليه النكير في هذا التفسير، وقال: وإن كان المرجع فيما ذكرناه عند التحصيل إلى ما ذكره، ولكن ذهب عليه أن الكلام مبنيٌّ على تخييل أن من لا ينتفع بقلبه ـ فلا ينظر، ولا يعي ـ بمنزلة من عدم قلبه جملةً، كما تقول في قول الرجل إذا قال: «قد غاب عني قلبي» أو «ليس يحضرني قلبي»: إنه يريد أن يخيل إلى السامع أنه غاب عنه قلبه بجملته، دون أن يريد الإخبار أن عقله لم يكن هناك، وإن كان المرجع عند التحصيل إلى ذلك، وكذا إذا قال: «لم أكن ها هنا» يريد غفلته عن الشيء؛ فهو يضع كلامه على التخييل.

هذا معنى كلام الشيخ، وهو حق؛ لأن المراد بالآية الحثُّ على النظر،

(297) أسرار البلاغة 363.

والتقريع على تركه؛ فإن أراد هذا المفسِّر بتفسيره أن المعنى لمن كان له عقل مطلقاً فهو ظاهر الفساد، وإن أراد أن المعنى لمن كان له عقل ينتفع به ويعمله فيما خلق له من النظر فتفسير القلب بالعقل، ثم تقييد العقل بما قيّده؛ عريٌ عن الفائدة؛ لصحة وصف القلب بذلك؛ بدليل قوله تعالى: ﴿لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا﴾ [الأعراف: 179].

واعلم أن المثل السائر لما كان فيه غرابةٌ، استعير لفظة «المثل» للحال، أو الصفة، أو القصة، إذا كان لها شأن وفيها غرابة.

وهو في القرآن كثير، كقوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [البقرة: 17] أي: حالهم العجيب الشأن كحال الذي استوقد ناراً، وكقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النحل: 60] أي: الوصف الذي له شأن من العظمة والجلالة، وقوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ﴾ [الفتح: 29] أي صفتهم وشأنهم المتعجب منه، وكقوله تعالى: ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ﴾ [محمد: 15] أي: فيما قصصنا عليك من العجائب قصة الجنة العجيبة، ثم أخذ في بيان عجائبها، إلى غير ذلك.

فصل

في بيان الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية

قد يضمر التشبيه في النفس؛ فلا يصرّح بشيء من أركانه سوى لفظ المشبه، ويدل عليه بأن يثبت للمشبه أمر مختصٌ بالمشبه به، من غير أن يكون هناك أمرٌ ثابت حسّاً أو عقلاً أُجري عليه اسم ذلك الأمر؛ فيسمى التشبيه استعارةً بالكناية، أو مكنيّاً عنها، وإثبات ذلك الأمر للمشبه استعارةً تخييلية، والعلم في ذلك قول لبيد: [الكامل].

وغَداةِ رِيحٍ قد كَشَفْتُ وقِرَّة إذ أصبحتْ بِيَدِ الشَّمال زِمامُها[298]

(298) كشفته: تغلبت عليه، والقرّة: البرد، والشّمال: الريح التي تهبّ من الشمال، والزمام: ما يقاد به البعير.

فإنه جعل للشمال يداً، ومعلوم أنه ليس هناك أمر ثابت حساً أو عقلاً تجري اليد عليه، كإجراء الأسد على الرجل الشجاع، والصراط على ملة الإسلام فيما سبق، ولكن لما شبه الشمال ـ لتصريفها القرة على حكم طبيعتها في التصريف ـ بالإنسان المصرف لما زمامه بيده؛ أثبت لها يداً على سبيل التخييل؛ مبالغةً في تشبيهها به، وحكم الزمام ـ في استعارته للقرة ـ حكم اليد في استعارتها للشمال، فجعل للقرة زماماً ليكون أتم في إثباتها مشرفةً، كما جعل للشمال يداً، ليكون أبلغ في تصييرها متصرفةً؛ فوفى المبالغة حقها من الطرفين؛ فالضمير في «أصبحت» و«زمامها» للقرة، وهو قول الزمخشري. والشيخ عبد القاهر جعله للغداة، والأول أظهر.

واعلم أن الأمر المختص بالمشبه به المثبت للمشبه؛ منه ما لا يكمل وجه الشبه في المشبه به بدونه، كما في قول أبي ذؤيب الهذلي[299]: [الكامل].

وإذا المَنِيَّةُ أنشبَتْ أظفارَها   ألفَيْتَ كُلَّ تَميمَةٍ لا تَنفَعُ[300]

فإنه شبّه المنية بالسبع، في اغتيال النفوس بالقهر والغلبة، من غير تفرقة بين نفاع وضرارٍ، ولا رقةٍ لمرحوم، ولا بقيا على ذي فضيلة؛ فأثبت للمنية الأظفارَ التي لا يكمل ذلك في السبع بدونها؛ تحقيقاً للمبالغة في التشبيه.

ومنه ما به يكون قوام وجه الشبه في المشبه به، كما في قول الآخر: [الكامل].

ولَئِنْ نَطَقْتُ بِشكر بِرّكَ مُفْصِحاً   فلسانُ حالي بالشِّكايَةِ أنْطَقُ

فإنه شبه الحال الدالة على المقصود بالإنسان متكلم في الدلالة؛ فأثبت لها اللسان الذي به قوام الدلالة في الإنسان.

---

(299) أبو ذؤيب خويلد بن خالد بن محرّث الهذلي، شاعر فحل مخضرم (ت نحو 27 هـ).

(300) أنشبت: أعلقت، ألفيت: وجدت، والتميمة: التعويذة من حرزٍ وغيره.

وأما قول زهيرٍ: [الطويل].

صَحا القلْبُ عن سَلْمَى وأقْصَرَ باطِلُهْ   وعُـرِّيَ أفـراسُ الـصِّبـا ورَوَاحِـلُـهْ[301]

فيحتمل أن يكون استعارة تخييلية، وأن يكون استعارة تحقيقية.

أما التخييل فأن يكون أراد أن يبين أنه ترك ما كان يرتكبه أوان المحبة من الجهل والغي وأعرض عن معاودته؛ فتعطلت آلاته كأي أمر وطّنت النفس على تركه، فإنه تهمل آلاته: فتتعطل؛ فشبه الصبا بجهة من جهات المسير ـ كالحج والتجارة ـ قضي منها الوطر؛ فأهملت آلاتها؛ فتعطلت؛ فأثبت له الأفراس والرواحل؛ فالصبا على هذا من الصبوة بمعنى الميل إلى الجهل والفتوة لا بمعنى الفتاء.

وأما التحقيق فأن يكون أراد دواعي النفوس، وشهواتها، والقوى الحاصلة لها في استيفاء اللذات، أو الأسباب التي قلما تتآخذ في اتّباع الغي إلا أوان الصبا.

(301) أقصر: امتنعَ، رواحله: مطاياه التي تُركب.

فصل

في آراء للسكاكي في الحقيقة والمجاز

اعلم أن كلام السكاكي في هذا الباب ـ أعني باب الحقيقة والمجاز ـ والفصل الذي يليه؛ مخالف لمواضع مما ذكرنا؛ فلا بد من التعرض لها؛ ولبيان ما فيها.

منها: أنه عرّف الحقيقة اللغوية بالكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له من غير تأويل في الوضع، وقال: إنما ذكرت هذا القيد ـ يعني قوله من غير تأويل في الوضع ـ ليحترز به عن الاستعارة: ففي الاستعارة تعد الكلمة مستعملةً فيما هي موضوعةٌ له على أصح القولين ولا نسميها حقيقةً، بل نسميها مجازاً لغوياً؛ لبناء دعوى المستعار موضوعاً للمستعار له على ضرب من التأويل كما مر.

ثم عرّف المجاز اللغوي بالكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق استعمالاً في الغير بالنسبة إلى نوع حقيقتها، مع قرينة مانعة عن إرادة معناها في ذلك النوع، وقال: قولي «بالتحقيق» احترازٌ أن لا تخرج الاستعارة، التي هي من باب المجاز، نظراً إلى دعوى استعمالها فيما هي موضوعةٌ له على ما مر.

وقوله: «استعمالاً في الغير بالنسبة إلى نوع حقيقتها» بمنزلة قولنا في تعريف المجاز «في اصطلاح به التخاطب» على ما مر؛ وقوله: «مع قرينة إلخ» احتراز عن الكناية كما تقدم.

وفيهما نظر؛ لأن لفظ الوضع، وما يشتق منه؛ إذا أُطلق لا يفهم منه الوضع بتأويل، وإنما يفهم منه الوضع بالتحقيق؛ لما سبق من تفسير الوضع؛ فلا حاجة إلى تقييد الوضع في تعريف الحقيقة بعدم التأويل وفي تعريف المجاز بالتحقيق، اللهم إلا أن يراد زيادة البيان، لا تتميم الحد.

ثم تقييد الوضع باصطلاح التخاطب ونحوه؛ إذا كان لا بد منه في

تعريف المجاز؛ ليدخل فيه نحو لفظ «الصلاة» ـ إذا استعملها المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازاً ـ فلا بد منه في تعريف الحقيقة أيضاً؛ ليخرج نحو هذا اللفظ منه كما سبق، وقد أهمله في تعريفها.

لا يقال: قوله في تعريفها «من غير تأويل في الوضع» أغنى عن هذا القيد؛ فإن استعمال اللفظ فيما وضع له في غير اصطلاح التخاطب إنما يكون بتأويل في وضعه؛ لأن التأويل في الوضع يكون في الاستعارة على أحد القولين، دون سائر أقسام المجاز، ولذلك قال: وإنما ذكرت هذا القيد ليحترز به عن الاستعارة.

ثم تعريفه للمجاز يدخل فيه الغلط كما تقدم.

ومنها: أنه قسم المجاز إلى الاستعارة وغيرها، وعرّف الاستعارة بأن تذكر أحد طرفي التشبيه وتريد به الطرف الآخر مدعياً دخول المشبه في جنس المشبه به، وقسم الاستعارة إلى المصرح بها، والمكنيّ عنها، وعنى بالمصرح بها أن يكون المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه به؛ وجعلها ثلاثة أضرب: تحقيقية، وتخييلية، ومحتملة للتحقيق والتخييل، وفسر التحقيقية بما مر، وعد التمثيل على سبيل الاستعارة منها.

وفيه نظر؛ لأن التمثيل على سبيل الاستعارة لا يكون إلا مركباً كما سبق، فكيف يكون قسماً من المجاز المفرد؟! ولو لم يقيد الاستعارة بالإفراد. وعرفها بالمجاز الذي أريد به ما شبه بمعناه الأصلي مبالغة في التشبيه؛ دخل كل من التحقيقية والتمثيل في تعريف الاستعارة.

ومنها: أنه فسر التخييلية بما استعمل في صورة وهمية محضةٍ قدرت مشابهة لصورة محققةٍ هي معناه، كلفظ الأظفار في قول الهذلي؛ فإنه لما شبه المنية بالسبع في الاغتيال على ما تقدم؛ أخذ الوهم في تصويرها بصورته، واختراع مثل ما يلائم صورته، ويتم به شكله لها، من الهيئات والجوارح، وعلى الخصوص ما يكون قوام اغتياله للنفوس به؛ فاخترع للمنية

صورةً مشابهةً لصورة الأظفار المحققة؛ فأطلق عليها اسمها.

وفيه نظر؛ لأن تفسير التخييلية بما ذكره بعيدٌ؛ لما فيه من التعسف، وأيضاً فظاهر تفسير غيره لها ـ بقولهم: جعل الشيء للشيء كجعل لبيدٍ للشمال يداً ـ يخالفه؛ لاقتضاء تفسيره أن يجعل للشمال صورة متوهمة مثل صورة اليد، لا أن يجعل لها يداً، فإطلاق اسم اليد على تفسيره استعارةٌ، وعلى تفسير غيره حقيقةٌ، والاستعارة إثباتها للشمال كما قلنا في المجاز العقلي الذي فيه المسند حقيقةٌ لغوية.

وأيضاً فيلزمه أن يقول بمثل ذلك ـ أعني بإثبات صورة متوهمة ـ في ترشيح الاستعارة؛ لأن كل واحد من التخييلية والترشيح فيه إثبات بعض لوازم المشبه به المختصة به للمشبه، غير أن التعبير عن المشبه في التخييلية بلفظه الموضوع له، وفي الترشيح بغير لفظه، وهذا لا يفيد فرقاً، والقول بهذا يقتضي أن يكون الترشيح ضرباً من التخييلية، وليس كذلك.

وأيضا فتفسيره للتخييلية أعم من أن تكون تابعة للاستعارة بالكناية ـ كما في بيت الهذلي ـ أي غير تابعة بأن يُتخيل ابتداءً صورةٌ وهميةٌ مشابهةٌ لصورة محققةٍ؛ فيستعار لها اسم الصورة المحققة، والثانية بعيدةٌ جداً، ويدل على إرادته دخول الثانية في تفسير التخييلية أنه قال: حسنها بحسب حسن المكني عنها متى كانت تابعة لها، كما في قولك: فلان بين أنياب المنية ومخالبها، وقلما تحسن الحسن البليغ غير تابعة لها؛ ولذلك استهجنت في قول الطائي[302]: [الكامل].

لا تسقني ماءَ المَلامِ؛ فإنني صَبٌّ قد استعذَبْتُ ماءَ بُكائي[303]

فإن قيل: لم لا يجوز أن يريد بغير التابعة للمكني عنها التابعة لغير المكني عنها؟.

---

(302) أي أبو تمام.
(303) الصبّ: العاشق.

قلنا: غير المكني عنها هي المصرح بها؛ فتكون التابعة لها ترشيح الاستعارة، وهو من أحسن وجوه البلاغة، فكيف يصح استهجانه؟.

وأما قول أبي تمام فليس له فيه دليل؛ لجواز أن يكون أبو تمام شبه الملام بظرف الشراب؛ لاشتماله على ما يكرهه الملوم، كما أن الظرف قد يشتمل على ما يكرهه الشارب؛ لبشاعته أو مرارته؛ فتكون التخييلية في قوله تابعةً للمكنى عنها، أو بالماء نفسه؛ لأن اللوم قد يسكن حرارة الغرام، كما أن الماء يسكن غليل الأورام؛ فيكون تشبيهاً على حد «لجين الماء» فيما مر، لا استعارة، والاستهجان على الوجهين لأنه كان ينبغي له أن يشبهه بظرف شرابٍ مكروه، أو بشراب مكروه، ولهذا لم يستهجن نحو قولهم: «أغلظت لفلان القول» و«جرعته منه كأساً مرة» أو «سقيته أمر من العلقم».

ومنها: أنه عنى بالاستعارة المكنى عنها أن يكون المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه، على أن المراد بالمنية ـ في قول الهذلي ـ السبع بادعاء السبعية لها، وإنكار أن تكون شيئاً غير السبع بقرينة إضافة الأظفار إليها.

وفيه نظر؛ للقطع بأن المراد بالمنية في البيت هو الموت لا الحيوان المفترس، فهو مستعمل فيما هو موضوع له على التحقيق، وكذا كل ما هو نحوه، ولا شيء من الاستعارات مستعملاً كذلك.

وأما ذكره في تفسير قوله: من أنا ندعي ههنا أن اسم المنية اسمٌ للسبع مرادفٌ للفظ السبع بارتكاب تأويل ـ وهو: أن تدخل المنية في جنس السبع للمبالغة في التشبيه ـ ثم نذهب على سبيل التخييل إلى أن الواضع كيف يصح منه أن يضع اسمين لحقيقة واحدة ولا يكونان مترادفين؟! فيتهيأ لنا بهذا الطريق دعوى السبعية للمنية مع التصريح بلفظ المنية؛ فلا يفيده؛ لأن ذلك لا يقتضي كون اسم المنية غير مستعمل فيهما هو موضوع له على التحقيق من غير تأويل؛ فيدخل في تعريفه للحقيقة، ويخرج من تعريفه للمجاز، وكأنه لما رأى علماء البيان يطلقون لفظ الاستعارة على نحو ما نحن فيه وعلى أحد نوعي المجاز اللغوي ـ الذي هو اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه

الأصلي ـ ويقولون: الاستعارة تنافي ذكر طرفي التشبيه؛ ظن أن مرادهم بلفظ الاستعارة عند الاستعارة عند الاطلاق وفي قولهم: «استعارة بالكناية»؛ معنىً واحدٌ؛ فبنى على ذلك ما تقدم.

ومنها: أنه قال في آخر فصل الاستعارة التبعية: هذا ما أمكن من تلخيص كلام الأصحاب في مبدأ الفصل، ولو أنهم جعلوا قسم الاستعارة التبعية من قسم الاستعارة بالكناية، بأن قلبوا، فجعلوا في قولهم «نطقت الحال بكذا» الحال ـ التي ذكرها عندهم قرينة الاستعارة بالتصريح ـ استعارةً بالكناية عن المتكلم بوساطة المبالغة في التشبيه على مقتضى المقام، وجعلوا نسبة النطق إليه قرينة الاستعارة، كما تراهم في قوله[304]: [الكامل].

وإذا المنيةُ أنشبَتْ أظفارَها

يجعلون المنية استعارةً بالكناية عن السبع، ويجعلون إثبات الأظفار لها قرينة الاستعارة، وهكذا لو جعلوا البخل استعارة بالكناية عن حي أبطلت حياته بسيف أو غير سيف فالتحق بالعدم، وجعلوا نسبة القتل إليه قرينة الاستعارة، ولو جعلوا أيضاً اللهذميات استعارةً بالكناية عن المطعومات اللطيفة الشهيّة على سبيل التهكم، وجعلوا نسبة لفظ القِرى إليها قرينة الاستعارة لكان أقرب إلى الضبط.

هذا لفظه، وفيه نظر؛ لأن التبعية التي جعلها قرينة لقرينتها التي جعلها استعارة بالكناية كـ «نطقت» في قولنا: «نطقت الحال بكذا» لا يجوز أن يقدرها حقيقة حينئذٍ؛ لأنه لو قدرها حقيقة لم تكن استعارة تخييلية؛ لأن الاستعارة التخييلية عنده مجاز كما مر، ولو لم تكن تخييلية لم تكن الاستعارة بالكناية مستلزمة للتخييلية، واللازم باطل باتفاق؛ فيتعين أن يقدرها مجازاً، وإذا قدرها مجازاً لزمه أن يقدرها من قبيل الاستعارة؛ لكون العلاقة بين المعنيين هي المشابهة؛ فلا يكون ما ذهب إليه مغنياً عن قسمة الاستعارة

(304) مرّ الشاهد سابقاً.

إلى أصلية وتبعية، ولكن يستفاد مما ذكر رد التركيب في التبعية إلى تركيب الاستعارة بالكناية على ما فسرناها، وتصير التبعية حقيقةً واستعارةً تخييلية؛ لما سبق أن التخييلية على ما فسرناها حقيقة لا مجاز.

فصل

شروط حسن الاستعارة

وإذ قد عرفت معنى الاستعارة التحقيقية، والاستعارة التخييلية، والاستعارة بالكناية، والتمثيل على سبيل الاستعارة، فاعلم أن لحسنها شروطاً إن لم تصادفها عريت عن الحسن، وربما تكتسب قبحاً.

وهي في كل من التحقيقية والتمثيل: رعاية ما سبق ذكره من جهات حسن التشبيه، وأن لا يشم من جهة اللفظ رائحته، ولذلك يوصى فيه أن يكون الشبه بين طرفيها جليّاً بنفسه أو عرفٍ أو غيره، وإلا صار تعمية وإلغازاً، لا استعارة وتمثيلاً، كما إذا قيل: «رأيت أسداً» وأريد إنسان أبخر[305]، وكما إذا قيل: «رأيت إبلاً مائةً لا تجد فيها راحلة» وأريد الناس، أو قيل: «رأيت عوداً مستقيماً أوان الغرس» وأريد إنسان مؤدب في صباه، وبهذا ظهر أنهما لا يجيئان في كل ما يجيء فيه التشبيه.

ومما يتصل بهذا أنه إذا قوي الشبه بين الطرفين ـ بحيث صار الفرع كأنه الأصل ـ لم يحسن التشبيه، وتعينت الاستعارة، وذلك كالنور إذا شبه العلم به والظلمة إذا شبهت الشبهة بها؛ فإنه لذلك يقول الرجل إذا فهم المسألة «حصل في قلبي نور» ولا يقول: «كأن نوراً حصل في قلبي» ويقول لمن أوقعه في شبهة «أوقعتني في ظلمة» ولا يقول: «كأنك أوقعتني في ظلمة».

وكذا المكني عنها، حسنها برعاية جهات حسن التشبيه.

وأما التخييلية فحسنها بحسب حسن المكني عنها؛ لما بينا أنها لا تكون إلا تابعة لها.

---

(305) الأبخر: من تكون رائحة فمه كريهة.

فصل

المجاز بالحذف والزيادة

واعلم أن الكلمة كما توصف بالمجاز لنقلها عن معناها الأصلي كما مضى؛ توصف به أيضاً لنقلها عن إعرابها الأصلي إلى غيره لحذف لفظ، أو زيادة لفظ.

أما الحذف فكقوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: 82] أي: أهل القرية. فإعراب القرية في الأصل هو الجر فحذف المضاف، وأُعطي المضاف إليه إعرابه، ونحوه قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: 22] أي: أمر ربك. وكذا قولهم: بنو فلان يطؤهم الطريق، أي أهل الطريق.

وأما الزيادة فكقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: 11] على القول بزيادة الكاف، أي: ليس مثله شيءٌ، فإعراب «مثله» في الأصل هو النصب،فزيدت الكاف، فصار جرّاً.

فإن كان الحذف أو الزيادة لا يوجب تغيير الاعراب ـ كما في قوله تعالى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾[306] [البقرة: 19] إذ أصله: أو كمثل ذوي صيبٍ، فحذف «ذوي» لدلالة ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم﴾ عليه، وحذف «مثل» لما دل عليه عطفه على قوله: ﴿كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [البقرة: 17] إذ لا يخفى أن التشبيه ليس بين صفة المنافقين العجيبة الشأن وذوات ذوي صيب، ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران: 159] وقوله: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الحديد: 29] ـ فلا توصف الكلمة بالمجاز.

وقد بالغ الشيخ عبد القاهر في النكير على من أطلق القول بوصف الكلمة بالمجاز للحذف، أو الزيادة.

---

(306) الصيّب: الماء المنهمر.

القول في الكناية

الكناية: لفظ أُريد به لازم معناه مع جواز إرادة معناه حينئذٍ، كقولك: «فلانٌ طويل النجاد»[307] أي: طويل القامة و«فلانة نؤوم الضحى» أي: مرفّهة مخدومة، غير محتاجة إلى السعي بنفسها في إصلاح المهمات؛ وذلك أن وقت الضحى وقت سعي نساء العرب في أمر المعاش، وكفاية أسبابه، وتحصيل ما يحتاج إليه في تهيئة المتناولات، وتدبير إصلاحها؛ فلا تنام فيه من نسائهم إلا من تكون لها خدمٌ ينوبون عنها في السعي لذلك، ولا يمتنع أن يراد مع ذلك طول النجاد، والنوم في الضحى، من غير تأول.

فالفرق بينها وبين المجاز من هذا الوجه، أي من جهة إرادة المعنى مع إرادة لازمه؛ فإن المجاز ينافي ذلك؛ فلا يصح في نحو قولك: «في الحمام أسد» أن تريد معنى الأسد من غير تأولٍ؛ لأن المجاز ملزوم قرينة معاندةٍ لإرادة الحقيقة كما عرفت، وملزوم معاند الشيء معاندٌ لذلك الشيء.

وفرّق السكاكي وغيره بينهما بوجه آخر أيضاً، وهو أن مبنى الكناية على الانتقال من اللازم إلى الملزوم، ومبنى المجاز على الانتقال من الملزوم إلى اللازم.

وفيه نظر؛ لأن اللازم ما لم يكن ملزوماً يمتنع أن ينتقل منه إلى الملزوم؛ فيكون الانتقال حينئذٍ من الملزوم إلى اللازم.

ولو قيل: اللزوم من الطرفين من خواص الكناية دون المجاز، أو شرط لها دونه، اندفع هذا الاعتراض، لكن اتجه منع الاختصاص والاشتراط.

---

(307) النّجاد: حمائل السيف التي يعلّق بها في الكتف.

ثم الكناية ثلاثة أقسام؛ لأن المطلوب بها إما غير صفة ولا نسبة، أو صفةٌ، أو نسبة.

والمراد الصفة المعنوية، كالجود، والكرم، والشجاعة، وأمثالها، لا النعت.

الأولى: المطلوب بها غير صفة ولا نسبة، فمنها ما هو معنى واحد كقولنا: «المضياف» كناية عن زيد، ومنه قوله[308] كنايةً عن القلب: [الكامل].

الضاربين بكل أبيَضَ مِخْذَمٍ والطاعنين مَجامِعَ الأضغانِ[309]

ونحوه قول البحتري في قصيدته التي يذكر فيها قتله الذئب: [الطويل].

فأتبعْتُها أخرى، فأضلَلْتُ نَصْلَها بحيثُ يكون اللبُّ والرُّعبُ والحقْدُ[310]

فقوله: «بحيث يكون اللب، والرعب، والحقد» ثلاث كنايات لا كناية واحدة؛ لاستقلال كل واحد منها بإفادة المقصود.

ومنها ما هو مجموع معان، كقولنا كنايةً عن الإنسان «حيٌّ مستوى القامة عريض الأظفار». وشرط كل واحدةٍ منهما أن تكون مختصة بالمكني عنه لا تتعداه؛ ليحصل الانتقال منها إليه. وجعل السكاكي الأولى قريبةً، والثانية بعيدةً، وفيه نظر.

الثانية: المطلوب بها صفة، وهي ضربان: قريبة، وبعيدة.

القريبة: ما ينتقل منها إلى المطلوب بها، لا بواسطة.

وهي إما واضحة كقولهم كنايةً عن طويل القامة «طويلٌ نجاده، وطويل النجاد» والفرق بينهما أن الأول كنايةٌ ساذجة، والثاني كناية مشتملةٌ على

---

(308) قائله: عمرو بن معد يكرب.

(309) الأبيض: صفة للسيف، والمخذم: القاطع، والأضغان: الأحقاد.

(310) أضللت: غيّبت، واللبّ: العقل.

تصريح ما؛ لتضمن الصفة فيه ضمير الموصوف، بخلاف الأول.

ومنها قول الحماسي: [الكامل].

أبتِ الرَّوَادِفُ والثُّدِيُّ لِقُمْصِهِا مَسَّ البُطُونِ وأن تَمَسَّ ظُهورا

وإما خفيةٌ كقولهم كنايةً عن الأبله «عريض القفا» فإن عرض القفا وعظم الرأس إذا أفرط ـ فيما يقال ـ دليل الغباوة، ألا ترى إلى قول طرفة بن العبد: [الطويل].

أنا الرجلُ الضَّرْبُ الذي تعرفونه خَشَاشٌ كرأسِ الحيَّةِ المُتَوَقِّدِ(311)

والبعيدة: ما ينتقل منها إلى المطلوب بها بواسطة كقولهم كنايةً عن الأبله «عريض الوسادة» فإنه ينتقل من عرض الوسادة إلى عرض القفا، ومنه إلى المقصود.

وقد جعله السكاكي من القريبة على أنه كناية عن عرض القفا، وفيه نظر.

وكقولهم: «كثير الرماد» كناية عن المضياف؛ فإنه ينتقل من كثرة المراد إلى كثرة إحراق الحطب تحت القدور، ومنها إلى كثرة الطبائخ، ومنها إلى كثرة الأكلة، ومنها إلى كثرة الضيفان، ومنها إلى المقصود.

وكقوله(312): [الوافر].

وما يَكُ فِيَّ مِنْ عَيْبٍ فإنّي جبَانُ الكلبِ مَهْزُولُ الفَصِيلِ(313)

فإنه ينتقل من جبن الكلب عن الهرير في وجه من يدنو من دار من هو بمرصدٍ لأن يعسّ دونها؛ مع كون الهرير في وجه من لا يعرفه طبيعيّاً له، إلى استمرار تأديبه؛ لأن الأمور الطبيعية لا تتغير بموجبٍ لا يقوى، ومن

(311) الضّربُ: الماضي في الأمور، والخشاش: الشجاع، والمتوقّد: النشيط الحادّ.
(312) قائله: ابن هرمة، أنظر دلائل الإعجاز 204.
(313) المهزول: النحيف، والفصيل: ابن الناقة.

ذلك إلى استمرار موجب نباحه وهو اتصال مشاهدته وجوهاً إثر وجوه، ومن ذلك إلى كونه مقصد أدانٍ وأقاصٍ، ومن ذلك إلى أنه مشهور بحسن قرى الأضياف. وكذلك ينتقل من هُزال الفصيل إلى فقد الأم، ومنه إلى قوة الداعي إلى نحرها، لكمال عناية العرب بالنوق لا سيما المتليات[314]، ومنها إلى صرفها إلى الطبائخ، ومنها إلى أنه مضياف.

ومن هذا النوع قول نصيب[315]: [المتقارب].

لعبد العزيز على قومِهِ وغيرهِم مِنَنٌ ظاهرَهْ

فبابُكَ أسهلُ أبوابِهِم ودارُكَ مَأهُولَةٌ عامِرَهْ

وكَلْبُكَ آنَسُ بالزائرينَ مِنَ الأمِّ بالابنةِ الزائِرَهْ

فإنه ينتقل من وصف كلبه بما ذكر إلى أن الزائرين معارف عنده، ومن ذلك إلى اتصال مشاهدته إياهم ليلاً ونهاراً، ومنه إلى لزومهم سدّته، ومنه إلى تسنّي مباغيهم لديه من غير انقطاع، ومنه إلى وفور إحسانه إلى الخاص والعام، وهو المقصود.

ونظيره مع زيادة لطف قول الآخر[316]: [الطويل].

يكاد إذا ما أبصرَ الضَّيفَ مُقْبِلاً يكلمه من حُبِّهِ وَهْوَ أعْجَمُ

ومنه قوله[317]: [المنسرح].

لا أُمْتِعُ العُوذَ بالفِصالِ، ولا أبتاعُ إلا قريبةَ الأجَلِ[318]

فإنه ينتقل من عدم إمتاعها إلى أنه لا يبقي لها فصالها، لتأنس بها ويحصل لها الفرج الطبيعي بالنظر إليها، ومن ذلك إلى نحرها، أو لا يبقي

---

(314) المتليات: النوق التي يتلوها أولادها.

(315) أبو محجن نصيب بن رباح، شاعر أموي اشتهر بالغزل (ت 108هـ).

(316) قائله: ابن هرمة، انظر مفتاح العلوم 516.

(317) قائله: ابن هرمة، انظر المصدر السابق 517.

(318) العوذ: النوق الحديثة الولادة، والفصال: أولاد النوق.

العوذ إبقاءً على فصالها، وكذا قرب الأجل ينتقل منه إلى نحرها، ومن نحرها إلى أنه مضيافٌ.

ومن لطيف هذا القسم قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا سُقِطَ فِيٓ أَيۡدِيهِمۡ﴾ [الأعراف: 149] أي: ولما اشتدَّ ندمهم وحسرتهم على عبادة العجل؛ لأن من شأن من اشتد ندمه وحسرته أن يعض يده غمّاً؛ فتصير يده مسقوطاً فيها؛ لأن فاه قد وقع فيها.

وكذا قول أبي الطيب كنايةً عن الكذب: [الخفيف].

تشتكي ما اشتكَيْتُ من ألم الشَوْ قِ إليها، والشَوْقُ حَيْث النُحُولُ

وكذا قوله[319]: [الطويل].

إلى كَمْ تَرُدُّ الرُسْلَ عَمّا أتَوْا لَهُ كأنَهُمُ فيما وَهَبْتَ مَلامُ؟!

فإن أوله كناية عن الشجاعة، وآخره كناية عن السماحة.

وكذا قول أبي تمام: [الطويل].

فإن أنا لم يَحْمَدْكَ عَنِّي صاغِراً عدُوُّكَ؛ فاعلم أنني غيرُ حامد[320]

يريد بحمده عنه حفظه مدحه فيه وإنشاده، أي: إن لم أكن أُجيد القول في مدحك، حتى يدعو حسنه عدوك إلى أن يحفظه ويلهج به صاغراً؛ فلا تعدني حامداً لك بما أقول فيك، ووصفه بالصَّغار؛ لأن من يحفظ مديح عدوه وينشده فقد أذل نفسه، فكنّى بحفظ عدو الممدوح مدحه له عن إجادته القول في مدحه.

وكذا قول من يصف راعي إبلٍ أو غنمٍ[321]: [الطويل].

ضعيفُ العصا، بادِي العُرُوقِ ترَى له عليها ـ إذا ما أجْدَبَ الناسُ ـ إصْبَعا

---

(319) قائله: المتنبي، وهو في ديوانه 311.

(320) صاغراً: ذليلاً.

(321) قائله: الرّاعي النميري، وهو في أسرار البلاغة 353.

وقول الآخر[322]: [الرجز].

صُلْبُ العصا، بالضرب قد دَمّاها[323]

أي: جعلها كالدم في الحسن.

والغرض من قول الأول «ضعيف العصا» وقول الثاني «صلب العصا» وهما وإن كانا في الظاهر متضادين فإنهما كنايتان عن شيء واحد، وهو حسن الرعية، والعمل بما يصلحها، ويحسن أثره عليها.

فأراد الأول أنه رفيقٌ مشفقٌ عليها، لا يقصد من حمل العصا أن يوجعها بالضرب من غير فائدة؛ فهو يتخير ما لان من العصا.

وأراد الثاني أنه جيد الضبط لها، عارفٌ بسياستها في الرعي، يزجرها عن المراعي التي لا تحمد، ويتوخّى بها ما تسمن عليه، ويتضمن أيضاً أنه يمنعها عن التشرد والتبدد، وأنها ـ لما عرفت من شدة شكيمته وقوة عزيمته ـ تنساق في الجهة التي يريدها، وقوله: «بالضرب قد دمّاها» توريةٌ حسنة، ويؤكد أمرها قوله: «صلب العصا».

الثالثة: المطلوب بها نسبة، كقول زيادِ الأعجم: [الكامل].

إن السَّماحَةَ والمُرُوءَةَ، والنّدى ... في قُبّةٍ ضُرِبَتْ عَلى ابْنِ الحشْرَج

فإنه حين أراد أن لا يصرّح بإثبات هذه الصفات لابن الحشرج جمعها في قُبّةٍ؛ تنبيهاً بذلك على أن محلها ذو قبّة، وجعلها مضروبة عليه؛ لوجود ذوي قبابٍ في الدنيا كثيرين؛ فأفاد إثبات الصفات المذكورة له بطريق الكناية.

ونظيره قولهم: «المجد بين ثوبيه، والكرم بين برديه».

قال السكاكي[324]: وقد يظن هذا من قسم «زيد طويل نجاده» ـ بإسناد

---

(322) من شواهد اللسان (مادة: دمي) دون نسبة.

(323) مفتاح العلوم 518.

(324) ذكر في المصدر السابق دون نسبة.

الطويل إلى النجاد ـ تصريحٌ بإثبات الطول للنجاد، وطول النجاد كما تعرف قائمٌ مقام طول القامة، فإذا صرّح من بعد بإثبات النجاد لزيد بالإضافة؛ كان ذلك تصريحاً بإثبات الطول لزيد، فتأمل.

وقول الآخر: [الكامل].

والمجدُ يَدْعُو أن يَدومَ لجِيدِهِ   عِقْدٌ مَساعِي ابنِ العَمِيدِ نِظَامُهُ[325]

فإنه شبّه المجد بإنسان بديع الجمال، في ميل النفوس إليه، وأثبت له جيداً على سبيل الاستعارة التخييلية، ثم أثبت لجيده عقداً؛ ترشيحاً للاستعارة، ثم خص مساعي ابن العميد بأنها نظامه، فنبّه بذلك على اعتنائه خاصةً بتزيينه، وبذلك على محبته وحده له، وبها على اختصاصه به، ونبَّه بدعاء المجد أن يدوم لجيده ذلك العقد على طلبه دوام بقاء ابن العميد، وبذلك على اختصاصه به. وكقول أبي نواسٍ: [الطويل].

فما جازهُ جودٌ، ولا حَلَّ دُونَهُ   وَلكِنْ يَصِيرُ الجُودُ حَيْثُ يَصِيرُ

فإنه كنى عن جميع الجود بأن نكّره، ونفى أن يجوز ممدوحه ويحل دونه فيكون متوزعاً، يقوم منه شيءٌ بهذا وشيءٌ بهذا، وعن إثباته له بتخصيصه بجهته بعد تعريفه باللام التي تفيد العموم، ونظيره قولهم: «مجلس فلان مظنة الجود والكرم» هذا قول السكاكي.

وقيل: كنى بالشطر الأول عن اتصافه بالجود، وبالثاني عن لزوم الجود له.

ويحتمل وجهاً آخر، وهو: أن يكون كل منهما كناية عن اختصاصه به، وعدم الاقتصار على أحدهما للتأكيد والتقرير، وذكرهما على الترتيب المذكور لأن الأولى بواسطة بخلاف الثانية.

وكقولهم: «مثلك لا يبخل» قال الزمخشري: نفوا البخل عن مثله، وهم يريدون نفيه عن ذاته قصدوا المبالغة في ذلك؛ فسلكوا به طريق

---

(325) الجيد: العنق.

الكناية؛ لأنهم إذا نفوه عمن يسدّ مسدّه، وعمن هو على أخص أوصافه؛ فقد نفوه عنه.

ونظيره قولك للعربي: «العرب لا تخفر الذمم»[326] فإنه أبلغ من قولك: «أنت لا تخفر».

ومنه قولهم: «أيفعت لداته[327]، وبلغت أترابه» يريدون إيفاعه وبلوغه.

وعليه قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ [الشورى: 11] على أحد الوجهين وهو أن لا تجعل الكاف زائدة.

قيل: وهذا غاية لنفي الشبيه؛ إذ لو كان له مثلٌ؛ لكان لمثله شيء (يماثله) وهو ذاته تعالى، فلما قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ﴾ دل على أنه ليس له مثل.

وأورد أنه يلزم منه نفيه تعالى؛ لأنه مثل مثله، ورد بمنع أنه تعالى مثل مثله؛ لأن صدق ذلك موقوفٌ على ثبوت مثله، تعالى عن ذلك!.

وكقول الشنفرى[328] الأزدي في وصف امرأة بالعفة: [الطويل].

يَبِيتُ بِمَنْجَاةٍ من اللَّوْمِ بَيْتُهَا ... إذا ما بُيوتٌ بالمَلامَةِ حُلَّتِ

فإنه نبّه بنفي اللوم عن بتيها على انتفاء أنواع الفجور عنه، وبه على براءتها منها، وقال: «يبيت» دون «يظل» لمزيد اختصاص الليل بالفواحش.

هذا على ما رواه الشيخ عبد القاهر والسكاكي، وفي الأغاني الكبير[329]: «يحل بمنجاة».

وقد يظن أن هنا قسماً رابعاً، وهو أن يكون المطلوب بالكناية الوصف

---

(326) لا تخفر الذِّمم: لا تنقض العهود.

(327) أيفعت: كبرت، واللدات: الأتراب والنظراء في السنّ.

(328) عمرو بن مالك الأزدي الشنفرى، شاعر جاهلي من الصعاليك (ت نحو 70 ق هـ).

(329) أي كتاب «الأغاني» لأبي الفرج الأصفهاني.

والنسبة معاً، كما يقال: «يكثر الرماد في ساحة عمرو» في الكناية عن أن عمراً مضيافٌ، وليس بذاك؛ إذ ليس ما ذكر بكناية واحدة، بل هو كنايتان: إحداهما عن المضيافية، والثانية عن إثباتها لعمرو.

وقد ظهر بهذا أن طرف النسبة المثبتة بطريق الكناية يجوز أن يكون مكنياً عنه أيضاً كما في هذا المثال، ونحوه بيت الشنفرى المتقدم؛ فإن حلول البيت بمنجاة من اللوم كناية عن نسبة العفة إلى صاحبه؛ والمنجاة من اللوم كناية عن العفة.

واعلم أن الموصوف في القسم الثاني والثالث قد يكون مذكوراً كما مر، وقد يكون غير مذكور، كما تقول في عرض من يؤذي المسلمين: **«المسلم من سَلِمع المسلمون من لسانه ويده»**[330] أي: ليس المؤذي مسلماً.

وعليه قوله تعالى في عرض المنافقين: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ [البقرة: 2 ـ 3] إذا فسر الغيب بالغيبة أي: يؤمنون مع الغيبة عن حضرة النبي ﷺ أو أصحابه رضي الله عنهم، أي هدى للمؤمنين عن إخلاص لا للمؤمنين عن نفاق.

وقال السكاكي: الكناية تتفاوت إلى تعريض، وتلويح، ورمز، وإيماء، وإشارة.

فإن كانت عرضية فالمناسب أن تسمى تعريضاً.

وإلاَّ؛ فإن كان بينهما وبين المكني عنه مسافة متباعدة لكثرة الوسائط ـ كما في كثير الرماد وأشباهه ـ فالمناسب أن تسمى تلويحاً؛ لأن التلويح هو أن تشير إلى غيرك عن بعد.

وإلاَّ؛ فإن كان فيها نوع خفاء؛ فالمناسب أن تسمى رمزاً؛ لأن الرمز هو أن تشير إلى قريب منك على سبيل الخفية، قال[331]: [الكامل].

---

(330) البخاري 1/9، مسلم: إيمان 65، الترمذي (2627)، النسائي 8/105، أبو داود (2481).
(331) قائله: ابن هانئ، انظر مفتاح العلوم 521.

رَمَزَتْ إلَيَّ مَخَافَة من بَعْلِها من غير أن تُبْدِي هُنَاكَ كَلاَمَها

وإلا؛ فالمناسب أن تسمى إيماءً وإشارة، كقول أبي تمام يصف إبلاً: [الوافر].

أبَيْنَ، فما يَزُرْنَ سِوَى كريم وحَسْبُكَ أن يَزُرْنَ أبا سعيد

فإنه في إفادة أن أبا سعيد كريم غير خافٍ، وكقول البحتري: [الكامل].

أو ما رأيْتَ المجدَ ألقَى رَحْلَهُ في آل طَلْحَة، ثُمَّ لم يَتَحَوَّلِ

فإنه في إفادة أن آل طلحة أماجد ظاهرٌ، وكقول الآخر[332]: [المتقارب].

إذا اللَّهُ لم يَسْقِ إلاّ الكِرَامَ فَسَقَى وُجُوهَ بَنِي حَنْبَلِ
وَسَقَى دِيَارَهُمُ باكِراً مِنَ الغيث في الزمن الْمُمْحِلِ[333]

وكقول الآخر[334]: [الوافر].

مَتَى تَخْلُو تميم مِنْ كَرِيمٍ ومسلَمَةُ بْنُ عَمْرِو مِنْ تَمِيمٍ؟

ثم قال: والتعريض كما يكون كنايةً قد يكون مجازاً، كقولك: «آذيتني فستعرف» وأنت لا تريد المخاطب، بل تريد إنساناً معه، وإن أردتهما جميعاً كان كناية.

تنبيه:

أطبق البلغاء على أن المجاز أبلغ من الحقيقة.

وأن الاستعارة أبلغ من التصريح بالتشبيه.

---

(332) قائله: زهير بن عروة التميمي، انظر الأغاني 22/ 270.
(333) باكر الغيث: عاجل المطر، والممحل: المجدب.
(334) ذُكر في دلائل الإعجاز 241 دون نسبة.

وأن التمثيل على سبيل الاستعارة أبلغ من التمثيل لا على سبيل الاستعارة.

وأن الكناية أبلغ من الإفصاح بالذكر.

قال الشيخ عبد القاهر: ليس ذلك لأن الواحد من هذه الأمور يفيد زيادة في المعنى نفسه لا يفيدها خلافه، بل لأنه يفيد تأكيداً لإثبات المعنى لا يفيده خلافه؛ فليست فضيلة قولنا: «رأيت أسداً» على قولنا: «رأيت رجلاً هو والأسد سواءٌ في الشجاعة» أن الأول أفاد زيادةً في مساواته للأسد في الشجاعة لم يفدها الثاني، بل هي أن الأول أفاد تأكيداً لإثبات تلك المساواة له لم يفده الثاني، وليست فضيلة قولنا: «كثير الرماد» على قولنا: «كثير القِرى» أن الأول أفاد زيادة لِقراه لم يفدها الثاني؛ بل هي أن الأول أفاد تأكيداً لإثبات كثرة القرى له لم يفده الثاني.

والسبب في ذلك أن الانتقال في الجميع من الملزوم إلى اللازم؛ فيكون إثبات المعنى به كدعوى الشيء ببينةٍ، ولا شك أن دعوى الشيء ببينة أبلغ في إثباته دعواه بلا بينة.

ولقائل أن يقول: قد تقدم أن الاستعارة أصلها التشبيه، وأن الأصل في وجه الشبه أن يكون في المشبه به أتم منه في المشبه وأظهر؛ فقولنا: «رأيت أسداً» يفيد للمرئي شجاعةً أتم مما يفيدها قولنا: «رأيت رجلاً كالأسد»؛ لأن الأول يفيد شجاعة الأسد، والثاني شجاعةً دون شجاعة الأسد.

ويمكن أن يجاب بحمل كلام الشيخ على أن السبب في كل صورة ليس هو ذلك، لا أن ذلك ليس بسبب في شيء من الصور أصلاً.

هذا آخر الكلام في الفن الثاني.

تقسيم السكاكي للبلاغة

وذكر السكاكي بعد الفراغ منه تفسير البلاغة بما نقلناه عنه في صدر الكتاب ثم قسم الفصاحة إلى معنوية ولفظية.

وفسر المعنوية بخلوص المعنى عن التعقيد، وعنى بالتعقيد اللفظي على ما سبق تفسيره.

وفسّر اللفظية بأن تكون الكلمة عربيةً أصيلة.

وقال[335]: وعلامة ذلك أن تكون على ألسنة الفصحاء من العرب الموثوق بعربيتهم أَدْوَرَ، واستعمالهم لها أكثر، لا مما أحدثه المولدون، ولا مما أخطأت فيه العامّة، وأن تكون أجرى على قوانين اللغة، وأن تكون سليمة عن التنافر؛ فجعل الفصاحة غير لازمة للبلاغة، وحصر مرجع البلاغة في الفنين، ولم يجعل الفصاحة مرجعاً لشيء منهما.

ثم قال: وإذا وقفت على البلاغة والفصاحة المعنوية واللفظية، فأنا أذكر على سبيل الأنموذج آيةً أكشف لك فيها عن وجوه البلاغة والفصاحة ما عسى يسترها عنك، وذكر ما أورده الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرْضُ ٱبْلَعِى مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقْلِعِى وَغِيضَ ٱلْمَآءُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِىِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِّلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [هود: 44] وزاد عليه نكتاً لا بأس بها، فرأيت أن أُورد ما ذكره جارياً على اصطلاحه في معنى البلاغة والفصاحة.

قال: أما النظر فيها من جهة علم البيان؛ فهو أنه ـ تعالى ـ لما أراد أن يبين معنى: أردنا أن نرد ما انفجر من الأرض إلى بطنها فارتد، وأن نقطع

(335) مفتاح العلوم 526، 527.

طوفان السماء فانقطع، وأن يغيض الماء النازل من السماء فغاض، وأن يقضى أمر نوح ـ وهو إنجاز ما كنا وعدناه من إغراق قومه ـ فقضي، وأن نسوي السفينة على الجودي فاستوت. وأبقينا الظلمة غرقى، بنى الكلام على تشبيه المراد منه بالمأمور الذي لا يتأتى منه ـ لكمال هيبته ـ العصيان وتشبيه تكوين المراد بالأمر الجزم النافذ في تكوين المقصود؛ تصويراً لاقتداره تعالى، وأن السموات والأرض وهذه الأجرام العظام تابعةٌ لإرادته، كأنها عقلاء مميزون، قد عرفوه حق معرفته، وأحاطوا علماً بوجوب الانقياد لأمره، وتحتم بذل المجهود عليهم في تحصيل مراده.

ثم بنى على تشبيهه هذا نظم الكلام؛ فقال تعالى: ﴿وَقِيلَ﴾ على سبيل المجاز عن الإرادة الواقع بسببها قول القائل، وجعل قرينة المجاز خطاب الجماد، وهو: «يا أرض» و«يا سماء».

ثم قال: «يا أرض» و«يا سماء» مخاطباً لهما، على سبيل الاستعارة، للشبه المذكور.

ثم استعار لغور الماء في الأرض البلع الذي هو إعمال الجاذبة في المطعوم، بجامع الذهاب إلى مقرٍ خفي.

واستتبع ذلك تشبيه الماء بالغذاء على طريق الاستعارة بالكناية؛ لتقوى الأرض بالماء في الإنبات للزرع والأشجار؛ وجعل قرينة الاستعارة لفظ «ابلعي» لكونه موضوعاً للاستعمال في الغذاء دون الماء.

ثم أمر على سبيل الاستعارة للشبه المقدم ذكره.

ثم قال: «ماءك» بإضافة الماء إلى الأرض، على سبيل المجاز؛ تشبيهاً لاتصال الماء بالأرض باتصال الملك بالمالك، واستعار لحبس المطر الإقلاع الذي هو ترك الفاعل الفعل؛ للشبه بينهما في عدم ما كان، وخاطب في الأمرين ترشيحاً للاستعارة.

ثم قال: ﴿وَغِيضَ ٱلْمَآءُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِّلْقَوْمِ

ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ فلم يصرح بالغائض، والقاضي، والمسول والقائل، كما لم يصرح بقائل: «يا أرض» و«يا سماء» سلوكاً في كل واحد من ذلك سبيل الكناية أن تلك الأمور العظام لا تتأتى إلا من ذي قدرة لا تكتنه، قهارٍ لا يغالب؛ فلا مجال لذهاب الوهم إلى أن يكون الفاعل لشيء من ذلك غيره.

ثم ختم الكلام بالتعريض لسالكي مسلكهم في تكذيب الرسل ظلماً لأنفسهم ختم إظهارٍ لمكان السخط، ولجهة استحقاقهم إياه.

وأما النظر فيها من حيث علم المعاني، وهو النظر في فائدة كل كلمة فيها، وجهة كل تقديم وتأخيير بين جملها؛ فلذلك أنه اختير «يا» دون سائر أخواتها لكونها أكثر استعمالاً، ولدلالتها على بعد المنادي الذي يستدعيه مقام إظهار العظمة، ويؤذن بالتهاون به.

ولم يقل: «يا أرض» بالكسر تجنباً لإضافة التشريف؛ تأكيداً للتهاون.

ولم يقل: «يا أيتها الأرض» للاختصار، مع الاحتراز عما في «أيّتها» من تكلُّف التنبيه غير المناسب للمقام؛ لكون المخاطب غير صالح للتنبيه على الحقيقة.

واختير لفظ الأرض دون سائر أسمائها لكونه أخف وأدور. واختير لفظ السماء لمثل ذلك مع قصد المطابقة. واختير «ابلعي» على «ابتلعي» لكونه أخصر، ولمجيء حظ التجانس بينه وبين «اقلعي» أوفر.

وقيل «ماءك» بالإفراد دون الجمع لدلالة الجمع على الاستكثار الذي يأباه مقام إظهار الكبرياء، وهو الوجه في إفراد الأرض والسماء.

ولم يحذف مفعول «ابلعي» لئلا يفهم ما ليس بمراد، من تعميم الابتلاع للجبال والتلال والبحار وغيرها؛ نظراً إلى مقام ورود الأمر الذي هو مقام عظمة وكبرياء.

ثم إذ بين المراد اختصر الكلام على «اقلعي» فلم يقل: «أقلعي عن

إرسال الماء» احترازاً عن الحشو المستغني عنه من حيث الظاهر، وهو الوجه في أنه لم يقل: يا أرض ابلعي ماءك فبلعت، ويا سماء أقلعي فأقلعت.

واختير «غيض الماء» على «غيّض»؛ لكونه أخصر وأخف، وأوفق لقيل.

وقيل: «الماء» دون أن يقال «ماء طوفان السماء» وكذا «الأمر» دون أن يقال: «أمر نوح» للاختصار.

ولم يقل: «سوّيت على الجودي» بمعنى أُقرت على نحو «قيل» و«غيض» و«قضي» في البناء للمفعول؛ اعتباراً لبناء الفعل للفاعل مع السفينة في قوله: «وهي تجري بهم» مع قصد الاختصار.

ثم قيل: «بعداً للقوم» دون أن يقال: «ليبعد القوم» طلباً للتوكيد مع الاختصار، وهو نزول «بعداً» منزلة «ليبعدوا بعداً» مع إفادة أخرى، وهي استعمال اللام مع «بعداً» الدال على معنى أن البعد حقٌّ لهم.

ثم أُطلق الظلم ليتناول كل نوع، حتى يدخل فيه ظلمهم لأنفسهم بتكذيب الرسل.

هذا من حيث النظر إلى الكلم.

وأما من حيث النظر إلى ترتيب الجمل؛ فذلك أنه قدم النداء على الأمر؛ فقيل «يا أرض ابلعي، ويا سماء اقلعي» دون أن يقال «ابلعي يا أرض، واقلعي يا سماء» جرياً على مقتضى اللازم فيمن كان مأموراً حقيقةً من تقديم التنبيه؛ ليتمكن الأمر الوارد عقيبه في نفس المنادى؛ قصداً بذلك لمعنى الترشيح.

ثم قدم أمر الأرض على أمر السماء؛ لابتداء الطوفان منها، ونزولها لذلك في القصة منزلة الأصل.

ثم أتبعهما قوله: «وغيض الماء» لاتصاله بقصة الماء.

ثم أتبعه ما هو المقصود من القصة، وهو قوله: «وقضي الأمر» أي: أُنجز الوعد من إهلاك الكفرة، وإنجاء نوح ومن معه في السفينة، ثم أتبعه حديث السفينة، ثم ختمت القصة بما ختمت.

هذا كله نظر في الآية من جانب البلاغة.

وأما النظر فيها من جانب الفصاحة المعنوي؛ فهي ـ كما ترى ـ نظمٌ للمعاني لطيفٌ وتأديةٌ ملخصة مبينة لا تعقيد يعثر الفكر في طلب المراد، ولا التواء يشيك الطريق إلى المرتاد، بل ألفاظها تسابق معانيها ومعانيها تسابق ألفاظها.

وأما النظر فيها من جانب الفصاحة اللفظية؛ فألفاظها على ما ترى عربيّةٌ، مستعملة، جاريةٌ على قوانين اللغة، سليمة عن التنافر، بعيدة عن البشاعة، عذبةٌ على العذبات[336]، سلسةٌ على الأسلات[337]، كل منها كالماء في السلاسة، وكالعسل في الحلاوة، وكالنسيم في الرقة. والله أعلم.

(336) العذبات: أطراف الألسنة.

(337) الأسلات: رؤوس الألسنة.



القسم الثالث

علم البديع

القسم الثالث

علم البديع

[تعريفه]

وهو: علم يعرف به وجوه تحسين الكلام، بعد رعاية تطبيقه على مقتضى الحال ووضوح الدلالة.

وهذه الوجوه ضربان: ضربٌ يرجع إلى المعنى، وضربٌ يرجع إلى اللفظ.

[المحسنات المعنوية]

[المطابقة]

أما المعنوي فمنه المطابقة، وتسمى الطباق، والتضاد أيضاً، وهي: الجمع بين المتضادين، أي معنيين متقابلين في الجملة.

ويكون ذلك إما بلفظين من نوع واحد.

اسمين، كقوله تعالى: ﴿وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ﴾ [الكهف: 18].

أو فعلين، كقوله تعالى: ﴿تُؤْتِي الْمُلْكَ مَن تَشَاءُ وَتَنزِعُ الْمُلْكَ مِمَّن تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَاءُ﴾ [آل عمران: 26].

وقول النبي عليه السلام للأنصار: «**إنكم لتكثرون عند الفزع، وتقلون عند الطمع**» وقول أبي صخر الهذلي[1]: [الطويل].

أما والذي أبكى وأضحكَ والذي ... أمات وأحيا والذي أمره الأمر

وقول بشار: [المتقارب].

إذا أيقظتكَ حروبُ العِدَى ... فنبِّه لها عُمراً ثُمَّ نَم

أو حرفين، كقوله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: 286] وقول الشاعر[2]: [الطويل].

على أنني راضٍ بأن أحملَ الهوى ... وأخلُصَ منه، لا عَلَيَّ، ولا ليا

---

(1) أبو صخر عبد الله بن سلمة السهمي الهذلي، شاعر من الفصحاء (ت نحو 80هـ).

(2) قائله: مجنون ليلى.

وإما بلفظين من نوعين كقوله تعالى: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ﴾ [الأنعام: 122] أي: ضالاً فهديناه، وقول طفيلٍ: [البسيط].

بِساهِم الوجه، لم تُقْطَعْ أبَاجِلُهُ   يصانُ، وَهْوَ ليوم الرَّوْعِ مَبذولُ[3]

ومن لطيف الطباق قول ابن رشيقٍ: [الطويل].

وقد أطفَأوا شمس النهار، وأوقدوا   نجوم العَوَالي في سَمَاءِ عَجَاجِ[4]

وكذا قول القاضي الأرجاني[5]: [الكامل].

ولقد نزلْتُ من الملوكِ بماجِدٍ   فَقْرُ الرجال إليه مِفْتَاحُ الْغِنَى

وكذا قول الفرزدق: [الكامل].

لعن الإلهُ بني كلَيْبٍ، إنهم   لا يَغْدِرون، ولا يَفُون لجار

يستيقظون إلى نَهيقِ حِمَارِهِمْ   وتنام أعينُهُم عن الأوتار[6]

وفي البيت الأول تكميلٌ حسنٌ؛ إذ لو اقتصر على قوله: «لا يغدرون» لاحتمل الكلام ضرباً من المدح؛ إذ تجنب الغدر قد يكون عن عفّةٍ، فقال: «ولا يفون» ليفيد أنه للعجز، كما أن ترك الوفاء للؤم.

وحصل مع ذلك إيغالٌ حسن؛ لأنه لو اقتصر على قوله: «لا يغدرون ولا يفون» تم المعنى الذي قصده، ولكنه لما احتاج إلى القافية أفاد بها معنىً زائداً؛ حيث قال: «لجار» لأن ترك الوفاء للجار أشدُّ قبحاً من ترك الوفاء لغيره.

والطباق قد يكون ظاهراً كما ذكرنا، وقد يكون خفيّاً نوع خفاءٍ كقوله

---

(3) ساهم الوجه: العابس، والأباجل: جمع أبجل عرق في ذراع الفرس، ويوم الرّوع: يوم الحرب.

(4) العوالي: الرّماح، والعجاج: الغبار.

(5) أبو بكر أحمد بن محمد بن الحسين، ناصح الدين الأرجّاني، شاعر قاضٍ، (ت 544هـ).

(6) الأوتار: الثّارات.

تعالى: ﴿مِمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُوا۟ فَأُدْخِلُوا۟ نَارًا﴾ [نوح: 25] طابق بين ﴿أُغْرِقُوا۟﴾ و ﴿فَأُدْخِلُوا۟ نَارًا﴾ وقول أبي تمام: [الطويل].

مَهَا الوحشِ إلاّ أن هاتا أوانِسٌ　　قَنا الخَطِّ، إلا أن تلك ذَوَابِلُ[7]

طابق بين «هاتين» و«تلك».

والطباق ينقسم: إلى طباق الإيجاب، كما تقدم. وإلى طباق السلب، وهو: الجمع بين فعلي مصدر واحد مثبتٍ ومنفيّ، أو أمرٍ ونهيٍ، كقوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ يَعْلَمُونَ ظَٰهِرًا مِّنَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [الروم: 6 ـ 7] وقوله: ﴿فَلَا تَخْشَوُا۟ ٱلنَّاسَ وَٱخْشَوْنِ﴾ [المائدة: 44]، وقول الشاعر[8]: [الطويل].

وننكِر إن شِئنا على الناس قولَهُمْ　　ولا ينكرون القولَ حين نقول

وقول البحتري: [الطويل].

يُقَيَّضُ لي من حيثُ لا أعلم النَوَى　　ويسري إليَّ الشَوْقُ من حيثُ أعلم[9]

وقول أبي الطيب: [الكامل].

ولقد عُرِفْتَ، وما عُرِفْتَ حقيقةً　　ولقد جُهِلْتَ، وما جُهِلْتَ خُمولا[10]

وقول الآخر[11]: [الكامل].

خُلِقوا وما خُلِقوا لِمَكْرُمَةٍ　　فكأنهم خُلِقُوا، وما خلقوا

رُزِقوا وما رُزِقُوا سماحَ يَدٍ　　فكأنهم رُزِقُوا، وما رزقوا

قيل: ومنه قوله تعالى: ﴿لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾

---

(7) قنا الخطّ: الرّماح المنسوبة إلى بلدة خط المشهورة بصناعتها.

(8) قائله: السموأل من لاميته الشهيرة.

(9) يقيّض: يهيّأ، والنّوى: الفراق.

(10) الخمول: خفاء الذّكر.

(11) قائلهما: زياد الأعجم، انظر الأغاني 14/280.

[التحريم: 6] أي: لا يعصون الله في الحال ويفعلون ما يؤمرون في المستقبل. وفيه نظر؛ لأن العصيان يضاد فعل المأمور به، فكيف يكون الجمع بين نفيه وفعل المأمور به تضاداً. ومن الطباق قول أبي تمامِ: [الطويل].

تَردَّى ثيابَ الموت حُمْراً، فما أتَى لها الليلُ إلا وَهْيَ مِنْ سُنْدُسٍ خُضْرُ[12]

وقول ابن حيوس[13]: [الخفيف].

طالما قُلْتُ للمُسائل عنكم واعتمادي هدايةُ الضُّلال

إن تُرِدْ عِلْمَ حالهم عن يقين فالْقَهُمْ يومَ نائلٍ أو نِزالِ[14]

تَلْقَ بِيضَ الوُجوهِ، سُودَ مُثارِ النـ ـقَع، خُضْرَ الأكنَافِ، حُمْرَ النِّصَالِ[15]

وقول الحريري: «فمذ ازورّ[16] المحبوب الأصفر[17]، واغبرّ العيش الأخضر، واسودّ يومي الأبيض، وابيضّ فودي[18] الأسود، حتى رثى لي العدو الأزرق، فيا حبذا الموت الأحمر».

ومن الناس من سمى نحو ما ذكرناه تدبيجاً، وفسره بأن يذكر في معنىً من المدح أو غيره ألوانٌ بقصد الكناية أو التورية.

أما تدبيج الكناية فكبيت أبي تمام، وبيتي ابن حيوس.

وأما تدبيج التورية، فكلفظ الأصفر في قول الحريري.

---

(12) السندس: الحرير.

(13) الأمير أبو الفتيان محمد بن سلطان بن محمد، ابن حيّوس الغنوي، شاعر الشام في عصره (ت 473هـ).

(14) النائل: العطاء.

(15) مثار النّقع: ما أهيج من الغبار، والأكناف: الجوانب.

(16) ازورَّ: أعرض.

(17) المحبوب الأصفر: الدينار.

(18) الفود: الشعر الموجود على جانب الرأس.

ويلحق بالطباق شيئان:

أحدهما: نحو قوله تعالى: ﴿أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح: 29] فإن الرحمة مسببة عن اللين الذي هو ضد الشدة، وعليه قوله تعالى: ﴿وَمِن رَّحْمَتِهِۦ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسْكُنُواْ فِيهِ وَلِتَبْتَغُواْ مِن فَضْلِهِۦ﴾ [القصص: 73] فإن ابتغاء الفضل يستلزم الحركة المضادة للسكون، والعدول عن لفظ الحركة إلى لفظ ابتغاء الفضل لأن الحركة ضربان: حركة لمصلحة، وحركة لمفسدة، والمراد الأولى لا الثانية.

ومن فاسد هذا الضرب قول أبي الطيب: [الطويل].

لِمَنْ تَطْلُبُ الدنيا إذا لم تُرِدْ بها ... سرورَ مُحِبٍّ أو إساءةَ مُجْرِم

فإن ضد المحب هو المبغض، والمجرم قد لا يكون مبغضاً، وله وجد بعيد.

والثاني: ما يسمى إيهام التضاد كقول دعبل[19]: [الكامل].

لا تَعْجَبِي يا سَلْمُ مِنْ رَجُلٍ ... ضَحِكَ المَشِيبُ برأسه؛ فبكى

وقول أبي تمام: [الكامل].

ما إن تَرَى الأحسابَ بيضاً وُضَّحاً ... إلاّ بحيثُ تَرَى المَنَايَا سُودا

وقوله أيضاً في الشيب[20]: [الطويل].

له منظرٌ في العين أبيضُ ناصِعٌ ... ولكنه في القلب أسودُ أسْفَعُ[21]

وقوله[22]: [الكامل].

وتَنَظَّرِي خَبَبَ الركاب يَنُصُّها ... مُحْيِي القَرِيضِ إلى مُمِيتِ المالِ[23]

---

(19) أبو علي دعبل بن علي بن رزين الخزاعي، شاعر هجّاء وفي (ت 246هـ).

(20) البيت لأبي تمّام، وهو في ديوانه 178.

(21) الأسفع: الأسود المائل إلى الحمرة.

(22) البيت لأبي تمّام، وهو في ديوانه 231.

(23) تنظّري: انتظري، والخبب: نوع من سير الإبل السريع، ينصُّها: يحثّها.

[المقابلة]

ودخل في المطابقة ما يخص المقابلة، وهو: أن يؤتى بمعنيين متوافقين أو معانٍ متوافقة، ثم بما يقابلهما أو يقابلها على الترتيب، والمراد بالتوافق خلاف التقابل.

وقد تتركب المقابلة من طباقٍ وملحقٍ به.

مثال مقابلة اثنين باثنين قوله تعالى: ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا﴾ [التوبة: 82] وقول النبي عليه السلام: «**إن الرفق لا يكون في شيء إلا زانه، ولا ينزع من شيء إلا شانه**»[24] وقول الذبياني: [الطويل].

فَتىً تَمَّ فيه ما يَسُرُّ صديقَهُ ... على أن فيه ما يَسوءُ الأعادِيَا

وقول الآخر: [الطويل].

فواعَجَبا!! كيف اتفقنا؟! فناصِحٌ ... وَفِيٌّ، وَمَطْوِيٌّ على الغِلِّ غادِرُ[25]

فإن الغل ضد النصح، والغدر ضد الوفاء.

ومثال مقابلة ثلاثة بثلاثة قول أبي دلامة: [البسيط].

ما أحْسَنَ الدِّينَ والدُّنيا إذا اجتمعا ... وأقبحَ الكُفْرَ والإفلاسَ بالرجل!!

وقول أبي الطيب: [الطويل].

فلا الجُودُ يفْنِي المالَ والجَدُّ مُقْبِلٌ ... ولا البُخْلُ يُبقِي المالَ والجَدُّ مُدْبِرُ[26]

ومثال مقابلة أربعة بأربعة قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَىٰ وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَىٰ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَىٰ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَىٰ﴾ [الليل: 5 - 10]. فإن المراد بـ«استغنى» أنه زهد فيما عند الله، كأنه مستغنٍ عنه؛ فلم يتّق، أو

(24) مسلم: برّ وصلة 78، وأحمد 6/ 125.
(25) الغِلّ: الحقد والغش.
(26) الجدّ: الحظّ.

استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة؛ فلم يتّق.

قيل: وفي قول أبي الطيب: [البسيط].

أزورُهُمْ وسواد الليل يَشْفَعُ لي   وأنْثَنِي وبياضُ الصبح يُغْري بي

مقابلة خمسة بخمسة، على أن المقابلة الخامسة بين «لي» و«بي».

وفيه نظر؛ لأن اللام والباء فيهما صلتا الفعلين؛ فهما من تمامهما.

وقد رُجِّح بيت أبي الطيب على بيت أبي دُلامة بكثرة المقابلة، مع سهولة النظم، وبأن قافية هذا ممكنةٌ وقافية ذاك مستدعاةٌ؛ فإن ما ذكره غير مختصّ بالرجال. وبيت أبي دلامة على بيت أبي الطيب بجودة المقابلة، فإن ضد الليل المحض هو النهار لا الصبح.

ومن لطيف المقابلة ما حكي عن محمد بن عمران التيمي إذ قال له المنصور: «بلغني أنك بخيل» فقال: «يا أمير المؤمنين ما أجمد في حقٍّ ولا أذوب في باطل».

وقال السكاكي[27]: المقابلة: أن تجمع بين شيئين متوافقين أو أكثر وضدّيهما، ثم إذا شرطت هنا شرطاً شرطت هناك ضده، كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ﴾ [الليل: 5] الآيتين، لما جعل التيسير مشتركاً بين الإعطاء والاتّقاء والتصديق، جعل ضده وهو التفسير مشتركاً بين أضداد تلك، وهي المنع والاستغناء والتكذيب.

ومنه مراعاة النظير وتسمى التناسب والائتلاف والتوفيق أيضاً، وهي أن يجمع في الكلام بين أمر وما يناسبه لا بالتضاد كقوله تعالى: ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾ [الرحمن: 5] وقول بعضهم للمهلبي الوزير: «أنت أيها الوزير إسماعيلي الوعد، شعيبي التوفيق، يوسفي العفو، محمدي الخلق». وقول أسيد بن عنقاء الفزاري: [الطويل].

---

(27) مفتاح العلوم 533.

كأن الثُّرَيا عُلِّقَتْ في جَبينه وفي خَدِّه الشِّعْرَى، وفي وجهه البدر[28]

وقول الآخر في فرس[29]: [السريع].

من جُلَّنارٍ ناضِرٍ خَدُّهُ وأُذْنُهُ مِنْ وَرَقِ الآسِ[30]

وقول البحتري في صفة الإبل الأنضاء[31]: [الخفيف].

كالقِسِيِّ المُعَطَّفَاتِ بل الأسْـ ـهُمِ مَبْرِيَّةً بل الأوتارِ[32]

وقول ابن رشيق: [الطويل].

أصحُّ وأقوى ما سمعناه في النَّدَى من الخبر المأثور مُنْذُ قديمِ

أحاديثُ ترويها السُّيول عن الْحَيَا عن البحر، عن كفِّ الأمير تَميمِ[33]

فإنه ناسب فيه بين الصحة، والقوة، والسماع، والخبر المأثور، والأحاديث، والرواية، ثم بين السيل، والحيا، والبحر، وكف تميم، مع ما في البيت الثاني من حصة الترتيب في العنعنة؛ إذ جعل الرواية لصاغر عن كابر، كما يقع في سند الأحاديث؛ فإن السيول أصلها المطر، والمطر أصله البحر على ما يقال؛ ولهذا جعل كف الممدوح أصلاً للبحر مبالغةً.

[تشابه الأطراف]

ومن مراعاة النظير ما يسميه بعضهم تشابه الأطراف وهو: أن يُتمَم الكلام بما يناسب أوله في المعنى، كقوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَـٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَـٰرَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: 103] فإن اللطف يناسب ما لا

---

(28) الشِّعرى: اسم كوكب.

(29) قائله: ابن خفاجة الأندلسي.

(30) الجلنار: زهر الرمّان، والآس: الريحان.

(31) الأنضاء: الهزيلة.

(32) القسيّ: الأقواس التي ترمى بها السّهام، المعطّفات: المحنيّات.

(33) الحيا: المطر، والأمير تميم هو ابن المعز بن باديس الصنهاجي، من أمير الزيريين بالمغرب العربي.

يدرك بالبصر، والخبرة تناسب من يدرك شيئاً، فإن من يدرك شيئاً؛ فإن من يدرك شيئاً يكون خبيراً به، وقوله تعالى: ﴿لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ [الحج: 64] قال: «الغني الحميد» لينبه على أن ماله ليس لحاجة، بل هو غنيٌّ عنه، جوادٌ، فإذا جاد به حمده المنعم عليه.

ومن خفي هذا الضرب قوله تعالى ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ ۖ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [المائدة: 118] فإن قوله: ﴿وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ﴾ يوهم أن الفاصلة ﴿ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾. ولكن إذا أُنعم النظر علم أنه يجب أن تكون ما عليه التلاوة؛ لأنه لا يغفر لمن يستحق العذاب إلا من ليس فوقه أحدٌ يرد عليه حكمه، فهو العزيز؛ لأن العزيز في صفات الله هو الغالب من قولهم: عزّه يعزه عزّاً، إذا غلبه، ومنه المثل «من عزّ بزّ» أي: من غلب سلب، ووجب أن يوصف بالحكيم أيضاً لأن الحكيم من يضع الشيء في محله، والله تعالى كذلك، إلا أنه قد يخفى وجه الحكمة في بعض أفعاله؛ فيتوهم الضعفاء أنه خارج عن الحكمة، فكان في الوصف بالحكيم احتراسٌ حسنٌ، أي: وإن تغفر لهم مع استحقاقهم العذاب فلا معترض عليك لأحدٍ في ذلك، والحكمة فيما فعلته.

ومما يلحق بالتناسب نحو قوله تعالى: ﴿ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾ [الرحمٰن: 5 ـ 6] ويسمى إيهام التناسب.

[التفويف]

وأما ما يسميه بعض الناس التفويف، وهو: أن يؤتى في الكلام بمعانٍ متلائمة في جملٍ مستوية المقادير أو متقاربتها، كقول من يصف سحاباً[34]: [الطويل].

---

(34) ينسبان للوزير المهلّبي ولأبي العبّاس النّاشئ.

تَسربل وشياً من خزوز تطرَّزت | مطارفها طرًّا من البرق كالتِّبرِ[35]
فوَشْيٌ بلا رَقْمٍ، وَنَقْشٌ بلا يَدٍ | ودمعٌ بلا عَيْنٍ، وضحك بلا ثَغْرِ[36]

وكقول عنترة: [الكامل].

إن يَلْحَقوا أكْرُرْ، وإن يَسْتلحِقوا | أشْدُدْ، وإن نزلوا بضَنْكٍ أنْزِلِ[37]

وكقول ابن زيدون: [البسيط].

تِهْ أحتَمِلْ، واحتَكِمْ أصْبِرْ، وعِزَّ أهُنْ | وَدِلَّ أخْضَعْ، وقُلْ أسْمَعْ، وَمُرْ أُطِعِ[38]

كقول ديك الجنّ[39]: [الخفيف].

أُحْلُ، وَامْرُرْ، وَانْفَعْ، وَلِنْ، وَاخْشُنْ | ، وَرِشْ، وابْرِ، وانْتَدِبْ لِلْمَعَالِي[40]

فبعضه من مراعاة النظير، وبعضه من المطابقة.

[الإرصاد]

ومنه الإرصادُ، ويسمّى التسهيم أيضاً، وهو: أن يجعل قبل العجز من الفقرة أو البيت ما يدل على العجز إذا عرف الرويُّ، كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَٰكِن كَانُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [العنكبوت: 40] وقوله: ﴿وَمَا كَانَ ٱلنَّاسُ إِلَّآ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَٱخْتَلَفُوا۟ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَقُضِىَ بَيْنَهُمْ فِيمَا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [يونس: 19].

وقول زهير: [الطويل].

---

(35) تسربل: لبس، والوشي: الثياب المنقوشة، والخزوز جمع خز: وهو الحرير، والتبر: الذهب.

(36) الوشي والرقم: النقش.

(37) أكرر: أهجم، أشدد: أسرع، والضنك: الشدّة.

(38) ته: تكبّر، دلّ: تجرّأ عليّ في دلال.

(39) عبد السلام بن رغبان، ديك الجن الحمصي، شاعر مجيد (ت 235هـ).

(40) رش: ألصق الريش بجانبي السهم، أبْرِ: انحت السهم.

سَئِمْتُ تَكالِيفَ الحياة، وَمَنْ يَعِشْ ثَمَانِينَ حَوْلاً ـ لا أَبَالَكَ ـ يَسأَمِ[41]

وقول الآخر[42]: [الوافر].

إذا لـم تـسـتـطـع شَـيـئـاً فَـدَعْـهُ وجـاوِزْهُ إلـى مـا تَـسْـتـطـيـعُ

وقول البحتري: [الكامل].

أَبْـكِـيـكُـمـا دَمْـعـاً، ولـو أنّـي عـلـى قَدْرِ الجَوى أبكي بَكَيْتُكما دَمَا[43]

وقوله[44]: [الطويل].

أَحَلَّتْ دَمِي مِنْ غير جُرْمٍ، وَحَرَّمَتْ بـلا سـبـبٍ يـومَ الـلِّـقـاء كـلامـي

فـلـيـسَ الـذي حَـلَّـلـتِهِ بِـمُـحَـلَّـلٍ ولـيـس الـذي حَـرَّمْـتِـهِ بـحـرامِ

[المشاكلة]

ومنه المشاكلة، وهي: ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته تحقيقاً أو تقديراً.

أما الأول فكقوله[45]: [الكامل].

قالوا: اقْتَرِحْ شيئاً نُجِدْ لـه طَبْخَهُ قُلْتُ: اطْبُخُوا لي جُبَّةً وقَمِيصا

كأنه قال: خيطوا لي، وعليه قوله تعالى: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَۚ﴾ [المائدة: 116] وقوله: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَاۖ﴾ [الشورى: 40].

ومنه قول أبي تمام: [الكامل].

مَـنْ مُـبْـلِـغٌ أَفْـنَـاءَ يَـعْـرُبَ كُـلَّـهـا أَنّي بَنَيْتُ الجارَ قبلَ المَنْزِلِ[46]؟

---

(41) تكاليف الحياة: مشاقها، والحول: السنة.

(42) قائله: عمرو بن معد يكرب.

(43) الجوى: شدّة الوجد.

(44) قائلهما: البحتري، وهما في ديوانه 1/15.

(45) قائله: أبو الرقمق أحمد بن محمد الأنطاكي (ت 399هـ).

(46) الأفناء: الجماعات.

وشهد رجل عند شريح[47]، فقال: إنك لسبط[48] الشهادة، فقال الرجل: إنها لم تجعد[49] عني، فالذي سوّغ بناء الجار، وتجعيد الشهادة؛ هو مراعاة المشاكلة ولولا بناء الدار لم يصح بناء الجار، ولولا سبوطة الشهادة لامتنع تجعيدها، ومنه قول بعض العراقيين في قاضٍ شهد عنده برؤية هلال الفطر، فلم يقبل شهادته[50]: [مجزوء الرمل].

أتَرَى القاضِيَ أعْمَى أم تُراهُ يَتعامَى؟!

سَرَق العيد كأنّ الـ عيد أموالُ اليَتَامَى

وأما الثاني فكقوله تعالى: ﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: 138] وهو مصدرٌ مؤكدٌ منتصبٌ عن قوله: ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾ [البقرة: 136] والمعنى: تطهير الله؛ لأنه الإيمان يطهر النفوس، والأصل فيه أن النصارى كانوا يغمسون أولادهم في ماء أصفر، يسمونه المعمودية، ويقولون: هو تطهير لهم؛ فأُمر المسلمون أن يقولوا لهم: «قولوا: آمنا بالله» وصبغنا الله بالإيمان صبغةً لا مثل صبغتنا، وطهرنا به تطهيراً لا مثل تطهيرنا، أو يقول المسلمون: صبغنا الله بالإيمان صبغة، ولم يصبغ صبغتكم، وجيء بلفظ الصبغة للمشاكلة، وإن لم يكن قد تقدم لفظ الصبغ؛ لأن قرينة الحال ـ التي هي سبب النزول، من غمس النصارى أولادهم في الماء الأصفر ـ دلت على ذلك، كما تقول لمن يغرس الأشجار: اغرس كما يغرس فلانٌ، تريد رجلاً يصطنع الكرام.

[الاستطراد]

ومنه الاستطراد، وهو: الانتقال من معنى إلى معنى آخر متصلٍ به لم يقصد بذكر الأول التوصل إلى ذكر الثاني، كقول الحماسي[51]: [الطويل].

---

(47) أبو أمية شريح بن الحارث بن قيس الكندي، قاضٍ فقيه تابعي (ت 78هـ).

(48) السّبط: المسترسل.

(49) الجعد: غير المسترسل.

(50) ينسبان إلى الصاح بن عبّاد.

(51) قائله: السموأل.

وإنـا لـقـومٌ مـا نَـرَى الـقـتـلَ سُـبَّـةً ... إذا مـا رأتْـهُ عـامِـرٌ وسَـلُـولُ[52]

وقول الآخر[53]: [الطويل].

إذا مـا اتَّـقَـى الله الـفَـتـى، وأطـاعـه ... فليس به بأسٌ وإن كان من جَرْمِ[54]

وعليه قوله تعالى: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ قَدۡ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكُمۡ لِبَاسٗا يُوَٰرِي سَوۡءَٰتِكُمۡ وَرِيشٗاۖ وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ ذَٰلِكَ خَيۡرٞۚ ذَٰلِكَ مِنۡ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ لَعَلَّهُمۡ يَذَّكَّرُونَ﴾ [الأعراف: 26].

قال الزمخشري: هذه الآية واردة على سبيل الاستطراد عقيب ذكر السوآت وخصف[55] الورق عليها، إظهاراً للمنّة فيما خلق الله من اللباس ولما في العري وكشف العورة من المهانة والفضيحة، وإشعاراً بأن التستر بابٌ عظيم من أبواب التقوى.

هذا أصله، وقد يكون الثاني هو المقصود؛ فيذكر الأول قبله؛ ليتوصل إليه، كقول أبي إسحاق الصابي: [الكامل].

إنْ كُـنْـتُ خُـنْـتُـكَ فـي الـمـودَّة ساعـةً ... فـذَمَـمْـتُ سيـفَ الـدَّوْلَـةِ الـمَـحْـمُـودَا

وزَعَـمْـتُ أن لـه شـريـكـاً فـي الـعُـلَـى ... وجَـحَـدْتُـهُ فـي فَـضْـلِـهِ الـتَّـوْحِـيـدا

قَـسَـمـاً لَـو أنـي حـالِـفٌ بـغـمـوسـهـا ... لِـغَـريـمِ دَيْـنٍ، مـا أرادَ مَـزيـدَا[56]

ولا بأس أن يسمى هذا إيهام الاستطراد.

[المزاوجة]

ومنه المزاوجة، وهي: أن يزاوَج بين معنيين في الشرط والجزاء، كقول البحتري: [الطويل].

---

(52) عامر وسلول: أسماء قبائل.
(53) قائله: زياد الأعجم.
(54) جَرم: اسم قبيلة.
(55) خصف الورق: إلصاقه.
(56) اليمين الغموس: اليمين الكاذبة التي تغمس صاحبها في النار.

إذا ما نَهَى النَّاهي فلَجَّ بيَ الهوَى أصاخَتْ إلى الواشِي فَلَجَّ بها الهَجْرُ[57]

وقوله أيضاً: [الطويل].

إذا اختَرَبَتْ يوماً ففاضَتْ دِماؤُها تذكَّرَتِ القُرْبَى ففاضَتْ دُموعُها[58]

[العكس والتبديل]

ومنه العكس والتبديل، وهو: أن يقدم في الكلام جزءٌ ثم يؤخر، ويقع على وجوه:

منها: أن يقع بين أحد طرفي جملة وما أضيف إليه، كقول بعضهم: «عادات السادات، سادات العادات».

ومنها: أن يقع بين متعلقي فعلين في جملتين، كقوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾ [الروم: 19] وكقوله الحماسي[59]: [الوافر].

فرَدَّ شُعورَهُنَّ السُّودَ بِيضاً وردَّ وُجُوهَهُنَّ البِيضَ سُودَا

ومنها: أن يقع بين لفظين في طرفي جملتين، كقوله تعالى: ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ﴾ [البقرة: 187] وقوله: ﴿لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾ [الممتحنة: 10] وقوله: ﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَىْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِّن شَىْءٍ﴾ [الأنعام: 52] وقول الحسن البصري: إن من خوَّفك حتى تلقى الأمن؛ خيرٌ ممن أمَّنك حتى تلقى الخوف، وقول أبي الطيب: [الطويل].

فلا مَجْدَ في الدُّنيا لِمَنْ قَلَّ مالُه ولا مالَ في الدُّنيا لـمَنْ قَلَّ مجدُه

وقول الآخر[60]: [الكامل].

(57) لجّ: بالَغ وتمادى، أصاخت: استمعت.
(58) احتربت: تحاربت.
(59) ينسب لعبد الله بن الزبير ولفضالة بن شريك، انظر الحماسة 1/397.
(60) قائلهما: عتاب بن ورقاء الرياحي.

إن الـلَّـيـالِـيَ لـلأنـام مَـنـاهِـلٌ تُـطْـوَى وتُـنْـشَـرُ دُونَـهـا الأعـمـارُ
فـقِـصـارُهُـنَّ مـع الـهُـمـومِ طَـوِيـلـةٌ وطِـوالـهُـنَّ مـع الـسُّـرُورِ قـصـارُ

[الرجوع]

ومنه الرجوع، وهو: العود على الكلام السابق بالنقض لنكتةٍ، كقول زهيرٍ: [البسيط].

قِفْ بالدِّيار التي لم يَعْفُهَا القِدَمُ بَلَى، وَغَيَّرَهَا الأرْوَاحُ والدِّيَمُ[61]

قيل: لما وقف على الديار تسلطت عليه كآبةٌ أذهلته؛ فأخبر بما لم يتحقق فقال: لم يعفها القدم، ثم ثاب إليه عقله؛ فتدارك كلامه؛ فقال: بلى وغيرها الأرواح والدِّيمُ، وعلى هذا بيت الحماسة[62]: [الطويل].

أَلَيْسَ قليلاً نَظْرةٌ إن نظرتُها إلَيْكِ؟! وكلاً ليسَ منكِ قَليلُ

ونحوه: [الطويل].

فَأُفٍّ لهذا الدَّهرِ، لا بَلْ لأهلِه

[التورية]

ومنه التورية، وتسمى الإيهام أيضاً، وهي: أن يطلق لفظ له معنيان: قريبٌ، وبعيد، ويراد به البعيد منهما.

وهي ضربان: مجرّدة، ومرشّحة.

أما المجردة فهي: التي لا تجامع شيئاً مما يلائم المورّى به، أعني المعنى القريب، كقوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: 5].

وأما المرشّحة فهي؛ التي قرن بها ما يلائم المورّى به، إما قبلها،

(61) لم يعفها: لم يَمحُها، والأرواح: الرّياح، والدّيم: الأمطار الدائمة دون رعدٍ أو برقٍ.
(62) قائله: يزيد بن الطثرية شاعر أموي (ت 127هـ).

كقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٖ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾[63] [الذاريات: 47] قيل: ومنه قول الحماسي[64]: [الطويل].

فَلَمّا نَأتْ عنّا العَشِيرَةُ كُلُّها أَنَخْنَا؛ فَحَالَفْنَا السُّيوفَ على الدَّهرِ[65]

فما أَسْلَمْتَنا عندَ يومِ كريهةٍ ولا نحنُ أغْضَيْنَا الجُفُونَ على وِتْرِ[66]

فإن الإغضاء مما يلائم جفن العين لا جفن السيف، وإن كان المراد به إغماد السيوف؛ لأن السيف إذا أُغمد انطبق الجفن عليه، وإذا جرد انفتح؛ للخلاء الذي بين الدفتين.

وإما بعدها، كلفظ «الغزالة» في قول القاضي الإمام أبي الفضل عياضٍ[67] في صيفيةٍ باردة: [البسيط].

كأن «كانون» أهْدى من ملابسه لشهر «تَمُّوزَ» أنواعاً من الحُلَلِ

أو الغزالة من طول الْمَدَى خَرِفَتْ فما تُفَرِّقُ بين الجَدْيِ والحَمَلِ[68]

واعلم أن التوهّم ضربان:

ضرب يستحكم حتى يصير اعتقاداً كما في قوله[69]: [الطويل].

حملناهُمُ طُرّاً على الدُّهْمِ بعدَما خلعنا عليهم بالطعانِ مَلابِسا[70]

وضرب لا يبلغ ذلك المبلغ، ولكنه شيء يجري في الخاطر وأنت تعرف حاله، كما في قول ابن الربيع[71]: [الكامل].

---

(63) الأيد: القوّة.

(64) ينسب البيتان لموسى بن جابر الحنفي، وليحيى بن منصور الحنفي، انظر الحماسة 1/ 171.

(65) نأت: بعدت، أنخنا: أقمنا.

(66) أغضى جفنه: أسبله، والوتر: الثأر.

(67) أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي، عالم المغرب ومحدثه في وقته (ت 544هـ).

(68) الغزالة: الشمس، والجدي والحمل: أبراج في السّماء.

(69) ذُكر في مفتاح العلوم 537 دون نسبة.

(70) طرّاً: جميعاً، الدّهم: السود وهي القيود.

(71) يعقوب بن الربيع بن يونس، شاعر عباسي بغدادي (ت 190هـ).

لـولاَ الـتـطَـيُّـرُ بـالـخِـلاف، وأنَّـهُـمْ قـالـوا: مـريـضٌ لا يَـعُـودُ مَـرِيـضـا
لَـقَـضَـيْـتُ نَـحْـبي فـي فِـنـائِـكَ خِـدْمَـةً لأكـون مَـنْـدُوبـاً قَـضَـى مَـفْـروضـا[72]

ولا بد من اعتبار هذا الأصل في كل شيء بني على التوهم؛ فاعلم.

وقال السكاكي[73]: أكثر متشابهات القرآن من التورية.

[الاستخدام]

ومنه الاستخدام، وهو: أن يراد بلفظ له معنيان أحدهما، ثم بضميره معناه الآخر، أو يراد بأحد ضميريه أحدهما، وبالآخر الآخر. فالأول كقوله[74]: [الوافر].

إذا نـزلَ الـسَّـمَـاءُ بـأرض قـوم رَعَـيْـنَـاهُ، وإن كـانـوا غِـضـابـا

أراد بالسماء الغيث، وبضميرها النبت.

والثاني كقول البحتري: [الكامل].

فسقَى الغَضا والسَّاكِنِيهِ، وإن هُمُ شَـبُّـوهُ بـيـن جَـوانـح وقـلـوب[75]

أراد بضمير الغضا في قوله: «والساكنيه» المكان، وفي قوله «شبّوه» الشجر.

[اللفّ والنشر]

ومنه اللف والنشر، وهو: ذكر متعدد على جهة التفصيل أو الإجمال، ثم ذكر ما لكل واحد من غير تعيين، ثقةً بأن السامع يرده إليه.

فالأول ضربان:

---

(72) نحبي: أجَلي.

(73) مفتاح العلوم 537.

(74) قائله: معاوية بن مالك بن جعفر، انظر المفضليات 695.

(75) الغضا: نوع من شجر الأثل صلب، شبّوه: أضرموه.

لأن النشر إما على ترتيب اللفظ، كقوله تعالى: ﴿وَمِن رَّحْمَتِهِۦ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا۟ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ﴾ [القصص: 73] وقول ابن حيوس: [الكامل].

فِعْلُ المدامِ، ولونُها، ومَذَاقُها ... في مُقْلَتَيْهِ، وَوَجْنَتَيْهِ، وريقِهِ

قول ابن الرومي: [الكامل].

آراؤُكم، ووجوهُكم، وسُيوفُكُمْ ... في الحادثات إذا دَجَوْنَ نجومُ[76]

فيها مَعَالِمُ للهُدَى، ومَصابِحٌ ... تَجْلُو الدُّجى، والأخْرَيَاتُ رُجُومُ[77]

وإما على غير ترتيبه، كقول ابن حيوس: [الخفيف].

كيف أسلو، وأنت حِقْفٌ، وغُصْنٌ ... وغَزَالٌ: لَحْظاً، وَقَدّاً، ورِدْفَا[78]

وقال الفرزدق: [الطويل].

لقد خُنْتَ قوماً لو لَجَأتَ إلَيْهِمُ ... طريدَ دَم، أو حامِلاً ثِقْلَ مَغْرَم[79]

لألْفَيْتَ فِيهم مُعْطِياً، أو مُطاعِناً ... ورَاءَكَ شَزْراً بالوَشِيجِ المُقَوَّمِ[80]

والثاني كقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ﴾ [البقرة: 111] فإن الضمير في «قالوا» لأهل الكتاب من اليهود والنصارى، والمعنى: وقالت اليهود: لن يدخل الجنة إلا من كان هوداً، والنصارى: لن يدخل الجنة إلا من كان نصارى؛ فلفّ بين القولين؛ ثقةً بأن السامع يردُّ إلى كل فريق قوله، وأمناً من الإلباس؛ لما علم من التعادي بين الفريقين، وتضليل كل واحد منهما لصاحبه.

---

(76) دجَوْنَ: أظلمن.
(77) تجلو: تكشف، والرّجوم: الشّهب.
(78) أسلو: أنسى، الحقف: كثيب من الرمل مستدير.
(79) المغرم: الدّين.
(80) المطاعن الشزر: الذي يطعن عن يمينه وشماله، والوشيج: الرماح، والمقوّم: المسوّى.

[الجمع]

ومنه الجمع، وهو: أن يجمع بين شيئين أو أشياء في حكم واحد، كقوله تعالى: ﴿ٱلْمَالُ وَٱلْبَنُونَ زِينَةُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [الكهف: 46] وقول الشاعر[81]: [الرجز].

إنَّ الشَّبابَ والفراغَ والجِدَهْ   مَفْسَدَةٌ لِلمَرْءِ أيُّ مَفْسَدَهْ[82]

ومنه قول محمد بن وهيب: [البسيط].

ثلاثةٌ تُشْرِقُ الدنيا ببهجتها   شمسُ الضُّحى، وأبو إسحاق، والقمرُ

[التفريق]

ومنه التفريق، وهو: إيقاع تباين بين أمرين من نوع واحد في المدح أو غيره، كقوله[83]: [الخفيف].

ما نوالُ الغمام وقتَ ربيعِ   كنوال الأمير يومَ سخاءِ

فنوالُ الأمير بَدْرَةُ عَيْنٍ   ونوال الغمام قَطرة ماءِ[84]

ونحوه قوله[85]: [المنسرح].

مَنْ قاس جَدْواكَ بالغمام فما   أنْصَفَ في الحكم بين شَكْلَيْنِ[86]

أنت إذا جُدْتَ ضاحِكٌ أبداً   وهو إذا جاد دامِعُ العَيْنِ

---

(81) قائله: أبو العتاهية، انظر الأغاني 4/22.

(82) الجدة: الغِنَى.

(83) قائلهما: الوطواط، انظر مفتاح العلوم 535.

(84) البدرة: الكيس فيه ألف دينار، والعين: الذهب أو الفضّة.

(85) ينسبان للوطواط وللوأواء الدمشقي.

(86) جدواك: عطاؤك.

[التقسيم]

ومنه التقسيم، وهو: ذكر متعدد، ثم إضافة ما لكلٍّ إليه على التعيين، كقول أبي تمام: [الطويل].

فما هو إلا الوحيُ، أو حَدُّ مُرْهَفٍ تُميلُ ظُباهُ أخدَعَيْ كل مائل[87]

فهذا دواءُ الداء من كلّ عالِمٍ وهذا دواءُ الداءِ من كلّ جاهل

وقول الآخر[88]: [البسيط].

ولا يُقيم على ضَيْمٍ يُراد به إلاَّ الأذلأنِ: عَيْرُ الحيِّ، والوتدُ

هذا على الخَسْفِ مربوط بِرُمَّتِهِ وذا يُشَجُّ، فلا يَرْثي له أحد

وقال السكاكي[89]: هو أن تذكر شيئاً ذا جُزءين أو أكثر. ثم تضيف إلى كل واحد من أجزائه ما هو له عندك، كقوله: [المتقارب].

أديبان في بَلْخَ لا يأكلان إذا صَحِبا المرءَ غَيْرَ الكَبِدْ[90]

فهذا طويلٌ كظل القناة وهذا قصير كظل الوتدْ

وهذا يقتضي أن يكون التقسيم أعم من اللف والنشر.

ومنه: الجمع مع التفريق، وهو: أن يدخل شيئان في معنى واحد ويفرق بين جهتي الإدخال، كقوله[91]: [المتقارب].

فَوَجْهُكَ كالنار في ضوئها وقَلْبِيَ كالنار في حَرِّها

شبّه وجه الحبيب وقلب نفسه بالنار، وفرّق بين وجهي المشابهة.

---

(87) المرهف: السيف المشحوذ، ظباه: حدّاه، الأخدعان: عِرقان في العنق.

(88) سبق تخريج البيتين.

(89) مفتاح العلوم 535.

(90) بلخ: مدينة قديمة في أفغانستان غربي مزار شريف.

(91) قائله: الوطواط.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ءَايَتَيْنِ فَمَحَوْنَآ ءَايَةَ ٱلَّيْلِ وَجَعَلْنَآ ءَايَةَ ٱلنَّهَارِ مُبْصِرَةً﴾ [الإسراء: 12].

ومنه: الجمع مع التقسيم، وهو: جمع متعددٍ تحت حكمٍ ثم تقسيمه، أو تقسيمه ثم جمعه؛ فالأول كقول أبي الطيب: [البسيط].

حتَّى أقام على أرباض خَرْشَنَةٍ   تَشْقَى به الرُّومُ، والصُّلبانُ، والبِيَعُ[92]

للسَّبْيِ ما نكحوا، والقَتْلِ ما ولدوا   والنَّهْبِ ما جمعوا، والنَّارِ ما زرعوا[93]

جمع في البيت الأول شقاء الروم بالممدوح على سبيل الإجمال حيث قال: «تشقى به الروم» ثم قسّم في الثاني وفصّل.

والثاني كقول حسان: [البسيط].

قومٌ إذا حاربوا ضَرُّوا عَدُوَّهُمُ   أو حاولوا النفع في أشياعهم نفعوا[94]

سَجِيَّةٌ تلك منهم غَيْرُ مُحْدَثَةٍ   إنَّ الخلائق - فاعلم - شَرُّها البِدَعُ[95]

قسم في البيت الأول صفة الممدوحين إلى ضر الأعداء ونفع الأولياء، ثم جمعها في البيت الثاني حيث قال: «سجية تلك».

ومن لطيف هذا الضرب قول الآخر: [البسيط].

لو أن ما أنتمُ فيه يدوم لكم   ظننتُ ما أنا فيه دائماً أبدا

لكن رأيتُ الليالي غيرَ تاركة   ما سَرَّ من حادث أو ساء مُطَّرِدا[96]

فقد سكنتُ إلى أنّي وأنكمُ   سنَستجِدُّ خِلاَفَ الحالَتَيْنِ غدا

فقوله: «خلاف الحالتين» جمعٌ لما قسم لطيفٌ، وقد ازداد لطفاً بحسن

---

(92) أرباض: أطراف، وخرشنة: اسم بلد من بلدان الروم، والبِيَع: معابد اليهود.

(93) السّبي: الأسر.

(94) أشياعهم: أتباعهم.

(95) سجيّة: خُلُق، مُحدثة: جديدة، والخلائق: الطبائع.

(96) المطّرِد: المتتابع.

ما بناه عليه من قوله: [البسيط].

فـقـد سـكـنـت إلـى أنـي وأنـكـم

ومنه الجمع مع التفريق والتقسيم، كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُوا۟ فَفِى ٱلنَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُوا۟ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾[97] [هود: 105 ـ 108].

أما الجمع ففي قوله: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ فإن قوله: ﴿نَفْسٌ﴾ متعدد معنى؛ لأن النكرة في سياق النفي تعم، وأما التفريق ففي قوله: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾ وأما التقسيم ففي قوله: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُوا۟﴾ إلى آخر الآية الثانية.

وقول ابن شرف القيرواني: [الطويل].

لمختلِفي الحاجات جمعٌ ببابه ... فهذا له فَنٌّ، وهذا له فَنُّ[98]

فللخامل العَلْيَا، وللمُعْدِم الغنى ... وللمذنب العُتْبَى، وللخائف الأمنُ[99]

وقد يطلق التقسيم على أمرين:

أحدهما: أن يذكر أحوال الشيء مضافاً إلى كل حال ما يليق بها، كقول أبي الطيب: [الطويل].

سأطلبُ حَقِّي بالقَنا ومَشايخ ... كأنَّهُم مِنْ طُولِ ما التَثَمُوا مُرْدُ[100]

ثِقَالٌ إذا لاقَوْا، خِفافٌ إذا دُعُوا ... كثيرٌ إذا شَدُّوا، قليلٌ إذا عُدُّوا[101]

(97) مجذوذ: مقطوع.

(98) الفنّ: الحال.

(99) الخامل: المغمور، والمُعدم: الفقير، والعتبى: الرضى.

(100) القنا: الرماح، والتثموا: لبسوا اللثام، والمرد: الذين لم تنبت لحاهم.

(101) شدّوا: هجموا على أعدائهم.

وقوله أيضاً: [الوافر][102].

بـدت قـمـراً، ومـالَـتْ خـوط بـانٍ وفـاحَـتْ عَـنْـبَـراً، ورنَـتْ غَـزالا

ونحوه قول الآخر[103]: [الطويل].

سَـفَـرْنَ بُـدُوراً، وانـتَـقَـبْـنَ أهِـلَّـة وَمِسْنَ غُصوناً، والتفتن جآذِرا[104]

والثاني: استيفاء أقسام الشيء بالذكر، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: 32].

وقـولـه: ﴿يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَٰثًا وَيَهَبُ لِمَن يَشَآءُ ٱلذُّكُورَ أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَٰثًا ۖ وَيَجْعَلُ مَن يَشَآءُ عَقِيمًا﴾ [الشورى: 49 ـ 50].

ومنه ما حكي عن أعرابي وقف على حلقة الحسن[105]، فقال: «رحم الله من تصدّق من فضل، أو آسى[106] من كفافٍ، أو آثر من قوتٍ» فقال الحسن: ما ترك لأحذ عذراً.

ومثاله عن الشعر قول زهير: [الطويل].

وأعْلَمُ عِلْمَ اليومِ والأمسِ قبلَه ولكنّني عن عِلْمِ ما في غَدٍ عَمِ

وقول طريح[107]: [البسيط].

إن يعلموا الخيرَ يُخْفُوه، وإن علموا شرّاً أذاعوا، وإن لم يعلموا كذبوا

وقول أبي تمام في الأفشين[108] لما أُحرق: [الكامل].

---

(102) سبق تخريجه.

(103) قائله: أبو القاسم الزّاهي.

(104) سفرن: كشفن وجوههنّ، انتقبن: غطين وجوههن، مِسْنَ: تمايلن، جآذر: أولاد البقرة الوحشية.

(105) أي الحسن البصري وقد مرّت ترجمته.

(106) آسى: عزّى وصبّر.

(107) أبو الصلت طريح بن إسماعيل بن عبيد الثقفي، شاعر أموي (ت 165هـ).

(108) الأفشين: قائد تركي خدم المعتصم، ثم قتله المعتصم (ت 226هـ).

صَلَّى لها حَيّاً، وكان وقودَها مَيْتاً، ويدخلها مع الفُجّارِ

وقول نصيبٍ: [الطويل].

فقال فريق اليوم «لا» وفريقهم «نعم» وفريق «لَأَيْمُنُ الله ما ندري»

فإنه ليس في أقسام الإجابة غير ما ذكر.

وقول الآخر[109]: [الطويل].

فَهَبْهَا كشيء لم يكن، أو كنازح به الدارخ، أو مَنْ غَيَّبَتْهُ المقابر[110]

[التجريد]

ومنه التجريد، وهو: أن يُنتزع من أمرٍ ذي صفة أمرٌ آخر مثله في تلك الصفة، مبالغةً في كمالها فيه. وهو أقسام:

منها: نحو قولهم: «لي من فلانٍ صديقٌ حميمٌ» أي: بلغ من الصداقة مبلغاً صح معه أن يستخلص منه صديقٌ آخر.

ومنها: نحو قولهم: «لئن سألت فلاناً لتسألن به البحر».

ومنها: نحو قول الشاعر: [الطويل].

وشوْهاءَ تَغْدُو بي إلى صارخ الوَغَى بِمُسْتَلْئِمٍ مِثْلِ الفَنِيق المُرَحَّلِ[111]

أي: تعدو بي؛ ومعي من نفسي ـ لكمال استعدادها للحرب ـ مستلئمٌ، أي: لابس لأمةٍ.

ومنها: نحو قوله تعالى: ﴿لَهُمْ فِيهَا دَارُ الْخُلْدِ﴾ [فصلت: 28]؛ فإن جهنم ـ أعاذنا الله منها ـ هي دار الخلد، لكن انتزع منها مثلها، وجعل معدّاً فيها للكفار؛ تهويلاً لأمرها.

---

(109) قائله: عمر بن أبي ربيعة.

(110) النازح: البعيد.

(111) الوغى: الحرب، والمستلئم: الذي يلبس الدرع، والفنيق: الفحل من الإبل، المرحّل: المرسل.

ومنها: نحو قول الحماسي[112]: [الكامل].

فَلَئِنْ بَقيتُ لأرْحَلَنَّ بِغَزْوَةٍ   تَحْوي الغَنائِمَ أو يَمُوتَ كَرِيمُ

وعليه قراءة من قرأ: ﴿فَإِذَا ٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً كَٱلدِّهَانِ﴾[113] [الرحمن: 37] بالرفع، بمعنى: فحصلت سماءٌ وردةٌ.

وقيل: تقدير الأول أو يموت مني كريم، والثاني: فكانت منه وردة كالدهان، وفيه نظر.

ومنها: نحو قوله[114]: [المنسرح].

يا خَيْرَ مَنْ يَرْكَبُ المَطِيَّ، ولا   يشربُ كأساً بِكَفٍّ مَنْ بَخِلا

ونحوه قول الآخر[115]: [البسيط].

إن تَلْقَنِي لا ترى غيري بناظرةٍ   تَنْسَ السِّلاحَ وَتَعْرِفْ جَبْهَةَ الأسَدِ

ومنها: مخاطبة الإنسان نفسه، كقول الأعشى: [البسيط].

وَدِّع هُرَيْرَةَ إن الركب مُرْتَحِلُ   وهل تُطِيق وَداعاً أيها الرجل؟!

وقول أبي الطيب: [البسيط].

لا خيلَ عِنْدَكَ تُهديها ولا مالُ   فليُسعِدِ النُّطْقُ إنْ لم يُسْعِدِ الحالُ

[المبالغة]

ومنه: المبالغة المقبولة.

والمبالغة: أن يدعى لوصف بلوغه في الشدة أو الضعف حدّاً مستحيلاً أو مستبعداً؛ لئلا يظن أنه غير متناهٍ في الشدة أو الضعف.

(112) قائله: قتادة بن مسلمة الحنفي.
(113) الدّهان: الجلد الأحمر أو ما يدهن به.
(114) قائله: الأعشى، وهو في ديوانه 170.
(115) قائله: أرطاة بن سهية شاعر مخضرم.

وتنحصر في التبليغ، والإغراق، والغلو؛ لأن المدّعي للوصف من الشدة أو الضعف إما يكون ممكناً في نفسه، أو لا: الثاني الغلو، والأول إما أن يكون ممكناً في العادة أيضاً، أو لا: الأول التبليغ، والثاني الإغراق.

أما التبليغ فكقول امرئ القيس: [الطويل].

فعادَى عِداءً بين ثَوْرٍ ونعجة دِراكاً فلم يَنْضَحْ بماء فيغسِل[116]

وصف هذا الفرس بأنه أدرك ثوراً وبقرةً وحشيين في مضمار واحد ولم يعرق، وذلك غير ممتنع عقلاً ولا عادة، ومثله قول أبي الطيب: [الطويل].

وأصْرَعُ أيَّ الوحش قَفَّيْتُهُ به وأنزل عنه مِثْلَه حِينَ أركَبُ[117]

وأما الإغراق كقول الآخر[118]: [الوافر].

ونُكرِم جارَنا ما دام فينا ونُتْبِعه الكرامَة حيث مالا

فإنه ادّعى أن جاره لا يميل عنه إلى جهة إلا وهو يتبعه الكرامة، وهذا ممتنعن عادة، وإن كان غير ممتنع عقلاً. وهما مقبولان.

وأما الغلول فكقول أبي نواسٍ: [الكامل].

وأخَفْتَ أهل الشِّرْكِ، حتى إنه لَتَخافُك النُّطَفُ التي لم تُخْلَقِ

والمقبول منه أصناف:

أحدهما: ما أُدخل عليه ما يقربه إلى الصحة، نحو لفظة «يكاد» في قوله تعالى: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ وَلَوۡ لَمۡ تَمۡسَسۡهُ نَارٞۚ﴾ [النور: 35].

في قول الشاعر يصف فرساً[119]: [الكامل].

(116) العداء: الموالاة، والنعجة من بقر الوحش، والدّراك: المتابعة.
(117) قفّيته: أتبعته.
(118) قائله: عمرو بن الأيهم التغلبي.
(119) قائله: ابن حمديس الصقلّي.

ويكاد يخرج سُرْعةً عن ظله   لو كان يرغب في فراق رفيق

والثاني: ما تضمن نوعاً حسناً من التخييل، كقول أبي الطيب: [الكامل].

عَقَدَتْ سنابكُها عليها عِثْيَراً   لو تبتغي عَنَقاً عليه لأمكنا[120]

وقد جمع القاضي الأرجاني بينهما في قوله يصف الليل بالطول: [الطويل].

يُخَيِّلُ لي أن سُمِّرَ الشُّهْبُ في الدُّجى   وشُدَّتْ بأهدابي إليهنَّ أجفاني

والثالث: ما أُخرج مخرج الهزل والخلاعة، كقول الآخر: [المنسرح].

أسكر بالأمس إن عَزَمْتُ على الـ   شُرْب غداً، إنَّ ذا من العَجَبِ

[المذهب الكلامي]

ومنه: المذهب الكلامي، وهو: أن يورد المتكلم حجةً لما يدّعيه على طريق أهل الكلام، كقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: 22].

وقوله عز وجل: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: 27] أي: والإعادة أهون عليه من البدء، والأهون من البدء أدخل في الإمكان من البدء؛ فالإعادة أدخل في الإمكان من البدء، وهو المطلوب.

وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلْءَافِلِينَ﴾ [الأنعام: 76] أي: القمر آفلٌ، وربي ليس بآفل، فالقمر ليس بربي.

وقوله تعالى: ﴿قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُم بِذُنُوبِكُم﴾ [المائدة: 18] أي: أنتم تعذبون، والبنون لا يعذبون، فلستم ببنين له.

---

(120) العثير: الغبار، والعنق: السير السريع.

ومنه قول النابغة يعتذر إلى النعمان: [الطويل].

حلفتُ فلم أترك لنفسك رِيبةً ولسي وراء الله للمرء مَطْلَب

لئن كنتَ قد بُلّغْتَ عني خِيانةً لمُبْلِغُكَ الواشي أغشُّ وأكذبُ

ولكنني كنتُ امرأً ليَ جانبٌ من الأرض فيه مُسْتَرادٌ ومَذهبُ[121]

مُلوكٌ، وإخوان، إذا ما مدحتُهم أُحَكَّمُ في أموالهم وأُقَرَّبُ

كفِعْلِكَ في قومٍ أراكَ اصطفيتَهُمْ فلم تَرَهُمْ في مدحِهِم لَكَ أذنبوا

يقول: أنت أحسنت إلى قوم فمدحوك، وأنا أحسن إليَّ قومٌ فمدحتهم، فكما أن مدح أولئك لا يعدّ ذنباً؛ فكذلك مدحي لمن أحسن إلي لا يعد ذنباً.

[حسن التعليل]

ومنه: حسن التعليل، وهو: أن يدّعي لوصف علة مناسبة له باعتبار لطيف غير حقيقي.

وهو أربعة أقسام؛ لأن الوصف إما ثابت قصد بيان علته، أو غير ثابت أُريد إثباته، والأول إما أن لا يظهر له في العادة علة، أو يظهر له علة غير المذكورة، والثاني إما ممكن، أو غير ممكن.

أما الأول فكقول أبي الطيب: [الكامل].

لم يَحْكِ نائلَكَ السحابُ، وإنَّما حُمَّتْ به فَصَبيبُها الرُّحَضاءُ[122]

فإن نزول المطر لا يظهر له في العادة علة، وكقول أبي تمام: [الكامل].

لا تُنْكري عَطَلَ الكريم من الغنى فالسَّيْلُ حربٌ للمكان العالي[123]

---

(121) المستراد: المكان الذي يرتاده الإنسان لطلب الرزق، مذهب: سبيل.

(122) نائلك: عطاءك، والصَّبيب: ما يُصبُّ، والرّحضاء: عرق الحمّى.

(123) العَطَل: الخلوُّ.

علّل عدم إصابة الغنى بالقياس على عدم إصابة السيل المكان العالي كالطود[124] العظيم، من جهة أن الكريم ـ لاتّصافه بعلو القدر ـ كالمكان العالي، والغنى لحاجة الخلق إليه كالسيل.

ومن لطيف هذا الضرب قول أبي هلال العسكري[125]: [الكامل].

زعم البَنَفْسَجُ أنه كعذاره حُسْناً، فَسَلُّوا من قَفاهُ لِسَانَهُ[126]

وقول ابن نباتة في صفة فرس: [الوافر].

وأدْهَمَ يستمِدُّ الليلُ منه وتَطْلُع بين عينيه الثُّرَيَّا[127]

سَرَى خَلْفَ الصباح يطير مَشْياً ويَطْوي خلفه الأفلاكَ طَيّاً

فلما خاف وَشْكَ الفوتِ منه تشبّثَ بالقوائم والمُحَيَّا[128]

وأما الثاني فكقول أبي الطيب: [الرمل].

ما بِهِ قَتْلُ أعاديه، ولَكِنْ يَتَّقِي إخلافَ ما ترجو الذِّئابُ[129]

فإن قتل الملوك أعداءَهم في العادة لإرادة هلاكهم، وأن يدفعوا مضارّهم عن أنفسهم؛ حتى يصفو لهم ملكهم من منازعتهم، لا لما ادعاه من أن طبيعة الكرم قد غلبت عليه، ومحبته أن يصدق رجاء الراجين بعثته على قتل أعدائه؛ لما علم أنه كلما غدا للحرب غدت الذئاب تتوقع أن يتسع عليها الرزق من قتلاهم.

وهذا مبالغة في وصفه بالجود، ويتضمن المبالغة في وصفه بالشجاعة على وجه تخييليّ، أي تناهى في الشجاعة حتى ظهر ذلك للحيوانات

(124) الطَّود: الجبل.
(125) أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري، عالم بالأدب له شعر (ت 395هـ).
(126) العذار: شعر اللحية على صفحة الوجه.
(127) الأدهم: الأسود والمراد به فرسه.
(128) وشك: سرعة، والمحيّا: الوجه.
(129) يتّقي: يخشى، الإخلافُ: عدم الوفاء بالوعد.

العُجم، فإذا غدا للحرب رجت الذئاب أن تنال من لحوم أعدائه.

وفيه نوع آخر من المدح، وهو أنه ليس ممن يسرف في القتل طاعةً للغيظ والحنق. وكقول أبي طالب المأموني[130] في بعض الوزراء ببخارى[131]: [الخفيف].

مُغْرَمٌ بالثناء، صَبٌّ بكسب الـ ـمجد يهتزُّ للسماح ارتياحا

لا يذوق الإغفاء إلاَّ رَجاءً أن يرى طَيْفَ مُسْتَميحٍ رَواحا[132]

وكأن تقييده بالرواح ليشير إلى أن العفاة[133] إنما يحضرون له في صدر النهار على عادة الملوك، فإذا كان الرواح قلوا، فهو يشتاق إليهم، فينام ليأنس برؤية طيفهم، وأصله من نحو قول الآخر[134]: [الطويل].

وإني لأسْتَغْفِي، وما بي نَعْسَةٌ لعلَّ خيالاً منكِ يَلْقَى خياليَا[135]

وهذا غير بعيد أن يكون أيضاً من هذا الضرب، إلا أنه لا يبلغ في الغرابة والبعد عن العادة ذلك المبلغ؛ فإنه قد يتصور أن يريد المغرم المتيم إذا بعد عهده بحبيبه أن يراه في المنام؛ فيريد النوم لذلك خاصَّةً.

ومن لطيف هذا الضرب قول ابن المعتز: [المنسرح].

قالوا: اشتكت عينه، فقلت لهم: من كثرة القتل نالها الوَصَبُ[136]

حُمرتُها من دماء مَنْ قَتَلَتْ والدمُ في النَّصْلِ شاهدٌ عَجَبُ[137]

---

(130) أبو طالب عبد السلام بن الحسين المأموني نسبة إلى المأمون الخليفة العباسي، شاعر كاتب (ت 383هـ).

(131) بخارى: مدينة في أوزبكستان حالياً.

(132) المستميح: طالب العطاء، ورواحاً: مساءً.

(133) العفاة: طلاّب المعروف.

(134) قائله: مجنون ليلى من يائيته الشهيرة.

(135) أستغفي: أطلب الإغفاء، والرواية المشهورة أستغشي.

(136) الوصب: المرض الدائم.

(137) النّصل: حديدة السكين أو السيف.

وقول الآخر[138]: [المتقارب].

أتَتْني تَؤنِّبُني بالبُكا فأهلاً بها وبتأنيبها
تقول - وفي قولها حِشْمَةٌ - أتبكي بعين تراني بها؟!
فقلتُ: إذا استحسنت غيركم أمَرْتُ الدموعَ بتأديبها

وذلك أن العادة في دمع العين أن يكون السبب فيه إعراض الحبيب، أو اعتراض الرقيب، ونحو ذلك من الأسباب الموجبة للاكتئاب، لا ما جعله من التأديب على الإساءة باستحسان غير الحبيب.

وأما الثالث فكقول مسلم بن الوليد: [البسيط].

يا وَاشيا حَسُنَتْ فينا إساءتُه نَجَّى حِذَارُكَ إنساني من الغَرَق[139]

فإن استحسان إساءة الواشي ممكن، لكن لما خالف الناس فيه عقبه بذكر سببه، وهو أن حذاره من الواشي منعه من البكاء، فسلم إنسان عينه من الغرق في الدموع وما حصل ذلك فهو حسن.

وأما الرابع فكمعنى بيت فارسي ترجمته: [البسيط].

لو لم تكن نِيَّةُ الجَوْزاء خِدْمَتَهُ لما رأيتَ عليها عِقْدَ مُنْتَطِقِ[140]

فإن نية الجوزاء خدمته ممتنعةٌ.

ومما يلحق بالتعليل - وليس به؛ لبناء الأمر فيه على الشك - نحو قول أبي تمام: [الطويل].

رُبىً شفعَتْ ريحُ الصَّبا لرياضها إلى المُزْنِ حتى جادَها وَهُوَ هامع[141]

---

(138) أوردها الجرجاني في أسرار البلاغة 300 دون نسبة.

(139) إنسان العين: سوادها.

(140) الجوزاء: من أبراج السماء، والمنتطق: الذي يشدّ وسطه بالنطاق.

(141) الربى: الأماكن المرتفعة، والصّبا: ريحٌ تهبّ من الشرق، والمزن: السحاب الأبيض، وجادها: أمطرها، والهامع: السائل.

كأن السحاب الغُرَّ غَيَّبْنَ تَحتَها   حبيباً فما تَرْقا لهُنَّ مدامعُ[142]

وقول أبي الطيب: [الكامل].

رحَلَ العزاءُ برحلتي، فكأنني   أتبعته الأنفاسَ للتشييع

علة تصعيد الأنفاس في العادة هي التحسر والتأسف، لا ما جوّز أن يكون إياه، والمعنى: رحل عني العزاء بارتحالي عنك، أي: معه، أو بسببه؛ فكأنه لما كان الصدر محل الصبر، وكانت الأنفاس تتصعد منه أيضاً: صار العزاء وتنفس الصعداء كأنهما نزيلان، فلما رحل ذلك كان حقاً على هذا أن يشيّعه؛ قضاءً لحق الصحبة.

[التفريع]

ومنه التفريع، وهو: أن يثبت لمتعلق أمرٍ حكمٌ بعد إثباته لمتعلقٍ له آخر، كقول الكميت[143]: [البسيط].

أحلامكم لسَقام الجهل شافيةٌ   كما دِماؤكُمُ تشفي من الكَلَب

فرّع من وصفهم بشفاء أحلامهم لسقام الجهل وصفهم بشفاء دمائهم من داء الكلب.

[المدح بما يشبه الذم]

ومنه تأكيد المدح بما يشبه الذم، وهو ضربان:

أفضلهما أن يستثنى من صفة ذم منفيَّةٍ عن الشيء صفة مدح بتقدير دخولها فيها، كقول النابغة الذبياني: [الطويل].

ولا عيبَ فيهم غير أن سيوفهم   بهِنَّ فُلولٌ من قِراعَ الكتائب[144]

(142) الغرّ: البيض، ترقا: تجفّ.

(143) أبو المستهل الكميت بن زيد بن خنيس الأسدي، شاعر الهاشميين كوفي (ت 126هـ).

(144) الفلول: التشقّقات، والقراع: التضارب.

أي: إن كان فلول السيف من قراع الكتائب من قبيل العيب؛ فأثبت شيئاً من العيب، على تقدير أن فلول السيف منه، وذلك مُحال؛ فهو في المعنى تعليقٌ بالمحال؛ كقولهم: «حتى يبيض القار».

فالتأكيد فيه من وجهين:

أحدهما: أنه كدعوى الشيء ببينة.

والثاني: أن الأصل في الاستثناء أن يكون متصلاً، فإذا نطق المتكلم بإلا أو نحوها؛ توهم السامع قبل أن ينطق بما بعدها أن ما يأتي بعدها مخرجٌ مما قبلها، فيكون شيء من صفة الذم ثابتاً، وهذا ذمٌّ، فإذا أتت بعدها صفة مدح تأكد المدح؛ لكونه مدحاً على مدح وإن كان فيه نوع من الخلابة.

والثاني: أن يثبت لشيء صفة مدح، ويعقب أداة استثناء تليها صفة مدح أخرى له، كقول النبي ﷺ: **«أنا أفصح العرب، بيد أني من قريش»**[145].

وأصل الاستثناء في هذا الضرب أيضاً أن يكون منقطعاً، لكنه باق على حاله لم يقدر متصلاً، فلا يفيد التأكيد إلا من الوجه الثاني من الوجهين المذكورين، ولهذا قلنا: الأول أفضل. ومنه قول النابغة الجعدي: [الطويل].

فتىً كملتْ أخلاقُه، غير أنه جواد؛ فما يُبْقِي من المال باقِيا

وأما قوله تعالى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا تَأْثِيمًا إِلَّا قِيلًا سَلَامًا سَلَامًا﴾ [الواقعة: 25 ـ 26] فيحتمل الوجهين.

وأما قوله تعالى: ﴿لَّا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا إِلَّا سَلَامًا﴾ [مريم: 62] فيحتملها، ويحتمل وجهاً ثالثاً، وهو أن يكون الاستثناء من أصله متصلاً، لأن معنى السلام هو الدعاء بالسلامة، وأهل الجنة عن الدعاء بالسلامة أغنياء، فكان

(145) انظر كشف الخفا للعجلوني 1/ 232، والشفا لعياض 1/ 178.

ظاهره من قبيل اللغو وفضول الكلام، لولا ما فيه من فائدة الإكرام.

ومن تأكيد المدح بما يشبه الذم ضرب ثالث، وهو: أن يأتي الاستثناء فيه مفرغاً، كقوله تعالى: ﴿وَمَا تَنقِمُ مِنَّآ إِلَّآ أَنْ ءَامَنَّا بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا لَمَّا جَآءَتْنَا﴾ [الأعراف: 126] أي: وما تعيب منا إلا أصل المناقب والمفاخر كلها، وهو الإيمان بآيات الله.

ونحوه قوله: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ هَلْ تَنقِمُونَ مِنَّآ إِلَّآ أَنْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾ [المائدة: 59] فإن الاستفهام فيه للإنكار.

واعلم أن الاستدراك في هذا الباب يجري مجرى الاستثناء، كما في قول أبي الفضل بديع الزمان الهمذاني[146]: [الطويل].

هو البدر، إلا أنه البحر زاخر   سوى أنه الضِّرغام، لكنَّه الوَبْلُ[147]

ومنه تأكيد الذم بما يشبه المدح، وهو ضربان:

أحدهما: أن يستثنى من صفة مدح منفية عن الشيء صفة ذم بتقدير دخولها فيها، وكقولك: فلانٌ لا خير فيه إلا أنه يسيء إلى من يحسن إليه.

وثانيهما: أن يثبت للشيء صفة ذم، ويعقب بأداة استثناء تليها صفة ذم أخرى له، كقولك: فلان فاسق إلا أنه جاهل.

وتحقيق القول فيهما على قياس ما تقدم.

[الاستتباع]

ومنه الاستتباع، وهو: المدح بشيء على وجه يستتبع المدح بشيء آخر، كقول أبي الطيب: [الطويل].

---

(146) أبو الفضل أحمد بن الحسين بن يحيى، بديع الزمان الهمذاني، أحد أئمة الكتّاب صاحب «المقامات» المشهورة (ت 398هـ).

(147) الضرغام: الأسد، والوبل: المطر الغزير.

نَهبتَ من الأعمارِ ما لو حَوَيْتَهُ لهُنِّئَتِ الدنيا بأنك خالد

فإنه مدحه ببلوغه النهاية في الشجاعة إذ كثر قتلاه، بحيث لو ورث أعمارهم لخلد في الدنيا، على وجه استتبع مدحه بكونه سبباً لصلاح الدنيا ونظامها؛ حيث جعل الدنيا مهنأة بخلوده.

قال علي بن عيسى الربعي: وفيه وجهان آخران من المدح، أحدهما أنه نهب الأعمار دون الأموال، والثاني أنه لم يكن ظالماً في قتل أحد من مقتوليه؛ لأنه لم يقصد بذلك إلا صلاح الدنيا وأهلها فهم مسرورون ببقائه.

[الإدماج]

ومنه الإدماج، وهو: أن يضمن كلامٌ سيق لمعنى معنى آخر، فهو أعمُّ من الاستتباع، ومثاله قول أبي الطيب: [الوافر].

أقلّب فيه أجفاني، كأني أعُدُّ بها على الدهر الذُّنوبا

فإنه ضمَّن وصف الليل بالطول الشكاية من الدهر.

وقول ابن المعتز في الخيري[148]: [المنسرح].

قد نفض العاشقون ما صنع الـ ـهجر بألوانهم على وَرَقِهْ

فإن الغرض وصف الخيري بالصفرة، فأدمج الغزل في الوصف.

وفيه وجه آخر من الحسن، وهو إيهام الجمع بين متنافيين أعني الإيجاز والإطناب، أما الإيجاز فمن جهة الإدماج، وأما الإطناب فلأن أصل المعنى أنه أصفر؛ فاللفظ زائد عليه لفائدة.

ومنه قول ابن نباتة: [الطويل].

ولا بُدَّ لي من جَهْلةٍ في وصاله فمَنْ لي بِخِلٍّ أُودِعُ الحِلْمَ عندَه؟!

---

(148) الخيري: نوع من الورود أصفر اللّون.

فإنه ضمّن الغزل الفخر بكونه حليماً، المكنى عنه بالاستفهام عن وجود خلٍّ صالح لأن يودعه حلمه، وضمن الفخر بذلك ـ بإخراج الاستفهام مخرج الإنكار ـ شكوى الزمان لتغير الإخوان، حتى لو يبق فيهم من يصلح لهذا الشأن، ونبَّه بذلك على أنه لم يعزم على مفارقة حلمه جملةً أبداً، ولكن إذا كان مريداً لوصل هذا المحبوب المستلزم للجهل المنافي للحلم؛ عزم على أنه إن وجد من يصلح لأن يودعه حلمه أودعه إياه؛ فإن الودائع تستعاد.

قيل: ومنه قول الآخر يهنئ بعض الوزراء لما استوزر[149]: [الطويل].

أبى دهرنا إسعافنا في نفوسنا ... وأسعفنا فيمن نحبُّ ونُكرمُ

فقلتُ له: نُعماكَ فيهم أتِمَّها ... ودع أمرنا؛ إن المُهِمَّ المقدَّمُ

فإنه أدمج شكوى الزمان وما هو عليه من اختلال الأحوال في التهنئة.

وفيه نظر؛ لأن شكوى الزمان مصرحٌ بها في صدره، فكيف تكون مدمجة؟! ولو عكس فجعل التهنئة مدمجةً في الشكوى أصاب.

[التوجيه]

ومنه التوجيه، وهو: إيراد الكلام محتملاً لوجهين مختلفين، كقول من قال لأعور يسمى عمراً[150]: [مجزوء الرمل].

خاط لي عَمْرو قباء ... ليت عينيه سواء[151]

وعليه قوله تعالى ﴿وَٱسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَعٍ وَرَٰعِنَا﴾ [النساء: 46] قال الزمخشري: «غير مسمع» حالٌ من المخاطب، أي اسمع وأنت غير مسمع، وهو قول ذو وجهين: يحتتمل الذم، أي: اسمع ما مدعوّاً عليك بـ«لا سمعت» لأنه لو أُجيبت دعوتهم عليه لم يسمع. فكان أصمّ غير مجابٍ ما

(149) قائلهما: عبد الله بن عبد الله بن طاهر.

(150) قائل البيت: بشار بن برد.

(151) القباء: ثوب يوضع فوق الثياب.

تدعو إليه، ومعناه غير مسمعٍ جواباً يوافقك، فكأنك لم تسمع شيئاً. أو اسمع غير مسمع كلاماً ترضاه، فسمعك عنه ناب.

ويجوز على هذا أن يكون «غير مسمع» مفعول «اسمع» أي: اسمع كلاماً غير مسمع إياك؛ لأن أذنك لا تعيه نبوّاً عنه.

ويحتمل المدح، أي: اسمع غير مسمع مكروهاً من قولك: «أسمع فلانٌ فلاناً» إذا سبَّه.

وكذلك قوله: «راعنا» يحتمل «راعنا نكلمك» أي: ارقبنا وانتظرنا ويحتمل شبه كلمة عبرانية، أو سريانية كانوا يتسابون بها، وهي «راعينا» فكانوا سخريةً بالدين وهزءاً برسول الله ﷺ يكلمونه بكلام محتمل، ينوون به الشتيمة والإهانة، ويظهرون به التوقير والاحترام.

ثم قال: فإن قلت: كيف جاؤوا بالقول المحتمل ذي الوجهين بعدما صرحوا وقالوا: «سمعنا وعصينا؟» قلت: جميع الكفرة كانوا يواجهونه بالكفر والعصيان، ولا يواجهونه بالسب ودعاء السوء، ويجوز أن يقولوه فيما بينهم، ويجوز أن لا ينطقوا بذلك، ولكنهم لما لم يؤمنوا به جعلوا كأنهم نطقوا به.

قال السكاكي: ومنه متشابهات القرآن باعتبار.

ومنه الهزل الذي يراد به الجد؛ فترجمته تغني عن تفسيره ومثاله قول الشاعر[152]: [الطويل].

إذا ما تَميميٌّ أتاكَ مُفاخِراً ... فقُلْ: عدِّ عن ذا، كيفَ أكلُكَ للضَّبِ[153]

ومنه قول امرئ القيس: [الطويل].

وقد عَلِمَتْ سَلْمَى وإن كان بَعْلَهَا ... بأن الفَتَى يَهْذِي وليس بِفَعَّال

---

(152) ينسب البيت لأبي نواس، وليس في ديوانه.

(153) الضبّ: حيوان صحراوي من الزحّافات يشبه الحرذون.

[تجاهل العارف]

ومنه تجاهل العارف، وهو - كما سماه السكاكي - سوق المعلوم مساق غيره لنكتة، كالتوبيخ في قول الخارجية[154]: [الطويل].

أيا شَجَرَ الخابور مالَكَ مُورقاً كأنَّكَ لم تَجْزَعْ على ابن طَرِيفِ[155]

والمبالغة في المدح في قول البحتري: [البسيط].

ألَمْعُ بَرْقٍ سَرَى، أم ضوءُ مِصباح أم ابتسامَتُها بالمنظَرِ الضَّاحِي[156]

أو في الذم كقول زهير: [الوافر].

وما أدري - وسَوْفَ إخالُ أدري - أقومٌ آلُ حِصْنٍ أم نِساءُ[157]

والتدلّه في الحب في قول الحسين بن عبد الله: [البسيط].

بالله يا ظَبياتِ القاعِ قُلْنَ لنا: لَيْلايَ مِنكُنَّ أم لَيْلَى مِنَ البشر[158]

وقول ذي الرُّمة: [الطويل].

أيا ظبيةَ الوَعْساءِ بين جلاجل وبينَ النَّقا آأنتِ أمْ أُمُّ سَالِم[159]؟

والتحقير في قوله تعالى في حق النبي ﷺ حكايةً عن الكفار ﴿هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [سبأ: 7] كأن لم يكونوا يعرفون عنه إلا أنه رجلٌ ما.

والتعريض في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: 24].

---

(154) هي ليلى بنت طريف ترثي أخاها.
(155) الخابور: اسم نهر بالعراق.
(156) الضاحي: الواضح.
(157) إخالُ: أظنّ.
(158) القاع: الأرض المستوية.
(159) الوعساء: المكان الرملي المرتفع الليّن، جلاجل والنقا: أسماء أماكن.

وفي مجيء هذا اللفظ على الإبهام فائدة أخرى، وهي أنه يبعث المشركين على الفكر في حال أنفسهم وحال النبي ﷺ والمؤمنين، وإذا فكروا فيما هم عليه: من إغارات بعضهم على بعض، وسبي ذراريهم، واستباحة أموالهم، وقطع الأرحام، وإتيان الفروج الحرام، وقتل النفوس التي حرم الله قتلها، وشرب الخمر التي تذهب العقول، وتحسّن ارتكاب الفواحش، وفكروا فيما النبي عليه السلام والمؤمنون عليه: من صلة الأرحام، واجتناب الآثام، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وإطعام المساكين، وبر الوالدين، والمواظبة على عبادة الله تعالى؛ علموا أن النبي عليه السلام والمسلمين على هدى، وأنهم على الضلالة، فبعثهم ذلك على الإسلام، وهذه فائدة عظيمة.

[القول بالموجب]

ومنه القول بالموجب، وهو ضربان:

أحدهما: أن تقع صفةٌ في كلام الغير كناية عن شيء أُثبت له حكم، فثبت في كلامك تلك الصفة لغير ذلك الشيء، من غير تعرّض لثبوت ذلك الحكم له أو في انتفائه عنه، كقوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَآ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ ۚ وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [المنافقون: 8] فإنهم كنّوا بالأعز عن فريقهم، وبالأذل عن فريق المؤمنين، وأثبتوا للأعز الإخراج فأثبت الله تعالى في الرد عليهم صفة العزة لله ولرسوله وللمؤمنين، من غير تعريض لثبوت حكم الإخراج للموصوفين بصفة العزة ولا لنفيه عنهم.

والثاني: حمل لفظٍ وقع في كلام الغير على خلاف مراده مما يحتمله بذكر متعلقه، كقوله(160): [الخفيف].

قلتُ: ثَقَّلْتُ إذْ أتيتُ مِراراً   قال: ثقَّلْتَ كاهِلِي بالأيادي(161)

(160) قائلهما: محمد بن إبراهيم الأسدي.

(161) الكاهل: أعلى الظهر.

قلتُ: طوّلتُ، قال: لا، بل تَطوَّلْتَ   وأبـرمـتُ، قـال: حَـبْـلَ ودادِي[162]

والاستشهاد بقوله: «ثقلت» و«أبرمت» دون قوله: «طوّلت».

ومنه قول القاضي الأرجاني: [الرمل].

غالَطَتْنِي إذْ كسَتْ جِسمِي الضَّنا   كَسْوَةً عَرَّتْ من اللحم العظاما[163]

ثم قالَتْ: أنتَ عندي في الهوى   مثْلُ عَيْني، صَدَقَتْ، لَكنْ سَقاما

وكذا قول ابن دويدة المغربي من أبيات يخاطب بها رجلاً أودع بعض القضاة مالاً فادعى القاضي ضيعته: [الكامل].

إن قال: قد ضاعت؛ فيصدق؛ إنها   ضاعَتْ، ولكنْ منكَ يَعني لو تَعي

أوقال: قد وقعت، فيصدق؛ إنها   وقعتْ، ولكنْ منه أحسنَ موقع

وقريب من هذا قول الآخر[164]: [الوافر].

وإخوانٍ حسبتهمُ دُروعا   فكانوها، ولكنْ للأعادي

وخِلْتُهُمُ سِهَاماً صائباتٍ   فكانوها، ولكنْ في فؤادي

وقالوا: قد صَفَتْ منا قلوبٌ   لقد صدقوا، ولكن مِنْ وِدادي

والمراد البيتان الأولان، ولك أن تجعل نحوهما ضرباً ثالثاً.

[الاطّراد]

ومنه الاطِّراد، وهو: أن يأتي بأسماء الممدوح أو غيره وآبائه، على ترتيب الولادة، من غير تكلفٍ في السبك، حتى تكون الأسماء في تحدّرها كالماء الجاري في اطِّراده بسهولة انسجامه.

---

(162) تطوّلت: تكرّمت، وأبرمت: أضجرت، وفتلت الحبل.

(163) الضنى: النّحافة.

(164) قائله: علي بن فضال بن علي المجاشعي القيرواني (ت 479هـ).

كقول الشاعر[165]: [الكامل].

إن يقتلوكَ فقد ثَلَلْتَ عُروشَهم بعُتَيْبَةَ بْنِ الحارِثِ بْنِ شِهابِ[166]

وقول دريد بن الصمة: [الطويل].

قتلنا بعبد الله خيرَ لِداتِهِ ذُؤابَ بْنَ أسماء بْنِ زيد بن قارِبِ[167]

وفيه تعرض للمقتول به، ولشرف المقتول، قيل: لما سمعه عبد الملك بن مروان قال: لولا القافية لبلغ به آدم.

ومنه قول النبي ﷺ: **«الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم، يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم»**[168].

---

(165) قائله: أبو ذؤاب ربيعة بن ذؤاب الأسدي، انظر دلائل الإعجاز 196.

(166) ثلّ العرش: هدمَهُ.

(167) اللّدات: المماثلون في السنّ.

(168) البخاري 4/ 224، الترمذي (3116)، أحمد 2/ 332.

[المحسّنات اللفظية]

[الجناس]

وأما اللفظي فمنه: الجناس بين اللفظين. وهو: تشابههما في اللفظ.

والتام منه: أن يتفقا في أنواع الحروف، وأعدادها، وهيئاتها، وترتيبها.

فإن كانا من نوع واحد ـ كاسمين ـ سمي مماثلاً، كقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُقْسِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُواْ غَيْرَ سَاعَةٍ﴾ [الروم: 55] وقول الشاعر(169): [المديد].

حَدَقُ الآجالِ آجالُ والهوى للمرء قَتّالُ

الأول جمع إجلٍ بالكسر، وهو القطيع من بقر الوحش، والثاني جمع أجلٍ والمراد به منتهى الأعمار، وقول أبي تمام: [الطويل].

إذا الخيلُ جابَتْ قَسْطَلَ الحربِ صَدَّعوا صُدورَ العوالي في صدور الكتائب(170)

وإن كانا من نوعين ـ كاسم وفعل ـ سمي مستوفى، كقول أبي تمام أيضاً: [الكامل].

ما مات مِن كَرَمِ الزمان فإنه يَحْيا لدى يحيى بن عبد الله

ونحوه قول الآخر(171): [الطويل].

وسَمَّيْتُه يَحْيَى ليَحْيَا، فلم يكن إلى رَدِّ أمرِ الله فيه سبيلُ

---

(169) قائله: أبو سعيد عيسى بن خالد المخزومي.

(170) القسطل: الغبار، صدّعوا: حطّموا، العوالي: أعالي الرّماح.

(171) قائله: محمد بن كناسة الأسدي.

والتام أيضاً إن كان أحد لفظيه مركباً سمي جناس التركيب.

ثم إن كان المركب منهما مركباً من كلمةٍ وبعض كلمةٍ سمي مرفوّاً، كقول الحريري: [الطويل].

ولا تَلْهُ عن تَذْكار ذَنْبِكَ، وابْكِهِ   بِدَمْعٍ يُحاكي الوَبْلَ حَالَ مُصابِهِ[172]

ومَثِّلْ لعينيكَ الحِمامَ وَوَقْعَهُ   وَرَوْعَةَ مَلْقَاهُ وَمَطْعَمَ صَابِهِ[173]

وإلا؛ فإن اتفقا في الخط سمي متشابهاً، كقول أبي الفتح البستي[174]: [المتقارب].

إذا ملك لم يكن ذا هِبَهْ   فدَعْهُ، فدولته ذاهبه[175]

وإن اختلفا سمي مفروقاً، كقول أبي الفتح أيضاً: [مجزوء الرمل].

كلّكمْ قد أخذ الجا   م، ولا جام لنا[176]

ما الذي ضرَّ مُديرَ الـ   جامِ لو جاملنا

وقول الآخر[177]: [الكامل].

لا تَعْرِضَنَّ على الرُّواةِ قَصيدةً   ما لم تبالغ قَبْلُ في تهذيبها

فمتى عرضْتَ الشِّعْرَ غَيْرَ مهذَّب   عَدُّوهُ مِنْكَ وَساوِساً تَهْذِي بها

ووجه حسن هذا القسم ـ أعني التام ـ حسن الإفادة، مع أن الصورة صورة الإعادة. وإن اختلفا في هيآت الحروف فقط؛ سمي محرّفاً.

ثم الاختلاف قد يكون في الحركة فقط. كالبُرْدِ والبَرْدِ في قولهم:

---

(172) الوبل: المطر الغزير.

(173) الحِمام: الموت، والرّوعة: الفزع، والصّاب: نوع من الأشجار مرّ المذاق.

(174) أبو الفتح علي بن محمد بن الحسين البستي، شاعر كاتب (ت 400هـ).

(175) ذو هبة: ذو عطيّة.

(176) الجام: الكأس.

(177) قائله: أبو عمر بن علي المطوّعي من شعراء يتيمة الدّهر.

«جُبَّةُ البُرْدِ» وعليه قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا فِيهِم مُّنذِرِينَ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُنذَرِينَ﴾ [الصافات: 72 ـ 73].

قال السكاكي[178]: وكقولك: «الجهول إما مُفْرِطٌ أو مُفَرِّطٌ» والمشدّد في هذا الباب يقوم مقام المخفف نظراً إلى الصورة، فاعلم.

وقد يكون في الحركة والسكون، كقولهم: «البدعة شَرَكُ الشِّرْكِ» وقول أبي العلاء: [البسيط].

والحُسْنُ يظهر في بَيْتَيْنِ رَوْنَقُهُ   بَيْتٍ مِنَ الشَّعْرِ، أو بيتٍ من الشِّعَر[179]

[الجناس الناقص]

وإن اختلفا في أعداد الحروف فقط؛ سمي ناقصاً، ويكون ذلك على وجهين:

أحدهما: أن يختلفا بزيادة حرف واحد في الأول كقوله تعالى: ﴿وَٱلْتَفَّتِ ٱلسَّاقُ بِٱلسَّاقِ إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ ٱلْمَسَاقُ﴾ [القيامة: 29 ـ 30].

أو في الوسط، كقولهم: «جدي جهدي».

أو في الآخر، كقول أبي تمام: [الطويل].

يَمُدُّون مِنْ أيْدٍ عَواصٍ عَوَاصِمٍ   تَصُولُ بأسْيافٍ قَواضٍ قَوَاضِبِ[180]

وقول البحتري: [الطويل].

لَئِنْ صَدَفَتْ عَنَّا فَرُبَّتَ أنْفُسٍ   صَوَادٍ إلى تلك الوجوه الصَّوادِفِ[181]

---

(178) مفتاح العلوم 539.

(179) رونقه: حسنُه.

(180) العواصي: الأبيّة، والعواصم: المانعة، وتصول: تقهر، والقواضي: القاتلة، والقواضب: القاطعة.

(181) صدفت: أعرضت، صوادٍ: عطشى، والصّوادف: المُعرِضَة.

ومنه ما كتب به بعض ملوك المغرب[182] إلى صاحب له يدعوه إلى مجلس أُنسٍ له: [الخفيف].

أيها الصاحبُ الذي فارقَتْ عَيْـ ـني ونَفْسِي منه السَّنا والسَّنَاء[183]

نحن في المجلس الذي يَهَبُ الرا حة والمَسْمَعَ الغِنَى والغِناء[184]

نتعاطى التي تُنَسيِّ من اللـ ـذة والرِّقَةِ والهوى والهواء

فأْتِهِ تُلْفِ راحةً ومُحَيّاً قد أعدَّا لك الحيا والحياء[185]

وربما سمي هذا القسم - أعني الثالث - مطرّفاً.

ووجه حسنه أنك تتوهم قبل أن يرد عليك آخر الكلمة - كالميم من عواصم - أنها هي التي مضت، وإنما أُتي بها للتأكيد، حتى إذا تمكن آخرُها في نفسك، ووعاه سمعك؛ انصرف عنك ذلك التوهم؛ وفي هذا حصول الفائدة بعد أن يخالطك اليأس منها.

والوجه الثاني: أن يختلفا بزيادة أكثر من حرف واحد كقول الخنساء: [مجزوء الكامل].

إن البُكاءَ هو الشِّفَا ءُ من الجَوَى بين الجوانح[186]

وربما سمي هذا الضرب مذيَّلاً.

وإن اختلفا في أنواع الحروف اشترط أن لا يقع الاختلاف بأكثر من حرف.

ثم الحرفان المختلفان إن كانا متقاربين سمي الجناس مضارعاً.

---

(182) قائله: المعتمد بن عبّاد أحد ملوك الطوائف الشعراء.

(183) السنا: الضوء، والسناء: العلوّ.

(184) الرّاحة: كفّ اليد، والمسمَع: الأذن.

(185) الحيا: المطر والمراد به الهِبات الكثيرة.

(186) الجوى: شدّة الوجد، والجوانح: الضلوع.

ويكونان إما في الأول، كقول الحريري: «بيني وبين كِنّي ليل دامسٌ وطريق طامس»(187).

وإما في الوسط، كقوله تعالى: ﴿وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْـَٔوْنَ عَنْهُ﴾ [الأنعام: 26]. وقول بعضهم: «البرايا أهداف البلايا».

وإما في الآخر، كقول النبي ﷺ: «**الخيل معقودٌ بنواصيها(188) الخير إلى يوم القيامة**»(189).

وإن كانا غير متقاربين سمي لاحقاً.

ويكونان أيضاً إما في الأول، كقوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾(190) [الهمزة: 1] وقول بعضهم: «رب وضي غير رضي»(191) وقول الحريري: «لا أعطي زمامي لمن يخفر ذمامي»(192).

وإما في الوسط، كقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُم بِمَا كُنتُمْ تَفْرَحُونَ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَبِمَا كُنتُمْ تَمْرَحُونَ﴾ [غافر: 75]. وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ عَلَىٰ ذَٰلِكَ لَشَهِيدٌ وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾ [العاديات: 7 - 8].

وإما في الآخر كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ﴾ [النساء: 83].

وقول البحتري: [الخفيف].

هَلْ لِمَا فَاتَ مِنْ تَلاَقٍ تَلاَفِ ... أمْ لِشَاكٍ مِنَ الصَّبَابَة شَافِي

(187) الكنّ: البيت، والدّامس: المظلم، والطّامس: غير الواضح.

(188) النواصي: جمع ناصية وهي مقدّم الرأس.

(189) البخاري 4/ 34، مسلم: زكاة 6، الترمذي (1636).

(190) الهُمَزَة: الذي يغتاب النّاس، واللّمزة: الذي يعيب النّاس.

(191) الوضي: مشرق الوجه.

(192) الذمام: العهد.

[جناس القلب]

وإن اختلفا في ترتيب الحروف سمي جناس القلب، وهو ضربان:

1 ـ **قلب الكل**: كقولهم: «حسامه فتحٌ لأوليائه، حتفٌ لأعدائه».

2 ـ **وقلب البعض**: كما جاء في الخبر: «**اللهم استر عوراتنا، وآمن روعاتنا**»[193] وقول بعضهم: «رحم الله امرأً أمسك ما بين فكيه، وأطلق ما بين كفيه» وعليه قول أبي الطيب: [الوافر].

مُمَنَّعَةٌ مُنَعَّمَةٌ رَداحٌ يُكلِّف لفظُها الطيرَ الوُقوعا[194]

وإذا وقع أحد المتجانسين جناس القلب في أول البيت، والآخرُ في آخره؛ سمي مقلوباً مجنحاً.

وإذا ولي أحد المتجانسين الآخر سمي مزدوجاً، ومكرراً، ومردداً، كقوله تعالى: ﴿وَجِئۡتُكَ مِن سَبَإِۭ بِنَبَإٖ يَقِينٍ﴾ [النمل: 22] وما جاء في الخبر: «**المؤمنون هينون لينون**»[195] وقولهم: «من طلب وجَدَّ وجد» وقولهم: «من قرع باباً ولَجَّ ولج» وقولهم: «النبيذ بغير النغم غمٌّ وبغير الدسم سم» وقوله[196]: [الطويل].

يمُدُّون من أيدٍ عَوَاصٍ عَواصمٍ تَصُولُ بأسيافٍ قَواضٍ قَواضِبِ

واعلم أنه يلحق بالجناس شيئان:

أحدهما: أن يجمع اللفظين الاشتقاق كقوله تعالى: ﴿فَأَقِمۡ وَجۡهَكَ لِلدِّينِ ٱلۡقَيِّمِ﴾ [الروم: 43] وقوله تعالى: ﴿فَرَوۡحٞ وَرَيۡحَانٞ﴾ [الواقعة: 79] وقول النبي ﷺ: «**الظلم ظلمات يوم القيامة**»[197] وقول الشافعي رضي الله عنه وقد سئل

---

(193) أحمد 3/3، كنز العمّال 3714.

(194) الممنّعة: المحميّة، والرداح: كبيرة الأرداف.

(195) مشكاة المصابيح (5086)، كنز العمال (693).

(196) سبق شرحه.

(197) البخاري 3/169، الترمذي (2030)، أحمد 2/137.

عن النبيذ «أجمع أهل الحرمين على تحريمه» وقول أبي تمام: [الطويل].

فيا دمْعُ أنْجِدني على ساكِني نَجْدِ[198]

وقول البحتري: [الكامل].

يَغْشَى عنِ المجْد الغَبِيُّ، ولَنْ ترى   في سؤْدَدٍ أرباً لغير أريب[199]

وقول محمد بن وهيب[200]: [الطويل].

قَسَمْتَ صروفَ الدهر بَأساً ونائلاً   فَمَالُكَ مَوْتُورٌ، وسيفُك واتر[201]

والثاني: أن يجمعهما المشابهة، وهي ما يشبه الاشتقاق وليس به، كقوله تعالى: ﴿اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾ [التوبة: 38] وقوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ﴾[202] [الشعراء: 168] وقوله تعالى: ﴿وَجَنَى الْجَنَّتَيْنِ دَانٍ﴾ [الرحمٰن: 54].

وقول البحتري: [الخفيف].

وإذا ما رياحُ جُودِكَ هَبَّت   صار قول العذول فيها هَباءَ[203]

[ردّ العجز على الصدر]

ومنه: ردُّ العجز على الصدر، وهو في النثر: أن يجعل أحد اللفظين المكررين، أو المتجانسين، أو الملحقين بهما، في أول الفقرة، والآخر في آخرهما، كقوله تعالى: ﴿وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ﴾ [الأحزاب: 37] وقولهم: «الحيلة ترك الحيلة» وكقولهم: سائل اللئيم يرجع ودمعه سائل،

(198) صدره: وأنجدتم من بعد اتهام داركم.
(199) يعشى عنه: لا يبصره، والأرب: الحاجة.
(200) أبو جعفر محمد بن وهيب الحميري، شاعر عباسي مطبوع (ت نحو 225هـ).
(201) صروف الدهر: حوادثه، نائلاً: عطاء، الواتر: الآخذ بالثأر.
(202) من القالين: من الهاجرين.
(203) العذول: اللائم.

وكقوله تعالى: ﴿ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارًا﴾ [نوح: 10] وكقوله تعالى: ﴿إِنِّى لِعَمَلِكُم مِّنَ ٱلْقَالِينَ﴾ [الشعراء: 168].

وفي الشعر: أن يكون أحدهما في آخر البيت، والآخر في صدر المصراع الأول، أو حشوه، أو آخره، أو صدر الثاني.

فالأول كقوله[204]: [الطويل].

سريعٌ إلى ابْنِ العَمِّ يَلْطِمُ وجهَه ... وليس إلى داعي النَّدَى بِسَرِيع

ونحوه قول الآخر: [الكامل].

سُكْرَانِ: سُكْرُ هَوىً، وسُكْرُ مُدامةٍ ... أنَّى يُفيقُ فَتىً به سُكْرَانِ؟؟!

والثاني كقول الحماسي[205]: [الوافر].

تَمَتَّعْ مِنْ شَمِيمِ عَرَارِ نَجْدٍ ... فَمَا بعد العَشِيَّةِ مِنْ عَرَارِ[206]

ونحوه قول أبي تمام: [الوافر].

ولم يحفظ مُضاعَ المجد شَيْءٌ ... من الأشياء كالمال المُضاع

والثالث كقوله أيضاً[207]: [الطويل].

ومَنْ كان بِالبيضِ الكواعب مُغْرَماً ... فما زلت بالبِيضِ القواضب مغرما[208]

والرابع كقول الحماسي[209]: [الطويل].

وإن لم يكن إلا مَعَرَّجَ ساعةٍ ... قليلاً؛ فإني نافع لي قليلُهَا[210]

---

(204) سبق تخريجه.

(205) قائله: الصمّة بن عبد الله القشيري.

(206) العرار: النرجس البرّي.

(207) قائله: أبو تمام، وهو في ديوانه 276.

(208) البيض الكواعب: الفتيات البيض اللواتي نهدت أثداؤهنّ، والبيض القواضب: السيوف القواطع.

(209) قائله: ذو الرمّة.

والخامس كقول القاضي الأرجاني: [الوافر].

دعـانـي مِـنْ مَـلامِـكُـمـا سَـفـاهـاً　　فـداعـي الـشـوق قـبـلَـكُـمُ دعـانـي

وقول الآخر: [الخفيف].

سَـلْ سبيـلاً فيـهـا إلى راحة الـنفـ　　ـس بِـرَاحٍ كـأنـهـا سـلـسـبـيـلُ[211]

وقول الآخر[212]: [الطويل].

ذوائـبُ سـودٌ كـالـعـنـاقـيـد أُرْسِـلَـتْ　　فَمِنْ أجلها منها النفوس ذوائبُ[213]

والسادس كقول الآخر[214]: [الكامل].

وإذا الـبـلابـلُ أفـصـحَـتْ بـلـغـاتـهـا　　فَانْفِ الـبـلابـلَ باحْتِساءِ بـلابـلِ[215]

والسابع كقول الحريري: [الوافر].

فَـمَـشْـغُـوفٌ بـآيـات الْـمَـثَـانـي　　ومَـفْـتُـونٌ بِـرَنَّـاتِ الـمَـثَـانـي[216]

والثامن كقول القاضي الأرجاني: [السريع].

أمَّـلْـتُـهُـمْ ثُـمَّ تَـأمَّـلْـتُـهُـم　　فـلاح لـي أنْ لـيـسَ فِـيـهِـمْ فَـلاَح

والتاسع كقول البحتري: [الوافر].

ضـرائـب أبْـدَعْـتَـهـا فـي الـسـمـاح　　فـلـسـنـا نـرى لـك فـيـهـا ضـريـبـا[217]

والعاشر كقول امرئ القيس: [الطويل].

---

(210) معرّج: وقوف.

(211) السلسبيل: الماء العذب.

(212) قائله: أبو الحسن برهان الدين علي بن بكر المرغيناني (593هـ).

(213) الذوائب: شعر مقدّم الرأس.

(214) قائله: الثعالبي صاحب «يتيمة الدهر».

(215) البلابل الأولى: الطيور المعروفة، والثانية: الأحزان، والثالثة: جمع بلبل وهو قناة إبريق الخمر.

(216) المثاني الأولى: القرآن، والثانية: أوتار العزف.

(217) ضرائب: طبائع، والضريب: المماثل.

إذا المرءُ لم يَخْزُنْ عليه لسانَه فليس على شيء سِواهُ بِخَزَّانِ

وقول أبي العلاء المعري: [البسيط].

لو اختصرتم من الإحسان زُرتكُمُ والعَذْبُ يُهْجَرُ للإفراط في الخَصَرِ[218]

والحادي عشر كقول الآخر[219]: [الكامل].

فدَع الوعيدَ؛ فما وعيدُك ضائري أطَنِينُ أجنحة الذُّبابِ يضير؟![220]

والثاني عشر كقول أبي تمام: [الكامل].

وقد كانت البيضُ القَواضِبُ في الوَغَى بَواتِرَ فهي الآنَ من بَعْدِهِ بُتْرُ[221]

[السجع]

ومنه السجع، وهو: تواطؤ الفاصلتين من النثر على حرف واحد، وهذا معنى قول السكاكي[222]: «الإسجاع في النثر كالقوافي في الشعر».

وهو ثلاثة أضرب: إن اختلفا في الوزن فهو السجع المطرّف، كقوله تعالى: ﴿مَّا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا﴾ [نوح: 13 ـ 14].

وإلا؛ فإن كان ما في إحدى القرينتين من الألفاظ، أو أكثر ما فيها، مثل ما يقابله من الأخرى في الوزن والتقفية؛ فهو الترصيع، كقول الحريري: «فهو يطبع الأسجاع بجواهر لفظه، ويقرع الأسماع بزواجر وعظه»، وكقول أبي الفضل الهمذاني: «إن بعد الكدر صفواً، وبعد المطر صحواً»، وقول أبي الفتح البستي: «ليكن إقدامك توكلاً، وإحجامك تأملاً».

وإلا؛ فهو السجع المتوازي، كقوله تعالى: ﴿فِيهَا سُرُرٌ مَّرْفُوعَةٌ وَأَكْوَابٌ

---

(218) الخصر: البرد.

(219) قائله: عبد الله بن محمد بن أبي عيينة، انظر دلائل الإعجاز 106.

(220) ضائري: مؤذٍ لي.

(221) البواتر: القواطع، والبتر: بمعنى منكسرات.

(222) مفتاح العلوم 542.

مَّوۡضُوعَةٞ﴾ [الغاشية: 13 ـ 14] وفي دعاء النبي ﷺ: **«اللهم إني أدرأ[223] بك في نحورهم، وأعوذ بك من شرورهم»**[224].

وشرط حسن السجع اختلاف قرينته في المعنى كما مر، لا كقول ابن عباد في مهزومين: «طاروا واقين بظهورهم صدورهم، وبأصلابهم نحورهم» قيل: وأحسن السجع ما تساوت قرائنه، كقوله تعالى: ﴿فِي سِدۡرٖ مَّخۡضُودٖ وَطَلۡحٖ مَّنضُودٖ وَظِلّٖ مَّمۡدُودٖ﴾[225] [الواقعة: 28 ـ 30] ثم ما طالت قرينته الثانية، كقوله: ﴿وَٱلنَّجۡمِ إِذَا هَوَىٰ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمۡ وَمَا غَوَىٰ﴾ [النجم: 1 ـ 2] أو الثالثة، كقوله تعالى: ﴿خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ثُمَّ ٱلۡجَحِيمَ صَلُّوهُ﴾[226] [الحاقة: 30 ـ 31] وقول أبي الفضل الميكالي[227]: «وله الأمر المطاع والشرف اليفاع[228]، والعرض المصون والمال المضاع».

وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿وَٱلۡعَصۡرِ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلۡحَقِّ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلصَّبۡرِ﴾ [العصر: 1 ـ 3].

ولا يحسن أن تولى قرينةٌ قرينةً أقصر منها كثيراً؛ لأن السجع إذا استوفى أمده من الأولى لطولها، ثم جاءت الثانية أقصر منها كثيراً، يكون كالشيء المبتور ويبقى السامع كمن يريد الانتهاء إلى غاية فيعثر دونها. والذوق يشهد بذلك، ويقضي بصحته.

ثم السجع إما قصير، كقوله تعالى: ﴿وَٱلۡمُرۡسَلَٰتِ عُرۡفٗا فَٱلۡعَٰصِفَٰتِ عَصۡفٗا﴾[229] [المرسلات: 1 ـ 2].

---

(223) أدرأ: أدفع.

(224) أحمد 4/ 424، سنن البيهقي 9/ 152، بلفظ (اللهم إني أجعلك...).

(225) المخضود: ليس فيه شوك.

(226) صلّوه: أدخلوه.

(227) أبو الفضل عبيد الله بن أحمد بن علي الميكالي، أمير من الكتّاب الشعراء (ت 436هـ).

(228) اليفاع: العالي.

(229) المرسلات عرفاً: الرياح المتتابعة.

أو طويل كقوله تعالى: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَفَشِلْتُمْ وَلَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ الْتَقَيْتُمْ فِي أَعْيُنِكُمْ قَلِيلًا وَيُقَلِّلُكُمْ فِي أَعْيُنِهِمْ لِيَقْضِيَ اللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾ [الأنفال: 43 ـ 44].

أو متوسط، كقوله تعالى: ﴿اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ وَإِنْ يَرَوْا آيَةً يُعْرِضُوا وَيَقُولُوا سِحْرٌ مُسْتَمِرٌّ﴾ [القمر: 1 ـ 2].

ومن لطيف السجع قول البديع الهمذاني من كتاب له إلى ابن فريقون: «كتابي والبحر وإن لم أره؛ فقد سمعت خبره، والليث وإن لم ألفه؛ تصورت خلقه، والملك العادل وإن لم أكن لقيته، قد لقيني صيته، ومن رأى من السيف أثره، فقد رأى أكثره».

واعلم أن فواصل الأسجاع موضوعة على أن تكون ساكنة الأعجاز، موقوفاً عليها؛ لأن الغرض أن يُزاوَج بينها، ولا يتم ذلك في كل صورة إلا بالوقف، ألا ترى أنك لو وصلت قولهم: «ما أبعد ما فات، وما أقرب ما هو آتٍ» لم يكن بدٌّ من إجراء كل من الفاصلتين على ما يقتضيه حكم الإعراب، فيفوت الغرض من السجع؟ وإذا رأيتهم يخرجون الكلم عن أوضاعها للازدواج في قولهم: «إني لآتيه بالغدايا والعشايا» أي: بالغدوات؛ فما ظنك بهم في ذلك؟.

وقيل: إنه لا يقال: في القرآن أسجاع، وإنما يقال: فواصل.

وقيل: السجع غير مختص بالنثر، ومثاله من الشعر قول أبي تمام: [الطويل].

تَجَلّى به رُشْدِي، وأَثْرَتْ به يدي — وفاض به ثَمْدِي، وأَوْرَى به زَنْدِي[230]

وكذا قول الخنساء: [البسيط].

---

(230) الثمد: الماء القليل، أورى: أخرجَ النار، والزند: عود يحكّ بآخر لتستخرج به النّار.

حامي الحقيقة، محمود الخليقة، مَهْـ دِيّ الطريقة، نَفَّاعٌ، وضَرَّارُ

وكذا قول الآخر: [الكامل].

ومكارمٍ أوليتَها مُتبرِّعا وجرائمٍ ألغيتَها مُتورِّعا[231]

وهو ظاهر التكلف، وهذا القائل لا يشترط التقفية في العروض والضرب، كقوله[232]: [الوافر].

وزَنْدُ نَدَى فَوَاضِلِهِ ورِيٌّ ورَنْدُ رُبَى فضائلِهِ نَضيرُ

ومن السجع على هذا القول ما يسمى التشطير، وهو: أن يجعل كل من شطري البيت سجعةً مخالفةً لأختها، كقول أبي تمام: [البسيط].

تدبيرُ مُعْتَصَمٍ بالله، مُنْتَقِمٍ لله، مُرتَغِبٍ في الله، مُرْتَقِبِ

ومنه ما يسمى التصريع، وهو: جعل العروض مقفاةً تقفية الضرب، كقول أبي فراس: [الوافر].

بأطراف المُثَقَّفة العوالي تفرَّدْنا بأوساط المعالي[233]

وهو ما استحسن، حتى إن أكثر الشعر صرّع البيت الأول منه ولذلك متى خالفت العروض الضرب في الوزن؛ جاز أن تجعل موازنةً له إذا كان البيت مصرَّعاً، كقول امرئ القيس: [الطويل].

ألا عِمْ صَباحاً أيُّهَا الطّلل البالي وهل يَنْعَمَنْ من كان في العُصُرِ الخالي[234]؟

أتى بعروض الطويل «مفاعيلن» وذلك لا يصح إذا لم يكن البيت مُصرَّعاً، ولهذا خطِّئ أبو الطيب في قوله: [الطويل].

تَفَكُّرُهُ عِلْمٌ ومَنطِقُه حُكْمٌ وباطِنُه دِينٌ، وظاهِرُه ظَرْفُ

---

(231) أوليتها: فعلتها، متورّعاً: متعفّفاً.

(232) قائله: أبو الفتح المطرّزي.

(233) المثقّفة: الرّماح المقوّمة.

(234) عِمْ صباحاً: تحيّة الصّباح في الجاهلية، وعم أصلها أنعم.

ومنه الموازنة، وهي: أن تكون الفاصلتان متساويتين في الوزن دون التقفية، كقوله تعالى: ﴿وَنَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ وَزَرَابِيُّ مَبْثُوثَةٌ﴾[235] [الغاشية: 15 ـ 16].

فإن كان ما في إحدى القرينتين من الألفاظ أو أكثر ما فيها مثل ما يقابله من الأخرى في الوزن خص باسم المماثلة، كقوله تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُمَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلْمُسْتَبِينَ وَهَدَيْنَٰهُمَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الصافات: 117 ـ 118] وقول أبي تمام: [الطويل].

مَهَا الوَحْشِ، إلاَّ أنَّ هاتا أوانِسٌ   قَنَا الخَطِّ، إلاَّ أن تلك ذَوَابِلُ[236]

وقول البحتري: [الطويل].

فأحْجَمَ لمّا لم يَجِدْ فيك مَطْعَماً   وأقدمَ لمّا لم يَجِدْ عنك مَهْرَبا

ومنه القلب، كقولك: أرضٌ خضراء، وقول عماد الدين الكاتب[237] للقاضي الفاضل[238]: «سر فلا كبا[239] بك الفرس» وجواب القاضي: «دام علا العماد» وقول القاضي الأرجاني: [الوافر].

مَوَدَّتُهُ تدوم لكل هَوْلٍ   وهَلْ كُلٌّ مودَّتُه تدوم؟

وفي التنزيل: ﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ﴾ [الأنبياء: 33] وفيه: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ [المدثر: 3].

ومنه التشريع، وهو: بناء البيت على قافيتين يصح المعنى على الوقوف على كل واحدة منهما، كقول الحريري: [الكامل].

يا خاطب الدنيا الدَّنيّة، إنها   شَرَكُ الرَّدَى، وقَرَارَةُ الأكْدارِ[240]

الأبيات...

---

(235) النمّارق: الوسائد الصغيرة، والزرابي: السجّاد.

(236) سبق شرح الشاهد.

(237) أبو عبد الله محمد بن محمد، عماد الدين الكاتب الأصفهاني، مؤرخ عالم بالأدب (ت 596هـ).

(238) عبد الرحيم بن علي بن سعيد اللخمي، المعروف بالقاضي الفاضل، وزير من أئمة الكتاب (ت 596هـ).

(239) كبا: تعثّر.

(240) الشرك: المصيدة، والقرارة: المستقرّ.

ومنه لزوم ما لا يلزم، وهو: أن يجيء قبل حرف الروي وما في معناه من الفاصلة ما ليس بلازم في مذهب السجع، كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا هُم مُّبْصِرُونَ وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِي الْغَيِّ ثُمَّ لَا يُقْصِرُونَ﴾ [الأعراف: 201 ـ 202] وقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾ [الضحى: 9 ـ 10].

وقول الشاعر(241): [الطويل].

سأشكرُ عَمْراً إن تَرَاخَتْ مَنِيّتي ... أيادِيَ لَمْ تُمْنَنْ وإن هِيَ جَلّتِ

فَتىً غَيْرُ مَحجوبِ الْغِنَى عن صديقه ... ولا مُظْهِرُ الشكوى إذا النّعلُ زلّتِ

رأى خَلّتِي من حَيْثُ يَخفَى مَكَانُها ... فكانت قَذَى عَيْنَيْهِ حَتى تجلّتِ(242)

وقول الآخر(243): [الطويل].

يقولون: في البستان للعين لَذَّةٌ ... وفي الخمرِ والماء الذي غيرُ آسِنِ(244)

إذا شِئْتَ أن تلقى المحاسِنَ كلّها ... ففي وجه من تَهْوَى جميعُ المحاسنِ

وقد يكون ذلك في غير الفاصلتين أيضاً، كقول الحريري: «وما اشْتارَ العسلَ مَنْ اختارَ الكسل»(245).

وأصل الحسن في جميع ذلك ـ أعني القسم اللفظي ـ كما قال الشيخ عبد القاهر؛ هو أن تكون الألفاظ تابعة للمعاني؛ فإن المعاني إذا أُرسلت على سجيتها، وتركت وما تريد؛ طلبت لأنفسها الألفاظ، ولم تكتس إلا ما يليق بها، فإن كان خلاف ذلك كان كما قال أبو الطيب: [الطويل].

إذا لم تُشَاهِدْ غيرَ حسنِ شِياتِها ... وأعضائها؛ فالحسنُ عنكَ مُغَيّبُ(246)

---

(241) سبق تخريجه.

(242) الخَلّة: الحاجة، والقذى: الوسخ الذي يكون بالعين، تجلّت: انكشفت.

(243) ينسب البيتان لابن المعتز وللمعرّي.

(244) الماء الآسن: الماء المتغيّر.

(245) أشتار العسل: جناه.

(246) الشية: الوضح يكون في الدّابة يخالف لونها الأصلي.

وقد يقع في كلام بعض المتأخرين ما حمل صاحبه فرط شغفه بأمور ترجع إلى ما له اسم في البديع على أن ينسى أنه يتكلم ليفهم، ويقول ليبين، ويخيّل إليه أنه إذا جمع عدةً من أقسام البديع في بيت؛ فلا ضير أن يقع ما عناه في عمياء[247] وأن يوقع السامع من طلبه في خبط عشواء[248].

[خاتمة فن البديع]

هذا ما تيسر - بإذن الله تعالى - جمعه وتحريره من أصول الفن الثالث، وبقيت أشياء يذكرها فيه بعض المصنفين.

1 - منها ما يتعين إهماله لأحد سببين:

لعدم دخوله فن البلاغة، نحو ما يرجع في التحسين إلى الخط دون اللفظ مع أنه لا يخلو من التكلف، ككون الكلمتين مماثلتين في الخط، وكون الحروف منقوطةً، ونحو ما لا أثر له في التحسين، كما يسمى الترديد.

أو لعدم جدواه، نحو ما يوجد في كتب بعض المتأخرين مما هو داخل فيما ذكرناه، كما سماه الإيضاح؛ فإنه في الحقيقة راجع إلى الإطناب، أو خلط فيه. كما سماه حسن البيان.

2 - ومنها ما لا بأس بذكره؛ لاشتماله على فائدة، وهو شيئان:

أحدهما: القول في السرقات الشعرية، وما يتصل بها.

والثاني: القول في الابتداء، والتخلص، والانتهاء.

فعقدنا فيهما فصلين ختمنا بهما الكتاب.

---

(247) العمياء: المتاهة.

(248) خبط عشواء: سير الناقة التي لا تبصر.

الفصل الأول

القول في السرقات الشعرية وما يتصل بها

اعلم أن اتفاق القائلين إن كان في الغرض على العموم - كالوصف بالشجاعة، والسخاء، والبلادة، والذكاء - فلا يعدّ سرقة، ولا استعانة، ولا نحوهما؛ فإن هذه أمورٌ متقررة في النفوس، متصورة للعقول، يشترك فيها الفصيح والأعجم، والشاعر والمفحم.

وإن كان في وجه الدلالة على الغرض - وينقسم إلى أقسام كثيرة منها: التشبيه بما توجد الصفة فيه على الوجه البليغ كما سبق، ومنها ذكر هيئاتٍ تدل على الصفة؛ لاختصاصها بمن له الصفة، كوصف الرجل حال الحرب بالابتسام، وسكون الجوارح، وقلة الفكر، كقوله[249]: [اطويل].

كـأنَّ دَنـانـيـراً عـلـى قَـسَـمَـاتِـهِـمْ وإنْ كان قَدْ شَفَّ الوُجوهَ لِقاءُ[250]

وكذا وصفُ الجواد بالتهلُّل عند ورود العفاة، والارتياح لرؤيتهم، ووصف البخيل بالعبوس، وقلة البشر، مع سعة ذات اليد، ومساعدة الدهر.

فإن كان مما يشترك الناس في معرفته لاستقراره في العقول والعادات، كتشبيه الفتاة الحسنة بالشمس والبدر، والجواد بالغيث والبحر، والبليد البطيء بالحجر والحمار، والشجاع الماضي بالسيف والنار، فالاتفاق فيه كالاتفاق في عموم الغرض.

وإن كان مما لا ينال إلا بفكر، ولا يصل إليه كلُّ أحد؛ فهذا الذي يجوز أن يدّعى فيه الاختصاص والسبق، وأن يقضى بين القائلين فيه بالتفاصيل وأن أحدهما فيه أفضل من الآخر، وأن الثاني زاد على الأول أو نقص عنه.

---

(249) قائله: محرز بن المعكبر الضبيّ.

(250) قسماتهم: وجوههم، وشفّ: أنحلَ.

وهو ضربان:

أحدهما: ما كان في أصله خاصياً غريباً.

والثاني: ما كان في أصله عامياً مبتذلاً، لكن تصرف فيه بما أخرجه من كونه ظاهراً ساذجاً إلى خلاف ذلك؛ وقد سبق ذكر أمثلتهما في التشبيه والاستعارة.

إذا عرفت هذا فنقول الأخذ والسرقة نوعان: ظاهر، وغير ظاهر.

أما ا لظاهر فهو أن يؤخذ المعنى كله: إما مع اللفظ كله أو بعضه، وإما وحده.

فإن كان المأخوذ كله من غير تغيير لنظمه فهو مذموم مردود؛ لأنه سرقة محضة، ويسمى نسخاً وانتحالاً، كما حكي إن عبد الله بن الزبير دخل على معاوية فأنشده: [الطويل].

إذا أنتَ لم تُنصِف أخاك وَجَدْتَهُ   على طَرَفِ الهِجْران إن كان يَعْقِلُ

ويركب حَدَّ السيف مِنْ أن تَضيمَهُ   إذا لم يكن عن شَفْرَةِ السيف مَزْحَلُ[251]

فقال له معاوية: لقد شعرت بعدي يا أبا بكر، ولم يفارق عبد الله المجلس حتى دخل معن بن أوسٍ المزني[252]، فأنشد كلمته التي أولها:

لَعَمْرُكَ ما أدري، وإني لأوْجَلُ   على أيِّنا تَغْدو المَنِيّةُ أوّلُ[253]

حتى أتى عليها، وفيها ما أنشده عبد الله، فأقبل معاوية على عبد الله، وقال له: ألم تخبرني أنهما لك؟ فقال: المعنى لي، واللفظ له، وبعد فهو أخي من الرضاعة، وأنا أحق بشعره.

---

(251) تضيمه: تظلمه، مزحل: ابتعاد.

(252) معن بن أوس بن نصر المزني، شاعر فحل مخضرم (ت 64هـ).

(253) أوجل: أخاف، تعدو: تعتدي.

وقد روي لأوسٍ[254] ولزهيرٍ في قصيدتهما هذا البيت: [الطويل].

إذا أنت لم تُعْرِضْ عن الجهل والخَنَا أصبْتَ حليماً، أو أصابكَ جاهلُ[255]

وقد روي للأبيرد اليربوعي[256]: [الطويل].

فتىً يَشْتَري حُسْن الثَّنَاء بِمَالِهِ إذا السَّنَةُ الشَّهباءُ أعْوَزَهَا القَطْرُ[257]

ولأبي نواس: [الطويل].

فتىً يشتري حُسْن الثناءِ بمالِهِ ويعلم أن الدائراتِ تَدُورُ[258]

وقد روي لبعض المتقدمين يمدح معبداً: [الطويل].

أجاد طُوَيْسٌ والسُّرَيْجِيُّ بعدَه وما قَصَباتُ السَّبْقِ إلاَّ لِمَعْبَدِ[259]

ولأبي تمام: [الطويل].

مَحَاسِنُ أصنافِ المُغَنِّينَ جَمَّةٌ وما قَصَباتُ السَّبْقِ إلا لِمَعْبَدِ

وحكى صاحب الأغاني في أصوات[260] معبدٍ: [الطويل].

لهفي على فِتْيَةٍ ذَلَّ الزمانُ لهم فما يصيبُهم إلاَّ بما شاؤوا

وفي شعر أبي نواس: [البسيط].

دارَتْ على فِتْيَةٍ ذلَّ الزمانُ لهم فما يُصيبهم إلا بما شاؤوا!

---

(254) أبو شريح أوس بن حجَر بن مالك التميمي، شاعر جاهلي كان زوج أمّ زهير (ت نحو 2 ق هـ).

(255) الجهل: الطيش، والخنا: الفاحشة.

(256) الأبيرد بن المعذّر بن عبد قيس اليربوعي، شاعر فصيح بدوي (ت 68هـ).

(257) السنة الشهباء: المجدبة. وأعوزها: نقصها.

(258) الدائرات: حوادث الدهر.

(259) أبو عبد المنعم عيسى بن عبد الله طويس، أول من غنّى بالمدينة (ت 92هـ). والسريجي هو أبو يحيى عبيد الله بن سريج، من أشهر المغنين (ت 98هـ)، ومعبد هو أبو عباد معبد بن وهب المدني، نابغة الغناء العربي في العصر الأموي (ت 126هـ).

(260) أصوات معبد: الأشعار التي لحّنها.

وفي هذا المعنى ما كان التغيير فيه بإبدال كلمة أو أكثر بما يرادفها، كقول امرئ القيس: [الطويل].

وقوفاً بها صَحْبِي عَلَيَّ مَطِيَّهُمْ يقولون: لا تَهْلِكْ أسىً وتَجَمَّلِ[261]

وقول طرفة: [الطويل].

وقوفاً بها صَحْبي عَليَّ مَطِيَّهُمْ يقولون: لا تَهْلَكْ أسىً وتَجَلَّدِ[262]

وكقول العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه: [الطويل].

وما الناسُ بالناس الذين عَهِدْتَهُمْ ولا الدارُ بالدارِ التي كُنْتَ تَعْلَمُ

وقول الفرزدق: [الطويل].

وما الناسُ بالناسِ الذين عَهِدْتَهُمْ ولا الدارُ بالدار التي كنت تَعْرِفُ

وكقول حاتم: [الطويل].

ومَن يَبْتَدِع ما ليس مِنْ خِيمِ نَفْسِهِ يَدَعْهُ، ويَغْلِبْهُ على النفس خِيمُها[263]

وقول الأعور[264]: [الطويل].

ومن يَقْتَرِفْ خُلْقاً سِوَاً خُلْقِ نفسه يَدَعْهُ، ويَغْلِبْهُ على النفس خِيمُها

وإن كان مع تغيير لنظمه، أو كان المأخوذ بعض اللفظ سمي إغارة ومسخاً.

1 ـ فإن كان الثاني أبلغ من الأول لاختصاصه بفضيلة ـ كحسن السبك، أو الاختصار، أو الإيضاح، أو زيادة معنى ـ فهو ممدوح مقبول، كقول بشار: [البسيط].

---

(261) مطيّهم: ركائبهم، وتجمّل: تصبّر.

(262) تجلّد: تصبّر وتحمّل.

(263) الخِيم: الطّبع.

(264) أبو منقذ بشر بن منقذ الشنّي، المعروف بالأعور، شاعر أموي هجّاء.

مَنْ رَاقَبَ الناسَ لم يَظْفَرْ بِحَاجته   وفاز بالطيِّباتِ الفاتِكُ اللَّهِجُ[265]

وقول سلم الخاسر[266]: [مخلّع البسيط].

مَنْ راقَبَ الناس مات غَمّاً   وفاز باللَّذَّةِ الجَسورُ

فبيت سلم أجود سبكاً، وأخصر. وكقول الآخر[267]: [الطويل].

خَلقنا لهم في كل عَيْنٍ وحاجِبٍ   بسُمْرِ القَنَا والبِيضِ عَيحناً وحاجِبا

وقول ابن نباتة بعده: [الطويل].

خلقْنَا بأطراف القَنَا في ظُهورهم   عُيونا لها وَقْعُ السيوف حَواجِب

فبيت ابن نباتة أبلغ؛ لاختصاصه بزيادة معنى، وهو الإشارة إلى انهزامهم، ومن الناس من جعلهما متساويين.

وإن كان الثاني دون الأول في البلاغة فهو مذموم مردود، كقول أبي تمام: [الكامل].

هَيهَاتَ؛ لا يَأتي الزمانُ بمثلِهِ   إن الزمانَ بمثلِهِ لَبَخِيلُ

وقول أبي الطيب: [الكامل].

أعْدَى الزَّمانَ سَخاؤه؛ فَسَخَا بِهِ   ولَقَدْ يكون بِهِ الزمانُ بخيلا

فإن مصراع أبي تمام أحسن سبكاً من مصراع أبي الطيب. أراد أن يقول: «ولقد كان الزمان به بخيلاً» فعدل عن الماضي إلى المضارع؛ للوزن.

فإن قلت: المعنى «إن الزمان لا يسمح بهلاكه».

قلت: السخاء بالشيء هو بذله للغير، فإذا كان الزمان قد سخا به؛ فقد بذله، فلم يبق في تصريفه حتى يسمح بهلاكه أو يبخل به.

(265) الفاتك: الجريء، واللّهج: المُلِحُّ.
(266) سلم بن عمرو بن حمّاد الخاسر، شاعر بصري ماجن (ت 186هـ).
(267) قائله: إبراهيم بن عثمان الغزّي (ت 524هـ).

وإن كان مثله فالخطب فيه أهون، وصاحب الثاني أبعد من المذمة، والفصل لصاحب الأول، كقول بشار: [البسيط].

يا قَوْمُ أُذْنِي لبَعْضِ الحيِّ عاشِقَةٌ والأذْنُ تَعْشَقُ قبلَ العين أحيانا

وقول ابن الشحنة الموصلي: [الطويل].

وإنّي امرُؤٌ أحْبَبْتُكُمْ لمكارِمٍ سَمِعْتُ بها، والأُذْنُ كالعين تَعْشَق

وكذا قول القاضي الأرجاني: [الكامل].

لم يُبْكِني إلاّ حديثُ فراقِكُمْ لَمَّا أسَرَّ بِهِ إليَّ مُوَدِّعي

هو ذلك الدُّرُّ الذي أوْدَعْتُمُ في مَسْمَعِي، ألقيتُه مِنْ مَدْمَعِي

وقول جار الله[268]: [الطويل].

وقائلةٍ: ما هذه الدُّرَر التي تُساقِطُها عَيْنَاكَ سِمْطَين سِمْطَيْنِ[269]

فقلتُ: هي الدُّرُّ الذي قد حَشَا بِهِ أبو مُضَرٍ أُذْنِي تَساقَط مِنْ عَيْنِي[270]

وكقول أبي تمام: [الكامل].

لو حارَ مُرْتَادُ المَنِيَّةِ؛ لم يَجِد إلا الفِراقَ على النُّفوس دَليلاً[271]

وقول أبي الطيب: [البسيط].

لولا مُفَارَقَةُ الأحباب ما وَجَدَتْ لها المَنايا إلى أرواحِنا سُبُلا

واعلم أن من هذا الضرب ما هو قبيح جداً، وهو ما يدل على السرقة باتفاق الوزن والقافية أيضاً، كقول أبي تمام: [الوافر].

مُقيمُ الظَّنِّ عِنْدَكَ والأماني وإن قَلِقَتْ رِكابي في البِلادِ[272]

---

(268) أي الزمخشري.

(269) السمط: الخيط الذي ينتظم اللؤلؤ.

(270) أبو مضر هو محمود بن جرير الضبي أستاذ الزمخشري.

(271) مرتاد المنيّة: طالبهاج

(272) قلقت: جالت.

ولا سـافـرتُ فـي الآفـاق إلا ومـن جَـدْواكَ راحِـلَـتِـي وزَادِي[273]

وقول أبي الطيب: [الوافر].

وإنّـي عـنـكَ بَـعْـدَ غَـدٍ لَـغَـادٍ وقـلـبي عـن فِـنـائـكَ غَـيْـرُ غـادِ[274]

مـحـبُّـكَ حَـيْـثُـمـا اتّـجَـهـتْ رِكـابـي وضَـيْـفُـكَ حَـيْـثُ كُـنْـتُ مِـنَ الـبِـلادِ

وإن كان المأخوذ المعنى وحده سمي إلماماً وسلخاً، وهو ثلاثة أقسام كذلك:

أولها: كقول البحتري: [الطويل].

تَـصُـدُّ حَـيـاءً أن تَـراكَ بـأوْجُـهٍ أتى الذَّنْبَ عاصِيها، فَلِيمَ مُطِيعُها

وقول أبي الطيب: [الوافر].

وجُـرْمٍ جَـرَّهُ سُـفَـهـاءُ قَـوْمٍ وحـلَّ بـغـيـر جَـارِمِـهِ الـعـذابُ[275]

فإن بيت أبي الطيب أحسن سبكا، وكأنه اقتبسه من قوله تعالى: ﴿أَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَّآ﴾ [الأعراف: 155].

وكقول الآخر: [الطويل].

ولـسـتُ بـنـظّـارٍ إلـى جـانـب الـغـنـى إذا كـانـت الـعـلـيـاءُ في جـانـبِ الـفـقـر

وقول أبي تمام بعده: [الطويل].

يَـصُـدّ عـن الـدنـيـا إذا عَـنَّ سُـودَدٌ ولـو بَـرَزَتْ فـي زِيِّ عَـذْراءَ نـاهِـدِ[276]

فبيت أبي تمام أخصر وأبلغ؛ لأن قوله: «ولو برزت في زي عذراء ناهد» زيادة حسنة.

---

(273) جدواك: عطاؤك.

(274) غادٍ: ذاهب.

(275) الجارم: الذي اقترف الجُرمَ.

(276) سبق شرح الشاهد.

وكقول أبي تمام: [الطويل].

هو الصُّنع؛ إن يَعْجَلْ فخيرٌ، وإن يَرِثْ فَلَلرَّيْثُ في بَعْضِ المَواضِعِ أنفعُ[277]

وقول أبي الطيب: [الخفيف].

ومن الخير بُطْءُ سَيْبِكَ عَنِّي أسْرَعُ السحْبِ في المَسِيرِ الجَهامُ[278]

فبيت أبي الطيب أبلغ؛ لاشتماله على زيادة بيان.

وثانيها: كقول بعض الأعراب: [السريع].

وريحُهَا أطيبُ مِنْ طِيبِها والطِّيبُ فيه المِسْكُ وَالعَنْبَرُ[279]

وقول بشار: [الرمل].

وإذا أدْنَيْتَ منها بَصَلاً غَلَبَ المِسْكُ على ريح البَصَلْ

وقول أشجع[280]: [الكامل].

وعلى عدُوِّكَ يا أبْنَ عَمِّ مَحَمَّدٍ رَصَدَانِ: ضَوْءُ الصبح، والإظلامُ[281]

فإذا تنبَّه، رُعْتَهُ وإذا هَدَا سَلَّتْ عليهِ سُيوفَك الأحلامُ[282]

وقول أبي الطيب: [الوافر].

يَرى في النوم رُمْحَكَ في كُلاهُ ويخشى أن يراه في السُّهادِ

فقصَّر بذكر السُّهاد؛ لأنه أراد اليقظة؛ ليطابق بها النوم، فأخطأ؛ إذ ليس كل يقظةٍ سُهادا، وإنما السهاد امتناع الكرى في الليل. وأما المستيقظ بالنهار فلا يسمى ساهداً.

---

(277) الصنع: الإحسان، يرث: يتأخر.

(278) السيب: العطاء، الجهام: السحاب لا ماء فيه.

(279) ريحها: رائحتها.

(280) أبو الوليد أشجع بن عمرو السلمي، شاعر عباسي (ت 195هـ).

(281) رصدان: رقيبان.

(282) رعته: أرعبته.

وكقول البحتري: [الكامل].

وإذا تـألَّـقَ فـي الـنَّـدِيِّ كَـلامُـهُ الـ ـمَصْقُولُ خِلتَ لِسَانَهُ مِنْ عَضبِهِ[283]

وقول أبي الطيب: [البسيط].

كأنَّ ألْسُنَهُمْ في النُّطْقِ قد جُعلَتْ على رماحِهِمُ في الطَّعْنِ خُرصانا[284]

فإن أبا الطيب فاته ما أفاده من البحتري بلفظي «تألق» و«المصقول» من الاستعارة التخييلية.

وكقول الخنساء: [الطويل].

ومـا بَـلَـغَ الـمُـهْـدُونَ لـلـنـاس مـدْحَـةً وإن أطنبـوا إلاَّ ومـا فيكَ أفضلُ[285]

وقول أشجع: [الطويل].

ومـا تـرك الـمُـدَّاحُ فـيـك مَـقـالـةً ولا قـال إلاَّ دُونَ مـا فـيـكَ قـائـلُ

فإن بيت الخنساء أحسن من بيت أشجع؛ ولما في مصراعه الثاني من التعقيد؛ إذ تقديره: ولا قال قائل إلا دون ما فيك.

وثالثها: كقول الأعرابي[286]: [الوافر].

ولـم يَـكُ أكـثـرَ الـفِـتْـيَـانِ مـالاً ولَـكِـنْ كـان أرْحَـبَـهُـمْ ذِراعـا

وقول أشجع: [المتقارب].

ولـيـس بـأوْسَـعِـهِـمْ فـي الـغِـنَـى ولَـكِـنَّ مَـعْـرُوفَـهُ أوْسَـعُ

وكذا قول بكر بن النطاح[287]: [الطويل].

(283) تألّق: لمع، النديّ: مكان الاجتماع، والعضب: السيف القاطع.

(284) الخرصان: أسنّة الرّماح.

(285) أطنبوا: أطالوا.

(286) ينسب البيت لموسى شهوات، ولأبي زياد الأعرابي، انظر الحماسة 2/268.

(287) أبو وائل بكر بن النطّاح الحنفي، شاعر عباسي غزِل (ت 192هـ).

كأنكَ عندَ الكَرّ في حَوْمَةِ الوَغَى تَفِرُّ من الصَّفّ الذي من ورائكا[288]

وقول أبي الطيب: [الكامل].

فكأنه والطَّعْنُ من قُدَّامِهِ مُتَخَوِّفٌ من خَلفِهِ أن يُطْعَنا

وكذا قول الآخر[289] يذكر ابْناً له مات: [الكامل].

والصبرُ يُحْمَدُ في المواطن كلِّها إلا عليكَ؛ فإنه مَذمومُ

وقول أبي تمام بعده: [الطويل].

وقد كان يُدْعَى لابس الصَّبْرِ حازِم فأصبح يُدْعَى حازِماً حِينَ يَجْزع[290]

وأما غير الظاهر فمنه: أن يتشابه معنى الأول ومعنى الثاني، كقول الطرماح ابن حكيم[291] الطائي: [الطويل].

لقد زادني حُبّاً لنفسِيَ أنّني بَغِيضٌ إلى كلِّ امرِئٍ غيرِ طائل[292]

وقول أبي الطيب: [الكامل].

وإذا أتَتكَ مَذَمّتي من ناقص فهي الشهادةُ لي بأنّي كامِلُ

فإن ذم الناقص أبا الطيب كبغض من هو غير طائل الطرماح، شهادة ذم الناقص أبا الطيب كزيادة حب الطرماح لنفسه.

وكذا قول أبي العلاء المعري في مرثيةٍ: [الطويل].

وما كُلْفَةُ البدرِ المنيرِ قديمةٌ ولكنّها في وجهه أثرُ اللَّطْمِ[293]

وقول القيسراني[294]: [الطويل].

---

(288) الكرّ: الهجوم، حومة الوغى: أشداد الحرب.

(289) قائله: محمد بن عبد الله الضبيّ.

(290) يجزع: لا يصبر.

(291) الطرمّاح بن حكيم بن الحكم، شاعر إسلامي فحل (ت 125هـ).

(292) غير طائل: لا نفع فيه.

(293) الكلفة: كدرة ترى على صفحة القمر.

(294) أبو عبد الله محمد بن نصر بن صغير، ابن القيسراني، شاعر دمشقي مجيد (ت 548هـ).

وأهْوى الذي أهْوى له البدرُ ساجداً   ألَسْتَ ترى في وجهه أثَرَ التُرْبِ؟

وأوضح من ذلك قول جرير: [الوافر].

لا يَـمْـنـعـكَ مِـن أرَبٍ لِـحـاهُـمْ   سـواءٌ ذو الـعِـمـامـةِ والـخِـمـارِ[295]

وقول أبي الطيب: [الوافر].

ومَـنْ فـي كَـفِّـهِ مـنـهـم قَـنَـاةٌ   كمن في كَفِّهِ منهم خِضابُ[296]

ولا يغرّك من البيتين المتشابهين أن يكون أحدهما نسيباً والآخر مديحاً أو هجاءً أو افتخاراً أو غير ذلك؛ فإن الشاعر الحاذق إذا عمد إلى المعنى المختلس لينظمه تحيّل في إخفائه، فغيّر لفظه، وعدل به عن نوعه ووزنه وقافيته.

ومنه النقل، وهو: أن ينقل معنى الأول إلى غير محله، كقول البحتري: [الكامل].

سُلِبوا، وأشرقَتِ الدِّماء عليهِمُ   مُحْمَرَّةً، فكأنهم لم يُسْلَبُوا[297]

نقله أبو الطيب إلى السيف فقال: [الكامل].

يَبِس النَجيعُ عليه وَهُو مُجَرَّد   عن غِمْدِهِ، فكأنَّمَا هو مُغْمَدُ[298]

ومنه أن يكون معنى الثاني أشمل من معنى الأول، كقول جرير: [الوافر].

إذا غَضِبَتْ عليكَ بنو تميمٍ   وَجَدْتَ الناسَ كلُّهم غِضابا

وقول أبي نواس: [السريع].

ليس على الله بِمُسْتَنْكَرٍ   أن يَجْمع العالَم في واحد

(295) الأرب: الحاجة.

(296) الخضاب: الصبغ.

(297) سلبوا: جرّدوا من ثيابهم.

(298) النجيع: الدّم.

ومنه القلب، وهو: أن يكون معنى الثاني نقيض معنى الأول سمي بذلك لقلب المعنى إلى نقيضه، كقول أبي الشيص[299]: [الكامل].

أجِدُ المـلامـةَ فـي هَـواكِ لَـذِيـذةً   حُبّاً لِـذِكْـرِكِ، فَـلْـيَـلُـمْـنـي الـلُّـوَّمُ

وقول أبي الطيب: [الكامل].

أأُحِـبُّـهُ وأُحِـبُّ فـيـه مَـلاَمَـةً؟   إن الـمَـلاَمَـةَ فـيـه مِـنْ أعـدائـهِ

وكذا قول أبي الطيب أيضاً: [الخفيف].

والـجِـراحـاتُ عـنـده نَـغَـمَـاتٌ   سَـبَـقَـتْ قـبـل سَـيْـبـهِ بـسـؤال

فإنه ناقض به قول أبي تمام: [الوافر].

ونَـغْـمَـةُ مُـعْـتَـفٍ جَـدْواهُ أحْـلَـى   عـلـى أُذُنَـيْـهِ مـن نَـغَـمِ الـسَّـمـاعِ[300]

وقد تبعه البحتري فقال: [الكامل].

نَـشْـوانُ يَـطْـرَبُ لـلـسـؤال كـأنـمـا   غَـنَّـاهُ مـالـك طـيِّءٍ أو مَـعْـبَـدُ[301]

ومنه أن يؤخذ بعض المعنى ويضاف إليه زيادةٌ تحسنه، كقول الأفوه الأودي[302]: [الرمل].

وتَـرى الـطَّـيْـرَ عـلـى آثـارنـا   رَأيَ عَـيْـنٍ ثـقـةً أنْ سَـتُـمـار[303]

وقول أبي تمام: [الطويل].

وقد ظُلِّلَتْ عِقْبَانُ أعلامِه ضُحىً   بِعِقْبانِ طَيْر في الدِّماءِ نَواهِل[304]

---

(299) أبو الشّيص محمد بن علي بن عبد الله الخزاعي، شاعر كوفي مطبوع (ت 196هـ).

(300) نغمة معتف جدواه: صوت طالب عطائه.

(301) مالك طيّئ هو أبو الوليد مالك بن جابر بن ثعلبة الطائي، أحد المغنين القدماء (ت نحو 140هـ).

(302) أبو ربيعة صلاءة بن عمرو بن مالك، الأفوه الأودي، شاعر يماني جاهلي (ت نحو 50 ق هـ).

(303) تمار: تُطعم.

(304) عقبان الأعلام: تماثيل على هيئة الطيور توضع أعلى الرّايات، نواهل: شاربة.

أقامتْ مَعَ الرَّاياتِ حتى كأنها مِن الجيشِ، إلا أنها لم تُقاتِلِ

فإن الأفوه أفاد بقوله: «رأي عين» قربها؛ لأنها إذا بعدت تُخُيِّلت ولم تُرَ، وإنما يكون قربها توقعاً للفريسة، وهذا يؤكد المعنى المقصود، ثم قال: «ثقة أن ستمار» فجعلها واثقة بالميرة.

وأما أبو تمام فلم يُلمّ بشيء من ذلك، لكن زاد على الأفوه بقوله: «إلا أنها لم تقاتل» ثم بقوله: «في الدماء نواهل» ثم بإقامتها مع الرايات حتى كأنها من الجيش، وبذلك يتم حسن قوله: «إلا أنها لم تقاتل» وهذه الزيادات حسّنت قوله، وإن كان قد ترك بعض ما أتى به الأفوه.

وهذه الأنواع ونحوها أكثرها مقبولة.

ومنها ما أخرجه حسن التصرف من قبيل الأخذ والاتباع إلى حيز الاختراع والابتداع، وكلما كان أشد خفاء كان أقرب إلى القبول.

هذا كله إذا علم أن الثاني أخذ من الأول؟ وهذا لا يعلم إلا بأن يعلم أنه كان يحفظ قول الأول حين نظم قوله، أو بأن يخبر هو عن نفسه أنه أخذه منه؛ لجواز أن يكون الاتفاق من قبيل توارد الخواطر، أي مجيئه على سبيل الاتفاق من غير قصد إلى الأخذ والسرقة، كما يحكى عن ابن ميادة أنه أنشد لنفسه: [الطويل].

مُفيدٌ، ومِتْلافٌ، إذا ما أتيتَهُ تَهلَّل، واهْتَزَّ اهتزاز المُهنَّدِ(305)

فقيل له: أين يذهب بك؟! هذا للحطيئة؟ فقال: الآن علمت أني شاعر؛ إذ وافقته على قوله ولم أسمعه.

ولهذا لا ينبغي لأحدٍ بتّ الحكم على شاعر بالسرقة ما لم يعلم الحال؛ وإلا فالذي ينبغي أن يقال: «قال فلان كذا، وقد سبقه إليه فلان فقال كذا» فيغتنم به فضيلة الصدق، ويسلم من دعوى العلم بالغيب ونسبة النقص إلى الغير.

(305) المتلاف: المضيع لماله كرماً، تهلّل: أشرق وجهه، والمهنّد: السيف المصنوع في الهند.

[الاقتباس والتضمين]

وما يتصل بهذا الفن القول في الاقتباس، والتضمين، والعقد، والحل، والتلميح.

أما الاقتباس فهو: أن يضمن الكلام شيئاً من القرآن أو الحديث، لا على أنه منه، كقول الحريري: «كلمح البصر أو هو أقرب، حتى أنشد فأغرب»[306].

وقوله: «أنا أنبئكم بتأويله، وأميز صحيح القول من عليله»[307].

وقول ابن نباتة الخطيب: «فيا أيها الغفلة المطرقون، أما أنتم بهذا الحديث مصدقون؟ ما لكم لا تشفقون؟ فورب السماء والأرض إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون»[308].

وقوله أيضاً من خطبة أخرى ذكر فيها القيامة: «هنالك يرفع الحجاب، ويوضع الكتاب، ويجمع من وجب له الثواب، وحق عليه العقاب، فيضرب بينهم بسورٍ له بابٌ، باطنه فيه الرحمة وظاهره من قبله العذاب»[309].

وقول القاضي الفاضل وقد ذكر الإفرنج: «وغضبوا زادهم الله غضباً وأوقدوا ناراً للحرب جعلهم الله لها حطباً»[310].

وكقول الحماسي[311]: [الطويل].

إذا رُمْتُ عنها سَلْوَةً قال شافِعٌ   من الحُبِّ: ميعادُ السُّلُوِّ المَقابرُ[312]

---

(306) تضمين للآية 77 من سورة النحل.
(307) تضمين للآية 45 من سورة يوسف.
(308) تضمين للآية 23 من سورة الذاريات.
(309) تضمين للآية 13 من سورة الحديد.
(310) تضمين للآيتين 64 من سورة المائدة و15 من سورة الجن.
(311) قائلهما: الأحوص الأنصاري.
(312) رمتُ: أردت، سلوة: نسيان.

ستبقى لها في مُضْمَرِ القلب والحشا سَرِيرةُ وِدٍّ يوم تُبْلى السَّرائر[313]

وقول أبي الفضل بديع الزمان الهمذاني: [المتقارب].

لآلِ فَريغونَ في المَكْرُماتِ يَدٌ أوّلاً، واعتذارٌ أخيرا

إذا ما حَلَلْتَ بِمَغْناهُمُ رأيتَ نعيما ومُلْكاً كبيرا[314]

وقول الأبيوردي[315]: [الكامل].

وقصائدٌ مثلُ الرّياض أضَعْتُها في باخِلٍ ضاعَتْ به الأحسابُ

فإذا تناشَدها الرّواةُ وأبْصروا الـ ـمَمدوحَ قالوا ساحرٌ كذّابُ[316]

وقول الآخر: [الرمل].

لا تعاشر مَعشراً ضَلُّوا الهُدَى فسَواءٌ أقبلوا أو أدبروا

بَدَتِ البغضاءُ مِنْ أفواههم والذي يُخفونَ منها أكبرُ[317]

وقوله[318]: [الخفيف].

خُلَّةُ الغانيات خُلَّةُ سُوءٍ فاتَّقوا الله يا أُولي الألبابِ[319]

وإذا ما سَألتُموهُنَّ شيئاً فأسْألُوهُنّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابِ[320]

وقول الآخر[321]: [السريع].

---

(313) الحشا: ما احتوته الضلوع. وتبلى: تختبر، وفي البيت اقتباس من الآية 8 من سورة الطارق.

(314) مغناهم: ديارهم، وفي البيت اقتباس من الآية 20 من سورة الإنسان.

(315) أبو المظفّر محمد بن أحمد بن محمد القرشي الأبيوردي، شاعر أديب مؤرّخ (ت 507هـ).

(316) في البيت اقتباس من الآية 24 من سورة غافر.

(317) اقتباس من الآية 118 من سورة آل عمران.

(318) قائلهما: أبو منصور عبد الرحمن بن سعيد.

(319) خلّة: صحبة. وفي البيت تضمين للآية 100 من سورة المائدة.

(320) في البيت اقتباس من الآية 53 من سورة الأحزاب.

(321) قائلهما: أبو القاسم بن الحسن الكاتبي.

إنْ كُنْتِ أزمعتِ على هَجرنا ... من غير ما جُرْمٍ «فصبرٌ جَمِيلْ»[322]

وإن تبدَّلْتِ بنا غيرنا ... «فحسبُنا الله ونَعْمَ الوَكيلْ»[323]

وكقول الحريري: «وكتمان الفقر زهادةٌ، وانتظار الفرج بالصبر عبادةٌ» فإن قوله: **«انتظار الفرج بالصبر عبادة»**[324] لفظ الحديث.

وقوله «قلنا: شاهت الوجوه، وقبح اللكع ومن يرجوه» فإنه قوله: «شاهت الوجوه» لفظ الحديث؛ فإنه روي: لما اشتدت الحرب يوم حنينٍ أخذ النبي ﷺ كفّاً من الحصباء، فرمى بها في وجوه المشركين، وقال: **«شاهت الوجوه»**[325] أي: قبحت. واللكع قيل: هو اللئيم، وقال أبو عبيدٍ[326]: هو العبد.

وكقول ابن عباد: [مجزوء الكامل].

قال لي: إنّ رقيبي ... سيّئُ الخلق؛ فدارِهْ[327]

قلت: دعني؛ وجهك الـ ... جنةُ حُفّت بالمكارِهْ

اقتبس من لفظ الحديث: **«حفت الجنة بالمكاره، وحفت النار بالشهوات»**[328].

والاقتباس منه ما لا ينقل فيه اللفظ المقتبس عن معناه الأصلي إلى معنى آخر، كما تقدم، ومنه ما هو بخلاف ذلك، كقول ابن الرومي: [الهزج].

لَئِنْ أخْطَأتُ في مَدْحِيـ ... ـكَ ما أخطأتَ في مَنْعِي

---

(322) أزمعت: نويت، وفي البيت تضمين للآية 18 من سورة يوسف.

(323) في البيت تضمين للآية 173 من سورة آل عمران.

(324) كنز العمال (6507)، كشف الخفا للعجلوني 1/ 239.

(325) مسلم: جهاد 28، أحمد 1/ 303.

(326) أبو عبيد القاسم بن سلاّم الهروي، من كبار العلماء بالحديث والأدب والفقه (ت 224هـ).

(327) دارِه: تجنّب أذاه بملاطفته.

(328) مسلم: جنة 1، الترمذي (2559)، أحمد 2/ 260.

لـقـد أنـزلـتُ حـاجـاتـي بِـوَادٍ غَـيْـرِ ذِي زَرْعِ[329]

ولا بأس بتغيير يسير لأجل الوزن أو غيره، كقول بعض المغاربة عند وفاة بعض أصحابه[330]: [مخلّع البسيط].

قـد كـان مـا خِـفْـتُ أن يـكـونـا إنَّـا إلـى الله راجِـعُـونـا[331]

وقول عمر الخيام[332]: [الوافر].

سبقتُ العالمين إلى المَعالِي بصائب فِكْرةٍ وَعُلُوّ هِمَّهْ

ولاح بحكمتي نور الهدى في ليالٍ للضَّلالة مُدْلَهِمَّهْ[333]

يريد الجاهلون لِيُطْفِئُوهُ ويأبى الله إلا أن يُتِمَّهْ[334]

وكقول القاضي منصور الهروي الأزدي[335]: [الطويل].

فلو كانت الأخلاق تُحْوَى وراثةً ولو كانت الآراءُ لا تتشعَّبُ[336]

لأصبح كُلُّ النّاس قد ضَمَّهُمْ هَوىً كما أن كلَّ الناس قد ضَمَّهُمْ أبُ

ولكنها الأقدارُ، كلٌّ مُيَسَّرٌ لما هو مخلوق له ومُقَرَّبُ

اقتبس من لفظ الحديث: «**اعملوا، كل ميسرٌ لما خلق له**»[337].

وأما التضمين فهو: أن يضمّن الشعر شيئاً من شعر الغير مع التنبيه عليه

---

(329) في البيت اقتباس من الآية 37 من سورة إبراهيم.

(330) وهم المصنف في نسبة البيت إلى أحد المغاربة والصوابُ أنّه لأبي تمّام وهو في ديوانه 380.

(331) في البيت اقتباس من الآية 156 من سورة البقرة.

(332) غياث الدين أبو الفتح عمر بن إبراهيم الخيّام النيسابوري، فيلسوف فلكي شاعر اشتهر برباعيّاته (ت 517هـ).

(333) المدلهمّة: شديدة السّواد.

(334) اقتباس من الآية 32 من سورة التوبة.

(335) أبو أحمد منصور بن محمّد بن محمد الأزدي الهروي، قاضي هراة (ت 440هـ).

(336) تتشعّب: تفترق.

(337) مسلم: قدر 1، أبو داود (4709)، الترمذي (3111)، ابن ماجه (78).

إن لم يكن مشهوراً عند البلغاء، كقول بعض المتأخرين، قيل: هو ابن التلميذ الطبيب النصراني[338]: [الكامل].

كانت بُلَهْنِيَةُ سَكْرَةً ... فَصَحَوتُ واستبدلْتُ سيرة مُجمِلِ[339]

وَقَعَدْتُ انتظر الفَناءَ كَرَاكِبٍ ... عرفَ المحلَّ، فبات دون المَنْزِلِ

البيت الثاني لمسلم بن الوليد الأنصاري. وقول عبد القاهر بن طاهر التميمي[340]: [المتقارب].

إذا ضاق صدري وخِفْتُ العِدَى ... تَمَثَّلْتُ بَيْتاً بحالي يَليق

«فبالله أبلُغُ ما أرْتَجي ... وبالله أدفَعُ ما لا أُطِيق»

وقول ابن العميد: [البسيط].

وصاحبٍ كنتُ مَغْبُوطاً بصُحْبَتِهِ ... دَهْراً، فغادَرَني فَرْداً بلا سَكَنِ[341]

هبَّتْ له رِيحُ إقبالٍ، فطار بها ... نَحْوَ السرور، وألجاني إلى الحَزَنِ

كأنه كان مَطْوِيّاً على إحنٍ ... ولم يكن في ضُروبِ الشعر أنْشَدَنِي[342]

«إن الكرام إذا ما أسْهَلُوا ذكروا ... من كان يألَفُهُمْ في المنزل الخَشِنِ»[343]

البيت لأبي تمام.

وكقول الحريري: [الوافر].

على أني سأُنْشِدُ عند بَيْعِي: ... «أضاعوني وأيّ فتىً أضاعوا»

---

(338) أبو الحسن هبة الله بن صاعد بن إبراهيم، المعروف بابن التلميذ، حكيم عالم بالطبّ والأدب (ت 560هـ).

(339) بلهنية الشباب: لهوه ولينه، والمجمل: غير المجاوز الحدّ.

(340) أبو منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي الأسفراييني، عالم أصولي متفنّن (ت 429هـ).

(341) مغبوطاً: يتمنى النّاس أن يكونوا مثلي، وبلا سكن: بلا مؤنس.

(342) الإحنُ: الأحقاد.

(343) أسهلوا: الحرب، والثغر: موضع المخافة من حدود البلدان.

المصراع الأخير قيل: هو للعرجي، وقيل: لأمية بن أبي الصلت، وتمام البيت: [الوافر].

«لِيَوْمِ كَرِيهَةٍ وسِدَادِ ثَغْرِ»

ولا حاجة إلى تقديره؛ لتمام المعنى بدونه.

ومثله قول الآخر(344): [الكامل].

قد قُلْتُ لما اطْلَعَتْ وَجَنَاتُهُ ... حَوْلَ الشَّقِيقِ الغَضِّ رَوْضَةَ آسِ(345)

أَعِذارَه السَّاري العَجُولَ ترفُّقاً ... «ما في وُقوفِكَ ساعةً مِنْ بَاسِ»(346)

المصراع الأخير لأبي تمام.

وكقول الآخر: [البسيط].

كُنَّا مَعاً أمْسِ في بُؤسٍ نُكابِدُهُ ... والعين والقلب مِنَّا في قَذىً وَأذَى(347)

والآن أَقْبَلَتِ الدُّنيا عليك بما ... تَهْوَى، فلا تَنْسَنِي: «إنَّ الكرامَ إذا»

إشارة إلى بيت أبي تمام، ولا بدَّ من تقدير الباقي منه؛ لأن المعنى لا يتم بدونه.

وقد علم بهذا أن تضمين ما دون البيت ضربان.

وأحسن وجوه التضمين: أن يزيد المضمن في الفرع عليه في الأصل بنكتة، كالتورية والتشبيه في قول صاحب «التحبير»(348): [الطويل].

إذا الوَهْمُ أبْدَى لي لَمَاهَا وثغْرَها ... «تذكَّرتُ ما بَيْنَ العذَيْبِ وَبارِقِ»(349)

---

(344) قائله: ابن خلّكان صاحب الوفيات.

(345) وجناته: خدوده، الشقيق: ورد أحمر اللون، الغض: الطري، والآس: الريحان.

(346) العذار: الشعر النابت في صفحة الوجه.

(347) نكابده: نعانيه، والقذى: الوسخ يكون في العين.

(348) صاحب التحبير هو عبد العظيم بن عبد الواحد ابن أبي الأصبع المصري، وكتابه «تحرير التحبير» في علم البديع.

(349) اللّمى: سُمرة تكون في الشّفة، والعذيب وبارق: أسماء أماكن.

وَيُذَكِّرُونِي مِنْ قَدِّها ومَدَامِعي «مَجَرَّ عَوالِينا ومَجْرَى السَّوابِقِ»[350]

المصراعان الأخيران لأبي الطيب.

ولا يضر التغيير اليسير ليدخل في معنى الكلام، كقول بعض المتأخرين[351] في يهودي به داءُ الثعلب[352]: [الوافر].

أقول لِمَعْشَرٍ غَلِطوا وغَضُّوا عن الشَّيْخِ الرَّشِيد وأنكَرُوهُ

هو ابْنُ جَلاَ وطَلاَّعُ الثَّنايا مَتَى يَضَعِ العِمامَةَ تَعْرِفُوه

البيت لسحيم بن وثيل، وأصله[353]: [الوافر].

أنا ابْنُ جَلاَ وطَلاَّعُ الثنايا متى أضَعِ العِمامَةَ تعرفوني

وربما سمي تضمين البيت فما زاد استعانةً، وتضمين المصراع فما دونه تارةً إيداعاً وتارةً رفواً.

وأما العقد فهو: أن ينظم نثرٌ لا على طريق الاقتباس:

1 - أما عقد القرآن فكقول الشاعر[354]: [الوافر].

أنِلْنِي بالذي استقرضْتَ خَطّاً وأشْهِدْ مَعْشَراً قد شاهدوهُ

فإن الله خَلاَّقَ البَرَايا عَنَتْ لجلال هَيْبَتِه الوُجُوهُ[355]

يقول (إذا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إلى أجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبوهُ)[356]

2 - وأما عقد الحديث فكما روي للشافعي رضي الله عنه: [الخفيف].

---

(350) مجرّ عوالينا: جرّنا لرماحنا، ومجرى السوابق: جري خيلنا التي تسبق غيرها.

(351) قائله: ضياء الدين موسى بن ملهم.

(352) داء الثعلب: مرضٌ تفسد به أصول الشَّعر فتتساقط.

(353) مرّ البيت سابقاً.

(354) قائلها: الحسين بن الحسن الواساني الدمشقي.

(355) عنت: خضعت.

(356) في البيت عقد للآية 282 من سورة البقرة.

عُمْدَةُ الخير عندنا كلماتٌ أرْبَعٌ قالَهُنَّ خَيْرُ البَرِيَّهْ

اتق المُشْبِهَاتِ، وازْهَدْ، ودَعْ ما ليس يَعْنِيكَ، واعْمَلَنَّ بِنِيَّهْ

عقد قوله عليه السلام: «**الحلال بيّن والحرام بيّنٌ وبينهما أمورٌ مشتبهاتٌ**»[357] وقوله عليه السلام: «**ازهد في الدنيا يحبك الله**»[358] وقول عليه السلام: «**من حبس إسلام المرء تركه ما لا يعنيه**»[359] وقوله عليه السلام: «**إنما الأعمال بالنيات**»[360].

وأما عقد غيرهما فكقول أبي العتاهية: [السريع].

ما بالُ مَنْ أوّلُهُ نُطْفَةٌ وَجِيفَةٌ آخِرُهُ يَفْخَرُ؟

عقد قول علي رضي الله عنه «وما لابن آدم والفخر، وإنما أوله نطفةٌ، وآخره جيفةٌ».

وقوله أيضاً[361]: [الوافر].

كفى حَزَناً بدفنك، ثم إني نَفَضْتُ تُرابَ قبرِكَ عن يَدَيَّا

وكانَتْ في حياتِكَ لي عِظاتٌ فأنتَ اليومَ أوعظُ منكَ حيّاً

قيل: عقد قول بعض الحكماء في الإسكندر لما مات «كان الملك أمس أنطق منه اليوم، وهواليوم أوعظُ منه أمس» وقيل: هو قول الموبذ[362] لما مات قباذ الملك[363].

وقوله الآخر: [البسيط].

---

(357) البخاري 1/20، مسلم: مساقاة 108، الترمذي (1205)، ابن ماجه (3984).

(358) ابن ماجه (4102)، المستدرك 4/313.

(359) أحمد 1/20، مجمع الزوائد 8/18.

(360) البخاري 1/2، أبو داود (2201)، الترمذي (1647).

(361) أي أبو العتاهية.

(362) الموبذ: حاكم المجوس وكاهنهم.

(363) قباذ بن فيروز والد كسرى أنوشروان، من ملوك الفرس.

يا صاحبَ البَغْيِ إن البَغْيَ مَصْرَعَةٌ فَارْبَعْ؛ فخير فَعالِ المَرْءِ أعدله[364]

فلو بَغَى جَبَلٌ يوماً على جَبَلٍ لانْدَكَّ منه أعاليه وأسْفَلُهُ

عقد قول ابن عباس رضي الله عنهما: «لو بغى جبل على جبل لَدُكَّ الباغي».

وقول الآخر: [البسيط].

البَسْ جديدَكَ إني لابس خَلَقِي ولا جديد لمن لا يلبَسُ الخَلَقَا[365]

عقد المثل: «لا جديد لمن لا خلق له» عائشة رضي الله عنها وقد وهبت مالاً كثيراً، ثم أمرت بثوب لها أن يُرقع، يضرب في الحث على استصلاح المال.

وأما الحل فهو: أن ينثر نظمٌ. وشرط كونه مقبولاً شيئان:

أحدهما: أن يكون سبكه مختاراً، لا يتقاصر عن سبك أصله.

والثاني: أن يكون حسن الموقع، مستقرّاً في محلهد غير قلقٍ، وذلك كقول المغاربة: «فإنه لما قبحت فعلاته، وحنظلت نخلاته[366]؛ لم يزل سوءُ الظن يقتاده، ويصدق توهمه الذي يعتاده» حل قول أبي الطيب: [الطويل].

إذا ساء فعل المرءِ ساءَتْ ظُنونُه وصَدَّقَ ما يعتادُه مِنْ تَوَهُّم

وكقول صاحب «الوشي المرقوم في حل المنظوم»[367] يصف قلم كاتب: «فلا تحظى به دولةٌ إلا فخرت على الدول، وغنيت به عن الخيل والخول[368]، وقالت: أعلى الممالك ما يُبنى على الأقلام لا على الأسل»[369]، حل قول أبي الطيب أيضاً. [البسيط].

---

(364) مصرعة: سبب الهلاك، أربع: تمهّل.

(365) الخَلَقُ: البالي.

(366) حنظلت نخلاته، أثمرت ثمراً مرّاً.

(367) ضياء الدين ابن الأثير الجزري (ت 637هـ).

(368) الخول: العبيد والخدم.

(369) الأسلُ: الرّماح.

أعلى الممالك ما يبنى على الأسَلِ[370]

وكقول بعض كتاب العصر في وصف السيف: «أورثه عشق الرقاب نحولاً؛ فبكى والدمع مطرٌ تزيد به الخدود محولاً»[371] حل قول أبي الطيب أيضاً: [الكامل].

في الخدِّ إن عَزَمَ الخليطُ رَحِيلاَ   مَطَرٌ تزيدُ به الخُدودُ مُحُولا[372]

وأما التلميح فهو: أن يشار إلى قصة أو شعر من غير ذكره.

فالأول: كقول ابن المعتز: [الخفيف].

أتَرَى الجِيرَةَ الذين تَدَاعَوْا   عند سَيْرِ الحبيب وَقْتَ الزَّوالِ

علموا أنني مُقيمٌ وقَلْبِي   راحِلٌ فِيهِمُ أمامَ الجِمَالِ

مثل صاعِ العزيز في أرْحُلِ القَوْ   مِ ولا يعلمون ما في الرِّحَالِ[373]

وقول أبي تمام: [الطويل].

لَحِقْنا بأخْراهُمْ وقد حوَّمَ الهوى   قلوباً عهِدْنا طيرَها وَهْيَ وُقَّعُ[374]

فرُدَّتْ علينا الشمس والليل راغِمٌ   بشمْسٍ لهم من جانب الخدْرِ تطلعُ[375]

نَضَا ضَوْءُهَا صِبْغ الدُّجُنَّةِ وانْطَوَى   لبهجتها ثوبُ السماء المُجَزَّعُ[376]

فوالله ما أدْرِي: أأحلامُ نائمٍ   ألَمَّتْ بنا، أم كان في الرَّكْبِ يوشَعُ[377]

أشار إلى قبصة يوشع بن نون فتى موسى عليهما السلام واستيقافه

---

(370) عجزه: والطعن عند محبّيهن كالمقل.

(371) المحول: الجدب.

(372) الخليط: مخالطو الرجل.

(373) صاع العزيز: الكأس التي اتّخذها يوسف عليه السلام مكيالاً أيّام الجدب.

(374) حوّمَ: أدارَ، وُقَّع: سواكن.

(375) راغم: ذليل، والخدر: الخيمة.

(376) نضا: نزع، الدجُنّة: الظلام الشّديد، والمجزّع: ما فيه بياض وسواد.

(377) مرّ البيت سابقاً.

الشمس فإنه روي أنه قاتل الجبارين يوم الجمعة، فلما أدبرت الشمس خاف أن تغيب قبل أن يفرغ منهم، ويدخل السبت؛ فلا يحلّ له قتالهم؛ فدعا الله؛ فردّ له الشمس حتى فرغ من قتالهم.

والثاني: كقول الحريري: «وإني والله لطالما تلقيت الشتاء بكافاته وأعددتُ له الأهب[378] قبل موافاته» أشار إلى قول ابن سكرة[379]: [البسيط].

جاء الشتاء وعندي من حوائجه ... سَبْعٌ إذا القَطْرُ عن حاجاتنا حُبِسا[380]

كِنٌّ، وكِيسٌ، وكانونٌ، وكأسُ طِلا ... بعدَ الكَبَابِ، وكُسٌّ ناعمٌ، وكِسَا[381]

وقوله أيضاً: «بتُّ بليلةٍ نابغيةٍ» أومأ به إلى قول النابغة: [الطويل].

فِبت كأني ساورَتني ضَئِيلَةٌ ... من الرُّقْشِ في أنْيابِها السَّمُّ ناقِعُ[382]

وقول غيره[383]: [الطويل].

لَعَمْرو مَعَ الرَّمْضَاءِ والنارُ تَلْتَظِي ... أرَقُّ وأحْفَى منكَ في ساعة الكرْبِ[384]

أشار إلى البيت المشهور: [البسيط].

المُسْتَجِيرُ بِعَمْرٍو عندَ كُرْبَتِهِ ... كالمُسْتَجِير من الرَّمضاءِ بالنارِ

ومن التلميح ضرب يشبه اللُّغز، كما روي أن تميميّاً قال لشريك النميري: «ما في الجوارح أحبُّ من البازي» فقال: «إذا كان يصيد القطا».

---

(378) الأهب: العدّة.

(379) أبو الحسن محمد بن عبد الله، ابن سكّرة، شاعر بغدادي (ت 385هـ).

(380) القطر: المطر.

(381) الكنّ: البيت، والطلا: الخمر.

(382) ساورتني: وثبت عليّ، والضئيلة: الحيّة النحيفة، والرقشاء: المنقّطة بالسواد والبياض، والناقع: السمّ القويّ.

(383) قائله: أبو تمام، وهو في ديوانه 433.

(384) الرّمضاء: الأرض الحامية من حرارة الشمس، تلتظي: تتلهب، أحفى: أشفق.

أشار التميمي إلى قول جرير: [الوافر].

أنـا الـبـازي الـمُـطِـلُّ عـلـى نُـمَـيْـرٍ   أُتـيـح مـن الـسـمـاء لـهـا انـصـبـابـا

وأشار شريك إلى قول الطرماح: [الطويل].

تَـمِيمٌ بطُرْقِ اللُّؤْمِ أهدَى من القَطَا   ولو سَلَكَتْ طُرْق المكارِمِ ضَلَّتِ(385)

---

(385) القطا: نوع من الطيور.

الفصل الثاني
[مواضع ينبغي التأنّق فيها]

ينبغي للمتكلم أن يتأنق في ثلاثة مواضع من كلامه، حتى تكون أعذب لفظاً، وأحسن سبكاً، وأصح معنىً.

الأول: الابتداء، لأنه أول ما يقرع السمع، فإن كان ذكرنا أقبل السامع على الكلام، فوعى جميعه؛ وإن كان بخلاف ذلك أعرض عنه ورفضه وإن كان في غاية الحسن.

فمن الابتداءات المختارة قول امرئ القيس: [الطويل].

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبيبٍ ومَنْزِلِ[386]

وقول النابغة: [الطويل].

كِـلـيـنـي لِـهَـمٍّ يـا أُمَيْـمَـةَ نـاصِـبِ ولَيْـلٍ أُقَـاسِيـهِ بَـطِـيءِ الـكَـوَاكِـبِ[387]

وقول أبي الطيب: [الكامل].

أتَـظُـنُّـنِـي مِـن زَلَّـةٍ أتَـعَـتَّـبُ؟! قَلْبِي أرَقُّ عـليـكَ مِمَّـا تَـحْـسَـبُ[388]

وقوله: [الطويل].

أريقـك أمْ مـاءُ الـغَـمَـامَـةِ، أمْ خَـمْـرُ؟ بِفِيَّ بَرُودٌ، وَهْوَ في كبدي جَمْرُ[389]

وقوله[390]: [الطويل].

فـراقٌ، ومـن فـارقْـتَ غَـيْـرُ مُـذَمَّـمِ وأمٌّ، ومـنْ يَـمَّـمْـتَ خَـيْـرُ مُـيَـمَّـمِ[391]

---

(386) عجزه: بسقط اللّوى بين الدُّخول فحومل.

(387) كليني: أتركيني، ناصب: متعب.

(388) أتعتّب: ألوم.

(389) بفي: بفمي.

(390) قائله: المتنبي، وهو في ديوانه 364.

(391) أمٌّ: مسيرٌ وقصد.

وقوله[392]: [الخفيف].

أتُــراهــا لِــكَــثْــرَةِ الــعــشَّــاقِ   تَحْسَبُ الدَّمْعَ خِلْقَةً في المآقي[393]؟

وقول الآخر: [البسيط].

زَمُّوا الجمال؛ فقل للعاذل الجاني: لا عاصم اليومَ مِنْ مِدْرَارِ أجْفَاني[394]

وينبغي أن يجتنب في المديح ما يُتطيَّرُ به؛ فإنه قد يتفاءل به الممدوح أو بعض الحاضرين، كما روي أن ذا الرمة أنشد هشام بن عبد الملك قصيدته البائية: [البسيط].

مــا بــالُ عــيــنــكَ مــنــهــا الــمــاء يَــنْــسَــكِــبُ؟![395]

فقال هشام: بل عينك.

ويقال: إن ابن مقاتلٍ الضرير أنشد الداعي العلوي[396] قصيدته التي أولها: [الرمل].

مَــوْعِــدُ أحْــبَــابِــكَ بــالــفُــرْقَــةِ غَــدْ

فقال له الداعي: بَلْ موعد أحبابك، ولك المثل السوء.

وروي أيضاً أنه دخل عليه في يوم مهرجان وأنشد: [الرمل].

لا تَــقُــلْ: بُــشْــرَى، ولــكــن بُــشْــرَيَــان   غُــرَّةُ الــدَّاعِــي، ويــومُ الــمِــهْــرَجــان[397]

فتطيَّر به وقال: أعمى يبتدئ بهذا يوم المهرجان؟! وقيل بطحه وضربه خمسين عصاً، وقال: إصلاح أدبه أبلغ في ثوابه.

---

(392) قائله: المتنبي، وهو في ديوانه 199.

(393) المآقي: مجاري الدموع من العين.

(394) زمّوا الجمال: هيّؤوها للرحيل بشد الرّحال عليها، لا عاصم: لا مانع، المدرار: الغزير.

(395) عجزه: كأنّه من كلى مفريّة سرب.

(396) الحسن بن قاسم الدّاعي العلوي، آخر رجال الدولة العلوية في طبرستان (ت 316هـ).

(397) الغرّة: بياض في الجبهة.

وقيل: لما بنى المعتصم بالله قصره بالميدان، وجلس فيه؛ أنشده إسحاق الموصلي[398]: [الكامل].

يــا دارُ غَـيَّـرِكِ الـبِـلَـى، ومَـحَـاكِ   يا لَيْتَ شِعْرِي مَا الّذِي أَبْلاَكِ؟[399]

فتطيّر المعتصم بهذا الابتداء، وأمر بهدم القصر.

ومن أراد ذكر الديار والأطلال في مديح فليقل مثل قول القطامي[400]: [البسيط].

إنا مُحَيُّوكَ فاسْلَمْ أيُّها الطَّلَلُ[401]

أو مثل قول أشجع السلمي: [الكامل].

قَـصْـرٌ عـلـيـه تَـحِـيَّـةٌ وسَـلامُ   خَلَـعَـتْ عـلـيـه جَـمَـالَـهـا الأيَّـامُ

وأحسن الابتداءات ما ناسب المقصود، ويُسمى براعة الاستهلال، كقول أبي تمام يهنئُ المعتصم بالله بفتح عمورية، وكان أهل التنجيم زعموا أنها لا تفتح في ذلك الوقت: [البسيط].

الـسَّـيْفُ أصـدقُ أنـبـاءً مـن الـكُـتُـبِ   في حَدِّهِ الحدُّ بيـن الـجدِّ واللَّعِـبِ

بِيضُ الصَّفَائِحِ، لا سُودُ الصَّحائِفِ، في   مُـتـونِـهِـنَّ جَـلاءُ الـشَّـكِّ والـرِّيَـبِ[402]

وقول أبي محمد الخازني يهنئ ابن عباد بمولود لبنته: [البسيط].

بشرى؛ فقد أنجَزَ الإقبالُ ما وعدا   وكوكَبُ المجدِ في أُفْقِ العُلا صَعَدا

وقول الآخر: [مخلّع البسيط].

---

(398) أبو محمّد إسحاق بن إبراهيم بن ميمون الموصلي، عالم بالشعر والغناء نادم الخلفاء العبّاسيين (ت 235هـ).

(399) البِلى: القِدَمُ.

(400) أبو سعيد عمير بن شييم بن عمرو التغلبي، القطامي، شاعر غزِل فحل (ت 130هـ).

(401) عجزه: وإن بليت وإن طالت بك الطِّيَل.

(402) بيض الصفائح: السيوف، سود الصحائف: الكتب.

أبْـشِــرْ؛ فـقـد جـاء مـا تـريـد ... أبــاد أعــداءك الــمُــبِــيــدُ

وكقول أبي الفرج الساوي يرثي بعض الملوك من آل بويه ـ أظنه فخر الدولة: [الوافر].

هِـيَ الـدنـيـا تـقـول بِـمِـلْءِ فـيـهـا ... حَـذَارِ حَـذارِ مـن بَـطْـشـي وفَـتْـكِـي

وكذا قول أبي الطيب يرثي أم سيف الدولة: [الوافر].

نُـعِـدُّ الـمَـشْـرَفِـيّـة والـعَـوالـي ... وتَـقْـتُـلـنـا الـمـنُـونُ بـلا قِـتـالِ(403)

ونَـرْتَـبِـطُ الـسَّـوابِـقَ مُـقْـرَبـاتٍ ... وما يُنجينَ من خبَبِ اللَّيالي(404)

الثاني: التخلص، ونعني به الانتقال مما شبب الكلام به من تشبيب أو غيره إلى المقصود مع رعاية الملاءمة بينهما؛ لأن السامع يكون مترقباً للانتقال من التشبيب المقصود! كيف يكون؟ فإذا كان حسناً متلائم الطرفين حرّك من نشاط السامع، وأعان على إصغائه إلى ما بعده، ون كان بخلاف ذلك كان الأمر بالعكس. فمن التخلُّصات المختارة قول أبي تمام: [البسيط].

يقول في قَومَسٍ قَومِي، وقد أخَذَتْ ... مِنَّا السُّرَى وخُطَا المَهْرِيَّةِ القُودِ(405)

أمَطْلَعَ الشَّمْسِ تَبْغِي أن تَؤُمَّ بنا؟ ... فقلت: كَلاً، ولكنْ مطلَعَ الجُودِ(406)

وقول مسلم بن الوليد: [الطويل].

أجِـدِّكِ مـا تـدريـنَ أنْ رُبَّ لَـيْـلَـةٍ ... كـأنَّ دُجاها من قُرونِكِ يُنْشَرُ؟(407)

سَـهِـرْتُ بـهـا حـتـى تَـجَـلَّـت بـغُـرَّةٍ ... كغُرَّةِ يحيى حين يُذكَرُ جَعْفَرُ(408)

---

(403) المشرفيّة: السيوف المصنوعة بمشارف الشام، والعوالي: الرماح، والمنون: الموت.

(404) السوابق: الخيل التي تسبق غيرها، والخبب: نوع من السير السريع.

(405) قومس: اسم مكان، السُّرى: السير ليلاً، والمهريّة: نوع من الإبل، والقود: الذليلة المنقادة.

(406) تُؤمّ: تقصد.

(407) الجدّ: الحظّ، والقرون: الذوائب.

(408) تجلّت: انكشفت.

وقول أبي الطيب يمدح المغيث العجلي: [البسيط].

مرَّتْ بنا بين تِرْبَيْها، فقلت لها ... مِنْ أيْنَ جَانَسَ هذا الشَّادِنُ العَرَبا؟![409]

فاستضحكت، ثم قالت: كالمغيث يُرَى ... لَيْثَ الشَّرَى، وهْو من عِجْلٍ إذا انْتَسَبَا[410]

وقوله أيضاً[411]: [الطويل].

خَلِيلَيَّ، مالي؟! لا أرى غير شاعر ... فكَمْ مِنْهُمُ الدَّعْوَى ومِنِّي القصائدُ؟

فَلاَ تَعجبا؛ إن السيوفَ كثيرةٌ ... ولكنَّ سَيْفَ الدَّوْلَةِ اليَومَ وَاحِدُ

وقد ينتقل من الفن الذي شبّب الكلام به إلى ما لا يلائمه، ويسمى ذلك الاقتضاب، وهو مذهب العرب الأول، ومن يليهم من المخضرمين، كقول أبي تمام: [الخفيف].

لو رأى الله أنّ في الشَّيْبِ خَيْراً ... جاوَرَتْهُ الأبرار في الخُلْدِ شِيبَا

كلَّ يومٍ تُبدي صروفُ الليالي ... خُلُقاً من أبي سَعِيدٍ غَرِيبا

ومن الاقتضاب ما يقرب من التخلص، كقول القائل بعد حمد الله: «أما بعد» قيل: وهو فصل الخطاب.

وكقوله تعالى: ﴿هَٰذَاۚ وَإِنَّ لِلطَّٰغِينَ لَشَرَّ مَـَٔابٍ﴾ [ص: 55] أي: الأمر هذا، أو هذا كما ذكر.

وقوله تعالى: ﴿هَٰذَا ذِكْرٌۚ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَـَٔابٍ﴾ [ص: 49].

ونحوه قول الكاتب: هذا باب، هذا فصل.

الثالث: الانتهاء، لأنه آخر ما يعيه السمع، ويرتسم في النفس، فإن كان مختاراً كما وصفنا جبر ما عساه وقع فيما قبله من التقصير، وإن كان غير مختار كان بخلاف ذلك، وربما أنسى محاسن ما قبله.

---

(409) تربيها: مثيلتيها في السنّ، والشادن: الظبي.

(410) ليث الشرى: أسد ينسب إلى منطقة الشرى المعروفة بكثرة أسودها.

فمن الانتهاءات المرضية قول أبي نواس: [الكامل].

فَبَقِيتَ لِلعلمِ الذي تُهْدِي لَه ... وتقاعَسَتْ عن يَوْمِكَ الأيامُ[412]

وقوله[413]: [الطويل].

وإني جَدِيرٌ - إذ بَلَغْتُكَ - بالمُنَى ... وأنت بِمَا أمَّلْتُ منك جَدِيرُ

فإن تُولِني منكَ الجَمِيلَ فأَهْلُهُ ... وإلاّ فإنّي عاذِرٌ وَشَكُورُ

وقول أبي تمام في خاتمة قصيدة فتح عمورية: [البسيط].

إن كان بين صروف الدهر مِنْ رَحِمٍ ... مَوصولة، أو ذِمامٍ غيرِ مُقْتَضَبِ[414]

فبين أيامك اللاتي نُصِرْتَ بها ... وبين أيام بَدْرٍ أقربُ النَّسَبِ

أبْقَتْ بني الأصفرِ الممراضِ كاسْمِهِمْ ... صُفْرَ الوجوه، وجلَّت أوجُهَ العَرَبِ[415]

وأحسن الانتهاءات ما آذن بانتهاء الكلام، كقول الآخر: [الطويل].

بَقِيتَ بَقاءَ الدهرِ يا كَهْفَ أهْلِهِ ... وهذا دُعاءٌ لِلبَرِيَّةِ شامِلُ

وقوله[416]: [الوافر].

فلا حَطَّتْ لكَ الهَيْجاء سَرْجاً ... ولا ذاقَتْ لك الدنيا فِرَاقَا[417]

وجميع فواتح السور وخواتمها واردةٌ على أحسن وجوه البلاغة وأكملها، يظهر ذلك بالتأمل فيها، مع التدبّر لما تقدم من الأصول.

تم الكتاب بحمد الله

---

(411) للمتنبي، وهو في ديوانه 262.

(412) تقاعست: تأخّرت.

(413) قائلهما: أبو نواس أيضاً في مدح الخصيب.

(414) الذمام: العهد، والمقتضب: المقطوع.

(415) بنو الأصفر: الرّوم، والممراض: كثير المرض.

(416) قائله: المتنبّي، وهو في ديوانه 242.

(417) الهيجاء: الحرب.

مصادر التحقيق

- **أسرار البلاغة**: للجرجاني، دار المدني، جدّة، 1991.
- **الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة**: للجرجاني، دار نهضة مصر، القاهرة.ج
- **الأغاني**: للأصفهاني، دار الكتب العلمية، بيروت 1992.
- **الأمالي**: للقالي، دار السعادة، مصر، 1953.
- **الإيضاح في علوم البلاغة**: للخطيب القزويني، دار الكتاب المصري، القاهرة 1999، ودار الفكر العربي، بيروت 2000.
- **البيان والتبيين**: للجاحظ، مكتبة الخانجي، القاهرة 1947.
- **الحماسة**: لابن الشجري، حيدر أباد، الهند 1345هـ.
- **الحيوان**: للجاحظ، مطبعة الحلبي، القاهرة 1965.
- **خزانة الأدب**: للبغدادي، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة 1967.
- **الخصائص**: لابن جنّي، مصورة عن طبعة القاهرة 1952.
- **دلائل الإعجاز**: دار الكتاب العربي، بيروت 1999.
- **ديوان الأعشى**: دار صادر، بيروت 1994.
- **ديوان امرئ القيس**: دار صادر، بيروت.
- **ديوان البحتري**: دار صادر، بيروت.
- **ديوان أبي تمام**: دار الكتب العلمية، بيروت 1992.
- **ديوان طرفة**: دار صادر، بيروت 1953.
- **ديوان العباس بن الأحنف**: دار صادر، بيروت 1978.

- **ديوان أبي العتاهية**: دار صادر، بيروت.
- **ديوان الفرزدق**: دار صادر، بيروت.
- **ديوان المتنبي**: ط عزام، مصر.
- **ديوان المعاني**: للعسكري، مكتبة القدسي، القاهرة.
- **ديوان النابغة الذبياني**: دار الفكر، بيروت 1980.
- **ديوان أبي نواس**: دار الكتب العلمية، بيروت 1987.
- **سقط الزند**: للمعري، دار صادر، بيروت 1980.
- **السنن الكبرى**: للبيهقي، حيدر أباد، الهند 1344هـ.
- **سنن الترمذي**: دار الحديث للطباعة، بيروت 1969.
- **سنن ابن ماجه**: دار إحياء التراث العربي، بيروت 1395هـ.
- **سنن النسائي**: دار الكتب العلمية، بيروت 1411هـ.
- **شرح أشعار الهذليين**: للسكري، دار العروبة، القاهرة 1965.
- **شرح الإيضاح في علوم البلاغة**: لخفاجي، دار الجيل، بيروت.
- **شرح الحماسة**: للتبريزي، عالم الكتب، بيروت.
- **شرح الحماسة**: للمروزقي، لجنة التأليف والترجمة، القاهرة 1968.
- **شرح المعلقات السبع**: للزوزني، المكتبة العصرية، بيروت 1998.
- **الشفا**: للقاضي عياض، دار الكتب العلمية، بيروت.
- **صحيح البخاري**: دار الفكر، بيروت.
- **صحيح مسلم**: دار الكتب العلمية، بيروت 1413هـ.
- **العقد الفريد**: لابن عبد ربه، دار الكتاب العربي، بيروت 1965.
- **الكامل**: للمبرد، مؤسسة الرسالة، بيروت 1993.
- **الكتاب**: لسيبويه، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة 1973.
- **كشف الخفا ومزيل الإلباس**: للعجلوني، دار التراث، القاهرة.

- **كنز العمال**: للمتقي الهندي، دار التراث الإسلامي، القاهرة.
- **لسان العرب**: لابن منظور، دار إحياء التراث العربي، بيروت 1992.
- **مجمع الأمثال**: للميداني، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة 1955.
- **مجمع الزوائد**: للهيثمي، دار الكتب العلمية، بيروت 1982.
- **المستدرك على الصحيحين**: للحاكم، دار الكتاب العربي، بيروت.
- **مسند أحمد**: المكتب الإسلامي، بيروت 1398هـ.
- **مشكاة المصابيح**: للتبريزي، المكتب الإسلامي، بيروت.
- **معاهد التنصيص**: للعباسي، عالم الكتب، بيروت 1970.
- **معجم الأدباء**: لياقوت الحموي، تصوير دار الكتب العلمية، بيروت.
- **معجم الشعراء**: للمرزباني، مطبعة الحلبي، القاهرة 1960.
- **مغني اللبيب**: لابن هشام، طبعة المبارك، تصوير طهران 1412هـ.
- **مفتاح العلوم**: للسكاكي، دار الكتب العلمية، بيروت 2000.
- **المفضليات**: للضبيّ، طبعة شاكر وهارون، القاهرة 1952.
- **وفيات الأعيان**: لابن خلّكان، دار صادر، بيروت 1979.

المحتويات




ISBN 978-9947-858-06-6
9 789947 858066



